انتفاضة الأقصى
حقــول المـــوت

محمد دراغمة

مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطية
رام الله – فلسطين

٢٠٠٨

The Second Intifada: Fields of Death

Mohammad Daraghmeh

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2008

ISBN: 978-9950-312-47-0

This book is published as part of an agreement of cooperation with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ -٢ -٩٧٠+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ -٢ -٩٧٠+
البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠٠٨

صورة الغلاف: للفنان جواد ابراهيم

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس ملكسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـــا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ -٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

إهداء

إلى شقيقتي منى التي انتزعوا وحيدها نضال (١٩ عاماً).

استخدموه درعاً بشرياً، وأعادوه لها على حمالة الموتى...

إليها وإلى ذوي كل الضحايا،

أهدي هذا الجهد،

لعل فيه ما يبلسم جروحاً غائرة في القلوب والأرواح... .

المحتويات

مقدّمة	٩
إعادة احتلال الضفة الغربية العام ٢٠٠٢: نابلس نموذجاً	١٥
قتلوا الزوج وسببوا الشلل لوالده وأصابوا زوجته	٣٣
مسافة قصيرة بين الحياة والموت	٣٧
رائحة لحم بشري محترق	٤١
أحد عشر كوكباً في سماء المدينة	٤٣
شهيد في بطن أمه	٤٧
عندما يشاركك عدوك . . . بيتك!	٤٩
زفاف في ظلال دبابات الاحتلال!	٥٣
العرس الفلسطيني: حواجز دائمة في الطريق	٥٧
الصغيرة "أكابر": بأيٍّ ذنب قتلت؟	٦١
عندما يكون القتل "غير متعمد"!	٦٣
ولادة على الحاجز	٦٧
مخيم جنين: أسطورة متوارية خلف مشهد الخراب	٧١
أفرغوا في جسده ١٧٠ رصاصة	٧٧
معسكرات الاعتقال: شهادة من قلب الموت	٨١
كل اجتياح وأنت حبيبتي	٨٩
عرّوه وأجبروه على إصدار أصوات حيوانات	٩٥
أصغر أسير فلسطيني يتأقلم بصعوبة مع الحرية	٩٧
إسرائيل تهوِّد مدينة الخليل	١٠١
شبكات الخنادق: طبعة أخرى من الحصار	١٠٧

في السجن السري	١١١
حاجز سردا: هل زال الكابوس أم توارى قليلاً؟	١١٥
تاريخ الجناة ينبعث على أيدي أحفاد الضحايا	١١٩
حصار بطعم الوحل	١٢١
رصاص الموت إلى الأم وطفلها وجنينها معاً	١٢٧
الجـــدار: حدود فاصلة بين الجسد والروح	١٣١
حيث الموت لا يكتمل إلا حينما يكون جماعياً	١٣٥
تنام على اجتياح لتصحو على آخر	١٣٩
إسرائيل تدمر أجهزة الأمن	١٤٣
رمضان تحت حظر التجول أيضاً	١٤٥
الحصار يدفع الفلسطينيين إلى غائلة العوز	١٤٩
التجول قد يكلفك قضاء ليلة باردة في العراء!	١٥٣
الأثرياء اليهود يدفعون وزن تراب البلدة القديمة ذهباً	١٥٧
إرادة الحياة في مواجهة حظر الحياة	١٦١
أطفال فلسطين : "إرهابيون" محتملون "يستحقون" المـــوت	١٦٥
يقتلون الابن أمام والده !	١٧١
قتلوا الأستاذ الجامعي وابنه وهدموا المنزل وشردوا الأسرة	١٧٥
وفقدت شقيقتي وحيدها	١٧٧
الاغتيـــال: إسرائيل تُعفي نفسها من عقوبة الإعدام!	١٨١
العاصمة الاقتصادية تتحول إلى عاصمة للفقر!	١٨٣
حينما يتساقط البشر مثل فرائس صيد!	١٨٧
نابلس: جغرافيا جديدة للمدينة	١٨٩
إنهم يهدمون نابلس القديمة	١٩١
الكاميرا عدو فلسطيني...أيضاً!	١٩٥

أطلقوا النار على سيدة حامل في طريقها إلى المستشفى!	١٩٩
عرفات: وترجّل رجلُ الحصاراتِ الطّويلة	٢٠٣
أطفال ينتظرون عودة آباء لن يعودوا	٢٠٧
لمـاذا قتلوا فـاطمة؟!	٢١١
يضمدون جراحهم ويواصلون الحياة	٢١٥
مقام يوسف: القبر الذي حولوه إلى مقبرة!	٢١٩
هل يسيطر المستوطنون اليهود على القدس العتيقة؟	٢٢٣
محاكمات لا تجري سوى في إسرائيل	٢٢٩
يوم الأرض: ماذا تبقى من أرض لأهل الأرض؟	٢٢٧
مدن شمال الضفة تتحول إلى سجون متلاصقة	٢٣٧
آنا الجنوب إفريقية تنقذ حياة الطفلة الفلسطينية لينا	٢٤١
زيتون فلسطين: ظلال قاتمة هذا العام أيضاً	٢٤١
إبراهيم المدني: رصاصة في الرأس والبقية تأتي	٢٤٥
عبد الفتاح يداعب الموت الزاحف على المخيم	٢٤٩
نسيم يعود من الملعب بلا قدم	٢٥٣
الطفل شادي: جسد مشلول وروح معذبة	٢٥٥
أسيرات صغيرات وراء الشمس	٢٥٩
هنا يقتلون ... ويبتسمون!	٢٦٣
أجبروا الأسير المعاق على التبول في ملابسه طيلة أيام اعتقاله	٢٦٥
لقمة مغمسة بالدم	٢٦٩
وحوش تفترس الأطفال	٢٧٣
هل يحاكم العالم قتلة الأطفال؟	٢٧٧
معتقلون فلسطينيون منسيون في سجن صحراوي	٢٧٩
فلسطينيون محرومون حتى من زيارة الصيف؟	٢٨٣

تخريب من بيت إلى بيت	٢٨٧
دماء جديدة في ظلال الزيتون	٢٩١
سعد خرج ولم يعد قتل بالاشتباه على الطرق الخارجية	٢٩٣
المصور الصحافي نزيه دروزة: عين تبصر في الظلام	٢٩٧
وقصف الإسرائيليون حارة الإسرائيليين	٢٩٩
" استشهاديات " : الطالبة دارين أبو عيشة نموذجاً	٣٠٣
أمهات وصغارهن وراء قضبان الأسر!	٣٠٥
جدار طويل بين التلميذ ومدرسته!	٣٠٩
وزير الجيش الإسرائيلي يشن حرباً على عجوز فلسطينية	٣١٣
الحواجز الإسرائيلية: مصائد موت للباحثين عن لقمة العيش	٣١٧
عائلات فلسطينية " تحت التجميد "	٣٢١
الكابتن يونس: من أزقة نابلس إلى رئاسة " الشاباك "	٣٢٥
وبدأ تقسيم الضفة!	٣٢٩
الجدار: فصل بين الجسد والروح	٣٣٣
إسرائيل تقسم الأراضي الفلسطينية إلى " فسيفساء أمنية "	٣٣٧
كانتونات وسكان وراء أقفاص معدنية	٣٤١
بلعين: انتفاضة فلسطينية بلا موت	٣٤٣
الانفلات الأمني يضرب المجتمع الفلسطيني	٣٤٧
خطف الأجانب: وسيلة لابتزاز الوظائف في غزة	٣٥٣
وداعاً أيها السلاح!	٣٥٧
نهاية غير سعيدة لانتفاضة دامت حوالي سبع سنوات	٣٦١

مقدّمة

هذا الكتاب حصيلة حوالي ثماني سنوات من التغطية الصحافية لانتفاضة الأقصى. الانتفاضة التي اندلعت في الثامن والعشرين من أيلول العام ٢٠٠٠، ويختلف المؤرخون على تحديد نهايتها. غير أن كثيرين يميلون إلى توثيق نهايتها في أواسط العام ٢٠٠٧، وبداية العام ٢٠٠٨. ففي هذين العامين دخل المجتمع والقضية الفلسطينية في اتجاهات جديدة. دخل في صراع على السلطة قاد إلى انقسام جغرافي وسياسي عميق. الفصائل التي أعدّت العدة للانتفاض على الاحتلال والاستيطان، وإقامة الدولة المستقلة، وجهت سلاحها نحو صدور "الأخوة". وبعد سيطرة "حماس" بالقوة المسلحة على قطاع غزة؛ تلك السيطرة التي قابلتها حركة "فتح" بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية، ذهب المجتمع الفلسطيني إلى مرحلة أخرى مختلفة جوهرياً عن الانتفاضة.

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافياً، في **صحيفة الأيام الفلسطينية، ثم الحياة" اللندنية، ووكالة الأسوشيتدبرس العالمية،** طُفت مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية، وتأثيراتها على الناس؛ على حياتهم اليومية، وعلى أرواحهم، وسلوكهم، وقيمهم ... شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل ... كل شيء.

طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جثثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوِّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجثث.

ذهبت إلى مخيم جنين بعد "معركة الاجتياح"، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة ... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر أرض، وكل بيت، وكل حجر ... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان يتفشى في قلب الأرض ... إلى الأغوار، حيث أطماع الاستيطان والنهب تنتقل من المستوطنين إلى الشركات الاستثمارية الاستعمارية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض، وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

دخلت المشافي، وشاهدت الأجساد المحترقة، وشممت للمرة الأولى في حياتي رائحة الشواء البشري.

شاهدت أطفالاً خرجوا للعب، وحوّلهم الرصاص جثثاً صغيرة، أو في حالات أفضل إلى مقعدين ... نساء وضعن حملهن على الحواجز العسكرية. امرأة شابة قدمت إلى المستشفى لتضع حملها، فقتل الجنود زوجها الذي كان يرافقها، وعادت إلى بيتها بطفلة يتيمة ... وقفت أرصد خطوات عروس صغيرة تشق طريقها بين الدبابات وهي ترتدي ثوب زفافها الأبيض، وتتجه إلى عريسها المنتظر في الجانب الآخر.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية ... هذا رجل خرج بحثاً عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقاً أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى. وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً؛ للوصول به إلى طبيب في المدينة ... وقفت إلى جانب عريس شاب من القدس مُنع من الوصول إلى عروسة في نابلس، فجيء بالعروس، ومعها المأذون الشرعي، إلى الحاجز العسكري على مدخل المدينة، حيث عقد قرانهما في الشارع العام.

شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل، حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

تركز عملي في السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة في نابلس وشمال الضفة الغربية؛ نابلس التي أطلق عليها الفلسطينيون "عاصمة الانتفاضة"، وأطلق عليها الإسرائيليون اسم "عاصمة الإرهاب". لهذا، فإن كثيراً من أحداث الكتاب وقعت في تلك المنطقة.

إنها انتفاضة الموت والحياة، انتفاضة الدماء والدموع ... فيها سُفكت دماء الآلاف، وسُفحت أنهار من الدموع. هُدمت بيوت، وآمال، وأحلام ... جُرد أطفال صغار من آبائهم، أو من أمهاتهم، أو من كليهما. وانتزع أطفال من أحضان أمهاتهم وأُسَرهم.

عاش الفلسطينيون كل هذا الموت والدمار، لكنهم أظهروا إصراراً أسطورياً على الحياة، فكانوا في كل مرة ينهضون من جديد ويواصلون الحياة وممارسة الأمل.

محمد دراغمة

آذار، ٢٠٠٨

"قَـالتْ امْـرأةٌ للسَّحَـابَة:

غَطِّـي حَبِيبِـــي،

فَـإِنَّ ثِيَـابِي مُبلَّلةٌ بِدَمِه...".

محمود درويش

إعادة احتلال الضفة الغربية العام ٢٠٠٢

نابلس نموذجاً

حتى الطبيعة بدت عاصفة، منذرة بالخطر، ظهيرة ذلك اليوم (الثالث من نيسان العام ٢٠٠٢). أخذ سكان نابلس يتفقدون نواقص اللحظات الأخيرة لمتطلبات اجتياح قد يدوم أسابيع طويلة، هذا يبحث عن كميات إضافية من الخبز، وذاك من الخضار والمعلبات والبقوليات الجافة، وآخر يحمل طحيناً وفرن غاز لضمان توفير الخبز لعائلته في حال الانقطاع المتوقع للكهرباء.

لفت المدينة غمامة كثيفة من الحزن والكآبة، مبعثها الأخبار المتواترة عن عمليات قصف وقتل عشوائي، واحتلال بيوت وتشريد أهلها جرت في مدن سبقتها إلى هذا المصير. أخذ كثيرون يلقون تحيات الوداع على من يصادفونهم في الطريق.

"الوداع، فقد لا نلتقي ثانية"، قالت موظفة في وزارة التربية والتعليم العالي لزوجتك زميلتها في الوزارة، بعيون يغمرها حزن ممزوج بالخوف والقلق عندما التقينا بها وسط المدينة.

أخذ أهالي المدينة في تخزين المياه، ولجأ كثيرون إلى ملء كل وعاء تصل إليه أيديهم بالماء، بعد أن علموا من وسائل الإعلام عن لجوء الجيش الإسرائيلي لسحق كل عناصر الحياة في كل مدينة تطأها دباباته.

ومع هبوط الليل، بدأت دبابات "الميركفاه" الحربية التحرك نحو مركز المدينة، يغطيها عدد من المروحيات التي يسمع هديرها ولا تشاهد أضواؤها.

يشعر طفلك الصغير هشام، ابن السنوات الست، بالخوف والقلق، فينزوي بعيداً قائلاً لك: "أنا زعلان". تسأله لماذا؟ فلا يعرف ماذا يجيب. وبعد دقائق يغرق في النوم حيث يجلس، على كنبة في غرفة الجلوس.

أما شقيقاه الأكبر سناً أحمد (١٢ عاماً) وعلاء (١٠ أعوام)، فيأخذان بتفرس وجهك بحثاً عن علامات ارتياح أو قلق، فتتظاهر بأن لا خطر محدقاً بكم، وتأخذ بمداعبتهم وطمأنتهم قائلاً إن الخطر بعيد عنهم، متذرعاً بأنكم تقطنون حياً يبعد كثيراً عن البلدة القديمة والمخيمات التي يستهدفها الاجتياح والقصف، وإنك، والدهم، صحافي، ما يجعل حتى الإسرائيليين يفكرون مرتين قبل التعرض له ولأسرته بالأذى.

تنهمر القذائف على الحواجز المقامة على المداخل، وعلى الساحات العامة في البلدة القديمة. تصيب قذيفة بيتاً من طابقين في البلدة القديمة، فينهار على من فيه. لم تكن قوات الاحتلال قد أحكمت سيطرتها على المدينة بعد، ما مكن سكان الحي من إخراج جثة امرأة قتيلة هي صديقة عكاشة (٥٦ عاماً)، وأربعة جرحى من أفراد عائلتها من تحت أنقاض البيت، فيما بقيت جثتان لامرأتين أخريين تحت الأنقاض، هما الشقيقتان زها ورشا فريتخ (٤٠ و٣٨ عاماً)، جرى إخراجهما في ساعات رفع حظر التجول بعد مرور أكثر من أسبوعين.

أمضت قوات الاحتلال الليلة الأولى للاجتياح في التموضع حول البلدة القديمة التي تحصن فيها غالبية المقاتلين، بسبب طبيعة بنائها القديم، حيث الأزقة المتشعبة، والسراديب الأرضية، والأحواش، والأسواق المسقوفة. ومع ساعات الفجر الأولى، بدأ الهجوم المركز على هذه البلدة ذات المباني القديمة، والمواقع الأثرية القائمة منذ آلاف السنين، بدكها بالقذائف الصاروخية.

تتساءل عن مصير البلدة وسكانها وأنت تشاهد هذا العدد الكبير من القذائف الصاروخية تطلق من المروحيات والدبابات، وتتساقط في وسطها، مخلفة وراءها أعمدة متصاعدة من الدخان الأسود. ينقطع التيار الكهربائي عن غالبية أحياء المدينة، ثم تنقطع المياه وخطوط الهاتف جراء إصابتها بالقصف. تبارك اسم من اخترع الهاتف النقال، وتفرح لأنك احتطت بالمزيد من البطاريات، وشاحن يعمل على بطارية السيارة، كي تبقى على اتصال مع مسرح الأحداث. غير أن مشكلة الاتصال سرعان ما ظهرت هناك، في مواقع الأحداث، حيث أغلق كل حامل هاتف نقال هاتفه، كي يوفر مخزون الطاقة في الجهاز لما هو قادم.

حصار مشدد على البلدة القديمة

يأتيك على الهاتف صوت مؤيد الجميِّل، من قادة مجموعات "كتائب شهداء الأقصى" في البلدة القديمة، ويبلغك أن قوات الاحتلال استولت على أكثر من مائة بناية في محيط البلدة القديمة، وزرعتها بالقناصة. لكنه يقول بلهجة مليئة بالتفاؤل: "لقد زرعنا المداخل كافة بالمتفجرات، ولن يستطيعوا التقدم إلى الأمام". تشكره على الأخبار، ويعدك بموافاتك باتصالين هاتفيين يومياً، صباحاً ومساء، ليبلغك بكل ما استجد هناك في أرض المعركة.

تستشرس قوات الاحتلال في قصف المدينة، ويأخذ جنودها في إطلاق النار على كل هدف متحرك في البيوت، كما في الشوارع، ويتوالى سقوط الضحايا بالعشرات.

كان محمود عكة (٤٢ عاماً)، وهو أب لأربعة أطفال، يرقب من خلف نافذة بيته سقوط القذائف على الحي المجاور، وعندما لمحه أحد الجنود المتحصنين داخل عربات مصفحة، أطلق النار عليه ليسقط مضرجاً بدمه، بين زوجته وأطفاله ووالدته.

يغمرك الحزن والقلق عندما يعلمك شقيقه، عبر الهاتف، أن حياة محمود كانت مكرسة من أجل لقمة عيش أطفاله. تأخذك الهواجس بعيداً،

وتتخيل نفسك تلاقي ذات المصير، كيف لا والموت منتشر في كل ركن في المدينة، وتفكر ملياً فيما سيجري لأطفالك من بعدك، فتحرص على عدم الظهور وراء نوافذ بيتك، وتتخذ لأسرتك غرفة من الشقة تقع في الجهة المعاكسة للقصف، وتلزم الأطفال بالبقاء فيها على الدوام.

معاقبة الضحية وأسرته

تتبع قوات الاحتلال مع ضحاياها سياسية لا تقل، في قسوتها، عن القتل نفسه، سياسية تقوم على معاقبة الضحية وأسرته بمنع نقله إلى المستشفى أو دفنه. تحاول أسرة محمود عكة تدبير أمر نقله إلى المستشفى بواسطة الصليب الأحمر، ومؤسسات حقوق الإنسان، لكن سلطات الاحتلال ترفض سماع أي صوت آخر سوى صوت قذائفها ورصاصها الذي لم يتوقف ليلاً أو نهاراً. تستسلم أسرته للحقيقة المرة، وتُبقي على جثته في منزله الصغير، وبين أطفاله الأربعة، طيلة خمسة أيام.

تنفجر في البكاء عندما تسمع شقيقه يخبرك، عبر الهاتف، أن أطفاله الصغار اعتقدوا طوال الوقت أن والدهم نائم، فكانوا يهرعون إليه، مع شكاويهم الصغيرة، ويأخذ أصغرهم بهز جسده المتيبس، قائلاً: بابا بابا اصحى لترى ماذا فعل بي أخي فلان... .

"يمكن تدمير الإنسان لكن لا يمكن هزيمته"

يتصل مؤيد الجميِّل في المساء ليخبرك عن حصيلة ذلك اليوم: "لقد سقط ثمانية من مقاتلينا، ولم نتمكن من دفنهم، فنقلناهم إلى مسجد البيك الذي تم تحويله إلى مركز إسعاف مؤقت، بعد أن قصفت قوات الاحتلال مركز الإسعاف في البلدة القديمة". "لكننا سنواصل القتال"، يقول مؤيد بصوت ثابت كجنرال يمسك بزمام أمور جيشه، فتتذكر ما قاله الكاتب الأمريكي الشهير أرنست همنغواي ذات نهار: "يمكن تدمير الإنسان، لكن لا يمكن هزيمته".

كل هذا القصف

يتواصل قصف البلدة القديمة بصورة متقطعة طوال الليل، وفي اليوم التالي تفيق على أصوات المروحيات وهي تواصل مهمتها في قصفها، وتتساءل: ماذا بقي من نابلس بعد كل هذا القصف؟

تجتاح قوات الاحتلال بلدة طوباس، شمال نابلس، وهناك تقتل طفلة في الثالثة عشرة من عمرها (آيات صوافطة)، قبل أن تحاصر بيتاً تواجد فيه ستة من كوادر الجناح العسكري لحركة "حماس"، بينهم قائد بارز في الجناح، هو قيس عدوان، وتقوم بتصفيتهم، وتدمير البيت، وتسويته بالأرض.

يتواصل القصف في نابلس مستهدفاً حواري البلدة القديمة الأربع الشهيرة (الياسمينة، والعقبة، والقيسارية، والقريون). تتصل بأحد نشطاء حركة "فتح" هناك، فيخبرك عن أربعة بيوت هدمت في حارة الياسمينة، وأن الناس منشغلون في البحث عن ناجين.

هدم ... وهدم

وفي مخيم بلاطة المحاصر بعدد كبير من الدبابات، توجه قوات الاحتلال إنذاراً إلى أسرة محمود الطيطي، أحد قادة كتائب شهداء الأقصى، مطالبة إياها بإخلاء منزلها المؤلف من ثلاث طبقات، وتشرع بقصفه إلى أن تدمره بالكامل، وتشرد أسرته وأسر أشقائه. وتفعل الشيء ذاته مع أسرة نشيط حركة "حماس" في المخيم غانم سوالمة، فتهدم بيته المؤلف من ثلاثة طوابق وتشرد أسرته وأسر أشقائه.

مخيم جنين ... المعركة الأكثر شراسة

وفي الوقت ذاته، كان الهجوم على مخيم جنين يشتد، ولم يعد أحد قادراً على معرفة عدد الضحايا الذين يسقطون في هذا المخيم، بعد أن منعت قوات الاحتلال نقل الجرحى والشهداء منه إلى المستشفى. تتكبد تلك القوات المزيد من الخسائر البشرية في مخيم جنين ونابلس، وتستمع إلى تصريح

لمسؤول إسرائيلي يقول: "إن الفلسطينيين يقاتلون في نابلس كالأسود"، ويجري تنحية قائد الحملة على جنين، ويتولى قائد الجيش "شاؤول موفاز" بنفسه قيادة الحملة. تتساءل: كيف ستجري المعركة لو امتلك المقاتلون الفلسطينيون أسلحة أفضل من تلك البدائية التي يحملونها؟

ترقب الناس حولك وهم يقتربون أكثر من بعضهم البعض. الجار يسألٍ جاره عمّا يحتاجه. النساء في الحي الذي تقطنه (رفيديا)، البعيد نسبياً عن مواقع القصف، يصنعن الحلوى النابلسية الشهيرة "الكنافة"، و"النمورة"، ويوزعن الكثير منها على أطفال الجيران.

الاستشهادي "رامسفيلد"

يطلق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد تصريحاً يتهم فيه العراق بالوقوف وراء العمليات الانتحارية في إسرائيل، من خلال دفع ٢٥ ألف دولار لكل منفذ عملية من هذا النوع.

تتساءل: ماذا لو كان "رامسفيلد" من سكان مخيم جنين أو حي القصبة في نابلس، حيث يقضي الاحتلال على كل إمكانية للحياة الإنسانية. أما كان سيحذو حذو منفذي هذا النوع من العمليات؟ ألم يقل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك ذات يوم في تصريح صحافي أثار الكثير من الجدل أنه لو كان فلسطينياً لانضم إلى الفصائل المقاتلة؟

وفي المساء، يظهر الصحافي الكبير محمد حسنين هيكل على قناة "دريمٍ" الفضائية المصرية، ويفسر ظاهرة الاستشهاديين الفلسطينيين مشبهاً إياها بظاهرة "الكاميكاز" اليابانية في الحرب العالمية الثانية، حينما شن الطيارون اليابانيون هجمات انتحارية، بطائراتهم، على المواقع والسفن الأمريكية. تقول لنفسك: أية ٢٥ ألف دولار ستساوي حياة شاب فلسطيني في مقتبل العمر؟

يتواصل قصف البلدة القديمة، وتتداعى البيوت والمواقع الأثرية.

يتصل بك الصديق، المراسل الصحافي السابق زهير الدبعي من هاتف نقالٍ من منزله في البلدة القديمة ويقدم شهادته: "عمري اليوم ٥٣ عاماً، وقد شهدت حروباً وانتفاضات وأحداثاً جساماً، لكني لم أشهد، طوال حياتي، عدواناً على هذا القدر من التدمير. إنهم يدمرون كل شيء ... كل شيء، البيوت، والأسواق، والشوارع، والأرصفة، والمساجد، والكنائس. ولا يستثنون شيئاً".

تتذكر قول زهير الدبعي هذا عندما يتاح لك أن تدخل البلدة القديمة لأول مرة، وتشاهد الدمار الذي أحدثه صاروخ أصاب البيت الواقع أمام بيته ... تتوغل الدبابات في السوق الشرقية متجهة إلى قلب البلدة، محدثة خراباً شاملاً في البيوت، والساحات، والشوارع التي جرى تجديدها وترميمها مؤخراً.

قوة الصورة أمام الكلمة

وعلى الرغم من الروايات التي قدمتها وسائل الإعلام العالمية عمّا يجري في نابلس من قتل وتدمير وعقاب جماعي طال حتى جثث القتلى، فإن الجميع هنا ظلوا يشكون غياب التغطية الصحافية، بعد أن أغلقت قوات الاحتلال المدينة أمام وسائل الإعلام العالمية، فتدرك كم أصبحت الصورة في زماننا هذا أبلغ من الكلمة.

وتجد العذر للشاكين، فدمار بهذا الحجم تعجز كل اللغات عن وصفه، ويبقى للصورة وحدها امتياز نقله بكامل خرابه.

يصل إلى المدينة فريق من القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي، مستقلاً سيارة مصفحة عبر طرق جبلية وعرة، لكنه يظل محتجزاً في فندق القصر، ولا يتمكن من الوصول إلى مواقع القتال، حيث كانت المروحيات والدبابات تدك أحياء البلدة القديمة، فيما قوات المشاة تتسلل من بيت إلى آخر لملاحقة المقاتلين.

لن أموت ... لأنني أحبك

يتصل مؤيد الجميِّل في المساء، ويحدثك عن تغلغل قوات الاحتلالٍ في بعض أحياء البلدة القديمة، متنقلة من بيت إلى آخر، ويقدم ملخصاً عن القتال الضاري الذي جرى في ذلك اليوم بين المقاتلين الفلسطينيين وقوات الاحتلال.

يقول مؤيد إن المروحيات العسكرية أنهكتهم بغاراتها على كل تجمع لهم. ويبلغك أنهم ينتظرون حلول المساء كي يتصدوا للقوات الأرضية التي تتسلل باتجاههم. ومع حلول المساء يتصاعد القصف ويشتد القتال.

تناقضت التقارير عن العمليات العسكرية الجارية هناك، فيخطر لك الاتصال بمؤيد لعلك تجد هاتفه النقال مفتوحاً، وإذا بصوت ثان يرد على المكالمة، ويبلغك أن مؤيد قد استشهد قبل قليل، فيقع عليك النبأ وقع الصاعقة.

يروي لك الشاب كيف استشهد مؤيد قائلاً: "كانت هناك محاولة من قناصة إسرائيليين للتسلل في حي الياسمينة من جهة الغرب، وقد قاد مؤيد التصدي لهم، وبينما هو يقارعهم، أصابته قذيفة من نوع "إنيرجا" المضادة للأفراد في الرقبة، ما أدى إلى استشهاده على الفور".

بعد قليل، تتصل فتاة مستفسرة عن مصير مؤيد قائلة وقد اختنق صوتها بالدموع: "أنا خطيبة مؤيد، وهناك من يقول إنه استشهد، قالوا لي إنك صحافي، ولديك أسماء الضحايا، فهل مر عليك هذا الاسم".

وعلى الرغم من أن إحساس الفتاة باستشهاد خطيبها كان قوياً، فإنها كانت تبحث عن أي أمل، حتى لو كان وهمياً. قالت بصوت متهدج: "هذا غير صحيح، مؤيد لم يمت، قبل ساعة اتصلت به وأوصيته بنفسه، فقال لي: أنا لن أموت، لأنني أحبك. قالتها وذهبت في موجة نحيب".

تضعف أمام هذا الوجع الإنساني لفتاة انهارت أحلامها، وكل عالمها دفعة واحدة، ولا تجد نفسك إلا وأنت تنهار تنتحب معها.

دفن في المكان

يرتفع عدد الشهداء في نابلس ١٤ شهيداً، يجرى دفنهم في بستان يعود لعائلة طوقان في البلدة القديمة، بعد أن تملَّك اليأس العاملين في مركز الإسعاف من إمكانية نقلهم إلى المستشفيات، وبعد أن تأخذ أجسادهم بالتحلل. ظلت الاتصالات تأتي من الجهة الشرقية مناشدة مستغيثة بإخلاء جثة شهيد سقط خارج المنطقة السكنية، وأخذت الكلاب تنهش جسده.

ليل لا ينتهي

عبثاً تحاول النوم في هذا الليل الطويل المليء بالقصف، تطل من نافذة بيتك على المدينة فتجدها غارقة في الظلام والموت. تفيق من نومك صباحاً، وتتجه مباشرة إلى النافذة المطلة على البلدة القديمة، فتجد مروحية من نوع "كوبرا"، تميزها من مقدمتها التي تشبه رأس الأفعى، وهي تغير على أهدافها مطلقة وابلاً من القذائف، أحياناً، ووابلاً آخر من الرصاص أحياناً أخرى.

يتساقط مطر خفيف، تنظر إلى السماء فتجدها داكنة تبعث في النفس قلقاً غامضاً غموض الموت المنبعث من كل ركن وزاوية في هذه المدينة المحاصرة من الأرض والسماء.

تُخرج قوات الاحتلال سكان بناية كبيرة مؤلفة من خمس طبقات في شارع القدس، وتمطرها بالقذائف أمام أعين ساكنيها، ثم تفجرها بالديناميت، محدثة خراباً في عشرات البيوت المجاورة.

يتوزع سكان البناية على البيوت المجاورة في ظروف بالغة القسوة. تتصل بأحدهم، يدعى صبري هندية (٢٤ عاماً)، فيخبرك أن الجنود أخرجوهم بملابس النوم، وهدموا البناية على كل شيء، بما فيه معرض للسيارات يضم ٢٤ سيارة حديثة تعود لتاجر من طولكرم.

صحافيون بين براثن الموت

كان ذلك اليوم، السابع من نيسان، أول يوم يصل فيه صحافيون إلى أحياء البلدة القديمة، وقد تمت العملية بمغامرة غير محسوبة من فريق القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي.

وكما شرح الزميل خالد أبو عكر الذي يعمل مع هذا الطاقم التلفزيوني، فقد كان من المقرر أن يقوموا بجولة حول البلدة القديمة التي تتعرض للقصف، وبينما هم كذلك وجدوا طريقاً فارغاً من الجنود يفضي إلى البلدة فسلكوه، وكل واحد فيهم يحث الآخر على التقدم خطوة أخرى إلى الأمام. وهناك وجد الفريق صوراً تعكس ما يتعرض له سكان هذه الأحياء البالغ عددهم زهاء ٢٠ ألف نسمة منذ أيام.

كانت جثث عديدة ملقاة على جوانب الطرق في مرمى القناصة، والعديد من البيوت مهدمة. يحاول أحدهم إخلاء إحدى الجثث، فيتقدم مقاتلون لتوفير الغطاء له، لكنه يسقط فوقها بعد أن يطلق قنّاص إسرائيلي النار عليه من بيت مقابل.

يتقدم شاب آخر، بعد أن يتلوا الشهادة على روحه، ويسحب الشاب المصاب أمتاراً عدة إلى الخلف إلى أن يتوارى وإياه عن القناصة الذين ينشغلون بالرد على الرصاص المطلق نحوهم.

صحافيون في مهمة إنقاذ

يفيق العالم صباح الثامن من نيسان على بدء تدمير مخيم جنين، وتنقل محطة (CNN) في نبأ عاجل عن مصدر في جيش الاحتلال قوله: إن الجيش قام بتجريف حوالي ٢٠٠ منزل في المخيم.

أما في نابلس، فكان ذلك يوم هجوم للصحافة على المدينة بعد أن ظهرت صور القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي.

نتجه معاً في موكب جماعي يضم ١٥ صحافياً ومصوراً إلى حي رأس العين المطل على البلدة القديمة التي نشاهدها للمرة الأولى منذ بدء الاجتياح.

كان المشهد مهولاً. بيوت محترقة وأخرى مهدمة. سيارات وحافلات تحولت إلى ركام حديد بعد أن داستها الدبابات المجنزرة. بنايات سكنية طُرد أهلها منها، واحتلها الجنود، متخذين من بعضها أماكن إقامة، ومن بعضها الآخر مواقع قنص.

كانت عشرات الدبابات وناقلات الجنود المصفحة تحيط بالبلدة القديمة كالسوار بالمعصم. وفجأة انطلق صوت مكبر مثبت في مقدمة إحدى الدبابات يقول: إلى سكان المنطقة، كل من يريد الأمان عليه الخروج من بيته، رافعاً يديه فوق رأسه، والتوجه فوراً إلى مدرسة البنات. ثم يوجه نداء آخر إلى المسلحين "كل من يحمل السلاح عليه التوجه إلى المدرسة، رافعاً سلاحه وذخيرته فوق رأسه".

يخرج المدنيون العزل من بيوتهم رافعين أيديهم فوق رؤوسهم، ولا تُشاهد بين المئات منهم أي مسلح. نتلقى تحذيراً من الجنود بالمغادرة، لكننا نواصل الطريق إلى حيث قررنا ... إلى البلدة القديمة، حيث تجري عمليات القتال من بيت إلى بيت.

نشاهد عشرات العبوات الناسفة المصنعة محلياً متناثرة في الطرق والأزقة، دون أن تنفجر، فيخشى بعض الصحافيين الأجانب على حياتهم، فيما يندفع آخرون منهم غير عابئين بالمخاطر. يطل علينا الناس من النوافذ غير مصدقين أن ثمة غير الجنود يتحرك هنا. ويبدأ الجميع بسرد حكايات عن الرعب، والقلق الذي عاشوه في الأيام الماضية أثناء القصف، وعن الاعتداءات التي تعرضوا لها من الجنود. يحدثنا محمود أبو غضيب (٦٣ عاماً) كيف احتل الجنود البناية التي يقطنها، وزجوا جميع سكانها في شقته، وعاثوا فساداً في الشقق الأخرى.

وفي الطريق، نشاهد المركز الطبي الذي تعرض للقصف، وأمامه تقف سيارة إسعاف معطوبة أصيبت بقذيفة صاروخية. يحدثنا عدنان أبو تحسين وزملاؤه في الفريق الطبي كيف أصيب مركزهم بصاروخٍ صبيحة اليوم الثاني للاجتياح، جازماً أن المكان كان مستهدفاً.

يروى أعضاء الطاقم التابع للخدمات الطبية العسكرية كيف نجوا من الموت حينما سقط الصاروخ في غرفة فارغة، حيث كانوا جميعاً وعددهم ١٢ شخصاً في غرفة ثانية مجاورة.

تشاهد في الطريق عشرات البيوت المهدمة، ويشرح لك السكان كيف استهدف الطيران الطوابق العليا من بناياتهم، فيما كانوا هم يحتمون في الطوابق الأرضية.

صبرا وشاتيلا تملأ المكان

نصل إلى مسجد "البيك"، الذي تحول إلى مركز للإسعاف والطوارئ، وهناك تصدمنا المشاهد. جثث مسجاة في باحة خلفية للمسجد، تفوح منها رائحة التعفن، بعد أن مضى على احتجازها هناك أيامً.

تتداعى إلى الذاكرة صور ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا، حيث البطون المنفوخة، والدماء الجافة على الأجساد. يرفع أحدهم غطاء عن وجه أحد الشهداء، وينفجر في البكاء: هذا أخي قتلوه قبل ثلاثة أيام ولم أستطع نقله إلى المستشفى.

تسأل عن الشاب الذي ذهب في موجة بكاء ونحيب طويل، فيبلغونك أن اسمه أُسيد خالد من مخيم العين، الذي فقد شقيقه إيهاب في القتال، وأحضر جثته إلى هنا، وبقي يحرسها حتى يتاح له نقلها ومواراتها الثرى.

جرحى على قيد الموت

كان عشرات الجرحى مسجّين على أرضية المسجد، وقد أبلغتنا الدكتورة زهرة الواوي، المشرفة على المركز، أن بينهم أربعة يحتضرون، و١٥ آخرين مصابين بجروح بالغة الخطورة. تشاهد المحتضرين، وتبكي لعجزك عن تقديم أي عون لهم. يرجوك بعض أفراد أطقم الإسعاف أن تحمل معك أحد المحتضرين فتقف عاجزاً متسائلاً: كيف؟ ينفجر أحد المتطوعين في وجوه الصحافيين قائلاً: "أنتم جبناء ... أنانيون، لا همّ لكم سوى التقاط الصور وقبض الدولارات، إنكم لا تكترثون لآلام البشر الذين يموتون أمامكم". لا تملك إلا أن تعذره وهو يرى آخر أمل له بإنقاذ هؤلاء الجرحى ينهار.

يخبرنا الجرحى أن الجنود قد دخلوا المسجد عليهم قبل ساعتين، وأنهم داسوا عليهم بأقدامهم قائلين لهم: ستموتون هنا مثل الحيوانات.

يتصل بك مذيع من إذاعة "مونت كارلو"، موجهاً إليك بعض الأسئلة عما يجري في البلدة القديمة، وعندما تتذكر ما يجري للجرحى تنفجر في البكاء، فيوقف التسجيل طالباً إعادته من جديد، دون أن يحول ذلك دون بكائك مرة أخرى. يخطر لأحدهم اقتراح: لنتحدَّ أوامر المنع، ونتوجه بالجرحى إلى مركز المدينة تحت حماية الصحافيين. نوافق على ذلك دون تردد، وتنجح المهمة، ونحتفل معاً بهذا الإنجاز وسط المدنية على مرأى من الدبابات المتربصة بكل حركة.

وفي اليوم التالي، يخبرك الأطباء في مستشفى رفيديا الحكومي أن الخطوة نجحت في إنقاذ حياة الجرحى الأربعة المحتضرين، فتشعر بالفخر أن للصحافي دوراً آخر في مثل هذه المعارك. دور ربما يكون أحياناً أكثر أهمية من نقل المعلومات.

احتلال البلدة القديمة

بدا واضحاً في ذلك اليوم أن قوات الاحتلال أحكمت حصارها على أحياء البلدة القديمة، وأنها تتقدم باتجاه آخر معاقل المسلحين الذين استنزفت ذخائرهم المتواضعة.

وفي الصباح، كانت قوات الاحتلال أكملت حصارها على المقاتلين بعد أن طلبت من سكان حي الياسمينة مغادرة بيوتهم فوراً، نساء وأطفالاً، معلنة أنها ستقوم بقصف الحي بأكمله.

وقد مهدت لذلك بقصف المواقع التي يتواجد فيها المقاتلون، حيث سقط عدد من أبرز القيادات الوطنية في المدينة، مثل ربحي حداد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، الذي أمضى حياته في سجون الاحتلال، وظل وفياً لقناعاته حتى آخر لحظة، والعقيد إبراهيم أبو حميد، أحد قادة الأمن الوطني، الذي مضى مقاتلاً عنيداً، كما بدأ هناك في بيروت والجنوب اللبناني.

وعند الرابعة فجراً، كانت قوات الاحتلال تحاصر آخر "حوش" تجمع فيه المقاتلون الذين لم يكن أمامهم من خيار سوى الانتحار أو الاستسلام، فآثروا الثاني.

نعود إلى البلدة القديمة فنجدها غارقة في الصمت والخوف والحزن، نواصل التحرك فيها من حي إلى آخر، لنكتشف أن جنود الاحتلال قد رحلوا منها بعد أن أسروا آخر مجموعة من المقاتلين.

مدينة من غبار

تنظر إلى نابلس فتجدها غارقة في الغبار، وتأسى على هذه المدينة الجميلة التي باتت تعرف في السنوات الأخيرة بأنها الأكثر تنظيماً وجمالاً من بين المدن الفلسطينية. تعبر الشوارع بسيارة الجيب المصفحة فلا تشاهد سوى الركام، ركام مئات البيوت والمحال التجارية

التي هدمت بصورة جزئية أو كلية، وركام السيارات التي انتشرت كالجثث المدماة المشوهة على امتداد الشوارع.

تجوب المدينة من أقصاها إلى أقصاها، فلا تجد سوى الدبابات، وجثث السيارات، وركام البيوت والمحال، وعندما تعود في المساء، وتروي مشاهداتك لجيرانك من أهل المدينة، المعروف عنهم شغفهم الشديد بها، تراهم يتمزقون ألماً على مدينتهم التي بنيت على مر عصور موغلة في القدم، وهدمتها الجرّافات والدبابات الإسرائيلية في أيام.

تنتقل إلى الجزء الشرقي من المدينة، فتجد مستوى أعلى وأشد من الدمار ومن العقوبات الجماعية، وبخاصة الحرمان من عناصر الحياة الأولى، كالماء والكهرباء.

" ماء... ماء، لا نريد سوى قليل من الماء للأطفال العطشى في البيت " ، قالت الحاجة بدرية سفيان، وهي تهرع نحو سيارتنا، التي كانت السيارة الوحيدة غير الإسرائيلية التي تصل إلى هذا الشارع، شارع القدس، منذ أسبوع. تروي الحاجة بدرية، التي لم تصل المياه إلى بيتها منذ أسبوع، ما يجفف الحلق عن معاناة ٣٢ شخصاً عطاشى في بيتها: "كنا احتطنا جيداً لمثل هذه الحالة قبل الاجتياح، لكن بعد أن هدمت قوات الاحتلال بناية سكنية مجاورة لنا، وشردت ١٥ أسرة تقطن فيها، استضفنا ثلاث أسر في بيتنا، فاستنزفنا مخزوننا من الماء، ولم يتبقَّ لدينا ما يسد الظمأ منذ ثلاثة أيام " .

وأضافت بفم جاف وعيون يملؤها الرجاء: " ها نحن ندور على البيوت طالبين زجاجة مياه من هذا، وأخرى من ذاك، لكن ماذا يفعل كل هذا مع ٣٢ إنساناً، كثيرون منهم من الأطفال؟ " .

وهناك في شارع القدس، تشاهد مئات المحال التجارية والورش المهنية التي تعرضت للهدم والتخريب. تشاهد واجهات بأكملها قد انهارت لتظهر محتويات المبنى من الداخل، وشققاً طُرد أهلها، وانهارت نوافذها

تحت وطأة التفجيرات، وبقيت ستائرها في مهب الرياح، شاهداً على حياة إنسانية كانت هنا، وتتساءل أين انتهى المطاف بهؤلاء، وتتخيل حجم الألم والضيق الذي يعيشه إنسان فقد بيته ... المجال الحيوي لوجوده، وتتساءل: أي وجود يتبقى بعد البيت؟

في مواجهة الموت

ترفع السلطات حظر التجول ثلاث ساعات في اليوم الثامن للاجتياح، ويبدأ الناس في البحث عن ضحايا تحت أنقاض البيوت التي هدمت. وتتوالى الأنباء المرة من داخل البلدة القديمة، فقد تبين أن قوات الاحتلال هدمت مجمعاً سكنياً قديماً على رؤوس من فيه، وهم ثلاث أسر من عائلة الشعبي.

يتم العثور في الساعات الأولى على جثة سمير الشعبي (٤٩ عاماً)، ثم على جثة زوجته الحامل نبيلة (٤٠ عاماً)، وجثث أطفالهما الثلاثة عبد الله (٨ سنوات)، وعزام (٦ سنوات)، وأنس (٤ سنوات)، ومعهم والده العجوز عمر الشعبي (٨٥ عاماً)، وشقيقتاه فاطمة (٥٥ عاماً) وعبير (٣٦ عاماً).

يبكي الناس في نابلس على هذه الأسرة، ويبكون أكثر عندما تصل إليهم روايات متخيلة عن اللحظات الأخيرة في حياة الأطفال ووالديهم وجدهم وعمتيهم، وبخاصة أنه عثر عليهم وهم يحتضنون بعضهم البعض، فيما بدا أنه محاولة من الأسرة للتكتل في مواجهة الموت لحظة مداهمته المفاجئة لهم.

يخبرك محمود الشعبي، نجل عمر وشقيق سمير، الذي يقطن في حي آخر في المدينة، أنه كان علم بهدم قوات الاحتلال منزل أسرته في اليوم ذاته، لكنه لم يفكر أنهم كانوا تحت الأنقاض، بل اعتقد أنهم طردوا من البيت قبل هدمه.

وفي مختلف الأحوال لم يكن محمود قادراً على الوصول إليهم، ومعرفة مصيرهم، سوى بعد مرور ثمانية أيام، عندما رفعت سلطات الاحتلال حظر التجول عن المدينة.

يبكي الشاب بحرقة، وهو يتحدث عن أسرة شقيقه التي قضت بهذه الصورة البشعة التي يصعب على النفس مجرد التفكير كيف حدثت.

سبعة أيام تحت الأنقاض

وبعد أيام، تلتقي مع الناجيين، عبد الله (٦٢ عاماً) وزوجته (٦٠ عاماً)، ويحدثك كيف قضى سبعة أيام بلياليهن تحت الأنقاض، في قصة تصلح فيلماً سينمائياً يشد أعصاب المتفرجين حتى اللحظات الأخيرة.

يقول عبد الله: "كانت الدنيا مساء، وقد أخذت جرّافات الجيش بأعمال هدم في المنطقة، وعندما اقتربت من الشقة الأولى في المجمع التي يقطنها أخي عمر مع ابنتيه، سارعوا للخروج منها والانتقال إلى شقة سمير، وفجأة وجدنا كل البناية تنهار علينا".

بقيت غرفة نوم هذين العجوزين صامدة، لكنها طمرت بالركام، ولم يتبق فيها أي منفس للهواء.

"عشنا في ظلام دامس، كانت المياه تتسرب علينا من السقف، ولم يبقَ شيء في الغرفة إلا وطالته المياه"، قال عبد الله. وأضاف الرجل الذي بقي وزوجته يعالجون من الجفاف والتقرحات لمدة أسبوع في المستشفى الوطني في المدينة: "كان لدينا نصف زجاجة ماء، وقد استهلكناها في الأيام الثلاثة الأولى، ولطالما فقدنا الطريق إليها بسبب شدة الظلمة، وأمضينا ساعات طوال في البحث عنها".

تجد بيوتاً هدمتها البلدوزرات، وأخرى هدمتها الصواريخ المطلقة من المروحيات. يتواصل البحث عن ناجين تحت أنقاض بيت من طابقين، هدم في اليوم الأول من الاجتياح لدى إصابته بصاروخ أطلقته مروحية،

فيعثر على جثتي الشقيقتين زها ورشا فريتخ، بعد أن كان عثر في اليوم الأول على جثة صدقية عكاشة.

تتحدث إلى الناس القاطنين في بيوت مجاورة لتلك التي هدمت، فيروون لك مشاعر خوف ورعب لن تمحى من قلوبهم، وبخاصة الصغار منهم. يروي لك رب أسرة من حي رأس العين أنه وأفراد أسرته هرعوا مذعورين خارج البيت عندما شاهدوا أجزاء من بيتهم تنهار إلى الداخل تحت وطأة جرافة ضخمة. ويخبرك الرجل بأنه وزوجته وأبناءه هرعوا خارج المنزل في الوقت الذي كانت فيه الجرّافة تغرس أنيابها فيه.

ومن بين الروايات المؤلمة لضحايا الاجتياح، تستمع إلى من طردوا من بيوتهم، وأجبروا على الإقامة لدى أسر أخرى. تدرك أن الآلاف تعرضوا للطرد من بيوتهم، وتستمع من العشرات منهم عن روايات متشابهة إلى درجة التطابق عما جرى من نهب وتدمير في بيوتهم.

تغادر قوات الاحتلال نابلس، مخلفة وراءها دماراً لا يمكن إصلاحه سوى بعد جهود قد تستمر سنوات طويلة. تطوف المدينة التي تحولت إلى ورشة بناء، وتتساءل: هل سيعيد الناس ترميم ما هدم في دواخلهم، كما يرممون مبانيهم؟!

قتلوا الزوج

وسببوا الشلل لوالده وأصابوا زوجته

أمضى الزوجان الشابان محمد وميسون الحايك، من قرية زيتا في محافظة نابلس، الأيام الأخيرة وهما يعدان لقدوم مولودهما البكر بسعادة غامرة، لكن سعادتهما انقلبت إلى فاجعة تدمي القلوب، فقد أطلق جنود إسرائيليون النار على سيارتهما، وهي في الطريق إلى المستشفى لدى وصولها مدخل مدينة نابلس، فقتلوا الزوج، وأصابوا الزوجة، وهي في حالة مخاض، بجروح كادت تودي بحياتها، وتسببوا أيضاً بشلل نصفي لوالد الزوج الذي رافقهما في رحلة الموت هذه.

كان الزوجان، وكلاهما في الثانية والعشرين من العمر، غادرا قريتهما الواقعة على بعد ١٨كم جنوب نابلس، عند الثانية والنصف بعد منتصف الليل، بعد أن ألمت آلام المخاض بالزوجة.

روت ميسون وهي في حالة بكاء هستيري أن والد زوجها، الحاج عبد الله الحايك (٦٤ عاماً) أصر على مرافقتهما في رحلتهما هذه المحفوفة بالمخاطر، ظناً منه أن وجوده معهما، وهو الرجل المسن، في هذه الوقت المتأخر من الليل قد يجنبهما شكوك الجنود المنتشرين في الطرق الخارجية وعلى مداخل مدينة نابلس.

ولدى وصول السيارة، التي كان يقودها الزوج في بطء شديد، إلى الحاجز العسكري المقام جنوب مدينة نابلس، تعرضت ومن فيها

لتفتيش دقيق استمر حوالي أربعين دقيقة. قالت ميسون وهي ترقد على سريرها في قسم الولادة في المستشفى بعد أن وضعت مولودتها: "لقد فتشوا كل شيء، السيارة، وزوجي، ووالده. فتشوني، وفتشوا حقيبة ملابس الطفلة بدقة. لم يصدقوا أنني حامل في حالة مخاض، وأصروا على الكشف عن بطني قائلين إنني ربما أكون أحمل متفجرات على جسدي".

وبعد أن سمحوا لهم بالمرور، واصل محمد قيادة سيارته بالطريقة ذاتها البطيئة متجهاً إلى المستشفى. ولدى وصوله إلى شارع القدس، في الجزء الجنوبي من المدينة، حيث يتواجد الجنود بصورة دائمة، خفَّف محمد من سرعة السيارة بصورة ظاهرة كي لا يثير شكوكهم، وفي ذاكرته الحدث الذي شهده هذا الموقع في اليوم السابق عندما أطلق الجنود النار على سيارة تقل امرأة حامل وأصابوها بجروح، وكادوا يقتلونها.

قالت ميسون: "وبينما نتحدث عن هذه الهواجس، انهمر الرصاص علينا كالمطر، نظرت إلى زوجي فوجدت الدماء تتدفق من رقبته. ناديته لكنه لم يرد، فأدركت أنه فقد وعيه. ثم تراخت رقبته وألقى رأسه على مقود السيارة". وأضافت وهي تنتحب بمرارة: "مات زوجي على المقود، وواصلت السيارة المسير، وواصل الجنود إطلاق النار علينا مثل زخ المطر، ويبدو أن الرصاص الذي أطلق على العجلات هو الذي أوقفها".

ومع اشتداد الرصاص ألقت ميسون بنفسها إلى الأسفل، ووضعت حقيبة الملابس على رأسها لتحميها من موت بدا محققاً، وبينما هي كذلك شعرت برصاصة تخترق كتفها.

تقدم الجنود نحو العائلة المدماة. ألقوا جثة الزوج الشاب إلى جانب الطريق. ونقلوا الزوجة ووالد الزوج النازفين إلى الحاجز العسكري. قالت ميسون: "لقد سمعت صوت حشرجة تصدر من عمي، واعتقدت أنه مات".

وهناك قدّم طبيب عسكري إسعافاً أولياً لهما قبل أن يسمح لسيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر بنقلهما إلى المستشفى. وقال الدكتور سمير أبو زعرور طبيب الطوارئ في المستشفى إن ميسون وضعت مولودتها بعد خمس دقائق فقط من وصولها. وأضاف: "لاحظنا أن ميسون مصابة في كلا الكتفين، لكننا سارعنا إلى توليدها. فلم يكن لدينا أية فرصة لعلاجها من الإصابة".

وبينت صور الأشعة التي أخذت للزوج القتيل أنه تعرض لـ٢٥ إصابة في الجزء العلوي من الجسم، وبخاصة الرأس والعنق والصدر. وقال الدكتور سمير: "كان جسده مليئاً بالثقوب، جراء الرصاص والشظايا، بينها ثقب كبير في الصدر يزيد قطره على ثلاثة سنتيمترات، ويُعتقد أنها رصاصة أطلقت من دبابة".

وبينت الفحوص أن محمد ووالده تعرضا لإطلاق نار من مسافة قريبة جداً. أصيب والده بعيارين ناريين في العنق والصدر أديا إلى إصابته بشلل كامل. أما السيارة فأصيبت بحوالي ثلاثين عياراً نارياً.

كانت حادثة إطلاق النار على سيارة عائلة الحايك، وقبلها على سيارة أخرى تقل امرأة حامل أيضاً دليلاً كافياً على أن الجيش الإسرائيلي قرر استهداف المدنيين الفلسطينيين. ففي الحادثين جرى إطلاق النار على السيارتين بعد فحصهما جيداً من قبل الجنود على الحاجز الأول الذي لا يبعد سوى أقل من كيلومتر عن الحاجز الثاني.

قالت ميسون فيما دموع حارة لا تنفك تنهمر من عينيها: "ما الذي اشتبهوا به في سيارتنا؟ لقد كان كل شيء مطمئناً لأي شخص، سيارة يجلس في المقعد الأمامي منها رجل عجوز، وفي المقعد الخلفي امرأة حامل، لقد كان بإمكانهم التأكد، وعبر مليون وسيلة أخرى، من أننا لا نشكل أي خطر عليهم، وهم يحتمون داخل دبابات مصفحة".

ومضت: "لكنهم أرادوا أن يقتلونا، وليس أي شيء آخر...".

مسافة قصيرة بين الحياة والموت

"وقف وإلا بطخك"، صرخ جندي من خلف صخرة في الطريق من نابلس إلى عصيرة الشمالية، وقد صوب بندقيته نحونا.

تسمرنا في الأرض، وكنا سبعة عشر شخصاً، بين رجل وامرأة وطفل، كل منا متجه في طريق.

لم يكن مضى على استشهاد الزميل المصور الصحافي نزيه دروزة سوى خمسة أيام، فكانت صورته، وقد شجت الرصاصة الغادرة رأسه، أول ما تراءى في مخيلتي، فتصورتني أواجه مصيراً مماثلاً. كيف لا، وقد تكرر المشهد مراراً في طرق أخرى من هذا الوطن المقطع من أقصاه إلى أقصاه بحواجز، ودوريات، وجنود مدججين بكل وسائل الموت.

طلب الجندي من الجميع رفع القمصان عن الأجساد. وبعد أن تأكد من خلو أجسادنا من أدوات الموت الطوعي (الأحزمة الناسفة)، تحرك وزميلاً له نحونا، فيما بقي ثلاثة آخرون يصوبون أسلحتهم على الجميع.

قادنا الجنديان إلى واد مجاور. وأجلسانا أرضاً. أرسل أحدهما عبر اللاسلكي أسماءنا، وأرقام بطاقتنا للفحص الأمني. "سنحتجزهم حتى الثالثة عصراً"، قال جندي لزميلة بالعبرية، فيما عقارب الساعة تشير إلى الثامنة والنصف صباحاً، فأدركنا أن احتجازنا هنا سيطول ويطول.

"ما رأيك أن نجعلهم ينامون على الأرض، عاد ذات الجندي يستشير زميله. فرد عليه: "لا دعك من هذا. لدي فكرة أخرى. فقط انتظر قليلاً، لأنهم قد يفهمون ما نخطط له".

امتدت الساعات، واشتدت حرارة الشمس، باعثة الملل والضجر في أجسادنا. "لا أعرف مصير ابنتي التي كانت تسير"، قالت سيدة عجوز في السبعين من عمرها من قرية ياصيد تدعى ثرية ظاهر. "كنت في المستشفى الوطني، وقد تلقيت جلسة علاج كيماوي، وعدت اليوم"، قالت عجوز مصابة بسرطان الغدد من قرية عصيرة الشمالية تدعى حمدة نايف حمادنة. "زوجي مريض في القلب، وقد أرسلني لأحضر له الدواء لأنه لا يستطيع المشي"، قالت سيدة في الأربعين من عمرها من قرية عصيرة الشمالية تدعى ابتسام الشولي. "أحضرت طفلتي هذه البالغة من العمر خمس سنوات إلى الطبيب. وقد عالجها، وأمضينا الليلة لدى أهلي في قرية سالم، وعدت اليوم مبكراً كي لا اصطدم بالجنود"، قال إمام مسجد قرية النصارية في الأغوار أحمد جميل اشتية.

تتذكر أنك كنت عزمت أمرك إلا تغادر نابلس، وأنت تستمع إلى ما يتعرض له المارة على الطرق الخارجية، لكن مناسبة قاهرة جعلتك تخرق التزامك هذا بعد إبلاغك بوفاة عمك في بلدتك طوباس.

أخذت الطفلة ابنة السنوات الخمس تلح على والدها مغادرة المكان، وقد أصابها الضجر، واشتدت آلام المرض على جسدها الغض، غيرٍ مدركة أن أمرها ليس في يد والدها، بل في أيدي جنود جاءوا خصيصاً ليبلغوها، ومن مثلها، معنى أن يكون الإنسان محتلاً، فاقداً للحرية.

يمضي الوقت بطيئاً متثاقلاً. وينال التعب من الأجساد. تقف قليلاً كي يستقيم ظهرك علك تتخلص من آلام الجلوس على الأرض، فينهرك الجندي قائلاً: "إذا وقف أحدكم، سأحتجزكم حتى المساء".

يبدأ الجندي بتطبيق أفكاره عن الامتهان التي وعد زميله أن تكون أفضل من فكرة النوم على الأرض، فيطلب منا أن نلحق به، ويأمرنا بالنزول في جرف صخري.

تسأل الجندي: "وماذا عن النساء كبيرات السن؟ فيجيب ببرود: "هذه مشكلتكم، وليست مشكلتي".

ننزل، نحن الرجال، ونطلب من النساء أن يمتنعن عن ذلك مهما كلف الأمر. وأمام إصرارهن يتراجع الجندي. يجزم بعضنا، ممن خبروا الاحتجاز على الطرق الخارجية، أن الجنود سيبقوننا حتى ساعة متأخرة من الليل، انتقاماً لرفض النساء النزول في الجرف.

يحدثك الشاب رائد الفارس من قرية طلوزة عن ثلاث فتيات من عائلته احتجزهن الجنود معاً ذات ليلة ماطرة، شتاء هذا العام، من الثامنة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً. قال رائد إن الفتيات، وهن طالبات جامعيات، وصلن إلى البيت في حالة شبه انهيار، من شدة الألم والبرد، وبخاصة لعدم تمكنهن من قضاء حاجتهن طوال هذه الساعات الطويلة.

تستمع إلى سيدة تخبر أخرى بأنها في حاجة للتبول بأي ثمن. فتجيبها هذه بأنها استعدت لذلك جيداً، بأن لم ترتشف رشفة ماء واحدة منذ الصباح.

ومع توسط شمس النهار، ينتقل الجندي إلى فكرة أخرى، فيصعد بنا السفح الخلفي لجبل عيبال، المعروف بأنه واحد من أعلى جبال فلسطين.

تصاب المرأة المريضة بالسرطان بحالة إنهاك شديد، وهي تصعد الجبل، فيطلب منا الجندي الانتظار كي تلحق بنا، رافضاً الاستماع لطلبنا الإفراج عنها لسوء حالتها. يصل بنا الجندي قريباً من معسكر للجيش على قمة الجبل، وهناك يأخذنا إلى جرف جديد، نجد فيه حوالي خمسين محتجزاً آخر. نجد بين المحتجزين نساء مرضعات، وكهولاً، ومرضى، وطلبة.

تصرخ طفلة رضيعة على حضن أمها طلباً للرضاعة، فتشتكي المرأة الثلاثينية لنساء أخريات حرجها من إرضاع طفلتها وسط هذا الحشد من الرجال. يشتد صراخ الطفلة، فتتناول امرأة أخرى شالاً عن رأسها، وتغطي به صدر المرأة، لتتيح لها إرضاع طفلتها، فتغلي الدماء في عروق الشبان، الذين لا يجدون ما يواجهون به حالة الامتهان هذه سوى الشتائم والوعيد بالانتقام.

"يعتقدون أنهم بهذا سيجعلوننا نرضخ لهم، لكن لا، فهذا لن يزيدنا إلا رفضاً لهم"، قالت طالبة في الجامعة الأمريكية في جنين عرفت نفسها بأنها ريم أبو رعد من نابلس. "تعالوا نواجههم بالسخرية"، مضت الفتاة بجرأة نادرة في مثل هذا الموقف. رد زملاؤها: "هات ما عندك يا ريم".

تبدأ ريم بسرد النكات، ويبدأ الجمع، الذي تحول إلى عائلة واحدة، بالضحك عالياً.

يُغضب الضحك الجندي، الذي فعل كل هذا من أجل نتيجة معاكسة، فيبدأ بتطبيق فكرة أخرى من أفكار الامتهان المحشوة في رأسه. يختار شيخاً ملتحياً، ويطلب منه أن يفتح حقائب الفتيات، ويخرج ملابسهن قطعة وراء أخرى، ويضطر هذا لتنفيذ الأمر، يملأه الغيظ. يشيح الرجال بعيونهم عن المشهد، كي يجنبوا الطالبات الحرج. "هذا عادي جداً يا أخوان، فهذه المرة العاشرة التي أتعرض فيها لاحتجاز مثل هذا"، قالت رزان مطر الطالبة في قسم طب الأسنان في الجامعة الأمريكية. "ذات مرة كنا عائدين من الجامعة إلى نابلس، فاحتجزونا حتى العاشرة ليلاً، وبعدها طلبوا منا العودة أدراجنا، فلجأنا إلى قرية عصيرة، ووزعنا أنفسنا على البيوت"، قال الطالب في الجامعة ذاتها عماد منصور.

يخبرنا الطلبة بأنهم يمضون شهوراً طويلة هناك في مساكن الجامعة، بعيدين عن أهلهم، خشية تعرضهم لمثل هذه المواقف. تقول ريم أبو رعد إنها عادة ما تتنقل بين نابلس والجامعة بواسطة سيارة إسعاف، كمريضة، وإنها اضطرت ذات مرة لمرافقة جثة صبي في الرابعة عشرة من عمرة كي تصل إلى جامعتها.

تشتد حرارة الشمس، وتشتد آلام المرضى والأطفال والكهول وأوجاعهم. وعند الثالثة عصراً يبدأ الجنود بإطلاق سراح هذه الفئات، ويبقون على غالبية الشبان حتى الثامنة مساء. "حسناً! إنهم يطلقون سراحنا عند الثامنة وليس عند العاشرة"، يقول الطالب عماد منصور، لكنه يستدرك الأمر، وقد تذكر ما قد يتعرض له في طريق العودة. "يا الهي! هل سيتكرر هذا مرة أخرى عندما أعود إلى الجامعة بعد غد السبت؟

رائحة لحم بشري محترق

ما أن تدخل قسم الرجال في مستشفى رفيديا في نابلس حتى تمتلئ أنفاسك برائحة لحم بشري محترق. بدا الأمر كأنه رائحة شواء، لكن لمعرفتك المسبقة بوجود رجال إسعاف أصابتهم قذيفة حارقة في هذه المستشفى أدركت أنها رائحة لحم بشري.

القذيفة التي أطلقت على سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر في مدينة جنين ظهر ذلك اليوم قتلت مدير الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الدكتور خليل سليمان، وأحرقت أجساد زملائه الثلاثة.

بدت أجساد الثلاثة كأنها انتشلت للتو من قلب النار. فقد تفحمت، وسلخت أجزاء منها. وظلت تنبعث على الدوام من القسم الذي يُعالجون فيه رائحة لحم بشري مشوي.

تدقق في الوجوه فلا تميزها عن بعضها البعض، فقد أزالت النار الملامح والفوارق. حتى زملاؤهم الذين قدموا لزيارتهم لم يتمكنوا من التعرف عليهم ... صرخ أحد العاملين في الجمعية عندما أبلغه ممرض أن الذي أمامه على السرير هو سائق سيارة الإسعاف محمد العيني. قال وقد تملكته الدهشة: "الله أكبر، هذا لا يمكن أن يكون محمد، أنا أعرفه منذ عشرة أعوام، أنه ليس هو".

كان وجه الشاب أسود متفحم، وأذناه محترقة ومسلوخة، وكان يرتجف.

عند المساء تمكن أحد المصابين من الكلام، وروى، وهو في حالة بين الوعي والغياب، كيف تعرضت سيارتهم إلى القصف. قال طاهر محمد صانوري (١٧ عاماً) وهو يتلوى من شدة الألم: "لقد تلقينا نبأ وجود عدد كبير من الجرحى في مخيم جنين، ولما كان القصف على المخيم شديداً، طلبنا من الارتباط الفلسطيني التنسيق مع الجانب الإسرائيلي لإتاحة الطريق أمامنا لإنقاذ الجرحى. وبعد فترة طويلة من الوقت جاءتنا الموافقة فتوجهنا إلى هناك في الحال".

أضاف طاهر، وهو طالب في الثانوية العامة يعمل متطوعاً في الجمعية قائلاً: "وأثناء توجهنا إلى المخيم مررنا بدبابات عدة، وبينما نحن نسير شعرت أن السيارة تغرق في بركة من الماء المغلي. وجدت نفسي خارج السيارة والنيران تشتعل في جسدي. نظرت إلى الدكتور خليل فوجدت جسده مشتعلاً بنيران رهيبة".

قال طاهر أن سيارتهم تعرضت للقصف أثناء وجودها في منطقة من المخيم يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. "كانت السيارة تسير في الطريق، والجنود يظهرون من نوافذ البيوت التي احتلوها. ولا أعرف إن كانت تعرضت للقصف من قبل الدبابات أم ألقيت عليها قنبلة من قبل الجنود".

إسرائيل سارعت لإلقاء التهمة عن كتفها، وأعلنت أن السيارة كانت تحمل قنبلة انفجرت في داخلها. لكن الجمعية ردت مطالبة بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في تعرض سيارة الإسعاف للقصف، متهمة الجيش الإسرائيلي بقصف السيارة بصورة متعمدة.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في جنين العقيد ذياب العلي (أبو الفتح): "نحن نتحدى إسرائيل أن توافق على قيام لجنة خبراء محايدة بفحص السيارة للوقوف على نوع المتفجرات التي تعرضت لها".

أحد عشر كوكباً في سماء المدينة

تهادت نعوش أحد عشر رجل شرطة في سماء نابلس اليوم، في جنازة جماعية أخرى في هذه المدينة المنذورة للموت الجماعي، وأمام النعوش وخلفها، سار العشرات من رجال الشرطة وهم يبكون رفاقاً لهم كانوا قبل ساعات يملأون مقراتهم بالحياة.

رجال الشرطة الأحد عشر سقطوا معاً في مقر الشرطة الخاصة في المدينة حينما تعرضوا لقصف مقاتلة حربية إسرائيلي من طراز "أف ١٦" استهدفت قائد الجناح العسكري لحركة "حماس" في الضفة محمود أبو هنود الذي كان محتجزا في المقر. القنبلة التي حملت أطناناً من المتفجرات قتلت رجال الشرطة، وأصابت أبو هنود بجراح طفيفة. وكان يتواجد في المقر الواقع على بعد أمتار من مقر المحافظ لحظة تعرضه للقصف حوالي ٧٠ رجل شرطة، أصيبوا جميعاً إصابات متفاوتة.

وغالباً ما يتواجد في مباني هذا المقر المقام منذ العهد التركي المئات من أفراد الشرطة الذين يتلقون دورات تدريبية، لكن يوم أمس الجمعة، كان المتدربون، وعددهم ٥٠٠، قد غادروا إلى بيوتهم لقضاء إجازة نهاية الأسبوع مع عائلاتهم، ما أنقذهم من موت محقق.

وحسب مدير الوحدة ويلقب بـ "كاسترو سلامة"، فقد أصابت القنبلة مقر الإدارة، حيث كان أبو هنود يُحتجز في غرفة قديمة مبنية من الحجارة والطين. وانهارت أجزاء كبيرة من الغرفة لكن طبيعة

بنائها الطيني حالت دون انهيارها كاملة، ما أدى إلى نجاته. أما رجال الشرطة الأحد عشر فقد وُجدوا جثثاً هامدة تحت أنقاض المبنى الإسمنتي المجاور.

وأدت القوة التدميرية الهائلة للقنبلة الضخمة التي أطلقت على المبنى إلى تدمير جزء كبير منه، وتطايرت أبواب غالبية غرفه ونوافذها. وقضى أحد الضحايا، وهو الشرطي خالد صبيح (٢٢ عاماً)، من قرية تياسير، جراء تطاير أحد الأبواب الذي كان يقف خلفه. وروى رفيقه الملازم أول أسامة زعرور (٢٦ عاماً) أنهم عثروا على جثته تحت الباب على بعد ثلاثين متراً من موقعه.

وسقط رجال الشرطة الأحد عشر أثناء تأدية عملهم داخل المقر مثل موظف الكمبيوتر رامي ياسين الذي قتل وهو يعمل على مكتبه، وكذلك موظف الشؤون الإدارية نصري حسين الذي عثر على جثته قرب مكتبه، وموظف السكرتاريا نبيل إسماعيل، وموظف المطبخ الذي احترق جسده كلياً.

وسقط بعضهم في الممرات، حيث كانوا بين غرف المقر أثناء القصف مثل الملازم رفعت ربايعة. وأدت شدة القصف إلى تطاير الأسرَّة من غرف النوم. وروى عدد من أفراد الشرطة الذين كانوا في غرف نومهم أن قوة الانفجار أدت إلى تطايرهم من أسرّتهم. وقال الرقيب ثائر خليل جمعة (٢٥ عاماً) إنه كان مستلقياً على السرير لحظة وقوع القصف، وإنه وجد نفسه ملقى على الأرض بفعل قوة الانفجار.

وعاش ضباط هذه القوة وأفرادها تحت وطأة شعور الفقد القاسي، عندما انهوا أعمال البحث تحت الأنقاض دون العثور على ناجين. وأجهش العشرات منهم بالبكاء عندما تقدموا ليرفعوا جثامين زملائهم الأحد عشر من المستشفى، ويضعونها في العربات التي سارت بها في جنازة جماعية شارك فيها عشرات الآلاف.

وبدا ضحايا الغارة العسكرية الدموية على مركز الشرطة الخاصة في نابلس أثناء التشييع في شوارع المدينة كأنهم أحد عشر كوكباً. وتحلق حولهم عشرات الآلاف لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليهم.

وشكل القصف الذي تعرض له هذا المبنى ومبنى آخر يعود لأحد أجهزة الأمن الفلسطينية في القطاع بواسطة الطيران الحربي تحولاً دراماتيكياً في وسائل الحرب التي تشنها الحكومة الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون على السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها. فمثل هذا القصف لم يستخدم في الأراضي الفلسطينية منذ احتلالها قبل أكثر من ٣٤ عاماً. ويشبِّه المقدم سلامة، مدير الوحدة، الدمار الذي خلفه القصف الإسرائيلي بهذه البناية بالدمار الذي كان يخلفه القصف الإسرائيلي للمواقع الفلسطينية في بيروت أثناء الاجتياح الذي قاده أرئيل شارون في العام ٨٢، عندما كان وزيراً للجيش في حكومة مناحيم بيغن. "ما حدث هنا يشبه تماماً ما كان يحدث لنا هناك، في بيروت، أثناء الاجتياح الشامل، فقد كانوا يستخدمون صواريخ ذات قدرة تدميرية عالية عندما يريدون تدمير مساحات ومبانٍ كبيرة الحجم مثل هذا المبنى"، قال سلامة.

ويرجح سلامة الذي أصيب بجروح في صدره ورأسه وذراعيه أن يكون المبنى تعرض لصاروخين من عيار ثقيل (١٥٠٠–٢٠٠٠ باوند)، ما أدى إلى تدمير جزء كبير منه، ووقوع هذا العدد الكبير من الضحايا تحت أنقاضه.

وتبلغ مساحة مباني مقر الشرطة الذي هدمته المقاتلة الإسرائيلية حوالي ٣٥٠٠ متر مربع. وقد دمر القصف جزءاً كبيراً منه تدميراً كاملاً، فيما لحقت أضرار بالغة بالجزء الآخر.

شهيد في بطن أمه

ضمت قوائم الشهداء الذين سقطوا في هذه الانتفاضة مواليد قضوا في ولادات عسيرة أمام الحواجز العسكرية، لكن أخيراً انضم إلى القائمة شهيد من نوع جديد مختلف: جَنين اخترقت رصاصة بطن أمه، وإصابته إصابة قاتلة في الرأس الطري.

كانت السيدة مها قاطوني (٣٠ عاماً) من مخيم العين في نابلس تهم بنقل أطفالها النيام من غرفة إلى أخرى أكثر أماناً بعد أن انهمر رصاص الجيش على بيتها، وما أن نهضت حاملة أحدهم حتى إصابتها رصاصة اخترقت الظهر، ووصلت حتى الجنين وأصابته إصابة قاتلة في الرأس.

رأفت قاطوني (٣٧ عاماً) والد الجنين الذي قضى حتى قبل أن تختار أسرته اسما له قال: "كان الرصاص يسقط غزيراً على غرفة الأطفال، وقد اعتقدنا أنه يمكن لنا أن نبعدهم عن الخطر بنقلهم إلى غرفة في الجهة الأخرى دون أن نفكر أن هذه الحركة قد تعرضنا نحن للخطر". وأضاف: "عندما يتعرض أطفالك للخطر، فإن آخر ما تفكر فيه هو نفسك".

ولدى الزوجين قاطوني ثلاثة أطفال ذكور، هم: جهاد البالغ من العمر عشر سنوات، وجواد (سبع سنوات)، وجاد (ثلاثة سنوات). وفي المستشفى أظهرت صور أشعة للجنين القتيل أنه أصيب بعيار ناري في الرأس.

وكانت قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي قوامها عشرون آلية عسكرية اقتحمت مخيم العين في ساعات بعد منتصف الليل، وشرعت في أعمال تفتيش لاعتقال مطلوبين. وأثناء الاعتقالات وقعت اشتباكات مع شبان

مسلحين أطلق خلالها الجنود مئات الأعيرة النارية بصورة عشوائية في المخيم. وخضعت مها لعملية جراحية تجاوزت معها مرحلة الخطر.

وفي المخيم، نظم أهل الجنين جنازة شعبية له. فقد لفوه بعلم صغير يساوي حجم جسده الطري، وساروا به إلى مقبرة المخيم، حيث ووري الثرى. وبدا الجنين البالغ من العمر سبعة شهور كامل النمو. فقد كانت ملامحه واضحة تماماً كأنه مولود قضى بعد الولادة. وقال والده: "لقد فقدنا اليوم ابناً، له روح وجسد وملامح، إنه إنسان قُتل دون ذنب سوى أنه يعيش على هذه الأرض".

وفي رام الله عرض وزير الإعلام الدكتور مصطفى البرغوثي شريط فيديو يوثق جريمة قتل الجنين. ويُظهر الشريط صورة الجنين الملطخة بالدماء. وتُظهر صورة أخرى الدماء التي نزفتها الأم بعد أصابتها في البيت. وتُظهر صورة ثالثة الأم المصابة ترقد في غرفة العناية المكثفة في المستشفى الحكومي.

وقال البرغوثي إن الجنود قتلوا في هذه الانتفاضة حوالي ألف طفل فلسطيني، بينهم ١٢٠ سقطوا خلال العام ٢٠٠٦ وحده.

البرغوثي قال أيضاً إن أربعة في الألف من المواليد في فلسطين يموتون جراء احتجاز النساء الحوامل على الحواجز العسكرية وعلى بوابات جدار الفصل ... .

عندما يشاركك عدوك ... بيتك!

يندر أن تجد إنساناً يفضل السجن على البيت، لكن عائلة إسماعيل من قرية بيت إيبا، إلى الشمال من مدينة نابلس، تمنت ما هو أشد فظاعة من ذلك، تمنت الموت على الحياة مع جنود إسرائيليين يحتلون نصف بيتها منذ أربع شهور ونصف الشهر.

" هذا ليس مبالغة، فالموت قد يكون أهون من الحياة مع جنود يحتلون حياتك، ويهددونك في كل لحظة، ويمتهنون كرامتك، ويسجنونك في ظروف يعد السجن معها نزهة " ، قالت منور إسماعيل (٢٨ عاماً).

وكانت قوات الاحتلال احتلت منزل هذه الأسرة المؤلفة من ١١ فرداً في اليوم التالي لإعادة احتلال المدينة في الحادي والعشرين من حزيران العام ٢٠٠٢، وحولته إلى ثكنة عسكرية.

واحتل الجنود المنزل المؤلف من شقتين متجاورتين، واحدة يسكنها معتصم إسماعيل (٣٥ عاماً)، والثانية والدته وبعض شقيقاته وأشقائه، وطردوا الأول وأسرته من شقتهم إلى الشقة الثانية.

وأقام الجنود تحصينات عسكرية كبيرة في شقة معتصم، فقد حصنوا نوافذها بأكياس الرمل، ونشروا أسلاكاً شائكة أمام المنزل بعد أن سدوا الشارع الرئيس المار أمامه من الجانبين بواسطة كتل إسمنتية، مغلقين بذلك الطريق الموصل من نابلس إلى كل من جنين وطولكرم.

وهذه المرة الرابعة التي يحتل فيها جنود الاحتلال هذا المنزل منذ بدء

اجتياح المدن الفلسطينية في نيسان العام ٢٠٠٢. وكانوا في كل مرة يحطمون ما فيه من أثاث. "في المرة الأولى أخرجونا من المنزل بملابس النوم، وعندما عدنا إلى البيت وجدناه حطاماً"، قالت منور. وأضافت: "والمأساة الكبرى أنهم سرقوا مصاغنا أنا وزوجة أخي ولم نعثر على شيء منه".

لكن مشكلة المشاكل بالنسبة لهذه الأسرة تتجاوز بكثير تحطيم الأثاث وسرقة المصاغ، وتصل إلى المسار اليومي للحياة التي تحولت إلى جحيم لا يطاق، فقد منع الجنود أياً من أفراد الأسرة من مغادرة المنزل لأي سبب كان، وهو ما خلق سلسلة لا تنتهي من المشاكل والأزمات لهم، من تعليمية صحية، واقتصادية، واجتماعية، وغذائية. فأطفال معتصم الخمسة (جلهم تلاميذ) لم يسمح لهم بمغادرة البيت، والالتحاق بالمدرسة سوى بعد تدخل مؤسسات حقوقية إسرائيلية، وبعد مرور أكثر من شهر ونصف الشهر على بدء العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وقال معتصم: "لقد عاش أطفالي الأسابيع الأخيرة قبل بدء العام الدراسي وهم يحلمون بقدوم المدرسة كي يتخلصوا من البيت الذي أصبح سجناً لهم، لكن قدوم المدرسة تحول إلى عامل إحباط وألم جديد لهم عندما منعهم الجنود من مغادرة البيت والالتحاق برفقائهم وأصدقاؤهم هناك".

يعامل الجنود أصحاب البيت بفظاظة، في كل مرة يتوجهون لهم فيها بطلب لمغادرته من أجل القيام بشيء ما من احتياجات الأسرة.

وقال معتصم إنه بات يتجنب التوجه بأي طلب للجنود بسبب ردودهم الفظة والمهينة عليه أمام أطفاله. وأضاف: "عندما توجهت طالباً السماح لأطفالي بالالتحاق بمدرستهم، كما باقي تلاميذ المدارس في عموم نابلس، تقدم أحدهم وصفق الباب في وجهي". وأضاف: "لم يعد هناك أمر يستحق أن أسمح لأشخاص مثل هؤلاء أن يهينونني أمام أطفالي، لقد ضاع البيت والأثاث والعمل والحرية ولم يبقَ لي إلا أن أحافظ على كرامتي الشخصية".

وقد ظلَّ الأطفال محرومون من مدارسهم إلى أن تمكن مركز حقوق الفرد في إسرائيل من استصدار أمر قضائي يلزم الجيش بالسماح لهم بالالتحاق بالمدارس. لكن هذا لم يكن النهاية بالنسبة للأسرة، فقد واصل الجنود حرمان باقي أفرادها من الخروج للعمل أو للطبيب أو لشراء مواد غذائية وغيرها.

وحصلت الأسرة أخيراً على بعض المواد الغذائية المعلبة من قبل متطوعين أجانب سمح لهم بالوصول إلى البيت مرات قليلة. ومؤخراً حصلت هذه الأسرة وللمرة الأولى على لحوم طازجة من قبل مجموعة أجانب أحضرت لها أربع دجاجات. وقالت منور: "لقد بتنا نعاني من فقر دم جراء عدم توفر الخضار والفواكه، واعتمادنا كلياً على الغذاء المعلب، وكانت هذه الكمية من لحوم الدجاج بمثابة كنز لنا، لأن الأطفال تمكنوا أخيراً من تناول وجبات ساخنة".

وواجهت الأسرة مشكلة كبيرة كذلك على الصعيد الصحي، حيث لا يتاح لأي منهم زيارة الطبيب لدى إصابته بتوعك أو مرض. وكانت زوجة معتصم الحامل في شهرها السابع الأكثر معاناة في ذلك، حيث لم تتمكن من مراجعة الطبيب بانتظام كما يتطلب الأمر بالنسبة لسيدة حامل مثلها. وقالت منور إن سيارة إسعاف تابعة للإغاثة الطبية نقلتها مؤخراً إلى المستشفى لإجراء فحوص بعد موافقة الجنود.

وبسبب سجنها في هذا الجزء من بيتها على هذا النحو، فقد عاشت الأسرة في عزلة تامة عن محيطها. وقالت منور: "لقد جاء شقيقي زياد، وهو طبيب، لزيارة والدتنا، وهي عجوز في السادسة والسبعين من العمر، (يوم ٢٥ تشرين الأول) لكنهم لم يسمحوا له بذلك. رجوناهم، لكنهم قالوا إن الأمر يحتاج إلى فحص أمني، وبعد غياب عاد الضابط وقال إنه فحص الأمر وأبلغوه في قيادته أن مثل هذه الزيارات ممنوعة حتى لو كانت لشخص يريد زيارة والدته؟".

وأخيراً حدث التطور الأهم في حياة هذه الأسرة منذ احتلال بيتها، فقد أذن الجنود لشخص واحد فقط من أفراد الأسرة بمغادرة البيت يومياً من أجل تزويدهم باحتياجاتهم المعيشية.

وبما أن منور هي الوحيدة العاملة في الأسرة، فقد اتفق أن تكون هي هذا الشخص الذي يغادر البيت صباحاً على أن يعود قبل السادسة مساء وفق شروط الجيش.

وتعمل منور موظفة طباعة في مكتب للحج والعمرة في نابلس. وكان معتصم يدير مقهى في الطابق الأرضي من بيته المحتل، لكنه فقد عمله منذ دخول قوات الاحتلال للمدينة في نيسان الماضي. وتقول منور إنها تغادر البيت صباحاً وتعود عصراً.

لكن خروج منور للعمل لم يشكل حلاً للمعضلات التي تعاني منها هذه الأسرة المسجونة في بيتها في أشد ظروف السجن قسوة. وقالت: "كنا نأمل أن يشكل ذلك حلاً لمشكلة الطعام، مثلاً، لكن ذلك لم يحدث. فأنا اليوم أخرج من البيت، لكن ليس معي الفلوس اللازمة لشراء احتياجات الأسرة. فهذا أول أسبوع لي في العمل، وراتبي في الأصل متواضع جداً، ولا يكفي لسد احتياجات أسرة من ١١ شخصاً، علماً بأنني مطلقة، ولدي ثلاثة أطفال أنفق عليهم".

والمعضلة الكبرى في حياة هذه الأسرة هو عدم ظهور أية بادرة تشير إلى إمكانية مغادرة الجنود لبيتهم. وقالت منور: "كل شيء تغير في نابلس سوى إقامة الجنود في بيتنا، فقد رفع حظر التجول عن المدينة، وانتهى تقسيمها إلى شطرين، وفتحت المدارس، ولم يبق شيء على حاله في المدينة سوى بقاء الجنود في بيتنا"!

زفاف في ظلال دبابات الاحتلال!

بعد تأجيل زفافهما لأكثر من شهرين بانتظار رفع حظر التجول والحصار عن مدينة نابلس، دونما جدوى، قرر الخطيبان هاني أبو ذراع (٢٦ عاماً) من قرية بيت فوريك شرق نابلس، وسمر أبو مريم (٢١ عاماً) من مخيم بلاطة، أخيراً الزواج مهما كانت المصاعب التي ستواجههما.

حدد العروسان الرابع والعشرين من آب ٢٠٠٢ موعداً لزفافهما فيما بدا أنه مغامرة غير محسوبة. فقد اضطرت العروس إلى خرق حظر التجول، وهو ما قد يعرض حياتها لخطر الموت في منطقة طالما سقط فيها ضحايا لمجرد ظهورهم في فترات الحظر. أما العريس فقد خرق حظر التنقل على الطرق الخارجية، واقترب من مرابض الدبابات على مدخل مدينة نابلس، وهو ما قد يحمل له خطر الموت أيضاً.

"لم يكن أمامنا خيار آخر، وإلا فإننا سنظل ننتظر إلى زمن لا نعرف له نهاية. لقد أكملنا التحضير للزفاف في حزيران الماضي، عندما تعرضت المدينة للاجتياح، ما اضطرنا لتأجيله لحين انتهاء هذا الاجتياح، وها قد انتظرنا أكثر من شهرين دونما بارقة أمل بانتهائه" قال هاني.

وكانت قوات الاحتلال فرضت على نابلس في حزيران العام ٢٠٠٢ حظر تجول استمر حوالي أربعة شهور (١١٢ يوماً) متواصلة، وهو الأطول الذي تتعرض له مدينة فلسطينية في انتفاضة الأقصى.

وخلال هذه الفترة، كان أهل العروسين يتطلعون إلى أن يتم رفع حظر التجول عن المدينة لساعات يتمكنوا خلالها من نقل العروس من نابلس

إلى بيت الزوجية في بيت فوريك، التي يفصلها عن المدينة حاجزان، واحد عسكري، وآخر ترابي ترابط حوله دبابة وجنود متأهبون للانقضاض على أية حركة في المنطقة.

منع أفراد الدبابة المرابطة حول الحاجز الترابي العروس من الاقتراب والمرور باتجاه بيت فوريك، ما وضعها في موقف بالغ الصعوبة، فهي إما تنتظر على أمل أن يغير الجنود رأيهم ويسمحوا لها بالمرور، أو تنسحب عائدة إلى بيتها طاوية حلمها وحلم خطيبها في ليلة العمر. وبعد تفكير اختارت الانتظار، على ما فيه من حرج لها، وهي ترتدي بذلة الزفاف البيضاء التي أُشبعت بغبار الطريق التي حفَّرتها الدبابات.

وبينما كانت العروس تقف أمام الدبابة منتظرة، وهي ترفع بدلتها البيضاء عن الأرض قليلاً محاولة تجنيبها المزيد من الغبار، مرت في الموقع سيارة تقل مجموعة من مصوري وكالات الأنباء الأجنبية الذين أثارهم المشهد فنزلوا ليتلقطوا صوراً للمشهد الغريب (عروس في مواجهة الدبابات وغبار الطريق).

ولدى مشاهدتهم المصورين الصحافيين بدا الجنود الإسرائيليون أقل حدة، وبعد أن تبادل هؤلاء حديثاً معهم باللغة العبرية حول الموقف الغريب، وافقوا على السماح للعروس بالمرور مع اثنتين فقط من قريباتها، بينهما والدتها.

كان العريس يقف في الجهة المقابلة ببذلته السوداء منتظراً عروسه ما سهَّل على المصورين إقناع الجنود بالسماح للعروس بالمرور. "انتظرنا ساعة تحت الشمس الحارقة قبل أن يسمحوا لنا بالمرور" قال هاني. وأضاف مخاطباً الصحافيين: "حضوركم هدية لنا من السماء، فلولاكم لاضطررنا للعودة، وفسد كل شيء".

ولدى وصولها إلى بيت فوريك، اضطرت العروس لتبديل بدلتها البيضاء التي كانت مشبعة بالغبار. كما اضطرت أيضا للذهاب إلى

الصالون من جديد لإعادة زينتها التي أتلفتها شمس آب اللاهبة. "كان يوماً خطيراً وقاسياً لن ننساه طيلة حياتنا. كانت مغامرة، لكننا وجدنا أنفسنا مدفوعين لها، غير أن النهاية جاءت سعيدة"، قال هاني تجتاحه مشاعر جياشة من الفرح وهو ينتظر قدوم عروسه من الصالون.

وأضاف: "صحيح أن النتيجة كان من الممكن أن تكون غير ذلك، لكن هذه هي حياتنا، فلم يعد أي شيء في حياتنا خالياً من المخاطرة".

وبات الكثير من الفلسطينيين يلجأون لخطوات فيها الكثير من المخاطر بسبب انعدام البديل، خلال الحصار المتواصل منذ بدء الانتفاضة. فمدينة نابلس – على سبيل المثال– تخضع لحظر تجول يتواصل في بعض الأحيان لشهور عديدة، يضطر معه الكثيرون لخرق حظر التجول من أجل ممارسة شؤون حياتهم، وبخاصة القيام ببعض الأعمال التي قد تدر عليهم دخلاً يسد جوع أسرهم.

وقد دفع عديدون منهم حياتهم ثمناً لذلك، منهم سائق سيارة البلدية أحمد القريني الذي قتله الجنود وهو يقوم بعمله في الشهر ذاته "حزيران".

وشكَّل رحيل هذا المواطن البالغ من العمر (٥٤ عاماً) مأساة إنسانية، فقد ترك وراءه تسعة أبناء وبنات غالبيتهم من الأطفال. وفي ذات يوم الزفاف المذكور، أطلقت دبابة قذيفة باتجاه مواطنين اضطروا لخرق حظر التجول على مدخل البلدة القديمة موقعة بينهم ست إصابات، إصابة اثنين منهم بالغة الخطورة. وتشير تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى أن الغالبية العظمى من ضحايا الانتفاضة (٨٥٪) من المدنيين.

وتحولت حياة أهالي نابلس في ظل حظر التجول الذي يبدو أحياناً لانهائي، بما تحتويه من مفارقات وصور معاناة، إلى مادة مهمة لدى وكالات الأنباء العالمية. فقد التقطت عدسات المصورين قبل أيام عروساً عالقة وراء حاجز ترابي على مدخل المدينة، بعد أن أضطر العريس، الذي كان في انتظارها، للفرار عقب قدوم دبابة مجنزرة للموقع.

وقال المصورون إنهم اضطروا لنقل العروس، وتدعى فاطمة شوكت، من قرية سالم، إلى بيت عريسها عمار أبو حمادة في مخيم بلاطة، الذي وجدوه نهباً لمشاعر الحيرة والقلق والتوتر على عروسه التي فصلته عنها دبابات مدججة بكل أدوات الموت والقهر.

العرس الفلسطيني: حواجز دائمة في الطريق

مشاعر متناقضة من الحزن والفرح تنازعت العروس فتحية أبو يعقوب وهي تجتاز الحاجز العسكري على مدخل مدينة نابلس، مرتدية ثوب الزفاف الأبيض، في طريقها من بيت والدها في قرية كفل حارس إلى بيت عريسها رمضان شرايعة في مخيم بلاطة.

قالت فتحية، وهي طالبة في السنة الأخيرة في قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة: "أنا حزينة لأنني ذاهبة إلى حفل زفافي شبه وحيدة، فغالبية أهلي لم يتمكنوا من مرافقتي، كما هي عليه العادة في حفلات الزفاف، وفي الوقت ذاته أنا فرحة لأنني مثل أية فتاة أحقق حلمي بالزواج ممن اخترت".

وكانت فتحية ورمضان، وهو ضابط في الشرطة البحرية، عقدا قرانهما قبل أربعة شهور، بعد أن تعارفا على مقاعد الدراسة في الجامعة ذاتها "القدس المفتوحة". وقال العروسان إنهما اصطدما بالعقبات الناجمة عن الحواجز التي تغلق مختلف الطرق وتعزل جميع التجمعات السكنية، منذ اليوم الأول، وأنهما احتاطا لذلك قدر المستطاع.

وبسبب هذه الحواجز لم يتمكن رمضان من زيارة خطيبته سوى ثلاث مرات فقط طيلة فترة الخطوبة، علما بأن قريتها لا تبعد عن مكان سكنه سوى بضعة كيلومترات. وفي المرة الأخيرة أوقفه الجنود على مشارف قريتها، وضربوه ضرباً مبرحاً عندما فحصوا بطاقته وعرفوا أنه من مخيم بلاطة. وقال رمضان: "أخذوا يضربونني قائلين: بلاطة مخربين بلاطة إرهابيين".

جاءت العروس إلى الحاجز مع بعض أفراد عائلتها يستقلون سيارتي أجرة سلكتا طرقاً جبلية وعرة، وعندما وصلوا إلى الحاجز، ودعوها وعادوا أدراجهم، ولم يرافقها منهم إلى بيت العريس، حيث تقام حفلة الزفاف، سوى والديها وأحد أشقائها.

قالت فتحية وقد أجهشت بالبكاء: "قبل سنوات تزوجت شقيقتي، وقد سرنا معها في موكب من سبعين سيارة، أما أنا فإني أمضي وحيدة إلى زفافي كأنني ذاهبة إلى مأتم وليس فرح العمر".

وبدا ثوب زفاف العروس الأبيض مشبعاً بالغبار لحظة نزولها من السيارة لتقطع الحاجز العسكري سيراً على الأقدام. وقال سائق السيارة محمد عقل وهو يمسح الغبار عن رأسه: "لقد سلكنا طرقاً ترابية وعرة، وها نحن جميعاً امتلأنا بالغبار".

كانت فتحية محظوظة كثيراً عندما سمح لها الجنود بالعبور، بعد فترة قصيرة من الانتظار، وهو ما لا يحالف الكثيرين على هذا الحاجز الذي يعد الأشد قسوة من بين حواجز قوات الاحتلال التي تطوق مختلف القرى والمدن والمخيمات. ففي كثير من الأيام، يرفض الحاجز السماح لأي شخص بالمرور، ما يعطل خطط الناس ومشاريعهم ومصالحهم. وكثيراً ما صد جنود الحاجز عرساناً وحرموهم من إتمام زفافهم.

وقبل أشهر عدة، أضطر عريس من القدس لعقد قرانه على الحاجز عندما رفض الجنود السماح له بالعبور والوصول إلى بيت عروسه في المدينة.

وقفت فتحية مع من رافقها تحت أشعة الشمس الحارقة إلى أن أنهى الجنود فحصاً روتينياً لبطاقاتهم. وبدا المشهد على الحاجز في تلك اللحظة صورة حقيقية تجسد حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكري: العروس بفستانها الأبيض الرامز للفرح الدائم، يقابلها الجنود ببنادقهم المشرعة، وهم يحتجزون مشروع الفرح هذا تحت أشعة الشمس الحارقة والغبار المنبعث مع كل حركة.

ولكي يكتمل المشهد، فإن العروس لم تجد العريس في انتظارها في الطرف الآخر من الحاجز، فقد خشي من تعرض الجنود له كما فعلوا عندما أوقفوه لدى زيارته لها يوم الثلاثاء الماضي.

قال شقيقه إبراهيم (٥٦ عاماً) الذي كان في انتظارها بدلاً منه: "لم نشأ له مغامرة أخرى في يوم فرحه، لذا جئنا بدلاً منه".

ولم يكن في الطرف الآخر للحاجز أي مظهر يدل على وجود فرح، فقط سيارة يتيمة كانت في انتظار العروس، اقتادتها على الفور إلى بيت العريس. "أي فرح هذا، قال إبراهيم، فليس ثمة ما يمكن عمله هنا أمام الجنود والناس المهانين والغبار والشمس الحارقة".

وفي نهاية كتلك التي يحصل عليها من يصبر ويصمد في رحلة عذاب طويلة، انفجر بيت العريس بالفرح لحظة وصول العروس، ذلك الوصول الذي لم يكن مؤكداً شأنه في ذلك شأن أي شيء آخر في الأراضي الفلسطينية.

انخرطت عائلة العريس، بشبابها وشاباتها، برجالها ونسائها، بكهولها وأطفالها في موجة من الفرح والضحك والرقص. "كان من المفترض أن تبدأ حفلة العرس في الخامسة مساء، لكننا بدأناها الآن في الرابعة احتفالاً بوصول العروس التي لم نكن متأكدين من أنها ستصل" قال العريس.

الصغيرة "أكابر": بأيِّ ذنب قتلت؟

لم يشأ عبد الرحمن زايد (٣١ عاماً) من قرية اليامون قرب جنين مرافقة ابنته الصغيرة أكابر (٨ سنوات) إلى الطبيب لإزالة غرز من جرح صغير في فكها الأسفل لأنه لم يحتمل رؤيتها تتألم، فأرسلها مع عمها. واليوم بات عليه أن يحتمل ما هو أقسى من ذلك. عليه أن يحتمل غيابها الأبدي. بعد أن قتلها جنود الجيش الإسرائيلي وبصورة بالغة القسوة والشناعة. فقد أصابوها بخمسة أعيرة نارية في رأسها الصغير، وهي في الطريق إلى عيادة الطبيب.

كانت أكابر تجلس إلى جانب عمها كمال (٢٧ عاماً) في سيارته عندما تعرضا لوابل من الأعيرة النارية، أطلقها الجنود في شارع عام بعد فشلهم في اعتقال ثلاثة من المطلوبين في البلدة. وأصيب كمال بعيارين ناريين في الذراع والرجل. "كنا قد وصلنا للتو إلى عيادة الطبيب، وعندما أوقفت السيارة شاهدت ثلاثة شبان يفرون في الاتجاه المعاكس. نظرت حولي فشاهدت حوالي ثلاثين جندياً إسرائيلياً يكمنون إلى جانب مبنى مجاور. وفجأة شرعوا في إطلاق النار في الاتجاهات كافة. نظرت إلى أكابر فرأيت رأسها يفور بالدماء. ألقيت جسدي عليها وسحبتها خارج السيارة إلى الأرض لنقلها إلى المستشفى، لكن الجنود صرخوا عليّ طالبين مني البقاء على الأرض وإلا أفرغوا أسلحتهم فينا" قال كمال.

وأضاف: "بقيت مستلقياً على الأرض حوالي ١٥ دقيقة، تيقنت أثناءها أنني مصاب في ذراعي ورجلي، وعندما سمحوا لي بالنهوض، حملتها وأدخلتها إلى عيادة الطبيب، حيث وجدناها جثة هامدة".

وبعد ساعة من الزمن وصلت إلى البلدة سيارة إسعاف لنقل الجريح والطفلة القتيلة إلى مستشفى في مدينة جنين. لكن في الطريق أوقفها الجنود واحتجزوا كمال لحوالي ساعين ونصف الساعة، أخضعوه خلالها لتحقيق استخباري حول الشبان الثلاثة المطلوبين. وقال وهو يتلقى العلاج في مستشفى جنين الحكومي: "كنت أنزف وأتألم واحترق من الداخل على الطفلة القتيلة وهم يضغطون علي طالبين أن أدلهم على مكان اختباء الشبان الثلاثة الذين لم أستطع حتى أن أميز وجوههم وهم يفرون من المكان".

وفي بيت العزاء في القرية جلس والد أكابر في حالة من التمزق والذهول. ومن حين لآخر كان ينفجر في موجة طويلة من النحيب لم يستطع أحد إيقافه عنها. "كيف سأدخل البيت دون أن تكون أكابر فيه. يا رب لم أتحمل شوفتها "رؤيتها" تتألم، كيف بدي أتحمل موتها".

حركت صرخات عبد الرحمن، ومناجاته طفلته المغدورة، الدموع في مآقي كثير من الرجال الذين تجمعوا في بيت العزاء، فأخذ بعضهم يسأل الله أن يمنحه كثيراً من الصبر لاحتمال مصيبة بهذا الحجم.

وبعد فشلها في اعتقال الشبان الثلاثة دفعت القوات الإسرائيلية بتعزيزات إضافية إلى البلدة وعاثت فيها فساداً. وبعد رحيل هذه القوات صباح اليوم التالي كان يمكن رؤية بيت صغير مدمر بالكامل، وبناية سكنية مؤلفة من أربع طبقات، وقد تم هدم الواجهات الأمامية لثلاث طبقات منها. وفي البلدة كان ثمة ستة بيوت أخرى تعرضت لهدم جزئي وتخريب بواسطة الجرّافات التي جابت شوارعها الضيقة. وكانت هناك ست سيارات تم تدميرها بالكامل بعد أن داستها الدبابات والجرّافات.

وقد حاصرت هذه القوات البناية المؤلفة من أربع طبقات وأجبرت جميع ساكنيها، البالغ عددهم زهاء ثلاثين شخصاً، غالبيتهم من النساء والأطفال، على البقاء في العراء حتى الصباح.

عندما يكون القتل "غير متعمد"!

فواز زكارنة (٢٨ عاماً) أب لطفلين هما ميساء (ثلاث سنوات) وعدي (سنة ونصف). إبراهيم عطا (٣٠ عاماً) أب لثلاثة أطفال هم أديب (خمس سنوات ونصف)، وذكرى (ثلاث سنوات)، وأمجد (سنة). معاذ قطيط (٢٨ عاماً) متزوج منذ ٣٧ يوماً فقط. الثلاثة مواطنون عاديون، خرجوا، في يوم عادي، إلى مكان عادي للقيام بعمل يومي عادي، لكنهم لم يعودوا. فقد سقطوا صرعى برصاص جنود وحدة إسرائيلية خاصة أثناء قيامها بعملية تصفية لنشيط الجهاد الإسلامي في جنين فادي زكارنة في مطلع كانون الأول العام ٢٠٠٣.

رحيل هؤلاء المواطنين العاديين الثلاثة كان غير عادي ومدمراً على أطفالهم وزوجاتهم وأسرهم. فقد خرجوا من بيوتهم صباحاً، شأنهم شأن باقي البشر، محملين بما يحمله الإنسان العادي من هموم ومشاعر وأحلام صغيرة، وتوجه كل منهم في الزمان المناسب إلى المكان المناسب. فواز إلى ورشته، حيث يعمل مصلحاً للسيارات في المنطقة الصناعية بالمدينة، وإبراهيم ومعاذ توجها من قريتهما المجاورة سيريس إلى المكان ذاته من أجل شراء قطعة غيار لسيارة إبراهيم.

كان فواز صاحب الورشة يهم بتناول قطعة السيارة لإعطائها لإبراهيم ومعاذ عندما فتح الجنود المتخفين بزي مدني النار على فادي زكارنة فور وصوله مصادفة إلى الموقع، وقتلوا الثلاثة حتى قبل أن يصيبوا هدفهم، حسبما يقول حسين زكارنة ابن عم فواز.

وفي المساء، وبينما الفجيعة تفترس عائلات الضحايا الثلاث، كانت وسائل الإعلام تنقل عن قادة الجيش والحكومة الإسرائيلية ثناءهم على براعة الجنود، دون أن يأتي أحد منهم على ذكر سقوط بشر عاديين في هذه العملية التي قام بها جنود في جيش نظامي لدولة ينظم القانون كل شأن من شؤون مواطنيها.

ومن بين ما نقلته وسائل الإعلام في ذلك المساء تصريح للواء عاموس غلعاد قائد هيئة التوجيه الوطني في الجيش الإسرائيلي قال فيه: "ياسر عرفات يمارس إرهاب دولة!".

وتمثل هذه المفارقة سيرة الخطاب الإسرائيلي الموجه منذ اندلاع الانتفاضة، ليس لجمهورها فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضاً إزاء ما يجري. فضحاياها هم ضحايا "الإرهاب الفلسطيني"، أما ضحايا الشعب الفلسطيني فهم ضحايا "الإرهابيين الفلسطينيين" الذين يختبئون بينهم؟

وحتى في الحالات الفاضحة مثل سقوط طفل برصاص قناص إسرائيلي في موقع لا يشهد أي نوع من الاحتكاك المسلح وحتى غير المسلح، كما حدث مع الطفلة مرام نحلة (١١ عاماً) التي أطلق عليها قناص الرصاص عن بعد ٥٠ متراً لدى وجودها أمام منزلها في نابلس قبل أيام، عقب انتهاء عملية عسكرية واسعة في المدينة، فإن أية أصداء لا تسجل في مؤسسات الدولة.

وفي الحالات القليلة التي أُعلن فيها عن فتح تحقيق في عمليات قتل فلسطينيين، جاء الأمر بعد تسرب معلومات عن ممارسات وصفت بأنها شاذة للجنود مثل القتل للتسلية، أو القتل من أجل التخلص من فلسطيني لمجرد أنه فلسطيني، كما كشف عنه النقاب مؤخراً في الكتيبة البدوية العاملة في قطاع غزة التي ارتكبت فظائع مهولة بينها قتل فلسطيني في مخيم جباليا لدى قيامه بإصلاح اللاقط الهوائي على سطح منزله.

وفي غالب الأحيان تطوى ملفات التحقيق هذه في أدراج مكاتب الجيش لسنوات طويلة، دون أن نشهد إدانات أو عقوبات بحجم الجريمة (القتل العمد عن سابق إصرار وترصد، أو التنكيل بالبشر على خلفية العرق والدين).

وينشط الدبلوماسيون والممثلون الإسرائيليون في المحافل الدولية لتثبيت مفهوم إسرائيلي خاص للإرهاب، يقوم على القتل العمد للمدنيين، مجادلين بأن المدنيين الفلسطينيين يسقطون لوجودهم على مقربة من المسلحين وليس عن سابق إصرار؟

وتدير إسرائيل عيوناً عمياء لكل الشهادات المحايدة عن استهداف جنودها للمدنيين الفلسطينيين العزل الذين شكلوا على الدوام حوالي ٨٥٪ من مجموع الضحايا، نسبة كبيرة منهم (٢٠٪) من الأطفال.

وتقول الدكتورة كايرو عرفات مديرة سكرتاريا لجنة الطفل الفلسطيني إن السبب الأساسي وراء ارتفاع عدد المدنيين بين الضحايا الفلسطينيين هو وجود الحرب في مواقع مدنية، مشيرة إلى عمليات التوغل والقصف شبه اليومي التي يقوم به الجيش الإسرائيلي في الضفة والقطاع.

وعن ارتفاع معدلات الأطفال بين الضحايا تقول عرفات التي تعمل منذ سنوات مع الأطفال وأسرهم: "الأطفال تحت الثامنة عشرة يشكلون ٥٠٪ من المجتمع، وبالتالي فإن من بين كل عشرة أشخاص يمشون في الشارع هناك خمسة أطفال، لذا يرتفع عددهم بين ضحايا القصف والتوغل والاغتيال".

وأضافت: "لقد أَلف أطفالنا المشاهد العسكرية من دبابات ومروحيات، لذا لم يعودوا يخافون الدبابة تسير في شوارعنا، بل على العكس أخذوا يلحقون بها، وبعضهم يصعد إليها، وآخرون يرمونها بالحجارة، فيما هي تطلق النار عليهم وتوقع بينهم القتلى والجرحى. الدبابات هي التي تأتي للأطفال وليس هم الذين يذهبون إليها، وهذا لا يسمح في أي مكان في العالم، فتصوروا لو أن الدبابات تجوب شوارع المدن الأمريكية أو السويدية مثلاً".

ولادة على الحاجز

كان كل شيء واضحاً تماماً أمام الحاجز العسكري: سيدة في حالة مخاض تسير منهكة القوى، متكئة على كتف زوجها. الزوج الذي يتحدث العبرية بطلاقة يطلب إذناً لاجتياز الحاجز العسكري كي يستقلا، على عجل، سيارة إلى المستشفى. لكن الجنود يرفضون. ويطلب أحدهم من الزوجين بكل برود العودة من حيث أتيا.

ينتظر الزوجان المشتتان بين مشاعر الرجاء واليأس. يطول الانتظار، إلى أن تجد المرأة نفسها في حالة ولادة حقيقية، فتتنحى خلف كومة حجارة بجانب الحاجز. وهناك تضع مولودتها التي سرعان ما تفارق الحياة لعدم توفر العناية الطبية اللازمة لها.

هذا تماماً ما حصل مع رولا اشتية (٢٩ عاماً) وزوجها داود (٤٣ عاماً) على الحاجز العسكري المقام شرق نابلس، قرب قرية بيت فوريك.

تحاول رولا تذكر تلك التفاصيل المؤلمة التي عاشتها هناك في العراء ممزقة بين القلق على حياتها وحياة جنينها، وبين ما تمر به من موقف حرج لأي امرأة في الكون: الولادة على بعد أمتار، لا يتعدى عددها العشرين متراً، من عيون الجنود. تنجح أحياناً، وتخجل أخرى، وتنسيها شدة الألم والقلق بعض التفاصيل.

تقول رولا بعد أن تلقت العلاج في مستشفى رفيديا في نابلس، وعادت إلى قريتها لتدفن مولودتها التي حملتها في أحشائها شهوراً طويلة، وأعدت لها كل ما تحتاجه لخوض غمار الحياة، بما في ذلك اسماً جميلاً

(ميرا): "لا أعرف ماذا جرى؟ وكيف جرى؟ لقد شعرت فجأة بأنني على وشك الولادة، نظرت حولي فلم أجد ما أستر به نفسي سوى كومة حجارة، فأسرعت إليها دون تفكير، وهناك وجدتني أضع المولودة بكل سهولة".

وبعد أن وضعت مولودتها صرخت رولا منادية على زوجها الذي كان يجادل الجنود في محاولة أخرى يائسة، فهرع إليها ليجدها تحمل الجنين بين يديها. "كانت زوجتي في حالة صعبة، وجهها أزرق محتقن، وكانت تحمل المولودة بين يديها، ارتبكت أمام الموقف، ولم أدري ماذا أفعل، فأشارت علي أن اقطع الحبل السري، ولم أجد ما أقطعه به سوى الحجارة، فاستخدمت حجرين، وضعته على حجر، وضربته الحجر الثاني".

أسرع داود بعد أن قطع الحبل السري إلى الجنود، وأبلغهم عن ما جرى لزوجته، فتقدم أحدهم نحوها، وعندما شاهد المولودة بين يديها، أذن لهما بالمرور. ولدى وصولهم إلى مستشفى رفيديا في نابلس تبين أن المولودة قد توفيت.

وقال الدكتور هشام النعنع رئيس قسم الولادة في المستشفى: "لقد توفيت المولودة لأنها لم تولد في المكان الذي كان يجب أن تولد فيه". وأضاف: "تبين لنا أن الحبل السري قد قطع ولم يربط، كما أن الولادة جاءت مبكرة حوالي شهر ونصف قبل الموعد المفترض، والمواليد في مثل هذه الحالة في حاجة إلى أوكسجين فور الولادة، وإلى رعاية خاصة، وهو ما لم يتح لها".

يتألم الزوجان على موت وليدتهما، ويشكر الزوج الله على سلامة زوجته.

ولدى هذين الزوجين ستة أطفال، خمسة أولاد وبنت واحدة. ويقول داود: "كنا ننتظر قدوم بنت أخرى لتكون شقيقة لابنتنا الوحيدة، لكننا فقدناها بسبب الحواجز العسكرية".

ويعزل هذا الحاجز قرى شرق نابلس عن المدينة، وغالباً ما يمنع الجنود أي حركة لأهالي تلك القرى عبره، ما جعل حياتهم جحيماً. وقد تسبب هذا الحاجز بالعديد من الوفيات في هذه القرى "سالم، ودير الحطب، وعزموط، وبيت فوريك، وبيت دجن". وكان من بينها سيدة في السبعين من عمرها سقطت مؤخراً في وادٍ كانت تحاول اجتيازه في طريقها إلى المستشفى في نابلس بعد أن منعها الجنود من عبور الحاجز. وقد عثر على جثة العجوز ليس بعيداً عن الحاجز، بعد ٣٥ يوماً من البحث. ومن بينها أيضاً مولودة المصور الصحافي المعروف ناصر اشتية من قرية سالم التي توفيت أثناء انتظار سيارة إسعاف لنقلها إلى المستشفى.

مخيم جنين

أسطورة متوارية خلف مشهد الخراب

ما زال مشهد الخراب والدمار في مخيم جنين رهيباً، بحيث يغطي على الوجه الآخر لصورة المعركة العظيمة التي جرت هنا، لكن خطوات قليلة أخرى وراء المشهد تظهر بطولات استثنائية، تتكشف عناصرها يوماً بعد يوم، مكونة صورة تبدو أسطورية عن نصر حققه هذا المخيم الصغير الغارق في الفقر والركام.

وقد استقطبت مساحة الدمار والفجيعة في المخيم مختلف وسائل الإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان، والجهات الخيرية الباحثة عن ضحايا الاجتياح الذين فقدوا بيوتهم ومعيليهم من أجل إغاثتهم، ما أزاح قليلاً إلى الوراء صور البطولة والانتصار، تلك الصور التي تروى تفاصيلها وراء جدران بيوت شقَّقها القصف، وفي مجالس تعقد فوق تلال الركام التي كانت قبل قليل بيوتاً عامرة بالحياة.

وربما تتبدى الصورة الخارجية لهذه البطولات الاستثنائية في الصمود الذي سطّره هذا المخيم الصغير، المحصور في مساحة لا تزيد على نصف كيلومتر مربع، أمام المروحيات والدبابات والجرافات ووحدات المغاوير الخاصة، طيلة أحد عشر يوماً من القتال الضاري المتواصل، لكن تلك التفاصيل تصيغ فصول الرواية، وتقدمها حارة نابضة بالحياة.

يتحدث من شهد من أبناء المخيم المعركة عن تفاصيل مثقلة بالصور الحية القاسية، صور القصف والقتل والإعدام الميداني وتجريف البيوت، بعد

إخلائها أو قبله ... تفاصيل تفيض بثنائيات الانتصار والانكسار، التقدم والتراجع، الجرأة والخوف، المغامرة والحذر.

تبدأ فصول رواية مخيمٍ جنين منذ التحضير لمقاومة اجتياح استثنائي داهم، اجتياح بدا واضحاً لكل واحد من أبناء المخيم المنخرطين في العمل الوطني أنه قادم لسحقهم والقضاء عليهم.

يروي أحدهم: "قرر جميع الناشطين في القوى المختلفة، وبصورة جماعية، البقاء في المخيم ومواجهة العدوان حتى آخر رجل. لم يكن لدينا أي اقتراح أو توجه آخر سوى المواجهة، لم نفكرٍ في الانسحاب من المواجهة، والاختباء، لأن ذلك كان يعني شيئاً واحداً هوٍ تمكن قوات الاحتلال من الوصول إلينا واعتقالنا أو تصفيتنا فرداً فرداً".

تتقاطع تفاصيل الروايات عند حقائق ثابتة مثل وجود خطة عسكرية للدفاع عن المخيم، شارك في إعدادها قادة وكوادر مختلف القوى والمجموعات، بمن فيهم مجموعات من أجهزة الأمن الفلسطينية، كان يقودها ضابط في الأمن الوطني معروف باسم أبو جندل.

وأبو جندل شاب في التاسعة والثلاثين من عمره، وأب لتسعة أبناء، ولديه خبرة وتدريب على حرب الشوارع منذ حقبة بيروت. يتحدث أبناء المخيم عن حوالي ٢٥٠ مسلحاً حملوا الأسلحة الرشاشة بأنواعها المختلفة، يساندهم عشرات الشبان الذين حملوا القنابل اليدوية المصنوعة محلياً.

وقامت الخطة على توزيع مجموعات المقاتلين عليٍ المواقع المختلفة في المخيم، وتضمنت خطوط التراجع والانسحاب، وخططاً أخرى للكمائن وغيرها.

تتبعثر التفاصيل، بعدٍ اندلاعٍ المعركة، بحيث يتطلب جمعها ووضعها في سياق واحد جهداً بحثياً خاصاً وكبيراً، لكن النماذج التي يسوقها من بقي من أبناء المخيم خارج السجن والقبر، تعكس الجزء الأكبر من الصورة.

بدأت قوات الاحتلال بقصف المخيم بعد أن ضربت حوله حصاراً شديداً استخدمت فيه عشرات الدبابات المجنزرة. دار في الأيام الأولى قتال شديد بين المقاتلين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين على أطراف المخيم. لكن القتال اتخذ منحى آخر عندما بدأ الجيش الإسرائيلي بالتوغل داخل المخيم مقتحماً البيوت، بيتاً وراء آخر.

يقول أحد أبناء المخيم: "هنا بدأ قتال كان التفوق فيه للمقاتلين الفلسطينيين، بعد أن تراجعت أهميه الطيران الذي تفوق فيه الإسرائيليون في المرحلة الأولى. وهنا خسر الإسرائيليون الكثير من جنودهم".

وحسب اعترافات الجيش الإسرائيلي فقد قتل ٢٣ جندياً خلال القتال في المخيم. تقول الروايات إن المقاتلين الفلسطينيين أخذوا ينصبون كمائن للجنود داخل البيوت التي كان أهلها يضطرون لمغادرتها تحت وطأة القصف. "لقد استخدم المقاتلون الفلسطينيون طرقاً في القتال أربكت الإسرائيليين وأذهلتهم، ففي المرحلة الأولى حولوا البيوت إلى كمائن موت، وجرى تفجير أكثر من بيت لدى دخول الجنود إليه، ما أدى لمقتل عدد كبير منهم"، قال أحد الرواة. وأضاف: "ومن العمليات الجريئة التي نفذها المقاتلون وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى بين الجنود قيامهم بنصب كمائن خلف الجدران التي يقوم الجنود بفتح ثغرات فيها، ومباغتتهم بفتح النار عليهم".

"وفي إحدى المرات باغت مقاتلون جنوداً كانوا يفتحون ثغرة في جدار بأحد البيوت، وقاموا بسحب أثنين منهم من رقبتيهما لحظة أن ظهر رأساهما معاً من الثغرة التي فتحوها، وسحبوهما إلى الداخل وقتلوهما، فيما هرع الجنود الآخرون إلى الوراء مذعورين".

وقبل أن يعود الجنود لاقتحام البيت مرة أخرى بقوة أكبر وخطة أحكم، كان المقاتلون قد غادروه إلى موقع آخر.

وثمة روايات عن كمائن في الأزقة وعلى مداخل البيوت وفي بيوت مقابلة للبيوت المنوي اقتحامها، قادت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وعند المرحلة التي تعاظمت فيها خسائرهم داخل وفي محيط البيوت التي كانوا يقتحمونها، توقف الجيش عن دخول هذه البيوت التي بدت أمامهم مثل قنابل موقوتة قابلة للانفجار في كل لحظة.

ومع تكبدها هذا العدد الكبير من الخسائر البشرية، سارعت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى استبدال قائد القوة المقتحمة، التي ما زال حجمها واحداً من أسرار هذه المعركة. ووصل إلى مشارف المخيم في حينه كل من وزير الدفاع بنيامين بن أليعيزر، ورئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز الذي تولى بنفسه قيادة المعركة.

كان من أول القرارات التي اتخذها "موفاز" التوقف عن اقتحام البيوت والبدء بهدمها بواسطة الجرّافات، أو تدميرها وحرقها بواسطة القصف الصاروخي.

ويقول الرواة إن هذا شكل بداية تحول في سير المعركة، حيث لم يعد لدى المقاتلين أي وسيلة للتصدي للجرّافات والطائرات. وروى من شاهدوا الجرّافات وهي تقوم بأعمال الهدم أنهم شاهدوا آليات عملاقة يماثل حجمها حجم الدبابات وربما يزيد. وقال أحدهم: "لو امتلكنا وسائل قتالية غير البنادق والقنابل البدائية لكانت معركة مخيم جنين طالت شهوراً".

وقتل العديد من المدنيين من أبناء المخيم خلال عملية التجريف والقصف العشوائي للبيوت.

ويقول الشهود إن قوات الاحتلال كانت طالبت السكان في بعض أحياء المخيم بمغادرته، لكنها لم تفعل الشيء ذاته في مواقع أخرى. ويشيرون إلى أن الناس أخذوا بمغادرة البيوت عندما بدأت الجرّافات بهدمها.

غير أن العديد من أبناء المخيم يقولون إنهم شاهدوا جرحى وقتلى بين البيوت التي هدمت، مرجحين أنه جرى هدمها فوقهم. وحسب رئيس لجنة الطوارئ في المخيم فخري تركمان فقد طال التجريف الكامل ١٥٠ بيتاً في المخيم، غالبيتها تشمل طبقتين أو ثلاث طبقات، وتقطنها أسرٌ

عدة. واحترق ٦٠ بيتاً بعد تعرضها للقصف. وتعرض ٨٠ بيتاً آخر لأضرار جسيمة جعلتها غير صالحة للسكن. كما تعرض ٦٠٠ بيت آخر لأضرار جزئية.

وأدى هذا القصف والتجريف لتشريد الآلاف من سكان المخيم البالغ عددهم ١٣ ألفاً.

ويزخر المخيم بحكايات تفيض بالألم الإنساني لعائلات وأسر ضل أفرادها عن بعضهم البعض.

وروى ياسر أبو إياد أنه وأفراد عائلته تشتتوا عن بعضهم البعض لدى خروجهم من البيت في اليوم الرابع للقتال، وأنه اعتقد أن بعض أفراد أسرته قد يكونون تحت أنقاض البيت عندما عاد إلى المخيم ووجده قد سوّي بالأرض. وقال ياسر أبو أياد (٤٤ عاماً): "عندما بدأت القذائف تتساقط قريبة من منزلنا قررنا مغادرته فوراً، وكانت الساعة تشير إلى الثامنة ليلاً، ولدى خروجنا من الباب سقطت قذائف قريبة منا، فهرب كل منا في طريق.

وقد تشتتت هذه الأسرة في أنحاء مختلفة من المخيم، واعتقل ثلاثة من الأبناء. وبعد أن انتهت المعركة عثر الأب على زوجته وبناته، لكنه لم يعثر على أي من أولاده الثلاثة، فاعتقد أنهم قضوا تحت أنقاض البيت. ويضيف أبو إياد: "وفي اليوم الخامس لانتهاء المعركة عاد أحد الأولاد وإذا به كان في السجن، لكنه لم يكن يعلم شيئاً عن أخويه الآخرين اللذين كانا في السجن أيضاً". وأضاف: "لقد أمضيت الأيام السابقة قبل ظهور أولهم من السجن وأنا أحفر تحت أنقاض البيت ظناً بأني سأجدهم تحت الأنقاض".

وربما شكلت حصيلة الضحايا بين المقاتلين من الطرفين أحد أهم الدلائل على نتائج المعركة التي شهدها هذا المخيم، فقد سقط من الجانب الفلسطيني ٢٨ مقاتلاً، فيما سقط من الجانب الإسرائيلي ٢٣ جندياً.

ويبدو الفارق أكبر بكثير عند مقارنة الفجوة التسليحية واللوجستية بين الجانبين.

ففي حين امتلك الجانب الإسرائيلي في هذه المعركة مختلف أنواع الأسلحة المتطورة، وقبل ذلك الدعم اللوجستي المتواصل، بقي المقاتلون الفلسطينيون يقاتلون بشجاعة نادرة طيلة أحد عشر يوماً دون أن يتاح لهم حتى النوم.

وذكر أحد الشهود أنه لم يكن لدى المقاتلين من الطعام والشراب في الأيام الأربعة الأخيرة سوى قليل من الملح والماء. وقال: "لقد جرى استنزاف كل أسباب الحياة والاستمرار في المخيم، من طعام وماء وذخائر، فكانت النتيجة أن بقي حوالي خمسين مقاتلاً دون طلقة واحدة، فاختاروا الاستسلام على الموت".

أفرغوا في جسده ١٧٠ رصاصة

مرت حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة على مقتل جندي الأمن الوطني فؤاد يعقوب اشتية (٣٥ عاماً) من قرية تل قرب نابلس أثناء وجوده في موقعه على الحاجز العسكري المسمى حاجز كفر قليل جنوب المدينة، لكن عائلته لم ولن تنسى الهيئة التي كان عليها جسده عندما تسلمته من المستشفى: "جسد نخّلهُ الرصاص بحيث لم يتبقَ جزء فيه دون إصابة".

كانت عائلة اشتية تعرف أن فؤاد (أب لأربعة أطفال، رابعهم كان في أحشاء أمه عند اغتيال الأب) قد سقط في هجوم عسكري إسرائيلي استهدفه وزملاءه الذين يخدمون على الحاجز، لكن العائلة عرفت الحقيقة كاملة على لسان أصحابها الجنود الإسرائيليين الذي اعترفوا في مقابلات صحافية بقيامهم بتنفيذ عمليات ثأرية استهدفت قتل رجال أمن فلسطينيين في مواقعهم.

"لم يصدق أحد ما جاء في التقرير الطبي سوى من رأى الجثة، فقد بين التقرير تعرض فؤاد لـ ١٧٠ رصاصة، بعضها أطلقت عليه من مسافة صفر"، قال منذر اشتية ابن شقيق الشهيد. وأضاف: "كان كل شيء يدل على أن فؤاد تعرض لعملية قتل وحشية عن قربٍ، فقد وجدنا صندوقي سجاير في جيبه وقد ثقبهما الرصاص مخلفاً فيهما آثار اشتعال من شدة الاحتكاك ما يدل على أن الرصاص أطلق عليه من مسافة قصيرة جداً".

وقد اعترف الجنود الإسرائيليون بأنهم كانوا يطلقون النار على الجنود الفلسطينيين من مسافة صفر بغية التأكد من قتلهم. وتفاخر بعضهم في مقابلاتهم مع **صحيفة معاريف** بأنهم كانوا يطلقون النار بغزارة على أجساد القتلى.

وكانت تلك الليلة، ليلة العشرين من شباط العام ٢٠٠٢ ليلة دامية بحق في مدينتي نابلس ورام الله، فقد أفاقت المدينتان على خمسة عشر شهيداً من جنود الأمن الوطني.

ففي نابلس، قتل الجنود الإسرائيليون سبعة جنود على حاجزي كفر قليل والمسلخ المقامين على المدخلين الجنوبي والشرقي للمدينة. وفي رام الله، قتلوا ثمانية. في الحاجز الشرقي لنابلس، قتل الجنود الإسرائيليون أفراد الأمن الفلسطينيين الستة الذين كانوا يحرسون الحاجز، ولم يبقَ شاهد على المجزرة سوى السماء والسحب العابرة. أما على الحاجز الجنوبي، فقد كان الأمر مختلفاً، حيث تنبه أفراد الأمن الوطني لقوة من الجيش تقترب منهم وحاولوا الإفلات منها. وروى أحد الناجين لعائلة الشهيد اشتية تفاصيل سقوط ابنهم. ومما قاله: "كان بعضنا ساهراً والبعض الآخر نيام، وعندما شعرنا بقوة من المشاة تقترب منا قررنا أخذ مواقع حماية، حيث كنا حفرنا خنادق حول الحاجز، فنزلنا فيها، وما أن فتحوا النار علينا حتى ردينا بالمثل. أصيب أحدنا، فقررنا، تحت غزارة النيران، الانسحاب. تطوع فؤاد لتغطية انسحابنا، وقد استشهد وهو يوفر لنا الحماية، فيما تمكنا من نقل جريحنا إلى بيت مجاور".

وقدم الجنود الإسرائيليون لـ **صحيفة معاريف** روايات فظيعة عن عملية الإعدام التي نفذوها بحق ثمانية من أفراد الأمن الوطني على حاجز قرب رام الله. وحملت شهاداتهم معلومات لا لبس فيها عن تلقيهم أوامر صريحة بالقيام بقتل أفراد الأمن الفلسطينيين المتواجدين على الحواجز. واشتملت روايات الجنود على عبارات سمعوها من قادتهم حضوهم فيها على القتل؛ مثل "إننا ذاهبون لعملية قتل شرطة فلسطينيين رداً على قتل جنودنا الستة"، و"العين بالعين" ... وغيرها.

وكانت السلطات الرسمية الإسرائيلية أعلنت في حينه أن أفراد الأمن الفلسطيني قتلوا في اشتباكات مع جنودها. وذهبت في بعض الروايات حد الادعاء بأن أفراد الأمن الفلسطيني هم الذين هاجموا قواتها التي اضطرت للرد عليهم.

وتفتح اعترافات الجنود الإسرائيليين منفذي عمليات الإعدام الميداني لأفراد الأمن الفلسطيني ملفاً كبيراً متشعباً بقي طي الكتمان بسبب تنكر السلطات الرسمية له تحت ادعاءات مختلفة.

ويقول العميد محمود العالول محافظ نابلس: " هذا غيض من فيض، فقد ارتبكت قوات الاحتلال مجازر كبيرة بحق الفلسطينيين؛ سواء أكانوا أفراد أمن أم متظاهرين، دون أن تعترف بها، في أحد المرات قتلوا أحد عشر رجل شرطة في قصف استهدف مركز الشرطة الخاصة في مدينة نابلس (كان ذلك في أواسط أيار ٢٠٠١)، وفي مرات سابقة قتلوا أعداداً أقل، خمسة أو أربعة أو ستة أو ثلاثة، وهذا تكرر عشرات المرات ".

وتفتح اعترافات الجنود الإسرائيليين الطريق أمام الفلسطينيين لمقاضاة إسرائيل عن عمليات القتل المتعمد هذه.

معسكرات الاعتقال: شهادة من قلب الموت

كانت عقارب الساعة تشير إلى حوالي الحادية عشرة ليلاً عندما قدم جندي إلى خيمة الاعتقال التي ضمتني وحوالي مائة معتقل آخر في معسكر الجيش قرب قرية حوارة جنوب نابلس، منادياً على اسمي بنبرة بدت محايدة، فأدركت أنها النهاية لهذه الفترة العصيبة.

فقد كنت على يقين بأنني واحد من آلاف الفلسطينيين الذي يُساقون إلى معسكرات الاعتقال هذه بصورة عشوائية، من أجل معاقبتهم وامتهان كرامتهم خلال أيام قد تقصر وقد تطول.

اجتاحني فرح الانعتاق والجندي يفك القيود من يدي، والعصبة عن عيني، قائلاً لمجندة تجلس خلف مكتب في خيمة مجاورة، وأمامها جهاز حاسوب شخصي أسود اللون باللغة العبرية: "زيه لشحريرته أخشاف"، أي: هذا لإطلاق سراحه الآن.

اقتادني الجندي إلى بوابة المعسكر التي بدت مثل باب قفص أمام عصفور حبيس، فانطلقت دون أن أنظر خلفي، ودون إدراك لحجم الخطر الكامن أمامي في الطريق. فقد كان علي السير في هذا الليل الطويل، وسط تواجد عسكري كثيف، مسافة تزيد على ١١ كيلومتراً كي أصل إلى بيتي الواقع في الطرف الغربي للمدينة الخاضعة لحظر تجول مشدد.

خطر لي أن أطلب من الجندي السماح لي بقضاء الليل في السجن، لكنني سرعان ما استبعدت الفكرة عندما تراءي لي أنني سأمضي ساعات طوال أخرى تحت رحمة هراوات الجنود، مقيد اليدين، معصوب العينين،

ملقى فوق تلك البطانية المغبرة التي تفوح منها رائحة العفونة والنتانة.

كانت أعمدة الكهرباء تبعث نورها على طول الطريق الموصل من المعسكر إلى الحاجز العسكري الشهير باسم حاجز حوارة، الواقع إلى الجنوب من نابلس، ومنه تتصاعد في خط متعرج إلى مستوطنة "براخه" التي تلقي بظلها الثقيل على المكان من على قمة الجبل.

اتخذ الجنود على الحاجز مواقع دفاعية، وصوبوا أسلحتهم الرشاشة نحوي عندما لمحوني أقترب منهم، فرفعت يدي صارخاً عليهم بالعبرية: "أنا صحافي، وقد أفرج عني للتو من السجن".

تعمدت أن أنطق كلمة صحافي قبل كلمة السجن، ظناً أن مثل هذه الكلمة قد تجعل الجنود يفكرون قبل التعرض لي بالأذى، لكن سرعان ما سقط هذا الافتراض في أول اختبار.

طلب مني الجنود أن أضع بطاقة الهوية والورقة التي تثبت الإفراج عني في الزمان، ومن المكان المشار إليهما، فوق مكعب إسمنتي بجانب الطريق، والابتعاد عنها حوالي ٢٠ متر إلى الخلف.

تقدم أحد الجنود الخمسة لفحص الأوراق، فيما واصل الأربعة الآخرون تصويب سلاحهم نحو جسدي المرتعش من شدة الخوف والقلق، قبل أن يأذنوا لي بالمرور.

واصلت سيري باتجاه المدينة النائمة تحت هدير الدبابات والآليات المصفحة التي تجوبها من أقصاها إلى أقصاها. وقررت أن أطرق باب أول بيت أصله طالباً المبيت حتى انقشاع الليل.

وبينما الهواجس تتنازعني في هذا الطريق الطويل الموحش، وإذا بإطلاق كثيف نار يندلع أمامي. شاهدت الرصاص المضيء يتساقط على بعد حوالي ثلاثمائة متر مني وسط الطريق، فقفلت مهرولاً إلى الخلف نحو الحاجز، رافعاً يداي إلى أعلى. "ثمة إطلاق نار في الطريق، ولا أستطيع

مواصلة السير" قلت باللغة الإنجليزية، وبصوت مرتفع للجنود الذين تقدموا نحوي مستفسرين. "وماذا يعني هذا؟" رد أحدهم، مضيفاً: "أليست هذه مدينتك؟ ألا تعرف ما الذي يجري في مدينتك؟".

أدركت حجم الخطر الذي ينتظرني في هذا المكان الذي لا وجود فيه لأي شاهد محايد على ما قد أتعرض له، فأخذت بالتحايل عليهم قائلاً: "انظروا أنا صحافي، وقد اعتقلت بطريق الخطأ، وعندما فحصوا ملفي في السجن، وجدوه خالياً من أية مخالفات أمنية، لذلك أطلقوا سراحي في هذا الوقت المتأخر من الليل، وقد أبلغوني أن بإمكاني العودة وقضاء الليل في السجن حتى حلول الصباح في حال واجهتني مشكلة في الطريق، فأرجو أن تسمحوا لي بالعودة إلى هناك، أو أن تبقوني هنا على الحاجز حتى الصباح".

تقدم أحدهم، وتناول بطاقتي مني لفحص صحة أقوالي مع إدارة السجن، طالباً مني الانتظار على بعد حوالي ٢٠٠ متر منهم.

كان الوقت يمضي بطيئاً قاتلاً في هذا المكان الذي لا يُرى فيه سوى الآليات العسكرية، ولا يُسمع فيه سوى أصوات هديرها. بدا المكان مع هذه الحركة الكثيفة للآليات العسكرية كأنه موقع إمدادات لجبهة قتال مفتوحة بين جيوش كبيرة متحاربة.

كان علي أن أرفع يدي أمام كل آلية عسكرية تمر عبر الحاجز في الطريق من المعسكر إلى نابلس أو بالعكس، وبدا لي الموت كامناً في واحدة منها. فقد كانت كل آلية تتوقف أمامي، ويطل منها جندي بعد أن يصوب سلاحه علي، صارخاً على جنود الحاجز: "ماذا يفعل هذا هنا؟". فيرد عليه أحد جنود الحاجز بالقول: "زيه متبول". أي "هذا قيد المعالجة".

ومع كل صوت خرخشة يصدر عن قطعة سلاح، كنت أشعر أن نهايتي قد دنت.

بقيت على هذه الحال من الانتظار تحت فوهات البنادق حتى الثانية والنصف من بعد منتصف الليل، حينما وصلت إلى الحاجز سيارة جيب عسكرية قادمة من المعسكر (السجن)، ونزل منها ضابط قائلاً للجنود: "أين هو؟"، فأشاروا نحوي.

أبلغني الضابط بلغة حازمة أن علي مغادرة هذه المنطقة فوراً، فقلت له: "لكن ثمة إطلاق نار في الطريق، وأخشى أن أتعرض للموت". فأجابني بلهجة آمرة: "إذا لم تغادر الآن، فإنني سأطلق النار عليك".

تقدمت بخطوات متعثرة إلى الأمام، نحو المدينة الغارقة في الظلام، بعد أن قطعت قوات الاحتلال عنها الكهرباء كما الماء والهاتف، أهجس في المصدر الذي سيطلق منه النار علي. هل هو كمين على جانب الطريق؟ أم دبابة تلمحني من بعيد؟

واصلت التقدم وروحي ترتعش مع كل حركة بين الأعشاب على جانب الطريق، إلى أن وصلت إلى مدخل المدينة، وهناك طرقت باب أول بيت مضيء، ليطل علي رجل في السبعين من عمره يدعى غالب جبريل "أبو رياض".

رحب بي الرجل عندما أبلغته عمّا تعرضت له في هذا الوقت من الليل، وجلب لي قهوة قبل أن أخلد لنوم عميق من شدة التعب والإرهاق.

وفي الصباح واصلت سيري في شوارع المدينة الخاوية بسبب حظر التجول إلى أن وصلت إلى نقطة عسكرية تفصل مخيم بلاطة عن نابلس. وهناك طلب مني الجنود التوقف على بعد حوالي خمسين متراً، وأمروني بخلع جميع ملابسي، وإبقاء الداخلية منها.

اعتبر الجنود تحركي في المدينة في هذا اليوم غير شرعي لأن تاريخ الإفراج عني، وفق الورقة التي أحملها، يشير إلى منتصف ليلة السادس عشر، وليس نهار السابع عشر من نيسان.

أخذت أقص عليهم قصتي، فزجروني طالبين مني التوقف. "طبعاً ستقول لنا إنك بريء، أليس كذلك؟"، قال أحدهم. وأضاف، قبل أن أنبس بكلمة: "كلكم تقولون ذلك، والحقيقة هي أن كلكم قتلة، كلكم تحلمون أن تلقونا في البحر، لكن أحب أن أقول لك إننا سنقتلكم كلكم، ولو كان الأمر بيدي لقتلتك على الفور".

وعندما شاهد هذا الجندي بطاقة الصحافة ضمن أوراقي، بدأ بهجوم من نوع آخر علي.

"إذاً، أنت صحافي، فماذا تكتب، هل تكتب عن عرفات الذي منحناه كل شيء بما في ذلك السلاح، ثم تنكر لنا، وأرسل الانتحاريين كي يقتلوا أطفالنا. هل تكتب عن قادتكم الذين يعيشون في النعيم، ويتركونكم تعيشون في الفقر والجحيم".

كانت نبرات الجندي من الحدة بحيث بدا معه أيُّ جدال ضرباً من العبث، فآثرت الصمت.

وبعد احتجاز لمدة ساعة، طلبوا مني خلالها أن أجثو على ركبتي، ورأسي إلى الأسفل، أفرجوا عني طالبين مني مواصلة السير، بعد أن أعطوني عصى عليها علماً أبيض كي لا يطلق الجنود في مواقع أخرى النار علي.

وبينما كنت أسير، صادفني مجموعة من زملائي مصوري وكالات الأنباء الذين اصطحبوني إلى البيت بعد أن التقطوا لي صوراً وأنا أحمل الراية البيضاء كأنني رهينة تمضي إلى مصيرها.

كانت قوات الاحتلال قد ساقتنا في اليوم السابق، وكنا حوالي خمسين شخصاً من سكان حي رفيديا، بعد أن دهمت بيوتنا عند الثالثة فجراً.

وبعد احتجازنا في مطلع بناية احتلوها في الحي لساعات عدة، اقتادونا في شاحنة مصفحة إلى هذا المعسكر. كان من بين المعتقلين شبان صغار، ورجال كبار، بينهم أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الدكتور يوسف

عبد الحق (٥٨ عاماً). اعترض عبد الحق على تقييد يديه، وتعصيب عينيه، وهو الأستاذ الجامعي. فأجابه جندي قائلاً: "ماذا يعني أنك بروفيسور، أنت أكيد بروفسور لـ"حماس".

وحسب إحصاءات متقاربة، فقد ساق الجيش الإسرائيلي إلى هذا المعسكر أكثر من ٢٠٠٠ مواطن من نابلس، احتجزهم لفترة تراوحت بين يوم واحد وأربعة أيام. ونقل حوالي ٦٠٠ من هؤلاء المعتقلين إلى السجون ومراكز التحقيق في صحراء النقب ومستوطنة عوفرة ومجدو، فيما أفرج عن الباقي بعد تعريضهم للتعذيب والامتهان.

ويتعمد الجنود في هذا المعسكر الممتد على مساحة كبيرة من أراضي قرى جنوب وشرق نابلس ممارسة كل أشكال القمع وامتهان الكرامة بحق المحتجزين طوال فترات احتجازهم. وتبدأ علمية امتهان الكرامة منذ اللحظة الأولى للاعتقال، حيث تقيد الأيدي، وتعصب العيون، ويُجبر المعتقل على إبقاء رأسه نحو الأرض طوال الوقت.

عند الوصول للمعسكر يُزج العشرات في الخيام ذات الأرضيات المغبرة، ويعطى الواحد منهم بطانيتين مشبعتين بالغبار والعفونة. ولا تفك القيود من الأيدي، ولا العصبات عن الأعين مهما كانت الحال. وعلى هذا النحو تتحول كل ممارسة للإنسان هنا إلى جحيم، النوم، الذهاب إلى الحمام، وتناول وجبة الطعام الوحيدة اليتيمة في اليوم. تسأل الجندي وأنت على باب الحمام: كيف سأتصرف وأنا مقيد اليدين معصوب العينين؟ فيأتيك الجواب ببرود: "إذا لم يعجبك هذا افعلها في ملابسك".

يتحول الليل هناك في المعسكر إلى ميدان واسع للتعذيب والامتهان. يدخل الجنود بهراواتهم، وينتقون من يريدون من المعتقلين، ويبدأون بممارسة ساديتهم عليه: "قل إنك تحب حرس الحدود، قل إنك حمار، قل كذا وكذا".. ومن لا يستجيب تنهمر عليه الهراوات.

يرتعش جسدك وروحك وأنت تسمع صوت الهراوات وهي تصطدم برؤوس الفتية الصغار الذين ينتقيهم الجنود غالباً لممارسة ساديتهم عليهم. تشاهد من تحت عصبة العينين رجلاً معاقاً في الخمسين من عمره يستخدم عكازين، وآخر في الستين من عمره يلف رأسه بكوفية، وثالثاً على كرسي متحرك، وتتساءل أيُّ إذلال هذا؟!

تحرك عصبة العينين قليلاً لتتعرف على الوجوه: هذا الصيدلي فلان، وذاك الدكتور فلان، تستعرض الوجوه وتدرك الحقيقة: كلنا هنا من أجل التعذيب، والامتهان، وليس أي شيء آخر.

وعلى هذا النحو تسير الأيام في معسكر حوّارة، حيث الساعات تغرق في الساعات، والأيام تغرق في الأيام، والإنسان يغرق في الجحيم.

كل اجتياح وأنت حبيبتي

يرتعش جسدك مع كل صوت انفجار يأتيك من الحي القديم في المدينة، تشعر أن تلك الصواريخ والقذائف التي تطلق على المباني العتيقة في هذه المدينة التاريخية التي يزيد عمرها على الأربعة آلاف عام، قد غرست في لحمك الحي.

تحدق في السماء، ملاحقاً تلك المروحيات المتقلبة كأفاعي الكوبرا، وهي تطوف سماء نابلس، باحثة عن هدفها، وتتساءل: أي عضو في جسد هذه المدينة قد أصيب؟ تفرض الصمت على كل شيء حولك، كي يبقى الفضاء صافياً، قادراً على أن ينقل لك صوت كل انفجار، مهما كان بعيداً في هذه المدينة الممتدة بين اثنين من أعلى وأكبر جبال فلسطين، "جبل جرزيم"، ويعني جبل الخير، و"جبل عيبال"، ويعني جبل اللعنة، وفق ما تذكر الأساطير القديمة التي تزخر بها ذاكرة المكان.

وتتساءل مع توالي الانفجارات: ماذا تبقى من نابلس بعد كل هذا القصف؟ تطوف المدينة بعد الاجتياح الأول الكبير "اجتياح نيسان"، تتفقد الدمار الذي لحق بها، وتؤمِّل الروح أن ما تبقى سيسلم: فلا دمار بعد كل هذا الدمار.

لكن الاجتياح يتواصل، ويتواصل معه التدمير، ولا يتغير سوى الأداة.

ففي الاجتياح الأول (نيسان العام ٢٠٠٢) دُمِّرت نابلس بالطيران والدبابات. وفي حزيران وآب وأيلول من العام نفسه أعيد تدمير المدينة بواسطة البلدوزرات الضخمة التي لا تُشاهد سوى لدى جيش إسرائيل.

وفي كانون الثاني وشباط وآذار من العام التالي جرى تدميرها بواسطة زرع المتفجرات في الواجهات والمباني والأبواب.

ولهذه المدينة العتيقة عشاقها المغرمون بها، الذين يتدفقون إليها بعد كل اجتياح جديد، يتفقدون ما هدم منها، وما تبقى بعد.

يستوطن فيك شعور بالأسى الدائم كلما مررت بشارع ريفولي، وشاهدت سوق الوكالة القديم، وقد شقته البلدوزرات من وسطه. تطل عليك غرف الفندق، أو الخان، المقطوعة من النصف في الطابق العلوي من السوق المدمر، فتبث في قلبك ذكرى رحيل وغياب سيدوم ويدوم. فأنت تحب هذه المدينة حبك للحياة. ففي هذه المدينة تفتحت عيونك على ما تختزنه الحياة من فضاءات جميلة واعدة، فكانت عشقك الأول الذي طفت به العالم، ولم تجد ما يعوضك عنه.

في نابلس بهرتك، وأنت الطفل القادم من الريف، مظاهر المدنية الحديثة. هنا شاهدت أول فيلم سينمائي جميل، وشعرت أن العالم واسع وكبير وغني بأشكال الحياة التي تستدعيك لأن تكتشفها، وتعيشها حتى الرحيق الأخير.

وهنا جذبتك أول مجلة منوعات بألوانها وصورها، وقرأت فيها شعراً باهراً كتبه الشاعر نزار قباني لمن هم في سن الأحلام، مثلك. وزرت أول مكتبة، وقرأت أول رواية لاحسان عبد القدوس وربما لنجيب محفوظ ... لا تذكر.

هنا استنشقت عبير الثورة القادمة لتغير كل شيء، فعدت إلى قريتك حاملاً بوستراً كبيراً لجيفارا، وعلقته في بيتك، وأخذت تدعو أترابك لتشرح لهم اكتشافك الكبير، وتفاخر بأنك، وقد اهتديت إليه، قد أصبحت رجلاً وقائداً.

وتكبر، ويأخذك خيارك هذا بعيداً، فتقضي ما تقضي وراء قضبان السجون وفي الإقامات الجبرية المنزلية. في هذه المدينة تلمست بيديك وأنفاسك رائحة التاريخ والأقوام العظيمة التي قرأت عنها في الكتب.

لقد سكنتك المدينة، وكبرت، وكبر تأثيرها عليك، ذهبت في جهات العالم الأربع، وفي كل مرة كنت تحملها معك. تجوب المدن اليونانية القديمة

وتبحث فيها عمّا يشبه مدينتك: هذه الأسواق المسقوفة تشبه إلى حد كبير أسواق نابلس. تقول لصديقك الغربي، وأنت تتجول وإياه في قرية عتيقة في جزيرة رودس.

تسأل زميلك المغربي عن الأقوام التي عاشت في مدينة فاس، لعلك تجد مشتركاً بينها وبين نابلس، فيخبرك بأنها أقرب إلى مدينة القدس، فتشعر بالرضا لأن نابلس من أكناف بيت المقدس. تتفرج على المعابد البوذية والآثار القديمة في جنوب شرق آسيا وتقول: هذه البلاد لا تشبه نابلس، إنها قصة أخرى للتاريخ البشري.

تأسرك المدن الأوروبية القديمة بجمالية مبانيها التاريخية، حقاً إنها تحفة أثرية على الأرض، لكنك سرعان ما تحن إلى نابلس، وتعد للعودة إليها. تهاتف صديقاً ذات نهار من وسط لندن، فيسألك عن مدينة شكسبير، فتبث له سرك: أنا مشتاق لنابلس. فيندهش صارخاً: "هل اشتقت إلى النفايات المتراكمة في الشوارع، أم إلى مطلقي النار الذين يفسد رصاصهم المندلع، غالباً دون مناسبة، مزاج الناس كل يوم؟

ليس الأمر رهن قرار عقلاني تتخذه حتى في أهدأ حالات التفكير، بل هو الوجدان الذي جُبل بتراب هذه المدينة وروحها، فسكنته واستوطنت فيه، وباتت تلهمه الطريق. "كيف تعيش مع أهل نابلس الذين لا يقبلون الغرباء؟ يسألك صديق ريفي. فتجيبه: أنا لا أعيش في نابلس، نابلس هي التي تعيش فيّ.

تسألك الزميلة في وكالة اسوشيتدبرس زينة كرم، اللبنانية من أم فلسطينية، في دورة تدريبية متخصصة في تغطية الحروب في لندن: لماذا كانت نابلس أول مدينة تضربها إسرائيل بطائرات أل "ف١٦"؟ فتتدافع إلى ذاكرتك آخر صور الموت والدمار، تتذكر ١١ شهيداً، شاهدتهم بأم عينك، وهم يُنشلون من تحت الأنقاض. تتذكر ذلك الشرطي المسكين الذي خلف وراءه زوجة جزائرية وثمانية أطفال عاد وإياهم من المنفى ليموت هنا، يتحشرج صوتك، وتنساب الدموع من عينيك.

تشرح لكل زائر عن هذه المدينة الجميلة المرهفة، التي شكلت على مدى التاريخ مقياس اتجاه الريح في هذه البقعة من العالم، العاصفة على الدوام. نابلس مدينة شديدة الحساسية للظلم، وعندما تتحرك نابلس، فإنها ترسل النذر، وبعدها يأتي الطوفان.

ونابلس ليست مدينة ذاتية، كما يعتقد البعض، بل هي قلب طافح بمشاعر الأمومة اتجاه كل ما هو فلسطيني. فإن تألم فلسطيني في موقع ما من الوطن أو الشتات، تثور نابلس لنصرته.

ويكاد تاريخ هذه المدينة أن يكون تاريخ ثورات واحتجاجات. ويذكر جيلي أن نابلس قد تصدرت الانتفاضات الفلسطينية بعد احتلال العام ٦٧. كان ذلك العام ٧٦، والعام ٨٧، والعام ٢٠٠٠، وما بينها.

ويذكر التاريخ أن نابلس دُمِّرت مرات عديدة في التاريخ القديم، وفي التاريخ الحديث كان أبرز تدمير تعرضت له المدينة هو الحالي. وآخر إحصائية لمؤسسات نابلس تفيد بأن ٥٠٠٠ بيت ومنشأة ومبنى قد تعرضت للتدمير الجزئي والكلي في المدينة، من ضمنها العديد من المباني الأثرية، والمعامل القديمة مثل معامل الصابون. ومن بينها ٢٨٠ مبنى دمرت بشكل كلي.

وعندما زارها وفد من قناصل الدول الأوروبية في مطلع آذار هذا العام ٢٠٠٣، قالت رئيسة الوفد، القنصل اليوناني العام في القدس إيليني سوارني: "لقد قمنا بزيارات لجميع المناطق في الضفة والقطاع، وهذه المدينة هي الأكثر تدميراً".

وكما تدميرها كان استثنائياً، فإن حصار نابلس جاء استثنائياً أيضاً ... فالناس قد يتدبرون أمر تنقلهم في أي منطقة في الضفة والقطاع، إلا في نابلس، فالحصار هنا أشد من أن يخترق.

يروي أحد العمال من قرية سالم قرب نابلس أنه يمر في طريق عودته من عمله عبر خمسة حواجز، وعندما يصل إلى الحاجز السادس على أبواب نابلس يُمنع من الدخول.

يبدو هذا الحصار في تفاصيله مثل ذلك الذي كان يضرب على المدن القديمة لدى محاصرتها من وراء الأسوار.

تشعر بالحاجة لمغادرة المدينة من أجل عمل ما في رام الله، لكنك لا تستطيع مغادرة الحاجز، وعندما تفكر بسلوك الطرق الالتفافية، تتذكر أولئك الذين قتلوا وهم يحاولون مغادرة المدينة عبر الجبال، فتؤثر البقاء في سجنك وأنت ممتلئ بالرضا، لأنك ملتصق بهذا المكان، حتى لو بات سجناً.

ونابلس مدينة عمل، لذا تنخرط بكليتها في العمل في الظروف العادية، دون أن يُسمع لها صوت.

وعندما يشهد الوطن أحداثه الكبيرة، فإن صوت نابلس يعلو ويطغى على كل صوت.

نابلس فلسطين المصغرة، فهي تحتوي كل قضايا الوطن ومشكلاته، بأجلى صورها.

ونابلس أيضا عاصمة الاقتصاد: فيها بورصة فلسطين، ومقر كبرى الشركات "باديكو". وفيها ١٣ مؤسسة مصرفية.

وفي الانتفاضة أصبحت نابلس عاصمة الفقر، كما يخبرك الدكتور هشام عورتاني أستاذ الاقتصاد المعروف، الذي تفيد آخر دراساته بأن في نابلس أقل معدلات الأجور، وأعلى نسب الفقر.

ونابلس واحدة من أبرز المدن العتيقة في هذه البلاد، وفي العادة يأتي ذكرها بعد القدس وعكا.

فعمر المدينة يزيد على الأربعة آلاف عام، وفيها تقيم طائفة السامريين المتشبثين بجبل جرزيم المقدس لدى بني إسرائيل.

فليس غريباً أن تكون نابلس استثنائية وهي حصيلة كل هذا التاريخ الاستثنائي.

عرّوه وأجبروه على إصدار أصوات حيوانات

لم يكتف الجنود الإسرائيليون بتعرية شاب، وإجباره على الجلوس في تجمع للمياه في جو ماطر شديد البرودة في نابلس، بل أجبروه أيضاً على تقليد أصوات الحيوانات.

بقي الشاب البالغ من العمر (٢٥ عاماً) محتجزاً في تجمع مياه المطر لمدة ساعة كاملة أصيب خلالها بانهيار عصبي، وأخذ يقوم بحركات شبه هستيرية. أحياناً كان يصرخ، وأحياناً أخرى كان يصلي. لكن ذلك لم يشفع له عند الجنود، بل على العكس تمادوا في سخريتهم. فقد تجمعوا حوله، وأخذوا يطلقون ضحكات السخرية قبل أن يتركوه لحال سبيله.

وعندما تركوه، وسمحوا له بارتداء ملابسه، سارع إليه عمال إطفائية بلدية نابلس. وقال سامر لفداوي أحد أفراد طاقم الإطفائية العامل في البلدة القديمة: "لقد كان متجمداً، غير قادر حتى على حمل ملابسه، وقمنا بتغطيته ونقله إلى الطبيب".

وروى سامر وشهود آخرون أن ثلاثة جنود أجبروا الشاب، على خلع جميع ملابسه تحت تهديد السلاح. وقال سامر بأن الشاب رفض في البداية خلع ملابسه الداخلية، لكن الجنود صوَّبوا بنادقهم الرشاشة نحو صدره، وهددوه بإطلاق النار عليه. وأضاف: "كانوا يصرخون عليه بصورة أشاعت جواً من الرعب والقلق حتى بين من هم بعيدون عن الموقع، ما أجبره على الانصياع لهم".

وقد تفاقمت الحالة الصحية والنفسية لهذا الشاب جراء ما تعرض له من تعذيب وتنكيل وامتهان سادي من قبل الجنود. وقال إن الجنود لم يسألوه عن أي شأن، وإنهم كانوا يتلذذون في تعذيبه، والتنكيل به. وذكر أنه كان مريضاً، وأنه كان متوجهاً إلى عيادة تابعة لوزارة الصحة عندما أوقفه الجنود ونكلوا به.

ويقول مدير الإطفائية يوسف الجابي إن عمال الإطفائية الذين يتحركون بحرية نسبية في المدينة خلال منع التجول شهدوا العديد من الوقائع المماثلة. وقال: "في جميع الحالات كان هدف الجنود هو السخرية والامتهان".

أصغر أسير فلسطيني يتأقلم بصعوبة مع الحرية

بدا الطفل نور غانم، ابن الأسيرة منال غانم (٣٢ عاماً) التي وضعته قبل عامين ونصف العام في السجن حيث عاش معها، إلى أن فصلته السلطات الإسرائيلية عنها، كأنه قادم من كوكب آخر وهو يحاول اكتشاف عالمه الجديد بدهشة، من دون أن يتوقف حنينه الدائم إلى بيته الأول ... إلى "زنزانة أمه" التي شكلت العالم الوحيد لطفولته.

قالت أريج (٣٠ عاماً) عمة نور التي تحاول الاقتراب منه لتعويضه رعاية وحنان الأم الغائبة وراء القضبان، إن ابن شقيقها لا يتوقف عن السؤال واكتشاف الأشياء ومقارنتها مع الصور المتخيلة في ذاكرته الصغيرة: "هذه سيارة، وهذه شجرة، وهذه وردة..." يقول نور عن الأشياء التي يراها للمرة الأولى في الواقع بعدما اعتاد مشاهدتها في الصور فقط.

وكانت السلطات الإسرائيلية اعتقلت منال العام ٢٠٠٣ من بيتها في مخيم طولكرم شمال الضفة الغربية وهي حامل، بتهمة نقل حزام ناسف لأحد أفراد حركة "الجهاد الإسلامي" من المدينة إلى قرية عربية عند "الخط الأخضر". وحكم عليها بالسجن أربع سنوات ونصف السنة. وبعد أربعة شهور من الاعتقال وضعت طفلها، فأطلقت عليه اسم نور، لتعكس التسمية تطلّعها للعودة إلى نور الحياة والحرية، حيث زوجها وأطفالها الثلاثة الآخرين الذين راوحت أعمارهم بين أربع وتسع سنوات لدى اعتقالها.

ويسمح القانون الإسرائيلي للأم الأسيرة باحتضان طفلها إلى أن يبلغ العامين ونصف العام من العمر فقط، ويحتم على عائلته بعد ذلك إخراجه. ولجأت منال وعائلتها إلى الوسائل القانونية المختلفة لإبقائه إلى جانبها إلى أن تنتهي فترة العامين المتبقية من محكوميتها، لكن السلطات الإسرائيلية رفضت بشدة. وقال زوجها ناجي غانم (٣٨ عاماً)، وهو عامل نفايات في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا): "قدمنا استئنافاً على الحكم ورفض، وقدمنا طلباً خاصاً للإفراج عنها بعد قضاء ثلثي المدة كما ينص القانون، ورُفض هو الآخر، وطلبنا إبقاء نور معها إلى حين انتهاء مدة محكوميتها ورفض أيضاً".

ودأبت السلطات الإسرائيلية على عدم السماح لوالد نور بزيارة زوجته وطفله، لكن بعد أن قررت فصل الطفل عن والدته سمحت له بالدخول والوصول إلى سجن "هداريم". ويقول ناجي: "كان موقفاً صعباً، فهذه المرة الأولى التي أشاهد فيها نور، لقد سمح لي بمشاهدته عندما كان في الشهر الثالث من عمره، ومنذ ذلك الحين لم أشاهده قط".

وتحايل والدا نور عليه ليتمكنا من إخراجه من زنزانة أمه لشدة تعلقه بها، وقال والده: "أخذت معي ابنتي الكبرى نفين (١٢ عاماً)، وهناك، في الزيارة قلنا له أن نفين تريد أن تلاعبك، وما أن وافق حتى جلبه الشرطي من خلف القضبان الفاصلة بيننا وبين والدته، ومن هناك استدرجناه إلى الحافلة ثم إلى البيت".

وفي الطريق من السجن إلى البيت، عاش نور صدمته الأكبر، إذ شاهد العالم الخارجي للمرة الأولى. ويقول والده: "كان مصدوماً إلى درجة المرض، أخذ بالتقيؤ والبكاء، وما أن وصلنا إلى طولكرم حتى عرضناه على الطبيب الذي طلب منا إبعاده عن الأجواء الضاغطة مثل تعريضه لعدد كبير من الناس". وكان الآلاف من سكان المخيم احتشدوا في وقت مبكر أمام منزل والد نور لاستقباله.

وبعد مضي ثلاثة أيام على خروجه من السجن، ما زال الطفل نور يعيش السجن في كل خطوة من خطواته في بيته الجديد ومع عائلته الجديدة. وتقول عمته أريج: "يجوب نور المنزل كأنه سجن، يطلب المفاتيح ويأخذ بإغلاق الأبواب الواحد تلو الآخر، يسأل عن أُمه، ويسأل أين البنات (يقصد الأسيرات)، وما أن يسمع صرير باب حتى ينطق بكلمة عدد، وهي الكلمة التي يطلقها السجانون الإسرائيليون عندما يدخلون إلى غرف السجن وزنازينه لإحصاء الأسيرات ثلاث مرات في اليوم".

إسرائيل تهوِّد مدينة الخليل

في طقس بارد، وقفت امرأة يهودية تحمل طفلتها الرضيعة على شرفة في الطابق الثالث من بناية استولى عليها المستوطنون اليهود في مدينة الخليل في شهر آذار العام ٢٠٠٦. وفيما بدا أنه مشهد تحدٍّ استعراضي أمام أهالي هذه المدينة الفلسطينية التاريخية، انتشر عشرات المستوطنين، مع صغارهم، على سطح البناية المؤلفة من أربع طبقات. ومن حولها انتشر عشرات الجنود المدججين بالسلاح لحمايتهم.

وهذه البناية الكبيرة واحدة من عشرات البنايات التي استولى عليها المستوطنون اليهود في مدينة الخليل، بدعم من الجيش، في السنوات الأخيرة، وأقاموا فيها أحياء وتجمعات سكنية.

وعادة ما يستخدم المستوطنون اليهود ذرائع للاستيلاء على بنايات عربية مثل تزوير عقد تأجير، أو عقد بيع وشراء، أو شراء فعلي من عملاء. لكن الأمر في مدينة الخليل مختلف وأكثر فظاعة. فالمستوطنون، ذوو النزعة الدينية المتشددة هنا، يضعون أيديهم على العقارات والأراضي بقوة السلاح غير عابئين حتى بالقانون الإسرائيلي نفسه. فهم يستولون هنا على أماكن عامة لا يملك أحد تفويضاً لبيعها أو التنازل عنها مثل مدارس، وحدائق، وساحات عامة. فقبل سنوات استولوا على مدرسة "أسامة بن المنقذ"، وعلى الحديقة العامة الوحيدة في المدينة، حديقة الحرم الإبراهيمي الواقعة بجوار الحرم.

وتظهر مدرسة ابن المنقذ بحجارتها القديمة وقد اعتلاها مبنى حديث مؤلف من ثلاث طبقات يحمل شعار دولة إسرائيل، وكتابة باللغة

العبرية تقول "معهد ديني". وحسب المصادر الإسرائيلية، فإن عدد المستوطنين اليهود في البلدة القديمة من الخليل بلغ ٤٠٠ شخص يعيشون في أربعة تجمعات استيطانية هي: "ابرهام ابينو" وتقع قرب الحرم الإبراهيمي الشريف، "بيت رومانو"، وهي بؤرة أقيمت في مدرسة "أسامة بن المنقذ" وحولها، و"بيت هداسا" التي أقيمت في حي "الدبويا"، و"رمات يشاي" التي أقيمت في حي "تل الرميدة".

ويتحرك الجيش الإسرائيلي بتناغم شبه مطلق مع المستوطنين في المدينة، ما يعزز قناعات أهلها بوجود خطة حكومية إسرائيلية لتهويدها مثلما جرى في مدينة القدس. فالجنود الذين يصل عددهم في المدينة إلى ٢٠٠٠ جندي، وفق المصادر الإسرائيلية، يفرضون إجراءات عسكرية صارمة على أهالي البلدة القديمة من المدينة على نحو يؤدي إلى تعزيز الوجود اليهودي وتقليص الوجود العربي.

ومن هذه الإجراءات إغلاق شوارع وأسواق تجارية تضم ١٥٠٠ محل تجاري في المدينة. وتقع غالبية هذه المحال في شارع الشهداء وشارع السهلة. ويقيم الجيش حواجز ونقاطاً عسكرية على مداخل الشوارع المغلقة، ويحصر المرور فيها على المستوطنين.

"هذه منطقة إسرائيلية" قال لنا جندي يقف على حاجز عسكري على مدخل شارع السهلة عندما رآنا متجهين صوبه للمرور.

ويضطر سكان هذه المناطق إلى المرور في أزقة وأحواش تقع خلف بيوتهم بسبب منعهم من المرور في الشارع الرئيس. ويرافق الجنود المستوطنين في تنقلاتهم داخل المدينة التي تجري بين التجمعات الاستيطانية المذكورة، أو بينها وبين الحرم الإبراهيمي الشريف، أو بينها وبين مستوطنتي "قريات أربع" و"خارصينا" المقامتين على أراضي المدينة.

وأثناء تحركهم بين هذه المناطق، محميين بالجيش، يمارس المستوطنون أبشع الاعتداءات على أصحاب المحال التجارية والمارة. "قد يضربونك،

وقد يبصقون عليك، وإذا تحركت للدفاع عن نفسك يعتقلك الجنود أو يمنعونك بالقوة من الاقتراب منهم"، قال التاجر عمران الدويك (٤٣ عاماً) صاحب محل ألبسة مستعملة في السوق التجارية.

وتدفع اعتداءات المستوطنين هذه بأعداد متزايدة من سكان البلدة القديمة لمغادرتها إلى أحياء أخرى، الأمر الذي يثير قلق أهالي المدينة من سياسية تفريغ تؤدي إلى تهويد تدريجي لهذه البلدة.

"لم يبقَ غير الفقراء هنا. جميع القادرين على شراء بيوت وشقق ومحال تجارية خارج البلدة القديمة غادروها، ولم يتبق سوى نحن الفقراء" قال بدر كاتبة (٤٨ عاماً) أحد أصحاب المحال في السوق.

وبدأت لجنة إعمار الخليل والسلطة الفلسطينية حملة لتعزيز الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة لمواجهة سياسة الاحتلال اليهودي، غير أن تضاؤل الدعم الخارجي ترك أثراً كبيراً على هذه البرامج.

وقال فتحي الجبريني (٧٠ عاماً) صاحب محل تجاري في السوق: "كانت السلطة تدعمنا بتوفير راتب شهري متواضع لكل عائلة، لكنها لم تعد تفعل ذلك".

وتقوم لجنة إعمار الخليل، وهي مؤسسة أهلية وطنية، بترميم البيوت القديمة وإسكان الفقراء فيها.

ويشكل الحرم الإبراهيمي الشريف الهدف الأكبر للمستوطنين الذين استولوا على ٦٥ في المائة من مساحته، إضافة إلى حديقته، ومنعوا أهل المدينة من الدخول إليها.

ويسيطر الجيش الإسرائيلي على الحرم ومحيطه، ويفرض إجراءات تفتيش صارمة على الفلسطينيين الداخلين إليه. ويضطر المصلون إلى المرور عبر ثلاث مراحل من التفتيش: المرحلة الأولى يمرون فيها عبر بوابة مدورة تتسع لشخص واحد. وفي المرحلة الثانية يمرون عبر

بوابات للفحص الإلكتروني. وفي الثالثة يمرون عبر بوابات مماثلة على باب الحرم.

وفرضت إسرائيل هذه القيود على المصلين منذ مجزرة الحرم التي ارتكبها الفاشي باروخ غولدشتاين العام ١٩٩٤. وقال سعود الخطيب التميمي رئيس سدنة الحرم: "بدل أن يفرضوا القيود على القتلة فرضوها علينا نحن وكافَئُوا القتلة والمعتدين".

وكانت إسرائيل أغلقت الحرم أمام المصلين المسلمين تسعة شهور بعد المجزرة، فرضت خلالها سيطرتها المطلقة عليه، واتخذت إجراءات أمنية في جميع أنحائه، منها كاميرات في الجزء المخصص للمسلمين تبث كل ما يجري في داخله على مدار الساعة.

وتسمح السلطات الإسرائيلية لليهود بالصلاة في جميع أنحاء الحرم، بما فيه الجزء المخصص للمسلمين في المناسبات والأعياد الدينية. وتسمح أيضاً للمسلمين بالصلاة في جميع أنحاء الحرم في مناسباتهم وأعيادهم الدينية أيضاً. وقال التميمي إنه وزملاءه يرفعون السجاد من الحرم أثناء صلاة اليهود لأنهم يدخلون إلى المسجد بأحذيتهم.

ويدعي اليهود أن الحرم الإبراهيمي مكاناً يهودياً، وهو ما ينفيه المكان بكل تفاصيله الإسلامية من محراب ومنابر وغيرها. وبُني الحرم الإبراهيمي فوق مغارة سيدنا إبراهيم التي دفن فيها مع زوجته سارة وأبنائه إسماعيل واسحق ويعقوب وزوجاتهم. وحسب الروايات التاريخية فقد اشترى النبي إبراهيم هذه المغارة بمبلغ ٤٠٠ شيقل، وهي العملة الكنعانية في ذلك الوقت، والعملة الإسرائيلية اليوم. وأقام النبي سليمان الحرم فوق المغارة، بمساعدة الجن، وفق الروايات التاريخية.

وتحوّل الحرم إلى كنيسة في العهد البيزنطي، ثم إلى مسجد في عهد صلاح الدين الأيوبي.

ويضم الحرم منبراً يحمل اسم منبر صلاح الدين يتكون من ٣٥٠٠ قطعة أقيم في عهد المماليك.

ويبدي أهالي الخليل، وهي المدينة الأكبر في الضفة الغربية بعد القدس، قلقهم من وجود مشروع إسرائيلي للاستيلاء على البلدة القديمة، وربطها مع مستوطنتي "قريات أربع" و"خارصينا" لإقامة امتداد سكاني يهودي تصعب إزالته في أي حل سياسي قادم.

ويبدو قلقهم مشروعاً مع التوسع التدريجي المطّرد للمستوطنين في البلدة القديمة، وفي المستوطنتين المذكورتين وما بينهما، وآخرها الاستيلاء على بناية الرجبي الواقعة في حي وادي النصاري بين "قريات أربع" والحرم.

ويدعي المستوطنون اليهود أنهم اشتروا البناية. أما صاحبها فيقول إنه كان باعها لأحد تجار العقارات لكنه استعادها منه قبل إجراءات التسجيل، وأعاد له كل ما دفع له بعدما علم أن هذا التاجر قد يبيعها للمستوطنين اليهود.

أما الحكومة الإسرائيلية فسارعت للوقوف إلى جانب المستوطنين وتوفير عشرات الجنود لحمايتهم، الأمر الذي ينظر إليه الفلسطينيون كمشاركة فعلية في الاستيلاء والاعتداء.

شبكات الخنادق

طبعة أخرى من الحصار

عبثاً، راح صفوان شحادة، من قرية سالم، شرق نابلس، يشرح للجنود، على الحاجز العسكري المقام على مدخل القرية، ضرورة وصول زوجته إلى المستشفى أمس من أجل فحص طبي مهم.

وعندما أصابه اليأس، عاد إلى القرية، وأحضر معه سلماً خشبياً، نصبه كجسر، فوق خندق حفره الجيش على امتداد القرية، لعزلها عن المدينة، وحاول وزوجته المرور فوقه، وصولاً إلى الضفة الأخرى.

لكن الجنود لاحظوا "محاولة التسلل" هذه، وسارعوا لإحباطها، وصادروا السلم، وأجبروهما على العودة أدراجهما.

وكانت قوات الاحتلال فرغت، مؤخراً، من حفر هذا الخندق، بطول ثلاثة كيلومترات، لعزل مجموعة من قرى شرق نابلس عنها، بصورة كلية. ولمنع أي تسلل عبره، قامت جرافاتهم بتحويل مياه المجاري المتدفقة من نابلس شرقاً إلى هذا الخندق.

والخندق هذا واحد من شبكة كبيرة من الخنادق تقوم قوات الاحتلال بحفرها حول مختلف التجمعات السكانية في شمال الضفة بغية عزلها عن بعضها البعض. وتتركز غالبية هذه الخنادق على الطرق الموصلة من التجمعات الريفية إلى المدن. ففي منطقة نابلس، فرغت قوات الاحتلال من إقامة خنادق في مختلف المحاور الرئيسة الموصلة إلى

المدينة. وفي منطقي الشمال والغرب، أقامت خنادق على امتداد قرى إحنسنيا والناقورة وعصيرة الشمالية ورامين وغيرها.

وتحول هذه الخنادق دون مرور القادمين من قرى ومدن الشمال، وبخاصة من مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية إلى نابلس. كما تعزل هذه الخنادق التجمعات الريفية عن بعضها البعض.

وفي منطقة جنين، أقامت خندقاً بطول ثلاثة كيلومترات على امتداد حدود المدينة الشمالية والغربية. وفي طولكرم أقيمت خنادق تعزل قرى الكفريات عن المدينة، وأخرى تعزل طولكرم عن نابلس، وثالثة تعزل المدينة ومحيطها عن الخط الأخضر.

ويضطر المسافر من طولكرم إلى نابلس إلى قطع طرق جبلية وصولاً إلى قرى جنوب جنين، ثم قرى شمال نابلس، ومنها إلى المدينة.

ولا تكتفي قوات الاحتلال بهذه الخنادق، بل تعززها بنشر مجموعات من الدوريات وجنود المشاة لمنع أي تسلل عبرها. وكانت قوات الاحتلال تعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عبر إغلاق الطرق الرئيسية والفرعية، وهو ما يمكن المواطنين من الالتفاف حول الطرق المغلقة سيراً على الأقدام أو بسلوك طرق جبلية وزراعية.

وأدت إجراءات العزل المحكم هذه إلى تفاقم الأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية في التجمعات الريفية على نحو خاص. فقد شهدت قرى شرق نابلس مؤخراً حالات وفاة لمرضى جراء عدم تمكنهم من اجتياز هذه الخنادق والوصول إلى المستشفيات في المدينة. فقبل أيام توفي صيدلاني من قرية عزموط في الثامنة والأربعين من عمره بعد أن أعاق الجيش مروره عبر الحاجز العسكري المقام على مدخل القرية، ولم يتمكن ذووه من التسلل به بسبب الخندق الممتد على طول القرية.

وذكرت أسرة عزام علاونة أن الجنود احتجزوه لأكثر من ساعة على الحاجز بعد إصابته بسكتة قلبية مفاجئة، ما أدى إلى وفاته.

وفي قرية سالم، أعاق الحاجز العسكري عشية عيد الفطر مرور فاتن شحادة زوجة صفوان، بعد أن جاءتها آلام المخاض، ما أدى لموت جنينها في رحمها. وقال صفوان: "لقد ألمت آلام المخاض بزوجتي عند الرابعة عصراً، وسارعت بالاتصال بسيارة إسعاف، التي طلب مني طاقمها ملاقاتهم أمام الحاجز، لأن الجنود يمنعونهم من اجتازه والوصول إلى القرية. وقد احتجزنا الجنود قبل الوصول إلى الحاجز، لأكثر من ساعة، ومنعونا من المرور، فحملت زوجتي، وهي في حالة المخاض، وتوجهت بها إليهم، فسمحوا لي بالمرور مشياً على الأقدام".

ومضى يقول: "كانت نابلس، ذلك المساء، تحت حظر التجول، ولم نجد سيارة تقلنا، فواصلنا المشي حتى سوق الخضار المركزية، حيث لاقتنا سيارة الإسعاف، بعد أن كانت هي الأخرى قد احتجزت لأكثر من ساعة ونصف الساعة على حاجز وسط المدينة".

ولدى وصول فاتن إلى المستشفى، تبين أن جنينها قد اختنق في رحمها. وقال صفوان: "قبل الخندق كنا نسلك طرقاً فرعية بعيداً عن الحاجز، لكن منذ حفره، بتنا سجناء داخل قرانا".

ويعاني سكان القرى وراء هذه الخنادق، التي تحولت، مؤخراً، مع انهمار المطر، إلى أنهار موحلة، من نقص حقيقي وخطير في كل شأن من شؤون حياتهم. وقال فهمي عيسى عضو المجلس القروي في سالم: "منذ أن فرغوا من حفر الخندق، قبل عشرة أيام، لم نتمكن من إدخال أية سلعة إلى القرية. كما لم يتمكن المعلمون والمعلمات القادمون من نابلس من الوصول إلى مدارس القرية والقرى المجاورة، ما أدى إلى تشويش خطير في العملية التعليمية في هذه القرى".

وقال حسام اشتية المعلم في مدرسة سالم دير الحطب الثانوية إن ٩٠٪ من معلمات مدرسة البنات وحوالي ٧٠٪ من معلمي مدرسة الذكور لم يعودوا قادرين على الوصول إلى مدارسهم بعد حفر الخندق.

ودأب هؤلاء المعلمون والمعلمات على سلوك طرق جبلية لتجنب الحاجز العسكري المقام على مداخل هذه القرى المتجاورة. واليوم أغلقت مدرسة المعلمات في هذه القرية أبوابها لعدم تمكن الغالبية العظمى من معلماتها من الوصول.

ويقول فهمي حسين عضو المجلس القروي إن المجلس يبحث عن متطوعين من القرية لشغل مواقع المعلمين والمعلمات غير القادرين على الوصول. وأضاف: "لدينا قلق كبير على مصير أبنائنا وبناتنا، وبخاصة التوجيهي منهم، لذلك نعمل كل جهد ممكن لتغطية النقص الذي يواجهونه".

في السجن السري

على الرغم من أنه أمضى في ذلك السجن فترة طويلة (٣٨ يوماً من العذاب المتواصل)، فإن بشار جود الله (٥٠ عاماً) من نابلس لا يذكر من ملامح المكان سوى القليل مما أتيح له أن يرى ويسمع: زنزانة ذات جدران سوداء، وربما رمادية، لا يذكر، وغرفة تحقيق "عصرية"، وأصوات طائرات تحط وتقلع من مكان قريب.

ولم يعلم بشار شيئاً عن السجن الذي كان فيه سوى بعد نقله منه إلى سجون أخرى مثل مجدو وعوفر، حيث أكمل ثلاثة شهور في الاعتقال، عندما أبلغه زملاؤه أن ما يتحدث عنه ليس سوى سجن أو أحد السجون السرية المقامة في مناطق نائية في إسرائيل، ويجري فيها التحقيق مع معتقلين متهمين بتهم خطيرة.

كان بشار، وهو تاجر معروف في نابلس عائداً من تركيا في ذلك اليوم (الثاني والعشرين من تشرين الثاني العام ٢٠٠٢) بعد زيارة عمل لغرض استيراد شحنة من الألبسة لمحله المعروف في المدينة، عندما اعتقل مع ابن عمه محمد (٢٣ عاماً) الذي كان برفقته، حيث اقتيدا من الجسر مباشرة إلى السجن.

وبدا الغموض في هذا السجن منذ اللحظة الأولى لاعتقال بشار وابن عمه، حيث جرى تقييدهما، وعصب عيونهما، ووضعهما في حافلة، وإجبارهما على إبقاء رأسيهما للأسفل طيلة الرحلة التي دامت فترة طويلة تقدر ما بين خمس إلى عشر ساعات. "لا أذكر، فقد كانت الحافلة

تسير وتسير، والرباط محكم على عيني، بحيث لا أرى منه حتى ضوء النهار" قال بشار.

وعندما وصلت الحافلة إلى السجن، تم إنزال المعتقلين دون أن يتاح لهما أن يرياه أو أي شيء من محيطه. "أذكر صوت باب السجن عندما فتح من الداخل بواسطة زر كهربائي، وأذكر أن خطواتي كانت مستقيمة وأنا أعبره إلى الداخل، ما يعني أنني كنت في طابق أرضي، وليس تحت الأرض، كما قد يتخيل البعض" قال بشار.

وهناك، وُضع بشار في زنزانة سوداء أو رمادية الجدران، تحتوي على سرير إسمنتي من طابقين، وفيها فتحة مرحاض، وأنبوب ماء صنبوره في الخارج، بحيث يتحكم السجان في ضخ الماء للسجين، وإبريق ماء.

والزنزانة هذه واحدة من صفين طويلين متقابلين من الزنازين المحروسة جيداً من قبل سجانين لا يسمحون لأي سجين من نزلائها بالتحدث إلى جاره في أي ظرف من الظروف. ويتعمد السجانون في هذا السجن عدم السماح للمعتقل برؤية أي شيء خارج زنزانته. "كانوا يلبسوننا نظارات تغطي كامل مساحة العينين قبل إخراجنا من الزنزانة، ويقتادوننا إلى الغرفة المحددة؛ سواء أكانت غرفة التحقيق أم العيادة، ولا يرفعون النظارة سوى بعد دخولنا إلى الغرفة المحددة".

وفي غضون ذلك، كان بشار يتعرف على المكان بحواسه. ويقول: "بدا لي أن قسم التحقيق منفصل عن الزنازين، فقد كنت أسمع صوت باب يفتح بواسطة زر كهربائي في كل مرة أنقل فيها من الزنزانة إلى غرفة التحقيق".

وطوال فترة احتجازه كان بشار يسمع يومياً حركة طيران دائمة في الموقع. "كنت أسمع أصواتاً لأنواع مختلفة من الطائرات منها طائرة المراقبة التي تعمل دون طيار، والتي نسميها نحن "الزنانة" نظراً لما تخرجه من صوت فيه طنين". وأضاف: "كانت هذه الطائرة تقلع وتحط مرات عديدة في اليوم، ما خلق لدي انطباع بأنني محتجز في سجن في قاعدة عسكرية".

وبعد أن طال احتجازه في هذا السجن، حاول جود الله معرفة اسمه، فسأل المحقق عنه لكنه لم يجبه.

" على الرغم من القيود الهائلة حولي خطر لي أن أسأل عن الموقع، فرد علي المحقق قائلاً: أنت على القمر، فلذت بعدها بالصمت".

وذات يوم أخبر المحقق محمد، ابن عم بشار، أن مروان البرغوثي أمين سر اللجنة الحركة العليا لحركة "فتح" في الضفة قد خضع للتحقيق في هذا السجن. وينقل بشار عنه قوله: "لقد قال المحقق إن رجلي مروان كانتا تتدليان عن الكرسي أثناء التحقيق معه، وذلك بسبب قصر قامته".

ويشعر المعتقل في هذا السجن بعزلة مطلقة لا يعلم خلالها شيئاً عما يحيط به. وقال بشار: "بدا لي أنني سأظل حبيس هذا السجن مدى الحياة، وقد كان الملل يأكلني لدرجة أنني تمنيت مرات عديدة الموت من أجل الخلاص من عذاب يومي لا ينتهي".

وما أنقذ بشار من التحقيق الذي يتواصل هناك دونما رحمة معه هو اعتراف ابن عمه، محمد، وهو صاحب شركة كمبيوتر في نابلس بحقيقة نشاطه في حركة "حماس". ويقول بشار: "أنا مواطن عادي أعمل في التجارة، ولم أتخيل يوماً أن يجري اعتقالي وزجي في السجن، لكن يبدو أنهم اعتقلوني لأني كنت مع ابن عمي الذي كنت أحمل له جهاز كمبيوتر شخصي".

وقد صادر السجانون مبلغاً من المال كان يحمله بشار (٣٥٠٠) دينار أردني، ولم يعيدوه.

وكُشف النقاب عن وجود هذا السجن مؤخراً لدى سؤال محام لقاضي في محكمة "بيت إيل" عن السجن الذي يحتجز فيه موكله. إذ رد القاضي قائلاً: "نعم هناك مكان سري ولا أستطيع إعطاء أية تفصيلات حوله".

واستجوبت عضو الكنيست عن حركة "ميرتس" زهافا غالئون المستشار القانوني للحكومة حول هذا السجن، فاعترف بدوره بوجوده رافضاً إعطاء المزيد من التفاصيل.

ويقول رئيس نادي الأسير عيسى قراقع إن أنباء عن هذا السجن بدأت في الظهور مؤخراً، وأن هناك تقريراً أمريكياً أشار إلى وجوده.

ولا يتميز هذا السجن عن سواه من السجون الإسرائيلية البالغ عددها ٢٢ سجناً، يحتجز فيها آلاف الأسرى سوى في العزلة المطلقة التي يجري فيه عزل الأسير حتى عن ذاته.

وقال بشار: "كان المحققون يشعرونني بأنني سأظل هنا حتى نهاية حياتي، وقد وصلت إلى مرحلة تمنيت فيها أن يكون لدي ما أقوله حتى أخلص. وذات مرة طلبت منهم أن يكتبوا ما يشاؤون كي أوقع لهم عليه وأخلص من هذه الحال، لكنهم رفضوا".

حاجز سردا

هل زال الكابوس أم توارى قليلاً؟

كأنما سد مياه وتداعى ... هكذا بدا "حاجز سردا" شمال رام الله عند إزالته أخيراً في الثالث من كانون الأول العام ٢٠٠٣. فقد تدفق مئات المواطنين والسيارات في الاتجاهين في حالة ابتهاج لكنها لم تخلُ من قلق وحذر.

ولأهالي محافظة رام الله والبيرة دواعي وجيهة لحذرهم هذا، فقد خبروا فتح هذا الحاجز أربع مرات سابقة. وكانت السلطات في كل مرة تعيد إغلاقه من جديد لمبرر ما. والسؤال الذي كان بادياً على ملامح الوجوه هو: هل زال هذا الكابوس إلى الأبد أم أنه سيعود في أية لحظة؟

وحاجز سردا واحد مما يزيد على ستمائة حاجز أغلقت بها سلطات الاحتلال الطرق الموصلة للتجمعات السكانية الفلسطينية، بينها ١٦٣ نقطة تفتيش أقامتها على مداخل المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.

وقد اكتسب هذا الحاجز شهرة خاصة ليس لكونه الأكثر قسوة من بين هذه الحواجز، وإن كانت القسوة هنا لا تقل كثيراً عما هي عليه في الحواجز الأخرى، بل لقربه من مدينة رام الله، العاصمة الإدارية للسلطة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل أزالت هذا الحاجز، الذي مر عامان ونصف العام على إقامة، بعد تشكيل الحكومة السابقة (حكومة محمود عباس) كـ"بادرة حسن نية" من جانبها اتجاه الحكومة الجديدة. لكنها سرعان ما أعادته إلى وضعه السابق، بعد أسابيع قليلة، بذريعة وجود "إنذارات ساخنة".

وقال محافظ رام الله والبيرة مصطفى عيسى إن حاجز سردا كان يعيق حركة أهالي ٣٢ بلدة وقرية في شمال وشرق رام الله، بينها بلدات كبيرة مثل بيرزيت وغيرها. وكان أيضاً يقطع الوصل بين رام الله ومحافظات شمال الضفة الأربع التي ظل هذا الطريق الوحيد الذي يربطها بباقي مناطق الضفة منذ إغلاق الطريق الرئيس في الأشهر الأولى للانتفاضة.

يضاف إلى هؤلاء طلبة جامعة بيرزيت البالغ عددهم سبعة آلاف وخمسمائة طالبة وطالب، غالبيتهم (أكثر من خمسة آلاف) يستخدمون الحاجز يومياً في طريقهم إلى مقاعدهم الدراسية.

وقد دخل هذا الحاجز ذاكرة جامعة بيرزيت، وهي الجامعة الأقدم والأبرز في فلسطين لما خلفه من آثار قاسية على سير العملية التعليمية فيها. ووصف رئيس الجامعة الدكتور حنا ناصر ما تعرض له الطلبة والعاملون في الجامعة والفلسطينيون عموماً على حاجز سردا بـ"الكوابيس".

وعدَّد ناصر بعضاً من هذه الكوابيس التي يشهدها الحاجز في فلسطين يومياً: امرأة تلد على الحاجز، مريض يموت على الحاجز، عرس يجري على الحاجز، أستاذ يدرس تلاميذه على الحاجز... ومضى يقول: "وتسمع الناس وهم يتفننون في التعبير عن سخطهم على كل من له علاقة بهذا الوضع المأساوي، والتعبير عن السخط أصبح جزءاً من التراث والحكايات المؤلمة، لكن من الحكايات الجيدة أن هذه الحواجز لم تثنينا عن القيام بعملنا ليوم واحد، بل زادت من الإصرار على التحدي ... فنحن في جامعة بيرزيت لم نخسر يوماً واحداً من التدريس بسبب الحاجز إلا إذا كان هذا الحاجز مغلقاً كلياً" قال ناصر.

وبدا زوال الحاجز للكثيرين حدثاً احتفالياً. فقد تدفقت سيارات النقل من موقعها خلف الحاجز إلى داخل المدينة لنقل الركاب إلى قراهم ومدنهم شمال رام الله وصولاً حتى جنين. واستمع المارة وسط رام الله إلى أصوات السائقين ينادون على الركاب إلى جنين وغيرها من مدن الشمال.

لكن ما بدا غير مقنع لأهالي رام الله والمنطقة في فتح حاجز سردا هو إدعاء النية الحسنة من الجانب الإسرائيلي في هذه الخطوة، ذلك أن هذه النية جاءت بعد تعرض المدينة لعملية اجتياح قتل فيها أربعة فلسطينيين على الأقل بينهم طفل في التاسعة من عمره، وهدمت فيها بناية وبيت وشرد العشرات من ساكنيها.

والمفارقة الأخرى هنا هي أن فتح هذا الحاجز يأتي في وقت تشتد فيه عمليات القمع والامتهان اليومي على الحواجز الأخرى، كما تشير إلى ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان بما فيها الإسرائيلية.

تاريخ الجناة ينبعث على أيدي أحفاد الضحايا

سيل من مشاعر الامتهان والعجز والحنق اجتاحت جموع المواطنين على الحاجز العسكري المقام على المدخل الشرقي لمدينة نابلس عندما أخذ الجنود يطبعون أرقاماً متسلسلةً على أيديهم، طالبين منهم الاصطفاف في خط طويل وراء الحاجز، وفقاً للتسلل الرقمي.

آثر نفر منهم العودة أدراجه رافضاً، مهما كان الثمن، هذه المعاملة التي تنضح بأقسى معاني الامتهان والعنصرية والحط من قدر الإنسان، لكن آخرين اضطروا للإذعان بسبب حاجتهم للعبور، يتجاذبهم خليط المشاعر تلك.

"لم أشعر طيلة حياتي بمثل هذا الشعور من الخجل والإهانة" قال الدكتور حمدي الجبالي، أستاذ اللغة العربية في جامعة النجاح، الذي كان قادماً من قريته بيتا إلى الجامعة في مدينة نابلس، بعد أن طبع الجندي بقلم حبر أزرق الرقم ١٢٥ على كف يده اليمنى.

اعتاد الدكتور حمدي، الذي شارف على الخمسين، قطع هذا الحاجز منذ إقامته في مطلع الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠، وتعرض خلال هذه المدة الطويلة لشتى صنوف الامتهان والإهانة، لكن هذا النوع من المعاملة كان بالنسبة له الأقسى والأسوأ.

"هل يعاملوننا كدواب، أم يريدون تكرار الطريقة التي عامل بها الألمان في العهد النازي اليهود؟ تساءل الدكتور حمدي بغضب وألم.

ويبدي اليهود عموماً حساسية مفرطة تجاه مثل هذا النوع من المعاملة التي استخدمها الوحش النازي ضدهم أثناء الحرب العالمية الأولى. ويحيي اليهود في إسرائيل والعالم كل عام ذكرى ما يطلقون عليه "الكارثة والبطولة"، في إشارة إلى ما لحق بهم على أيدي النازيين من أعمال إبادة وحرق وتنكيل.

وفي مشهد يجسد "شر البلية" في أوضح صورها، أخذ بعض المصطفين خلف الحاجز يطلقون النكات الساخرة على هذه الممارسة على الرغم مما تحمله من معاني الامتهان والحط من قيمة الإنسان.

"لم يبقَ إلا أن يجمعونا في شاحنات، وينقلونا إلى سوق المواشي، لبيعنا هناك"، قال رجل في الخمسين من عمره.

حاول كثيرون الاعتراض على ذلك، وأبلغوا الجنود بأنهم قادرون على الاصطفاف في دور منتظم، غير أن الجنود رفضوا ذلك بشدة قائلين: إنها الأوامر.

ولدى اعتراض البعض، ومنهم الدكتور حمدي، رد الضابط المسؤول قائلاً: "لن يمر أحد إلا وقد طبع على يده رقمه المتسلسل".

وإمعاناً في استخدام أسلوب الكتابة على الجسد، أصر الجنود على كتابة كلمات للحالات المرضية التي تستثنى من الدور. وقال عائد محارب (٢٩ عاماً) من قرية حوّارة، الذي حاول وزوجته الحامل اجتياز الحاجز في طريقهم لمراجعة الطبيب في نابلس، إن الجندي أصر على إعطائه رقماً، وعندما رفض أجبره على فتح يده، وكتب عليها بالعبرية كلمة (لو لعبور) وتعني "ممنوع من العبور".

وقال عائد: "لقد رفضت بشدة أن يُكتب علي يدي، فمثل هذا الأسلوب يستخدم فقط مع المواشي، وليس مع البشر. عندها صادر الجندي بطاقتي، وقال لي إنني لن أستردها سوى بعد أن أفتح يدي له، وعندما فعلت كتب عليها الكلمة المذكورة". ومضى يقول: "وبينما نحن كذلك

جاء رجل وزوجته المِريضة، ولم يسمح لهما بالمرور سوى بعد أن كتب على يد الرجل كلمة (لَعبور) أي مسموح له المرور" .

ومنذ إقامته، يمارس جنود الاحتلال مختلف أشكال الامتهان بحق المارة عبر هذا الحاجز. وقال الدكتور حمدي إنه يواجه يومياً واحداً من المصائر التالية: الاحتجاز لساعات طويلة سواء في طريق الذهاب أم الإياب، منعه من المرور، وبالتالي اضطراره لسلوك طرق التفافية، أو أخيراً منعه حتى من سلوك الطرق الالتفافية، وبالتالي عدم تمكنه من الوصول إلى العمل أو إلى البيت.

وقال إن الجنود أعادوه ذات يوم ماطر من آذار، ما اضطره لسلوك طريق ترابي موحل. "وذات نهار صعدت جبلاً للعودة إلى البيت، وما أن وصلت إلى قمة الجبل حتى واجهتني دبابة وأجبرتني على العودة من حيث أتيت بعد أن كنت كابدت مشقة بالغة الصعوبة في الوصول" .

وخصص الدكتور حمدي جزءاً من محاضراته أمام تلاميذه للحديث عمّا تعرض له من معاملة مهينة على الحاجز. وتحمل ذاكرة الدكتور الجبالي الكثير من ممارسات الجنود اللاإنسانية بحق المواطنين، ومنها تلفظ الجنود بكلمات جنسية سوقية أمام النساء.

ويقول شهود عيان إن الجنود يتعرضون للنساء أحياناً بتعبيرات وسلوكيات تنم عن تحرش فاضح. وروى المصور الصحافي ناصر اشتية أنه شاهد قبل أربعة أيام جندياً يطلب من فتاة محجبة فتح أزرار ثوبها كاملة بدعوى التفتيش. وقال ناصر إن الفتاة أخذت في البكاء، لكن الجندي لم يتركها حتى قام شخص تواجد على الحاجز بالاتصال بضابط في الإدارة المدينة، الذي جاء بدوره على وجه السرعة، وتحدث مع الفتاة، واعتذر لها عن سلوك الجندي.

ويقول المواطنون إن الجنود يستخدمون أسلوب الكتابة على الأيدي في ساعات الذروة من العبور الصباحي والمسائي.

وعادة ما يتراكم على هذا الحاجز مئات المواطنين. وقال وائل دويكات من قرية بيتا، الذي حمل على يده الرقم ١١٣، إن عدد المصطفين بلغ في الثامنة من صباح اليوم السابق حوالي ٢٥٠ شخصاً جميعهم حملوا أرقاماً متسلسلة على أيديهم.

ومن سوء طالعهم، فإن الجنود يستخدمون في الكتابة على الأيدي نوعاً من الحبر الذي يدوم فترة طويلة، وهو ما يمكن وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية من توثيق الممارسة ... .

حصار بطعم الوحل

لم يكن أمام العجوز الثمانينية، الحاجة جليلة عبد المهدي، خيار آخر غير قبول أن يحملها رجال من قريتها (سالم) على أكتافهم ليعبروا بها خندقاً أقامته قوات الاحتلال حول القرية لعزلها عن مدينة نابلس. فقد اشتد عليها المرض في الأيام الأخيرة، وبات عليها الذهاب إلى المستشفى لتلقي علاج لا يتوفر في عيادة القرية.

قدمت الحاجة جليلة في ساعات الصباح الأولى (في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠٠٣) آملة أن يشفع لها سنُّها وحالتها الصحية عند الجنود، ويسمحوا لها بالمرور، لكن ذلك لم يحصل، فعادت أدراجها إلى حيث يضطر أصحاب الحاجة القاهرة من طلاب ومرضى وعمال وأصحاب أشغال، إلى العبور: إلى الخندق.

عبر الكثيرون الخندق الموحل، وهو ما عجزت عنه العجوز، وعندها لم يكن أمام المتواجدين الذين ساءتهم حالتها الصحية سوى أن يحملوها على أكتافهم ويقطعوا بها الخندق.

وقالت قريبة لها جاءت ترافقها: "كنا نعلم أن عبور الحاجة للخندق أمر مستحيل، خصوصاً بعد هطول المطر، لكن الوضع الصحي لها كان في غاية السوء، ولم يكن أمامنا خيار آخر، فهي تعاني من مرض في القلب، وهذا يتطلب علاجاً في المستشفى".

وأقام الجيش الإسرائيلي مؤخراً خنادق تمتد عشرات الكيلومترات حول قرى شرق نابلس مثل سالم، ودير الحطب، وعزموط، وبيت دجن،

وبيت فوريك، شرق نابلس بهدف فصلها عن مدينة نابلس. وأمست حياة أهالي هذه القرى المعزولة خلف هذه الخنادق، وتلك المعزولة خلف بوابات وحواجز ترابية وعسكرية، مزرية بعد الهطول الغزير للمطر. فقد تحولت طرقهم الخارجية إلى مسارات موحلة، زلقة، وشديدة الخطورة. وشوهد عشرات المواطنين، ممن اضطرتهم ظروفهم لمغادرة قراهم إلى المدينة، وهم يتسلقون جبالاً وهضاباً، ويعبرون مسالك حولتها مياه الأمطار، وتكرار الاستخدام الآدمي، إلى أرض شديدة اللزوجة.

كان ثمة سيدة، في الأربعين من عمرها، تتأرجح، وطفلها الصغير بين يديها، وهي تنحدر من سفح جبل خلف مخيم عسكر القديم، في طريق عودتها إلى قريتها شرق المدينة. وشوهد رجال ونساء يرفعون سراويلهم، ويحملون مظلاتهم، ويسيرون بحثاً عن بقعة أرض صلبة تتكئ عليها أقدامهم.

وحولت الدبابات وناقلات الجند الطرق الرئيسة حول مدينة نابلس، الغارقة بالأتربة، إلى طرق موحلة، يتعذر على المارة ولوجها. وارتفع الوحل إلى أكثر من عشرة سنتيمترات على بعض مداخل المدينة، وبخاصة المدخلين الشرقيين، على مفرق مخيم بلاطة، وسوق الخضار. وبدت جنازير الدبابات، التي تجوب هذه الشوارع، كأنها كاسحات وحل، شبيهةٍ بكاسحات الثلج التي تستخدم في أوروبا لشق الطرق عبر الثلوج المتراكمة في شوارع المدن المغمورة بالبياض والضياء.

وأغلقت قوات الاحتلال جميع الطرق الموصلة إلى مختلف التجمعات السكنية في الأراضي الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة، وهو ما يضطر المواطنين لسلوك طرق جبلية شديدة الوعورة.

ويواجه المواطنون متاعبِ الصيف والشتاء في هذه الطرق، التي يعبرون الجزء الأكبر منها سيراً على الأقدام. ففي الصيف، ترتفع درجات الحرارة، وتتحول تربة الطرق غير المعبدة إلى غبار متطاير. وفي الشتاء، تتحول هذه الطرق إلى أرض موحلة يشقى كل من يعبرها.

وزادت معاناة المواطنين، وتحول تنقلهم إلى مهمة شبه مستحيلة، بعد أن قامت قوات الاحتلال بحفر خنادق حول عشرات القرى والبلدات والمدن. وتقوم دبابات بأعمال دورية دائمة على طول هذا الخندق البالغ أربعة كيلومترات.

ويقول سكان هذه القرى إن الجنود يمنعون دخول أي نوع من السلع إلى قراهم. وقال سائق سيارة ركاب من قرية سالم إن الجنود أوقفوا سيارته أثناء قيامه بنقل طلبية من الخبز من قريته إلى قرية مجاورة، وقاموا بإلقاء الخبز على الأرض الموحلة. وأضاف السائق، ويدعى بهاء الدين اشتية: "عندما استفسرت منهم عمّا قاموا به قالوا لي: هذا من أجل الفحص الأمني!".

وأعادت إجراءات العزل هذه أهالي القرى والمناطق المعزولة إلى الحياة البدائية. وقال خالد حامد، مختار قرية سالم: "إنهم يمنعون عنا أهم مقومات الحياة، من طعوم الأطفال، والعيادات الطبية، والسلع الأساسية، وغير ذلك".

ويضطر أهالي هذه القرى "لتهريب" السلع الأساسية عبر الجبال مستخدمين الدواب. ويتجشم هؤلاء المواطنون مشاقَّ كبيرة وهم ينقلون أسطوانات الغاز وأكياس الأرز والسكر وغيرها من مواد التموين على الأكتاف لعبور الخنادق أو الحواجز الترابية.

وتحول الخنادق والحواجز الترابية دون عبور حتى سيارات الإسعاف إلى القرى والبلدات المعزولة.

رصاص الموت إلى الأم وطفلها وجنينها معاً

كانت شهيناز شطارة (٢٥ عاماً)، من مخيم عسكر القديم قرب نابلس، منشغلة في تنظيف بيتها نهار التاسع من هذا الشهر (نيسان ٢٠٠٢)، فيما أطفالها الأربعة منهمكون في اللهو واللعب بجوارها في بيت الدرج، حينما فتح جنود يحتلون بيتاً مقابلاً النار عليهم، وأصابوا طفلها علاء، ابن السنوات الأربع، بعيارين ناريين، واحد أسفل الصدر، والثاني في اليد اليسرى.

وعندما همت الوالدة، الحامل في شهرها السادس، بإخراج طفلها المصاب، وهو يتخبط بدمائه، خارج البيت، بحثاً عن مسعف، أطلق الجنود ذاتهم النار عليها، وأصابوها في بطنها، معرضين إياها وجنينها وطفلها المصاب، الذي حملته بين يديها، لخطر الموت.

ترقد شهيناز، ومعها طفلها علاء، المصاب هو الآخر بجروح بالغة الخطورة، في بيتها بجوار المخيم، بعد أن أمضيا ١٥ يوماً من العلاج، بينهما خمسة أيام في قسم العناية المكثفة في مستشفى "تل هشمير" في تل أبيب، فيما بقي جنينها، الذي أنجبته بعملية قيصرية بعد الإصابة، يخضع لعلاج مكثف، غير مضمون النتائج، في المستشفى ذاته، ولفترة طويلة جداً تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة شهور. "كان يوماً أسود، تعرضت فيه أسرتي بأكملها لخطر الموت الجماعي على يد جنود لا يترددون في قتل كل من تقع عليه أعينهم، حتى لو كان امرأة حاملاً، أو طفلاً مثل هذا" قال رب الأسرة سامر شطارة (٢٧ عاماً)، وهو يربت على جسد طفله الهزيل الذي يتساءل كل من يراه: كيف احتمل رصاصتين، اخترقت إحداهما جسده على بعد مليمترات قليلة من الرئة؟

"كنت أنظف بيت الدرج المغلق، إلا من نافذتين علويتين، ولم يخطر لي أن الجنود، الذين يحتلون سطح بيت عمي المقابل لبيتنا منذ ستة أيام، سيطلقون النار على أطفال يلعبون"، قالت الأم، وقد أخذ منها المرض التعب والإعياء مأخذاً.

وأضافت تقول: "وفجأة انهمر الرصاص على بيتنا كالمطر، وسمعت صوت زجاج يتحطم، وأخذ أطفالي في الصراخ، فهرعت إليهم لأجد علاء يتخبط بدمه. وعندما شاهدت بقعة دم تتسع تحت قلبه، ورأيت ثقباً في قميصه، فقدت صوابي، فأخذت بالصراخ على نحو هستيري".

ومن داخل البيت، هرع الوالد، ليشاهد الدماء تغطي جسد الطفل الصغير. "كان علاء ينزف من يده وصدره، ثم رأيت الدم يتدفق من فمه، فأدركت أنه سيموت بين يدي، فأخذت أصرخ وأبكي، وأحسست أنني أفقد صوتي من شدة الصدمة والألم"، قال الوالد.

كانت الأسرة تعلم أن جنود الاحتلال يمنعون وصول سيارات الإسعاف إلى هذه المنطقة من مدينة نابلس، منذ اجتياحها قبل ستة أيام، لذا قررت الأم، وهي تشاهد طفلها يموت بين يديها، أن تخرج إلى الجنود، لعلها تعثر بينهم على منقذ.

ولكن أملها سرعان ما خاب، متحولاً إلى موت داهم، لها، ولطفلها الجريح، وللجنين في أحشائها. فما أن ظهرت من باب البيت، وهي تحمل الطفل النازف، حتى فتح الجنود النار عليهما من جديد، ليصيبها عيار ناري بين البطن والفخذ الأيسر.

"هنا سقط الولد من يدي، وسقطت أنا على الأرض، مسلمة أمرنا إلى الله، فقد أدركت أنها النهاية لنا نحن الثلاثة، أنا والطفل والجنين" قالت شهيناز.

عند ذلك، تحرك الوالد من داخل البيت زحفاً لينقذ زوجته وطفله، حيث كان إطلاق النار متواصلاً، فأصابت رصاصة الحائط على بعد سنتيمترات قليلة من رأسه. "عدت إلى الخلف صارخاً على عمي في الطابق الأرضي

من البيت الذي يحتله الجنود، وطلبت منه أن يفعل أي شيء ليوقفهم عن إطلاق النار من أجل أن نقوم بأي عمل من شأنه إنقاذهما".

وهنا خاب أمل هذه الأسرة مرة أخرى مع هؤلاء الجنود الذين بدا أنهم كانوا يدركون تماماً ماذا يفعلون، فما أن ظهر عم سامر من باب البيت، ليتحدث إليهم، حتى فتحوا النار عليه هو الآخر.

"لم يصب عمي، فتراجع إلى الخلف، وأخذ يصرخ عليهم بالعبرية قائلاً لهم: هناك طفل وإمرة حامل يموتون في البيت المجاور".

"ويبدو أن أحد هؤلاء الجنود كان صاحب رأي آخر، مخالف لزملائه، فطلب من عمي أن يخرج، ويسلمه بطاقته الشخصية، ويتوجه إلينا، ويحضر الجريحين اللذين يتحدث عنهما، وما أن شاهدنا هذا الجندي نخرج الطفل وأمه مضرجين بدمائهما حتى خلع سترته الواقية من الرصاص، وألقى بسلاحه جانباً، وأخذ يصرخ على الجنود مطلقي النار، وشرع في تقديم الإسعاف الأولي لهما".

وبعد تقديم الإسعاف الأولي للأم وطفلها، المصابين بجراح بالغة الخطورة، نقلهما الجنود إلى معسكر الجيش في حوّارة، ومن هناك نقلا على متن مروحية عسكرية إلى مستشفى تل هشمير في تل أبيب.

وهناك في المستشفى اضطر الأطباء لإجراء عملية ولادة مبكرة للأم، بعد تعرض جنينها للخطر جراء الإصابة. "لقد أجروا لي ثلاث عمليات، واحدة في عظام الفخذ، وأخرى للتوليد، وثالثة لإخراج الرصاصة، وعندما سمح لي برؤية طفلي بعد أسبوع، وجدته غير مكتمل، فقد أبلغوني أن وزنه بلغ كيلوغراماً واحداً عند الولادة، لكنه انخفض إلى ٨٠٠ غرام بعد يومين جراء تردي وضعه الصحي".

وأبلغ الأطباء الأم بأن طفلها سيظل محفوظاً في حضانة خاصة، مماثلة لظروفه في الرحم، حتى يكمل شهور الحمل التسعة الطبيعية، وأنهم قد يحتفظون به لشهر إضافي.

أما علاء، فقد أجريت له عمليتان، الأولى في الصدر، والثانية لزرع اللحم في يده اليسرى التي بترت الرصاصة جزءاً منها.

كشف سامر الغطاء عن رجل طفله علاء، وأشار إلى ضمادات تغطيها قائلاً: "من هنا أخذوا جلداً وزرعوه في اليد المصابة".

تطرق الأم برأسها إلى الأسفل، وكذلك يفعل الأب من حين إلى آخر، متفكرين في تجربة الموت الجماعي التي اجتاحتهم، على حين غرة، ومن دون أية مقدمات.

أما آثار التجربة على الطفل الصغير علاء وعلى شقيقاته الثلاث: روان (٦ سنوات)، ورولا (٥ سنوات)، ورغد (٢,٥ سنة)، فقد جاءت أكثر حدة.

"لم يعودوا طبيعيين أبداً، فهم يفيقون من نومهم فزعين، وعلاء، على نحو خاص، يظل يتفقد نوافذ البيت طالباً مني إغلاقها خشية أن يشاهده الجنود مرة أخرى، ويطلقوا النار عليه، وعلى شقيقاته وأمه"، قال الأب.

وتروي الأم أن علاء انفجر في البكاء، وهبط تحت مقعد سيارة الإسعاف التي أقلته من المستشفى إلى البيت عندما شاهد الجنود على حاجز عسكري قرب طولكرم. وقالت: "أخذ يصرخ قائلاً: سيطلقون النار علينا، سيطلقون النار علينا...".

يتساءل سامر عمّا دفع الجنود لإطلاق النار على أطفال يلعبون وعلى امرأة حامل. "كنا نعتقد أنهم ألفوا هذا المكان بعد ستة أيام من تواجدهم فيه، لكنهم، على ما يبدو، شعروا بالضجر، أو بالرغبة في التدريب على هدف حي، مضى الوالد في أسئلة مريرة لا جواب لديه عليها".

وعلى الرغم من تجربة الموت الجماعي الذي عاشته هذه الأسرة الصغيرة، فإنها بدت محظوظة عندما تقارن مع أسر غيرها تعرضت لما تعرضت له، دون أن تلاقي جندياً له قلب قد يلين، ويسمح لها بالوصول إلى المستشفى إلى العلاج. فخلال فترة اجتياحها هذه لمدينة نابلس التي استمرت ١٨ يوماً، سُجلت أكثر من ١٥ حالة موت جراء عدم سماح قوات الاحتلال بنقل مصابين إلى المستشفى، أو عدم سماحها برفع الأنقاض وإخراج بشر يموتون تحتها.

الجــدار

حدود فاصلة بين الجسد والروح

قبل أن تشق شمس الصباح طريقها إلى الأرض كانت دائرة الحياة في قرية جيوس الواقعة قرب الخط الأخضر قد اكتملت: مئات الفلاحين يعتلون جرارات زراعية، أو عربات تجرها الدواب، أو مشاة على الأقدام، يتجهون إلى حقول الزيتون الواقعة خلف الجدار، يحملون معهم معدات القطاف من سلالم وأغطية أرضية وزوادة النهار.

لكن طريقهم إلى حقولهم لم تكن سالكة هذا اليوم أيضاً، فقد وجدوا بوابة الجدار المخصصة، التي يفترض أن يعبروها للانتقال إلى أرضهم، مغلقة، وأبلغهم الجنود أن اليوم أيضاً "سيغر" أي إغلاق.

كان هذا اليوم الرابع على التوالي الذي يجد فيه أهالي جيوس بوابة الجدار الذي يفصلهم عن أرضهم مغلقة. وأمام قلقهم على محاصيلهم التي عليهم قطافها في مواعيد محددة، قرروا عدم الإذعان لطلب الجنود، وواصلوا الانتظار علّ شيئاً ما يحدث.

ومع مضي الوقت بدأ الفلاحون القلقون على مصادر عيشهم بالتململ، وسرعان ما تحول التململ إلى غضب يتفجر في الصدور، فهجموا على البوابة وحطموها، وواصل كل منهم طريقه إلى أرضه، يقطف من ثمارها ما يمده بالحياة والبقاء.

وما أن شاهدهم الجنود حتى استدعوا تعزيزات إضافية من الجيش والشرطة التي قامت بملاحقة بعضهم وإعادتهم من حيث أتوا، فيما لم تتمكن من الوصول إلى البعض الآخر ممن تواروا بعيداً وراء الأشجار في الحقول والبساتين والمزارع.

قرية جيوس واحدة من عشرات القرى التي فصل الجدار أهلها عن مساحات واسعة من أراضيهم التي تعد للكثيرين منهم مصدر الرزق والعيش الوحيد لهم، وبخاصة في ظروف الحصار التي تحول معها غالبية الفلسطينيين إلى سجناء في قراهم ومدنهم.

ويقول أهالي هذه القرية إن أرضهم وحقولهم الواقعة خلف الجدار تشكل شريان الحياة بالنسبة لهم. وقال عبد اللطيف الحلو، وهو مهندس من القرية وناشط ضد الجدار: "غالبية أرضنا (٩٢٠٠) دونم تقع خلف الجدار، منها ثلاثة آلاف دونم مزروعة بالزيتون، و١٥٠٠ دونم من البيوت البلاستيكية، و٦٠٠ دونم بساتين حمضيات، و٤٠٠ دونم خضار مكشوف، إضافة إلى الزراعات البعلية.

وجيوس واحدة من ٢٢ قرية في محافظة قلقيلية يمر الجدار وسط أراضيها ويفصلهم عنها. أما المدينة ذاتها (قلقيلية) فقد فصلها الجدار عن نصف أراضيها، وحولها إلى سجن تحيطه أربعة جدران عالية.

وشمل قرار الإغلاق في الأيام الأربعة الأخيرة مختلف البوابات التي خصصت لمرور أهالي هذه القرى إلى أراضيهم. ففي قرية كفر صور في محافظة طولكرم المجاورة انتظر حوالي مائة فلاح أكثر من ساعتين أمام البوابة دون أن يسمح لهم الجنود بالمرور. وقال عبد الطيف إن هذه البوابات لم تفتح في الأسبوعين الأخيرين سوى أيام عدة.

وعادة ما يتذرع الجنود بوجود عطل رسمية، من أعياد دينية وقومية، لإغلاق هذه البوابات، لكنهم أحياناً يغلقونها دونما سبب. ويقول أهالي هذه القرى إن إغلاق البوابات ليس سوى إحدى وسائل الضغط المتواصل عليهم تمهيداً لإبعادهم عن أرضهم.

وقال مزارعون في جيوس إن الإغلاق المتواصل لهذه البوابات يؤدي لضياع محاصيلهم الزراعية التي لا يحتمل قطافها الانتظار. وقال المزارع شريف عمر (٦٠ عاماً): "عندما يتواصل الإغلاق أياماً عدة، فإن الثمار تتلف على أمها وتتساقط على الأرض". وتساءل: "هل تحتمل الجوافا والأفوكادو والبندورة والخيار أياماً دون قطاف؟".

وبدأت إسرائيل في إقامة الجدار الفاصل أواسط العام الماضي (٢٠٠٢). ويقول باحثون في شؤون الأراضي والاستيطان إن هذا الجدار يهدد ليس بضياع الأرض فحسب، وإنما أيضاً بضياع المصدر الرئيس للعيش في فلسطين وهو القطاع الزراعي. وقال وليد أبو محسن الباحث البارز في مركز أبحاث الأراضي إن المرحلة الأولى من الجدار عزلت ١١٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي، النسبة الأكبر منها (٦٦٪) أراضٍ مزروعة.

وقال أبو محسن الذي أجرى بحثاً تفصيلياً على تأثيرات الجدار وآثاره: "وجدنا أن ٢٢٪ من هذه المساحة مزروعة بالزيتون، و١٨٪ مزروعة بأشجار الفواكه، و٢١٪ مراعٍ، و٦٪ أراضٍ مهجورة أو مستوطنات، والباقي أراضٍ بعلية".

وإن كان الفلسطينيون عجزوا عن وقف إقامة هذا الجدار الذي تقوم عليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بكل جبروتها، فإنهم لا يبدون أي استسلام له ولنتائجه. فأصحاب الأراضي التي فصلها الجدار يحاولون اجتراح ما يشبه المعجزات من أجل الوصول إلى أراضيهم وحماية محاصيلهم. وقال مزارعون إنهم قطعوا عشرات الكيلومترات بحثاً عن بوابات مفتوحة توصلهم إلى أراضيهم. وقال الحلو إن العشرات توجهوا من القرية إلى منطقة جنوب غرب نابلس بحثاً عن بوابات مفتوحة ليصلوا منها إلى أراضيهم ويقطفوا محاصيلهم دون جدوى.

ويلجأ البعض منهم إلى الإقامة الدائمة في أراضيهم في ظروف بالغة الصعوبة. وأقام البعض لهذه الغاية معرّشات أو خياماً صغيرة أو

غرف زينكو وإسبست. ومنهم المزارع شريف عمر الذي أقام غرفة من الإسبست في مزرعته الكبيرة التي تحتوي على مختلف أنواع الزراعات من أشجار فواكه متنوعة ودفيئات.

وقال عمر: "في البداية كنا ٣٢ شخصاً، واليوم بلغ عددنا سبعين". وقد اضطر هؤلاء المواطنون للانفصال عن أسرهم بصورة شبه دائمة. وقال عمر: "ليس أمامنا خيار، فإن خرجنا من هنا فقد لا يسمحون لنا بالعودة ربما لفترة طويلة، ما قد يؤدي لخراب محاصيلنا".

لكن إقامة هؤلاء في أرضهم لا تحقق لهم الكثير، إذ أن ثمارهم تبقى في الغالب دون مشترين.

وقال عمر: "من أين يأتي المشترون طالما أن البوابات مغلقة، لكن وجودنا في المزرعة يحافظ عليها، حيث على الأقل نواصل القيام على خدمتها".

ويبدو أن سلطات الاحتلال تنبهت إلى هذا الأمر عندما قررت حتى منعهم من التواجد في أراضيهم أثناء الليل. فقد دهمت قوة من الجيش مزارعهم للمرة الأولى الليلة قبل الماضية وأخطرتهم بحظر الإقامة فيها أثناء الليل باعتبارها منطقة عسكرية مغلقة.

لكن الأهالي يقولون إنهم لن يعدموا وسيلة لبقائهم في أرضهم. وقال شريف عمر: "خروجنا من أرضنا يعني تحولنا إلى لاجئين أو شحاذين، والعالم اليوم لم يعد يقبل أياً من الاثنين...".

حيث الموت

لا يكتمل إلا حينما يكون جماعياً

كانت نابلس اليوم على موعد مع موكب تشييعٍ جماعي آخر، وكأن الموت في هذه المدينة لا يكتمل إلا حينما يكون جماعياً.

حمل الآلاف من أهالي نابلس النعوش السبعة لضحايا المجزرة الجديدة. طافوا بها الشوارع في صورة تكررت إلى درجة باتت معها أكثر من مألوفة في ذاكرة هذه المدينة المنذورة لموت يحصد ضحاياه بالجملة.

تهادت النعوش السبعة فوق الأكتاف في الطريق من المستشفى إلى المقبرة، كأنها ظلال لنعوش كثيرة تدفقت في هذه الطريق، وحظيت بنصيبها من الدموع والزهور المنثورة من على الشرفات.

فمنذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث التي حملت اسم انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول العام ٢٠٠٠، اتبعت إسرائيل سياسية موت خاصة تقوم على القتل الجماعي، معتقدة أن ارتفاع منسوب الموت كافٍ لإخماد نيران الغضب المضطرمة في الصدور.

في اليوم الأول من أيام الانتفاضة في هذه المدينة، التي حملت على الدوام صفة مركز الهبّات الشعبية، والانتفاضات المتعاقبة في فلسطين، قنص جنود الاحتلال أرواح سبعة متظاهرين عزل. وفي اليوم التالي كانت الحصيلة أربعة ثم خمسة ثم ثلاثة ثم ستة ... وهكذا.

في تلك الأيام كانت جموع المتظاهرين تتدفق من مركز المدينة إلى مشارفها، حاملة معها أعلاماً وشعارات تقول إن الفلسطينيين شعب يسعى لنيل حريته المسلوبة، وكان الجنود يردون على الهتاف بالرصاص وعلى حجارة الفتية الصغار بالموت، فتسقط الضحية تلو الأخرى. وفي المساء كانوا يعلنون أنهم اضطروا للقتل لوجود مسلحين بين المتظاهرين!

وعندما توقفت المظاهرات اليومية التي كانت تتوجه إلى الحواجز العسكرية للاحتجاج، وجد الجيش الإسرائيلي مبررات أخرى للقتل الجماعي، فأخذ يرسل طائراته المقاتلة لتقصف المكاتب والبيوت والسيارات وحتى السجون، ويوقع أعداداً كبيرة من الضحايا.

في الثامن عشر من أيار، العام الأول للانتفاضة، قصفت مقاتلة حربية من طراز "أف ١٦" سجن نابلس المركزي، مستهدفة المعتقل محمود أبو هنود، فقتلت ١١ رجل شرطة جرى تشييعهم في اليوم التالي في موكب جماعي يخلع القلوب.

وفي تموز من العام ذاته، قصفت مروحية عسكرية مكتباً للشيخ جمال منصور، أحد قادة حركة "حماس"، فقتلت معه سبعة مواطنين بينهم طفلان شقيقان في الخامسة والسابعة من عمريهما، كانا يمران في الطريق المجاور للمكتب. وقتلت أيضاً صحافيين شابين في بداية طريقهما المهنية، كانا يجريان مقابلة مع منصور.

وطيلة سنوات الانتفاضة لم تتوقف عمليات القتل الجماعي في نابلس. كانت أكبر جنازة جماعية شهدتها نابلس في الاجتياح الشامل لمدن الضفة في نيسان العام ٢٠٠٢، حيث قتل الجيش الإسرائيلي ٧٥ مواطناً في المدينة ومخيماتها في الأيام الخمسة الأولى للاجتياح، جرى تشييعهم في موكب واحد فور رفع حظر التجول عن المدينة للمرة الأولى بعد مرور ١٢ يوماً.

وكان من بين ضحايا تلك المجزرة الجماعية أسرة مؤلفة من أحد عشر فرداً جرى هدم بيتهم فوق رؤوسهم في البلدة القديمة، ودفنوا في سلسلة قبور متلاصقة وهي أسرة الشعبي.

ومؤخراً، شهدت المدينة عدة عمليات اغتيال جماعية لنشطاء عبر قصف سياراتهم من الجو. واليوم وقعت مجزرة اغتيال الكوادر السبعة الذين جمعهم قبو أرضي لجأوا إليه هرباً من اجتياح داهم طال البلدة القديمة من المدينة.

وقد استهل رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون الجلسة الأسبوعية لحكومته بتهنئة الجنود على عملية الاغتيال التي يبدو أنها صممت لتحقيق أهداف أبعد من الاغتيال نفسه، أهداف تتعلق بمدينة نابلس التي طالما وصفتها إسرائيل أنها مصدر الغالبية العظمى من الهجمات المسلحة. وتتعلق أيضاً بطبيعة الأشخاص المستهدفين، وبخاصة قائد كتائب شهداء الأقصى نايف أبو شرخ.

تنام على اجتياح لتصحو على آخر

بدا الصحافيون الذين قدموا إلى مدينة نابلس لتغطية الاجتياح الخامس الذي تتعرض له المدينة عقب إعادة احتلالها في نيسان العام ٢٠٠٢، في حيرة من أمرهم بشأن ما يشاهدون من مظاهر دمار في المباني، فهل هي نتاج هذا الاجتياح أم الاجتياحات الأخرى التي سبقت؟

أما الحيرة الأكبر فكانت لدى أهل هذه المدينة الذين يتساءلون بسخرية عمّا سيجلبه هذا الاجتياح لحكومة شارون أكثر مما جلبته لها الاجتياحات الأربعة السابقة؟

لكن نابلس، التي تعيش بين اجتياح وآخر، تبدو وقد تكيفت مع هذه الاجتياحات التي لم تتوقف. فما أن ينجلي الليل حتى يأخذ أهل المدينة في استطلاع أحيائهم والأحياء المحيطة بهم، ليبدأ كل منهم بالتحرك في محيطه وفق الأجواء الأمنية. وسرعان ما تدب الحياة في الأحياء التي لا تتواجد فيها الآليات العسكرية.

وغالباً ما تكون سيارات نقل الركاب الصفراء اللون بمثابة إشارة البدء لباقي المواطنين. ويعد الأطفال الخاسرين والرابحين معاً من الاجتياحات وحظر التجول الذي خضعت له المدينة طيلة خمسة شهور هذا العام (٢٠٠٢).

فهم من جهة، يخسرون حقهم في التعليم جراء إغلاق مدارسهم أثناء الحظر الذي يبدو هنا سرمدياً لا نهاية له في الأفق. ومن جهة ثانية يستغل الأطفال وقت الفراغ الطويل والممتد هذا في ممارسة ما يتاح لهم ممارسته من هوايات، وبخاصة الألعاب الرياضية الممكنة في الشوارع والأزقة مثل كرة القدم.

وتتحول شوارع المدينة العريضة في الأحياء إلى ملاعب كرة قدم لسكان الضواحي. أما في البلدة القديمة والمخيمات الأربعة التي يصل عدد سكانها معاً إلى حوالي ٦٠ ألفاً، فإن الأطفال يبحثون عن ألعاب أخرى تتلاءم والمساحات الضيقة المتاحة لهم مثل البنانير وغيرها.

ويجاهد أهالي المدينة في التغلب على همومهم الكبرى المتمثلة في غياب الدخل وتراجعه. وتنشط في المدينة جمعيات خيرية لتوفير المساعدات الغذائية لآلاف الأسر التي لم تعد قادرة على توفير قوت يومها.

وغالباً ما يتولى من يحصلون على رواتب شهرية هنا الإنفاق على أشقائهم وأقربائهم الذين لا يتوفر لهم مثل هذا الدخل.

ولحقت أضرار بالغة بغالبية العاملين في القطاع التجاري الذي يعد العماد الأساسي للحياة في هذه المدينة. وقد دفعت الأضرار التي لحقت بأصحاب هذا القطاع بعدد من رجال الدين إلى حث المواطنين على توجيه زكاة صيامهم إلى أولئك الذين انحدروا من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة، كما جاء على لسان غير خطيب مؤخراً.

وفي خطوة تتسم بانعدام الخيارات، عادت قوات الاحتلال إلى الإجراءات ذاتها التي اتبعتها في الاجتياحات السابقة؛ مثل تفجير المنازل وهدمها، واحتلال الشقق السكنية، وتدمير الممتلكات العامة من شوارع، ومبانٍ، ومدارس.

ففي البلدة القديمة، شرعت هذه القوات في حملة تفتيش من بيت إلى بيت، هدمت خلالها العديد من المنازل القديمة بعد تفجيرها. وذكر هاني حلاوة أحد أصحاب البيوت التي هدمها الجنود أنهم قاموا بتفجير منزله دون إنذاره بمغادرته. وقال: "لقد فوجئنا بحفر في الجدار الخلفي للمنزل، فبادرت وزوجتي وأطفالي الثلاثة إلى الخروج فوراً خشية تعرضنا لمكروه، ولجأنا إلى منزل أحد الجيران وما هي إلا دقائق حتى جرى تفجير الجدار الذي انهار ومعه جزء من السقف". وتسبب الانفجار بحريق أتى على الجزء الأكبر من أثاث المنزل.

وتتميز بيوت البلدة القديمة بسماكة جدرانها المبنية من الطين والحجارة. وأخذ الجنود يحفرون الجدران ويزرعون فيها المتفجرات ثم يفجرونها، ما يؤدي إلى انهيار الجدار ومعه أجزاء أخرى من المنزل. وأقام أصحاب هذه البيوت لدى جيرانهم بعد أن باتت بيوتهم غير صالحة للسكن، وبعضها غير صالح حتى لإعادة الترميم. ويخترق الجنود البيوت المهدمة للوصول إلى بيوت وأزقة مجاورة.

وتكرر قوات الاحتلال في هذا الاجتياح احتلال البيوت واحتجاز أهلها في جزء من المنزل أو البناية. وغالباً ما يكون الهدف من هذه الإجراءات هو معاقبة الناس أكثر من استخدام البناية. ففي حي القريون في البلدة القديمة، يجري احتجاز أكثر من ٥٠ شخصاً في شقة أرضية لبناية تعود إلى عائلة الأغبر. وذكر قاطنون في منازل مجاورة أن الجنود أفرغوا جميع شقق البناية المؤلفة من أربع طبقات، واتخذوا منها مقراً لهم. وبناية الأغبر واحدة من عشرات البنايات والمنازل التي يحتلها الجنود.

ويصادر الجنود ما تقع عليهم أيدهم في بيوت المطاردين من أجهزة كمبيوتر، وهاتف نقال، وفلوس.

وذكر عماد زكي الطيراوي شقيق الشاب المطارد إياد الطيراوي أن الجنود صادروا ثلاثة أجهزة هاتف نقال، وعشرة آلاف شيكل من البناية التي تعيش فيها عائلته والمؤلفة من ثلاث طبقات.

وبدت جميع الإجراءات التي تتعرض لها المدينة في هذه العملية التي أطلق الجيش عليها اسم "فارس الليل" صورة كربونية عن تلك التي تعرضت لها خلال عمليات الاجتياح الأربع السابقة التي تعرضت لها هذا العام.

وكانت السلطات اختارت لتلك الاجتياحات أسماء رمزية ذات صلة بواقع المدينة؛ مثل: عملية بالألوان، الدرع الواقي، ربما هذه المرة، إبرة في القش ... وغيرها.

واستهدف الاجتياح الأول، الذي جرى في شباط العام ٢٠٠٢، مخيم بلاطة. واستمرت الحملة المذكورة عشرة أيام وأسفرت عن هدم حوالي عشرة بيوت بصورة كلية، وما يزيد على مائة بيت آخر بصورة جزئية، وسقط فيها عشرة شهداء.

أما الاجتياح الثاني في الثالث من نيسان العام ٢٠٠٢، فاستهدف المدينة ومخيماتها الأربعة، واستمر ١٨ يوماً متواصلة، سقط خلاله ٧٥ مواطناً غالبيتهم من المدنيين.

واستهدف الاجتياح الثالث، الذي جرى في حزيران من العام ذاته، البلدة القديمة، واستمر أسبوعين. أما الاجتياح الرابع الذي وقع في تموز، فقد استغرق أربعة شهور ونصف، خضعت خلاله المدينة لأكثر من مائة وعشرة أيام من حظر التجول.

وقد حولت السلطات حظر التجول هذا إلى حظر ليلي. وبلغ عدد المنازل والشقق السكنية التي هدمتها قوات الاحتلال بصورة كاملة خلال هذه الاجتياحات ما يزيد على ٢٨٠ منزلاً. ولحقت أضرار جزئية بحوالي ٤٠٠٠ مبنى ومحل تجاري ومؤسسة ومنزل.

وجاء الاجتياح الأخير أكثر عنفاً ربما بسبب العملية الانتخابية الجارية في إسرائيل التي يسوِّق شارون نفسه فيها كجالب للأمن... .

إسرائيل تدمر أجهزة الأمن

فور اجتياحها المدينة مساء الثالث من نيسان العام ٢٠٠٢، توجهت قوة من الجيش إلى سجن نابلس المركزي، وأطلقت سراح أكثر من مائتي سجين، نصفهم من المساجين الجنائيين، والنصف الآخر من العملاء، واعتقلت حراس السجن (٣٠ رجل أمن). وفي صبيحة اليوم التالي، دخلت قوة أخرى مركز الشرطة الواقع وسط المدينة، وعمدت إلى تدمير ومصادرة محتوياته، بما فيها قاعة المحكمة.

وقد استهدف الجيش الإسرائيلي لدى إعادة احتلال مدن الضفة في نيسان العام ٢٠٠٢، جميع مراكز الشرطة والأمن. وفي نابلس، تعمد إتلاف ملابس رجال الشرطة التي عثر عليها في مركز الشرطة، واعتقل الجنود كل من صادفوه من رجال أمن في هذه الحملة، وصادروا أسلحتهم. وهدموا آخر ما تبقى من مراكز شرطة وأمن وسجون، وصادروا جميع الملفات وأجهزة الاتصال والأسلحة والحاسوب منها.

أعنف هذه الضربات وأشدها وجهت لمقر جهاز الأمن الوقائي في رام الله، الذي تعرض لقصف عنيف أسفر عن تدميره بالكامل. وصادر الجيش ٢٥٠ قطعة سلاح من هذا المقر بعد تدميره، واعتقل ١٨ موظفاً من كادره، إضافة إلى ستة موقوفين من الجناح العسكري لحركة "حماس".

وتبرر الحكومة الإسرائيلية حربها المعلنة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالقول إن هذه الأجهزة إما "متورطة" في الهجمات المسلحة، وإما لا تقوم بأي فعل من شأنه إيقاف تلك الهجمات.

لكن حرب إسرائيل على هذه الأجهزة لم تقتصر على تلك المتهمة، بل طالت أيضاً أجهزة الشرطة بفروعها؛ مثل شرطة السير والمباحث الجنائية صاحبة مهام: تنظيم حركة السير ومحاربة الجريمة.

وخسرت أجهزة الأمن الغالبية العظمى من مقارها في اجتياح نيسان. فعلى سبيل المثال، هدمت إسرائيل جميع مقار جهاز المخابرات العامة في الضفة باستثناء مقر واحد يقع في مدينة أريحا التي لم تشهد أحداثاً لافتة. وفي غزة لم يتبقَ من مقار جهاز الأمن الوقائي السبعة سوى واحد.

رمضان تحت حظر التجول أيضاً

اعتادت أسرة الشحروري في نابلس على تناول طعام الإفطار معاً في شهر رمضان، لكنها لن تستطيع إلى ذلك سبيلاً هذا العام (٢٠٠٣)، بسبب حظر التجول الذي تخضع له المدينة من السادسة مساء وحتى السادسة صباحاً.

قال عبد الرحيم الشحروري (٥٨ عاماً) الذي يمتلك واثنين من أشقائه محلاً للحلويات في المركز التجاري بالمدينة: "أجمل ما في رمضان هو أجواؤه وعاداته الاجتماعية، وهو ما حرمنا منه هذا العام". وأضاف الرجل الذي بدا مثقلاً بالهموم مع اقتراب موعد الإفطار: "نحن سبعة أشقاء وشقيقات، وقد اعتدنا أن نتزاور، ونتناول طعام الإفطار، ونقضي السهرة معاً، وهو ما لم نعد قادرين على ممارسته بسبب حظر التجول".

وافتقد الفلسطينيون هذا العام طقوس رمضان الاجتماعية والدينية بسبب حظر التجول، وعمليات الاجتياح المتواصلة المتلاحقة. فقد فرضت إسرائيل حظر تجول ليلي على مدن شمال الضفة (جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية).

وحل رمضان هذا العام ومدينة جنين خاضعة لحظر تجول مشدد، ما جعل أهلها يفقدون الإحساس بقدومه. وقال رئيس البلدية وليد أبو مويس: "لقد وجد أهالي جنين أنفسهم غارقين تحت وطأة مشكلات قاهرة سببها الاجتياح وحظر التجول، بحيث يصعب عليهم حتى مجرد التفكير بحلول رمضان. لقد انقطعت المياه بصورة كلية عن المدينة،

والكهرباء بصورة جزئية، والناس لا يستطيعون العمل، وبات غالبيتهم عاجزين حتى عن توفير الغذاء لأطفالهم".

وتقوم البلدية بالتعاون مع مؤسسة أجنبية بتزويد المواطنين بالمياه بواسطة صهاريج صغيرة محملة على جرارات زراعية.

وتتعرض المدن الأربعة لحملات مداهمة وتفتيش يتخللها عمليات قتل بدم بارد. ففي مخيم طولكرم قتل الجنود لدى مداهمتهم المخيم في ساعات السحور شاباً في الخامسة والعشرين من عمره. وذكر عدد من أهالي المخيم أن الجنود أطلقوا النار على رامي بلاونة لدى محاولته الهروب من منزله خشية تعرضه للضرب على أيدي الجنود، مشيرين إلى أنهم – أي الجنود– يعتدون بالضرب على كل شاب يجدونه أمامهم.

وفي قرية تل قرب نابلس قتل الجنود شاباً في الثانية والثلاثين من عمره عندما فتحوا النار على سيارة وسط القرية. وقال مواطنون في القرية إن أحمد رمضان كان متوجهاً مع صديق له إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة الأولى من رمضان، عندما تعرضوا لإطلاق نار أدى إلى مقتل الأول وإصابة الثاني بجروح.

ويحرم أهالي المدن الخاضعة لحظر التجول حتى من ممارسة صلاة الجماعة، وبخاصة صلاة التراويح. ويحاول بعض سكان البنايات التعويض عن ذلك بإقامة صلوات الجماعة في بناياتهم. وفي بعض البنايات في نابلس تقام هذه الصلوات في الساحات أو في بيوت الدرج.

وحرمت نابلس على وجه الخصوص من ظواهر وطقوس رمضانية شديدة الخصوصية بالنسبة لهذه المدينة التاريخية، بعضها متوارث منذ العهد الفاطمي مثل مدفع الإفطار وغيره. وقال يوسف الجابي مدير إطفائية بلدية نابلس التي تقوم على مدفع الإفطار إن عشرات المواطنين، وبخاصة من كبار السن، يتصلون به يومياً للسؤال عن تشغيل المدفع.

وأضاف يقول: " بالنسبة لهؤلاء الناس فإن المدفع ليس إشارة للإفطار، فمثل تلك الإشارة يحصلون عليها من الساعة أو الراديو أو الأذان في المساجد، لكنه عادة تحيي في الأذهان ذكرى الأيام الجميلة المفقودة " .

ويتحول موقع المدفع في مبنى الإطفائية في المدينة إلى " مزار " للأطفال طيلة أيام الشهر. وقال الجابي: " دأبت عشرات العائلات على إحضار أطفالها في وقت المدفع لرؤية هذا المشهد الذي يبث فيهم الشعور بالبهجة والسرور " . ويرجع مدفع الإفطار في نابلس إلى عهد الخلافة الفاطمية، أما المدفع الموجود حالياً فيعود إلى العهد العثماني.

الحصار يدفع الفلسطينيين إلى غائلة العوز

كان المشهد لافتاً: المئات، غالبيتهم من النساء، يحتشدون منذ الساعة الأولى لرفع حظر التجول أمام إحدى البنايات التجارية في مدينة نابلس صباح السادس عشر من تموز العام ٢٠٠٢.

وإلى الداخل، كان عدد أكبر من هؤلاء يعتلي أدراج الطابق الثاني في صف عريض وطويل مزدحم أمام مكتب لجنة الزكاة بانتظار أن يأتيه الدور للحصول على مساعدة نقدية، قد لا تتجاوز بضع عشرات من الشواقل.

ومع تسرب الوقت، كان الغضب يتصاعد من صفوف المصطفين، وبخاصة أولئك الذين قدموا من قرى بعيدة. "لقد جئت من قرية صرة متسللاً عبر طرق جبلية إلى المدينة من أجل قبض المساعدة الشهرية، وها هي فترة رفع حظر التجول تشارف على الانتهاء دون أن يتاح لي دور"، قال جلال أمين (٣٥ عاماً).

وبدا هذا الشاب العاطل عن العمل منذ فرض الحصار قبل عامين شديد الإحباط وهو يتحدث عن أطفاله الخمسة وزوجته الذين ينتظرون عودته من المدينة ومعه ما يسد الرمق. "منذ ثمانية شهور وأنا أحصل على ١٥ ديناراً أردنياً من اللجنة كل شهر، وهو كل ما يدخل بيتنا من مال" قال جلال وقد امتقع لونه وهو يرقب نفاد الوقت دون أن يتناقص عدد المصطفين في الطابور العريض أمامه.

وعلى مقربه منه كان العشرات من المسنين يفترشون الأرض بعد أن أعيتهم ساعات الانتظار الطويل. ويعكس هذا المشهد الذي يتكرر في

صور أخرى شبيهة أمام المؤسسات الخيرية في مختلف المدن، حالة الفقر المتزايد في الأراضي الفلسطينية جراء الحصار الشديد المتواصل منذ ما يربو على العامين. وقد اشتدت حالة الفقر بصورة كبيرة بعد فرض حظر التجول على مختلف مدن الضفة منذ منتصف حزيران العام ٢٠٠٢، حيث أصيبت مختلف مرافق العمل وأوجه الحياة بشلل شبه تام.

وتبين نتائج مسوح الجهاز المركزي للإحصاء حول الربع الأول من هذا العام أن ٦٦٪ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع يعيشون تحت خط الفقر.

ويتحدد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بدخل شهري قدره ١٦٥٠ شيقلاً (٣٥٠ دولاراً) لأسرة مؤلفة من الأب والأم وأربعة أبناء. وبلغ معدل البطالة للفترة ذاتها حوالي ٤٥٪. وقد ارتفعت هذه النسب بعد الاجتياح الأخير وتجاوزت الخمسين في المائة.

وحسب تقديرات متقاربة، فإن أكثر من مليوني فلسطيني من مجموع السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين دخلوا في دائرة الحاجة بعد هذا الحظر. وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية إن عدد الأسر التي تعيش في فقر مدقع ارتفع خلال الحصار من ٤٢ ألف أسرة إلى ٦٠ ألف أسرة، أضيف إليها ٢٥٠ ألف أسرة دخلت في دائرة الفقر الطارئ.

ونتج الفقر الطارئ عن ظروف تشديد الحصار الداخلي وحظر التجول الطويل وغيرها.

وحسب إحصاءات اتحاد نقابات العمال، فإن قوة العمل الفلسطينية تتألف من ٨٥١ ألف شخص. وقال الأمين العام للاتحاد شاهر سعد إن أكثر من ٤٣٠ من هؤلاء باتوا عاطلين عن العمل جراء الإغلاق والحصار.

وكان ما يربو على ٢٠٠ ألف عامل يعملون في منشآت إسرائيلية، غالبيتهم العظمى داخل الخط الأخضر. وقد بات جميع هؤلاء عاطلين عن العمل منذ الأشهر الأولى للانتفاضة.

وتواجه السلطة مشكلات كبيرة في توفير العون لضحايا الحصار والحظر بسبب تراجع أو توقف العديد من مدخولاتها. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم مساعدات نقدية وعينية شهرية لـ ٤٢ ألف أسرة قبل الحصار. ويتراوح المعدل الوسطي لقيمة هذه المساعدات النقدية بين ٣٥٠–٤٠٠ شيكل (٧٥– ٨٥ دولاراً أميركياً).

وبسبب الأوضاع الناشئة عن توقف أو تراجع العديد من المداخيل، لم تتمكن الوزارة من تبني الأسر الجديدة التي انضمت إلى دائرة الفقر المدقع.

ويقول القائمون على هذه المؤسسات والهيئات إنهم يواجهون صعوبات كبيرة في توفير المساعدات للأعداد المتزايدة من الأسر الفقيرة والمحتاجة التي تطلب العون.

ويلاحظ القائمون على لجان الزكاة أن فئات جديدة من ضحايا الحصار قد انضمت إلى دائرة طالبي العون. وقال الدكتور معاوية المصري أحد القائمين على لجنة الزكاة في نابلس: "بدأنا نلاحظ أن فئات جديدة من حيث العمر والمهنة تطلب العون مثل الشباب الصغار من عمال عاطلين عن العمل وغيرهم. هذا يدل على تفشي الفقر في مجتمعنا بصورة لم نشهد مثلها في الماضي".

التجول قد يكلفك قضاء ليلة باردة في العراء!

يمكنك أن تغادر بيتك في نابلس أثناء حظر التجول، لكن خطوة مثل هذه قد تقودك إلى قضاء ليلة بطولها في العراء، تتعرف فيها على شدة البرد التي تصل بعد انتصاف الليل إلى درجة التجمد أو قريباً منها.

فالجنود الذين ينفذون غارات فجائية على الشوارع والطرقات الرئيسية والفرعية في هذه المدينة التي تتعرض لإجراءات قمع استثنائية، يقومون بإيقاف المارة، ونقلهم إلى النقاط العسكرية، حيث يحتجزونهم هناك لساعات طوال، تصل أحياناً إلى ١٢ ساعة.

وأمام حاجتهم لما يمدهم بأسباب الحياة والبقاء، يضطر الكثيرون من أهالي المدينة لخرق حظر التجول، والذهاب إلى حيث تستدعيهم غريزة البقاء، هذا إلى الطبيب، وذلك إلى المستشفى، وثالث إلى مصدر رزقه.

تخضع نابلس لحظر تجول متواصل منذ ١٤ يوماً. وقد التزم أهالي المدينة بحظر التجول في الأيام العشرة الأولى ظناً منهم أن هذا الإجراء مرتبط بالانتخابات الإسرائيلية التي جرت في الثامن والعشرين من الشهر الماضي. لكن عندما واصلت السلطات فرضه عليهم بعد الانتخابات، أخذت الغالبية العظمى منهم تكسر الحظر، وتلتحق بأعمالها ومدارسها ومصادر عيشها. فقد فتحت المدارس والجامعات والكثير من المؤسسات أبوابها، أو بشكل أدق جعلتها مواربة بحيث تسارع إلى إغلاقها لدى قدوم الجنود، لتعود وتفتحها بعد مغادرتهم.

وقال محافظ نابلس محمود العالول: " نابلس تتعرض لإجراءات قمعية مدمرة، تهدف قوات الاحتلال من ورائها إلى إيقاف الحياة في هذه المدينة، وهو ما لا يمكن تحقيقه، لأن الإنسان، أي إنسان، لن يستسلم ليموت داخل بيته " .

ولأن السيطرة على مدينة كبيرة مثل نابلس (١٥٠ ألف نسمة)، وتضم بين جنباتها أربعة مخيمات للاجئين، بينها بلاطة، المخيم الأكبر في الضفة، يتطلب توظيف عدد كبير من الجنود والآليات العسكرية، فإن قوات الاحتلال لجأت إلى نظام الدوريات، حيث تسير دوريات تتألف الواحدة منها من ٢-٣ عربات مصفحة، تقوم بشن غارات على الضواحي، توقف خلالها من تتمكن من إيقافهم من المواطنين، وتسحبهم إلى المراكز والنقاط العسكرية المقامة في مبانٍ عامة وخاصة في أطراف المدينة.

وبات مشهد الدوريات العسكرية، وهي تسحب مجموعة من السيارات وتتجه بها إلى أحد أطراف المدينة، واحداً من أكثر المشاهد شيوعاً في نابلس.

وفي أطراف المدينة، يقوم جنود مشاه أحياناً، أو في سيارات عسكرية أحياناً أخرى بإيقاف المتجهين من القرى إلى المدينة، ومصادرة بطاقاتهم، وإجبارهم على التوجه إلى نقاط عسكرية معينة. وهناك يتعرض المحتجزون لوجبات تعذيب من ذلك النوع الذي لا ينسى طيلة الحياة، حيث يتركون في العراء ساعات طويلة تتراوح من ٦-١٢ ساعة.

وأصحاب أكثر الحظوظ سوءاً منهم يحتجزون طوال الليل، حيث يقيسون بأجسادهم درجات البرودة في انحدارها المطّرد من المساء، وصولاً إلى أوقات الذروة في ساعات ما بعد منتصف الليل والفجر.

ويقول مواطنون يقطنون بجوار تلك النقاط العسكرية، أو حوِّلت بيوتهم إلى نقاط عسكرية، إن شدة البرودة التي يتعرض لها المحتجزون تكون من الخطورة، بحيث يضطر الجنود معها إلى تزويديهم بأغطية.

وقال سامح أبو سنفة أحد أبناء عائلة أبو سنفة التي يحتل الجنود بنايتها في حي المساكن الشعبية إنه شاهد الجنود يزودون المُحتجزين أمام بيته بأغطية (بطانية لكل شخص) عند اقتراب منتصف الليل.

ودأب الجنود على احتلال هذه البناية الواقعة في طرف الحي في كل عملية اجتياح للمدينة، وتحويلها إلى نقطة عسكرية. وتتألف البناية من ثلاث طبقات، يحتل الجنود الطابقين العلويين، ويجبرون من يقطنونهما، وهم أربع أسر، على النزول إلى الطابق السفلي. ويحول الجنود هذه البناية إلى مركز احتجاز مؤقت لمن يخترق حظر التجول من سكان الحي والأحياء القريبة.

وقال أبو سنفة إن الجنود يجلبون يومياً العديد من المواطنين بينهم نساء مع أطفالهن ويحتجزونهم في العراء أمام البناية لفترات متفاوتة.

ومضى يقول: "اليوم السبت، على سبيل المثال، احتجز الجنود ثلاثين مواطناً، بينهم ثلاث نساء. وأطلق الجنود سراح النساء عند العصر، فيما واصلوا احتجاز الرجال بعد حلول المساء".

وقال إن من بين النساء المحتجزات لهذا اليوم كانت امرأة معها طفل مريض. واحتُجزت والدة الطفل المريض وهي في طريقها به إلى الطبيب. وقال سامح إن الجنود سمحوا للمرأة بالحصول على الماء والغذاء لطفلها من بيت عائلته. وقال إن الجنود يزودون المحتجزين ببعض الطعام والماء أحياناً.

وتعرضت مدينة نابلس منذ نيسان العام ٢٠٠٢، إلى ست عمليات اجتياح، فرض عليها خلالها حظر تجول لفترة زادت عن ستة شهور. وكانت أطول فترة حظر تجول فرضت على نابلس في حزيران الماضي واستمرت ١١٠ أيام متواصلة، رفع خلالها الحظر لمدة ٨٠ ساعة لتمكين المواطنين من التزود بالمواد الغذائية.

وتدعي السلطات في تبريرها لحظر التجول المتواصل على نابلس أنها لجأت إليه من أجل منع خروج مهاجمين يعتزمون تنفيذ عمليات انتحارية في إسرائيل.

الأثرياء اليهود

يدفعون وزن تراب البلدة القديمة ذهباً

لم يكن العرض مما يمكن لإنسان مقاومته سوى أنه قادم من جهة استعمارية: محامون يهود يعرضون على مواطن فلسطيني من مدينة القدس مبلغاً خيالياً لشراء منزله الآيل للسقوط في البلدة القديمة من المدينة المقدسة: مليون دولار.

المواطن المقدسي المستهدف قاوم عملية إغراء شرسة: في اليوم الأول عرضوا عليه مبلغ أربعة آلاف دولار ثمناً للمتر المربع الواحد من البيت. وبعد أيام من رفضه عادوا بعرض آخر: خمسة آلاف دولار. ثم تطور الأمر إلى أن وصل أخيراً إلى ثمانية آلاف دولار للمتر.

ما تعرض له هذا المواطن المقدسي ليس سوى رأس جبل الجليد في سياسية إسرائيلية رسمية وغير رسمية تهدف إلى إحكام السيطرة على مدينة القدس، واستبدال طابعها العربي بطابع يهودي، وبخاصة البلدة القديمة منها، قبل أي حل سياسي بين الطرفين.

وبدأت السياسية الإسرائيلية للاستيلاء على الأملاك العربية في المدينة المقدسة منذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة في الرابع من حزيران العام ١٩٦٧. وشملت: هدم وإزالة أحياء سكنية برمتها عن الوجود، مصادرة أراض وإقامة مستوطنات عليها، تخصيص أكثر من نصف مساحة المدينة أرضاً خضراء يحظر البناء فيها، تحديد مناطق البناء بـ١٢٪ فقط

من أراضي المدينة، فرض رسوم باهظة على إقامة المباني تصل إلى ٣٠ ألف دولار للمسكن الواحد، هدم كل مبنى يقام دون ترخيص، عدم منح ترخص بناء على أي أرض ليس فيها سند ملكية "طابو"، وهو ما أدى إلى حرمان أهل المدينة من البناء في نصف المساحة المخصصة للبناء.

ثم جاء الجدار الفاصل الذي التف حول المدينة بطول ٢٠٧ كيلومترات، وصادر منها حوالي ٤٠ دونماً، وهدم في طريقه عشرات المباني والمنشآت.

وشكلت القدس على الدوام نقطة مركزية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. فقد اتبعت إسرائيل سياسة منهجية للسيطرة على أكبر قدر من مساحة المدينة وتفريغ أكبر عدد ممكن من أهلها. وذكرت إحصائية لمركز أبحاث الأراضي في المدينة صدرت مطلع العام ٢٠٠٨ أن إسرائيل هدمت في المدينة منذ احتلالها ٨٥٠٠ مسكن لأسباب متنوعة.

وبدأت إسرائيل سياستها الرامية للاستيلاء على أرض القدس، وتغيير الميزان الديمغرافي فيها منذ اليوم الأول لاحتلال المدينة. ففي الحادي عشر من حزيران العام ٦٧، أقدمت على هدم حي المغاربة، وحي آخر في محيط المسجد الأقصى. وكان حي المغاربة يضم ١٣٥ مبنى بين بيت ومدرسة ومسجد ومنشأة. وفي محيط الحرم القدسي، هدمت إسرائيل ٢٠٠ بيت ومبنى، ثم هدمت في الفترة ذاتها قرى اللطرون الثلاث الواقعة شمال غرب المدينة التي كانت تضم خمسة آلاف بيت ومبنى.

واتبعت إسرائيل سياسية استيطانية تقوم على إنشاء مستوطنات ومدن استيطانية كبيرة ملحقة بالقدس، وتغيير الطابع العربي للبلدة القديمة إلى طابع يهودي. ووصل عدد المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس ١٧ مستوطنة، بينها مدينة "معاليه أدوميم" الاستيطانية الكبيرة.

وفي البلدة القديمة، سيطرت جمعيات استيطانية على ٧٠ مبنى، بينها مبانٍ كبيرة مثل فندق مار يوحنا الذي يضم ٢٤ غرفة فندقية، وبيت

شارون المؤلف من ثلاث طبقات. واتبعت إسرائيل في سلب مباني البلدة القديمة أربع طرق تمثلت في: سيطرة بحجة الأمن، وسيطرة على أملاك غائبين، وسيطرة على أملاك يهودية قديمة، أو سيطرة عبر عقود استخدام من قبل مستأجرين.

ولجأت إسرائيل إلى تحديد استخدامات الأراضي في المدينة لتجريد أهلها من النسبة الأكبر من أراضيهم (جردتهم من ٨٦٪ منها). فقد خصصت ٥٤٪ منها أراضي خضراء لمنع إقامة أي بناء أو حضور عربي عليها. وخصصت السلطات فقط ١٢٪ من أرض المدينة للبناء، لكنها اشترطت ملكية شهادات طابو للأرض، وهو ما لا يتوفر في نصف هذه المساحة.

ومنذ العام ٧٣ اتبعت إسرائيل سياسة تهدف إلى المحافظة على ما تسميه أغلبية يهودية في القدس الكبرى، التي تضم القدس الشرقية والغربية، بحيث لا تزيد نسبة العرب على ٢٢٪ من إجمالي سكان المدينة. وأوقفت المصادقة على جميع المخططات الهيكلية للقرى والتجمعات الفلسطينية.

ودفع الحرمان من البناء على أرضهم بالطرق القانونية أهالي القدس إلى اللجوء إلى البناء غير المرخص، وهو ما وجدت فيه إسرائيل فرصة لهدم عدد كبير من المباني الجديدة. وحسب إحصائية مركز أبحاث الأراضي، فإن ٢٠ ألف مسكن في القدس مهددة بالهدم جراء ما تسميه إسرائيل "مخالفات بناء". وتصل احتياجات النمو الطبيعي للمواطنين في القدس إلى ألفي وحدة سكنية سنوياً، ما يدفع المواطنين، تحت ضغط الحاجة، إلى البناء دون ترخيص.

وشكل جدار الفصل وسيلة إضافية جديدة لتجريد المواطنين العرب في القدس من أراضيهم، فقد أدى بناء هذا الجدار الذي يلتف حول المدينة بطول ٢٠٧ كيلومترات إلى مصادرة ٤٠ ألف دونم.

إرادة الحياة في مواجهة حظر الحياة

عبثاً راحت رند إبراهيم جبر (٢٣ عاماً) تحاول إقناع الجنود بالسماح لها بالوصول إلى بيتها في حي الضاحية بمدينة نابلس، بعد عودتها من عملها في مركز المدينة، وبعد فترة طويلة من الجدل اليائس، شاركت فيه والدتها من الطرف الآخر، اضطرت الفتاة للعودة أدراجها، والمبيت لدى أقرباء لها في حي آخر.

كانت رند غادرت بيتها إلى عملها في السوق التجارية، متحدية حظر التجول المفروض على المدينة منذ ما يقارب ثلاثة أسابيع (في كانون الثاني ٢٠٠٣)، ولدى عودتها عصراً، وجدت دوريات عسكرية تغلق الطريق الوحيدة الموصلة للبيت.

قالت رند إن الجنود رفضوا السماح لها بالوصول لبيتها، الذي كانوا على بعد أمتار قليلة منه، وإنهم رفضوا الاستماع لمناشدات والدتها، التي قدمت من الطرف الآخر لشرح الموقف لهم.

كان كل شيء واضحاً أمام الجنود: الفتاة العائدة من العمل، والوالدة والبيت. لكنهم رفضوا السماح لها بوصول البيت كعقوبة لها على خرق حظر التجول.

وتشهد نابلس الخاضعة لحظر التجول صراعاً يومياً مباشراً بين أهالي المدينة، الساعين إلى ممارسة أبسط مظاهر حياتهم، وجنود الاحتلال القادمين لمصادرتها بقوة الدبابات.

وتبدأ المواجهة مع حلول ساعات الصباح الأولى، حيث يأخذ كل ساكن في المدينة ومخيماتها الأربعة بالبحث عن طريق آمن يوصله إلى عمله أو مدرسته أو جامعته أو مكان حاجته.

وفي المقابل، تنتشر قوات الاحتلال في مختلف محاور الطرق الرئيسية، مستخدمة شتى الوسائل والأساليب في محاولاتها وقف كل شكل من أشكال الحركة في المدينة. وغالباً ما يتمكن الأهالي، العالمون بكل شبر وزقاق في مدينتهم، من تخطي الجنود ودباباتهم، والوصول إلى مقاصدهم.

وفي إجراءات تنم عن روح ثأرية ناجمة، فيما يبدو، عن إحساس بالفشل، يأخذ الجنود بملاحقة السيارات وحافلات الأطفال والمارة ومعاقبتهم والتنكيل بهم.

تشتد هذه الإجراءات بصورة أكبر وأكثر عنفاً ودموية عندما يتعلق الأمر بالمدارس. فالجنود يتعمدون ملاحقة حافلات المدارس واحتجازها مع الأطفال ومصادرتها. وصادر الجنود قبل أيام خمس حافلات تقل أطفالاً، بعد أن أفرغوا تلاميذها، ونقلوها إلى معسكرهم الواقع على قمة جبل جرزيم. وأعلنت المدارس الخاصة إضراباً ليوم واحد احتجاجاً على إجراءات قوات الاحتلال ضد حافلاتها.

وكان الجنود احتجزوا حافلة تلاميذ، ونقلوها، بمن فيها، إلى نقطة عسكرية في حي جنيد في الطرف الغربي للمدينة، ولم يفرجوا عن التلاميذ، وغالبيتهم في الصفوف الأساسية الأولى، سوى بعد تدخل جهات عدة، من بينها الصليب الأحمر الدولي.

وترتدي ملاحقة تلاميذ المدارس شكلاً دموياً عندما تتعرض دبابات الجيش وسياراته المصفحة للرشق بالحجارة من تلك الأيدي الصغيرة. فقد قتل الجنود منذ اجتياح المدينة في العملية الأخيرة، التي حملت اسم "فارس الليل"، ثلاثة أطفال، وجرحوا العشرات في عمليات إطلاق نار مركزة ضدهم. وكان آخر الضحايا الطفل جهاد الفقيه، ابن الثماني سنوات، الذي قتله الجنود وهو في طريق عودته من المدرسة.

وروى العديد من الشهود أن جهاد كان على رصيف شارع فيصل، وسط المدينة، عندما تعرض لرصاصة قاتلة في القلب.

وبدا تبرير الجيش لعملية قتل الطفل جهاد مثيراً للرثاء عندما ادعى في بيان رسمي أنه – أي الطفل ابن الثمانية أعوام – كان يحمل قنبلتين، ما حدا بالجنود لإطلاق النار عليه وقتله!

وعملية قتل هذا الطفل بدم بارد لا تختلف، من حيث الجوهر، عن عمليات القتل الأخرى التي استهدفت العديدين من أمثاله.

ولجأت وزارة التربية والتعليم لكسر حظر التجول لخشيتها من ضياع العام الدراسي في ظل حظر تجول متواصل وغير مسبوق. وقالت جمان قرمان مديرة التربية والتعليم في المدينة إن المديرية استجابت لضغوط الأهالي القلقين على ضياع العام الدراسي. وأضافت: "الوقت يمر، وحظر التجول متواصل، والأهالي لا يساومون على حق أبنائهم في التعليم".

وفقد تلاميذ المدارس في نابلس هذا العام أكثر من ثلث فترة الدوام المدرسي جراء حظر التجول.

وقالت قرمان إنها أحصت ٣٥ يوماً لم يتمكن خلالها التلاميذ من الوصول إلى مدارسهم هذا العام.

وتمتد تأثيرات حظر التجول في مدينة نابلس لتشمل أيضاً تلاميذ المدارس في القرى التي تعتمد على مدرسين من المدينة. وقالت قرمان إن ٤٠٠ معلم من المدينة ومنطقة الغرب لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم في قرى شرق المدينة، ما يؤدي إلى تشويش الدراسة فيها.

ويجد الغالبية العظمى من أهالي نابلس ومخيماتها (١٥٠ ألف نسمة) دافعاً قوياً لكسر حظر التجول والوصول إلى أعمالهم، وبخاصة في ظل تفاقم الفقر والبطالة في المدينة، التي تتعرض لإجراءات استثنائية منذ مطلع العام.

وتعرضت المدينة هذا العام (٢٠٠٢) لخمس عمليات اجتياح، تضمنت حوالي خمسة شهور من حظر التجول. وكانت أطول فترة منع تجول خضعت لها المدينة ١١٢ يوماً متواصلة.

أطفال فلسطين

"إرهابيون" محتملون "يستحقون" المـوت

أياً كانت وجهة فتية جباليا الثلاثة، محمد دواس، وطارق دواس، وجهاد عابد، مساء الأربعاء، فإن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن جنوداً محصنين، ومدججين، فتحوا النار على ثلاثة صغار عزل، وأردوهم قتلى في ساحة مفتوحة، دون أن يشكل هؤلاء أي خطر عليهم، أو على المستوطنة التي كانوا على مقربة من حدودها.

ثمة من ذكر أن الفتية الثلاثة، اثنان منهم في الخامسة عشرة، والثالث في الرابعة عشرة، كانوا يمضون أول يوم من إجازتهم المدرسية في الخلاء، خارج مخيمهم الذي يعد المكان الأكثر اكتظاظاً في العالم، عندما شاهدهم الجنود على مقربة من حدود مستوطنة "إيلي سيناي" شمال غزة، وقرروا أنهم "إرهابيون" محتملون يستحقون الموت.

وثمة من ذكر أن الثلاثة إنما خرجوا بحثاً عن الموت الذي بات مصيراً محبباً لهم، ولمن مثلهم من أبناء هذا الجيل، بعد أن ساد في الوعي الجمعي لشعب يُشيِّع كل يوم، بكل الغضب والمحبة، كوكبة جديدة من أبنائه، في مشاهد تخلف في النفوس رغبات دفينة بالمحاكاة أو الانتقام.

وفي الحالتين، فإن الجيش الإسرائيلي، الذي يتسلح أيضاً بتعليمات حاسمة تأذن له بفتح النار على كل هدف متحرك في الأراضي الفلسطينية، في حال توفر أدنى حد من الشكوك فيه، لم يتردد في التعامل

بطريقة حربية مع هذه الأجساد الصغيرة، فأطلق عليها من الرصاص والقذائف، ما ضمن له، ليس قتلها فحسب، بل وأيضاً تمزيقها.

وما تعرض له هؤلاء اليافعون الصغار، كاف لتفسير سر التزايد المطّرد في عدد ضحايا الجيش الإسرائيلي من الأطفال الفلسطينيين، في وقت انحسرت فيه المواجهات والاحتكاكات المباشرة بين هؤلاء الأطفال والجنود، التي طالما استغلها الجنود في إيقاع ضحايا شبه يومية بين الأطفال.

فإسرائيل، التي تصر في خطابها الرسمي في مختلف المحافل والمناسبات، على القول إن ما يجري في الأراضي الفلسطينية، ليس انتفاضة شعبية، وإنما مواجهة مسلحة بين جيشها وبين "الإرهابيين" الذين يعدون لتنفيذ هجمات انتحارية ضد مواطنيها، أقدمت الشهر الماضي (كانون الثاني ٢٠٠٣) –على سبيل المثال لا الحصر– على قتل ٧٢ مواطناً في الضفة والقطاع، بينهم ١٢ طفلاً.

وقتل جيشها في اليوم الأول من العام الجديد هؤلاء الأطفال الثلاثة الجدد، في ظروف لم تشكل خطراً لا يمكن تجنبه، كما وصفتها المؤسسات الحقوقية المحايدة، ووسائل الإعلام الأجنبية التي نشرت تقارير متطابقة عن الحدث.

وبسقوطهم، ارتفع عدد الأطفال الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة حتى اليوم إلى ٣٨٥ طفلاً، إضافة إلى الآلاف من الجرحى والمعاقين، وفق إحصاءات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

وفي جميع هذه الحالات، كان المشهد متكرراً، أطفال يسقطون صرعى أو جرحى في الشوارع العامة، برصاص يطلق عليهم من دبابات ومجنزرات وسيارات عسكرية مصفحة، أو من نقاط عسكرية محصنة، أو من مروحيات وطائرات مقاتلة.

ولا يختلف المشهد سوى في تفاصيل صغيرة، مثل أن يكون الطفل الضحية يرشق حجراً على هدف عسكري يعجز حتى الرصاص عن

اختراقه، أو أن يكون في طريقه من أو إلى مدرسته، أو في بيته، غير آمن من جوع أو من قصف.

وحتى في أقصى حالات العنف لديهم، وهي رشق الحجارة، فإن الأطفال يمارسون ذلك بدوافع ووسائل طفولية، لا يقبل عقل أو ضمير أن يقف الموت قبالتها. "كنت أعرف أن ابني يرشق الحجارة على الجنود، وكنت ووالده نحاول منعه، لكنني لم أتخيل قط أن يقتلوه، وهو طفل صغير الحجم" قالت نوال الفقيه، والدة الطفل جهاد تحسين الفقيه (١١ عاماً)، الذي قتله جنود الاحتلال خلال مظاهرة أطفال في نابلس في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٢.

وتكاد هذه الأم البالغة من العمر (٥٠ عاماً) تفقد لبها كلما لمعت في ذاكرتها حادثة قتل ابنها الأصغر، وهو عائد من مدرسته في ذلك اليوم. "كان جهاد يضع حقيبة كتبه على صدره، وقد ثبتها بيده اليسرى، وأخذ يرشق الحجارة على دبابة بيده اليمنى، فقام جندي بإطلاق النار عليه من رشاش ثقيل، فاخترقت رصاصة قبضة يده، ونفذت منها إلى حقيبة كتبه، لتخترق من بعدها صدره، وتمزق قلبه، وتقضي عليه في الحال"، قالت الأم المعذبة.

وفي كثير من الأحيان كانت الصدفة وحدها هي التي توقع طفلاً دون غيره في براثن الموت، لتواجده في المكان "الخطأ" وفي اللحظة "الخطأ". فالطفل محمود زغلول (١١ عاماً)، يسقط صريعاً برصاص دبابة "ميركفاه"، أعدت لميادين القتال والحروب، دقائق قليلة بعدما أبلغ والدته أنه خارج لمشاهدة الدبابات التي تقطع الطريق. "لم أفكر للحظة أن شيئاً من هذا سيحدث، وإلا لاحتفظت بابني في عيوني، فقد أبلغني ذلك اليوم أنه يريد الخروج قليلاً كي يشاهد الدبابات، وهي تسير في الشارع القريب"، قالت والدته مريم زغلول.

خرج محمود، الطفل الرياضي المعروف في حييه بمهاراته في كرة القدم، وجلس وصديقاً له على الرصيف ينتظر مرور دبابة أخرى. وما

أن ظهرت الدبابة حتى أطلقت عليه النار وأصابته بعيار ناري ثقيل قاتل في الرأس أودى بحياته في المكان.

وفي حالات أكثر قسوة، كان أطفال آخرون يخرجون للهو، أو حتى للتظاهر، ويعودون حاملين معهم إعاقة جسدية دائمة، تنفطر القلوب لرؤيتهم يحملونها. فهذه السيدة فايزة المدني ترى في رفع حظر التجول عن نابلس في ذلك اليوم (الرابع من تشرين الثاني ٢٠٠٢) فرصة لإخراج أطفالها الخمسة (أكبرهم في الثالثة عشرة من عمره) من أجواء الحبس المنزلي "حظر التجول" الذين قاسوا تحت وطأته ما يقارب الأربعة شهور، دون أن يخطر لها أن الأسوأ سيكون بانتظارهم هناك في موقع الفسحة المفترض "مخيم عسكر"، حيث ذهبت وإياهم لزيارة أهلها.

فقد فتح جندي النار على جمع من الأطفال كانوا يلعبون الكرة في ساحة بطرف المخيم، ومن بينهم أطفالها، وأصاب بعيار ناري رأس أحدهم، هو طفلها إبراهيم، البالغ من العمر (١٢ عاماً)، مسبباً شللاً نصفياً دائماً لجسده الطري الصغير. "كان الأطفال في غاية الشوق للخروج إلى الشمس واللعب، فما أن وطأت أقدامنا أرض المخيم، حتى اندفعوا للعب بالكرة التي حملوها معهم إلى هناك، لكن الجنود فاجئونا هناك"، قالت والدته.

"ومن يتوقع أن يحدث مثل هذا" تساءلت الأم، وهي تنظر بعين الحسرة إلى طفلها المشلول الجالس على كرسيه المتحرك.

والأمر ذاته يتكرر مع مئات الأطفال والفتية الآخرين. فالمسألة لم تبدُ أكثر من لعبه بالنسبة للفتى ذي الحجم الضئيل عبد الفتاح نصار أبو عيشة (١٤ عاماً)، من مخيم بلاطة، قرب نابلس. فقد شعر هذا الصغير برغبة لا تقاوم للفرجة على دبابة ضخمة كانت تزحف نحو المخيم في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٢، حيث تداعى العشرات من أقرانه، ومن هم في جيله، لمشاهدتها بدوافع لا تختلف كثيراً عن دوافعه.

ولأن مشهد الدبابة ارتبط في أذهانهم بالموت الذي تبثه هذه الكائنات الشريرة، الهائلة الحجم، أينما حلت، وبالمظاهرات التي تهب لمواجهتها، وإعاقة زحفها نحوهم، فقد أخذ هؤلاء الأطفال يلتقطون الحجارة، ويرشقونها بها.

أعجب المشهد عبد الفتاح، فبقي واقفاً، وليس في نيته، كما يقول، شيء آخر سوى الفرجة، والتسلية، برؤية هذا الجسم الغريب في هذا المخيم الرتيب ذي التفاصيل اليومية المتكررة، التي قلما حملت له جديداً.

لكن المشهد سرعان ما انقلب إلى خطر محدق، داهم، فقد واصلت الدبابة التقدم نحو الأطفال، الذين أخذوا يفرون من أمامها، سوى عبد الفتاح، الذي تسمر في مكانه من شدة الخوف، إلى أن فاجأته وأطلقت عليه النار، لتصيبه بعموده الفقري، وتتركه خلفها جسداً مشلولاً إلى الأبد.

يقتلون الابن أمام والده!

خرج الوالد الكهل مصطفى أبو صفقة (٩٣ عاماً) ونجله الشاب ناصر (٣٢ عاماً) من بيتهما في حي الياسمينة بالبلدة القديمة من نابلس، بعد أن أديا صلاة الفجر، معاً إلى حيث يكسبان قوت يومهما: العجوز الكهل إلى شوارع المدينة الضيقة، منادياً على بضع علب سجائر يحملها بين يديه المرتعشتين من البرد والهرم، والابن الشاب إلى محمص معروف في البلدة القديمة، عمل فيه طيلة سني شبابه القصيرة.

في الطريق وجد الكهل والشاب ما لم يتوقعاه، جنود يكمنون في أحد الأزقة بحثاً عن هدف. توقف الاثنان أمام الأصوات المزمجرة من خلف بنادق شرِّعت على الفور في وجهيهما. طلب الجنود، كما يروي الوالد بصوته المتهدج، من كليهما رفع ملابسه العلوية، وإنزال السفلية، وبعد أن تيقنوا أن أحداً منهما لا يحمل حزام الانتحار، طلبوا من الابن المغادرة، ومن الوالد البقاء والجلوس على الأرض.

لم يقطع الابن أكثر من خمسين متراً، وإذا بالجنود الثلاثة الذين أوقفوه وطلبوا منه الانصراف، يصوبون بنادقهم نحوه، ويطلقون النار عليه. "عرفت أنهم يريدون قتله، فصرخت فيهم: لماذا تقتلوه، لماذا، فانهالوا علي ضرباً، وأجبروني على الجلوس"، قال الوالد بصوت يخنقه بكاء شديد المرارة.

بقي الوالد جالساً على الأرض تحت فوهات البنادق، فيما واصلت مجموعة أخرى من الجنود، قوامها حوالي عشرين جندياً، اقتحام البيوت المجاورة وتفتيشها.

اتصل أصحاب البيوت بمقر الإطفائية في البلدية، بعد أن خرجوا على أصوات الرصاص ليشاهدوا جسداً مطروحاً نازفاً. لكن الجنود أوقفوا فريق الإسعاف، ولم يسمحوا له بالاقتراب منه إلا بعد أن فارق الحياة.

وقال قدري الأغبر أحد موظفي قسم الحركة في البلدية الذي وصل إلى الموقع لإنقاذ الجريح: "صوَّب أحد الجنود سلاحه على رقبتي، وثبته لفترة من الوقت، ولم يسمح لي بالحركة سوى بعد مرور فترة من الوقت، تقدَّر بحوالي نصف ساعة".

وفي المستشفى تبين أن ناصر أصيب بعيارين ناريين؛ أحدهما في الفخذ، والثاني في القدم.

ويقول الدكتور ياسر أبو صفية الذي أجرى فحوصاً للشهيد، إن العيار الذي أصاب الفخذ أدى إلى قطع الشريان الرئيسي متسبباً بحدوث نزيف حاد ما أدى إلى الوفاة. ويؤكد أبو صفية أن إنقاذ جرحى هذا النوع من الإصابات مرتبط بالوقت، فإذا ما توفر لهم إسعاف سريعٌ فإنهم ينجون، وأي تأخير في إسعافهم يؤدي إلى مضاعفات خطيرة وقاتلة. "لو وصل إلى الموقع فريق إسعاف بعد الإصابة لتمكن من وقف النزيف وإنقاذ حياة ناصر، لكن قيام الجنود بمنع إسعافه أدى إلى مواصلة النزيف حتى الموت"، قال الدكتور ياسر.

ولم يبرح الوالد العجوز مكانه سوى بعد أن غادر الجنود، ليجد مجموعة من نسوة الحي يتحلقن حول بقعة ممتدة من الدماء. "كان الدم قد سال على طول حوالي ثلاثين متراً، فأدركت أن ناصر قد مات، فمن ينزف هذه الكمية الكبيرة من الدماء لن ينجو أبداً"، قال الوالد وهو يستقبل بجسده المتهالك المعزين. وأضاف: "الصورة لن تفارقني أبداً، كانت الدماء كثيرة، كأنها دماء أربعة خراف ذبحت معاً".

" أي نوع من البشر هؤلاء، لقد قضيت من العمر ثلاثة وتسعين عاماً، عاصرت فيها دولاً وأقواماً عديدة، ولم أرَ مثل هؤلاء ... يوقفون الناس في الشوارع، ويقتلونهم دون رحمة " قال الوالد الكهل.

ولم تقتصر عمليات التصفية على المسلحين والنشطاء والمطلوبين الذين يلقى القبض عليهم، بل طالت أيضاً العديد من المدنين في أماكن عملهم ومعيشتهم. وبين هؤلاء أشخاص قتلوا وهم يؤدون مهامَّ إنسانية مثل أطقم الإسعاف والإطفاء، ومنهم سائق سيارة إطفاء تابعة للبلدية، أطلق الجنود النار عليه وجهاً لوجه في أحد شوارع المدينة في تموز ٢٠٠٢.

قتلوا الأستاذ الجامعي

وابنه وهدموا المنزل وشردوا الأسرة

مهما بذلت ماكينة الدعاية الإسرائيلية المدربة جيداً من جهود، فإنها لن تتمكن من إيجاد أية علاقة مكانية أو زمانية بين الضحايا الأربعة في نابلس هذا اليوم: الأستاذ الجامعي خالد صلاح، ونجله محمد من جهة، والشابان المسلحان اللذان هاجمهما الجيش في غرفة صغيرة مجاورة للمبنى الذي تقطن فيه عائلة صلاح.

فمن حيث المكان، كانت عائلة صلاح في شقتها في البناية، فيما كان المسلحان، يامن فرج، وأمجد حنني في الغرفة المستهدفة خارج المبنى التي جرى فيها اشتباك طويل أسفر عن استشهادهما، ومقتل جندي، وإصابة آخرين من قوة النخبة المهاجمة. ومن حيث الزمان، قُتل الدكتور خالد وابنه بعد حوالي ساعة من انتهاء الاشتباك.

لكن لدى المنظمات الحقوقية بيِّنات تؤكد، ليس قيام جنود الوحدة الخاصة الإسرائيلية بإعدام المحاضر الجامعي البالغ من العمر خمسين عاماً فحسب، بل أيضاً رفض السماح للطبيب بالوصول إليهم، وإنقاذ الابن (١٥ عاماً) الذي نزف لفترة طويلة من الوقت قبل أن يسلم روحه إلى باريها.

فحسب كل من تواجد في الموقع، وبينهم ديانا (٢٣ عاماً) ابنة المحاضر، وزوجته سلام (٤٥ عاماً)، فإن الجنود طلبوا من جميع سكان البناية

إخلاءها عند الثالثة فجراً، بعد انتهاء الاشتباك الذي أسفر عن مقتل الشابين، لتُفاجأ عائلة صلاح بأن باب شقتها لم يعد يفتح بسبب تعرضه لإصابة أو أكثر بقذائف طائرات الأباتشي التي شاركت في الاشتباك.

وقالت الزوجة إن الدكتور خالد أطلَّ على الجنود من أحد شبابيك الشقة معرفاً عن نفسه باللغة الإنجليزية كمحاضر جامعي، يحمل إقامة في الولايات المتحدة، طالباً منهم مساعدته في فتح باب الشقة. وبعد أن فرغ الدكتور خالد من كلامه، باغته أحد الجنود بعيار ناري أصابه مباشرة في الرقبة، وهو ما دفع بابنه محمد للتحرك الفوري لمعرفة ما جرى لوالده، فأطلق عليه الجندي الذي يبدو أنه قناص عياراً ثانياً أصابه بالفك.

وهنا تمالكت الزوجة الثكلى نفسها، ونهضت من جانب جثة زوجها وتحدثت إلى الجنود باللغة الانجليزية قائلة: "لقد قتلتم زوجي وأصبتم ابني" طالبة منهم السماح لطبيب يقطن في المبنى المجاور بالقدوم لتقديم الإسعاف للابن النازف. رد عليها أحد الجنود قائلاً: "وماذا يعني، لقد قتلتم أنتم اثنين من رفاقي".

وتعتقد أسرة الدكتور خالد وجيرانه أن الجنود قتلوه في عملية انتقام وحشية.

وأعلنت السلطات عن مقتل أحد الجنود، وإصابة آخرين في هذه العملية التي بدأت عند الواحدة ليلاً وتواصلت حتى ساعات الصباح الأولى. ولم يكتفِ أفراد القوة الإسرائيلية بقتل المحاضر ونجله، بل قاموا بهدم الجزء الأكبر من البناية المؤلفة من أربع طبقات، وتشريد القاطنين فيها على الرغم من وجود المسلحين خارجها، وهو السبب الذي عادة ما تستخدمه السلطات في تبريرها لقتل مدنيين، وهدم بيوتهم.

وفقدت شقيقتي وحيدها

كان نضال (١٩ عاماً) الابن الوحيد لشقيقتي منى (٣٩ عاماً) جالساً مع والدته وشقيقاته التسع، وخاله، شقيقي يونس (٢٦ عاماً) في بيت أسرته الواقع في شارع الغور في بلدتنا طوباس عصر الرابع عشر من آب ٢٠٠٢ عندما دهمت الحي قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي.

دخل الجنود إلى بيت نضال، وانتزعوه من بين أسرته، وذهبوا به، إلى حيث لم يعد. فقد قتلوه بعد أن استخدموه درعاً بشرياً في عملية استهدفت اعتقال ناشط في الجناح العسكري لحركة "حماس" يدعى نصر جرار (٤٢ عاماً).

قتل الجنود نضال، وقتلوا معه كل ما هو مصدر للفرح في قلب أمه وشقيقاته التسع اللواتي اعتبرنه على الدوام أملاً وسنداً وحيداً في حياة شديدة القسوة.

يونس الذي شهد فصول هذه العملية يروي أن الجنود طلبوا من جميع من في المنزل الخروج، ثم فصلوه هو ونضال عن باقي أفراد الأسرة، وقيدوا يدي الأول إلى الخلف، واحتجزوه جانباً، وطلبوا من نضال مرافقتهم.

في غضون ذلك، سمع يونس أحد الجنود يتحدث لآخر بالعبرية التي يفهمها جيداً قائلاً: "اربط هذا الحمار، وأشار بيده نحوي، وأحضر معك الحمار الثاني، وأشار بيده إلى نضال".

لم يعرف يونس أين كانت وجهتهم بنضال، لأنهم أمروه أن يبقي رأسه نحو الأسفل، لكن صاحبة البيت الذي استهدفته عملية الجيش، وكان يختبئ فيه نصر جرار، شاهدتهم وهم يوكلون له مهمة عسكرية: فقد البسوه سترة واقية من الرصاص، وامسكوه كلباً بوليسياً، واقتادوه معهم نحو البيت.

وتقول سناء (٣٠ عاماً) إنها شاهدت جنوداً يُلبسون نضال سترة واقعية من الرصاص، لونها أخضر خاكي، وهو لون الزي العسكري الإسرائيلي، ويمسكونه كلباً بوليسياً ويقتادونه معهم.

وتضيف: "في تلك اللحظات قام جنود آخرون بنقلنا نحن وسكان البيوت المجاورة إلى منطقة سهلية تبعد حوالي ٥٠٠ متر عن البيت، حيث بقينا محتجزين هناك حوالي ساعتين".

وبعد إبعاد سكان البيوت المحيطة لهذا البيت الذي كان الناشط في "حماس" يختبئ فيه، سمعوا صوت إطلاق نار كثيف، ثم تقدمت جرّافة عسكرية ضخمة وهدمت البيت.

وفي ساعة متأخرة من الليل أعلن الجيش في بيان رسمي أن نضال قتل في عملية للجيش في بلدة طوباس، استهدفت إلقاء القبض على ناشط من "حماس". وقال الجيش في بيانه "إن الجنود طلبوا من نضال الذهاب إلى البيت الذي تحصن فيه الناشط في "حماس" والطلب منه بالخروج وتسليم نفسه، لكن الأخير أطلق النار على نضال وأرداه قتيلاً".

الأطباء أبلغوا العائلة أن نضال قُتل برصاصه في رأسه من الخلف، وهذا دليل على أنه أصيب من قبل الجنود.

أثار مقتل نضال جدلاً قانونياً واسعاً في إسرائيل، أفضى لاتخاذ محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً احترازياً يقضي بوقف استخدام نظام الجار، كما يسميه الجيش، والدروع البشرية، كما يسميه الفلسطينيون، لحين البت في القضية.

ويقول نجيب أبو رقية منسق الباحثين الميدانيين في مركز "بتسيلم": "كنا تلقينا شهادات عديدة حول استخدام الجيش دروعاً بشرية من الفلسطينيين في عملياته، وبخاصة لدى اجتياح مدن الضفة في عملية السور الواقع في نيسان العام ٢٠٠٢، لكن الجيش لم يعترف بذلك، ثم جاء مقتل نضال كأول ضحية توفر لدينا شهود عيان على سقوطه لدى استخدام الجنود له كدرع بشري، الأمر الذي لم يدعْ للجيش أي خيار آخر سوى الاعتراف".

وأضاف: "لقد حصلنا على شهادات مشفوعة بالقسم من قبل فلسطينيين استخدمهم الجيش في مواقف شكلت خطورة على حياتهم؛ مثل اعتقال مطلوبين، أو تفكيك أجسام مشبوهة ومفخخة، أو دخول مبانٍ وشوارع مشكوك فيها". "هذه أعمال عسكرية يعرف الجيش كيفً يتعامل معها، أما المواطنون فلا، لذا فإنهم قد يقعون ضحايا، وهذا حدث مرات عديدة".

وسارعت ست منظمات حقوقية إسرائيلية عقب الحادث إلى تقديم التماس لمحكمة العدل العليا طالبتها فيها بإصدار قرار بوقف استخدام الفلسطينيين دروعاً بشرية، أو رهائن في عمليات الجيش.

وفي الثامن عشر من آب؛ أي بعد أربعة أيام من سقوط نضال، أصدرت المحكمة أمراً احترازياً يمنع الجيش استخدام الفلسطينيين دروعاً بشرية أو رهائن لحين البت في القضية.

لكن الجيش الذي أعلن التزامه بالقرار واصل استخدام الدروع البشرية عبر مسميات أخرى، وهو ما وثقته مؤسسات حقوق الإنسان، ومن بينها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية "بتسيلم".

ويقول نجيب أبو رقية إن الجيش أبلغ المحكمة قبوله بقرارها، لكنه لم يلتزم بذلك على الأرض. وأضاف يقول: "نفاجأ كل يوم بشهادات

جديدة من الميدان، تؤكد أن الجيش ما زال يستخدم الفلسطينيين دروعاً بشرية في عمليات اقتحام البنايات، ودخول المباني والطرقات المشكوك فيها وفي عمليات الاعتقال".

ويشكل استخدام السكان المدنيين في العمليات العسكرية والحربية انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، التي نصت على: حظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدينة وأخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشخصية.

ونصت الاتفاقية أيضاً على: احترام الإنسان وحقوق الأسرة وحياة الأفراد. وأيضاً على: تأمين احترام كرامة الشخص الإنساني وقيمته بحماية حقوقه وحرياته التي تمثل جوهر وجوده من أي اعتداء.

الاغتيـال

إسرائيل تُعفي نفسها من عقوبة الإعدام!

السؤال الذي أثارته عملية اغتيال حامد الصدر كادر "حماس" ورفيقه يوم الرابع من تشرين الثاني العام ٢٠٠٢ في مدينة نابلس هو: إذا كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قادرة على الوصول إلى سيارته، وزرع المتفجرات فيها، فإنها حتماً، قادرة على الوصول إليه واعتقاله بدلاً من قتله.

ودأبت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية على الإدعاء بأنها تلجأ إلى الاغتيال عندما تعدم الوسائل الأخرى مثل فرص الاعتقال الآمن. وحتى وقت قريب، كانت تتذرع بوجودها خارج التجمعات السكنية الواقعة تحت سيادة السلطة.

لكن المتتبع لعمليات الاغتيال المتواصلة منذ الشهر الثاني للانتفاضة (بدأت باغتيال حسين عبيات في بيت لحم في التاسع عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٠) يخلص إلى نتيجة مؤكدة مفادها أن المؤسسة الإسرائيلية تعتمد الاغتيال كأقصر الطرق في تعاملها مع نشطاء المقاومة الفلسطينية.

وثمة الكثير من حالات الاغتيال التي أقدم فيها جنود الوحدات الخاصة الإسرائيلية على قتل مستهدفين غير مسلحين من على بعد مسافة قصيرة، وفي حالات انتفى فيها التهديد على حياتهم بصورة كلية؛ مثل اغتيال الدكتور ثابت ثابت أمين سر حركة "فتح" في طولكرم لدى خروجه من بيته الواقع في طرف المدينة، والذي لم يكن مسلحاً وغيره.

وتظهر التجربة أن المؤسسة الإسرائيلية تستخدم التصفية الجسدية ضد النشطاء الفلسطينيين كأسلوب حصري في غالب الأحيان.

ولم يكن هذا الأسلوب وليد الانتفاضة الراهنة، أو التي سبقتها، بل رافق الاحتلال منذ سنواته الأولى. وتبين المعطيات أن القائمين على المؤسسة العسكرية في إسرائيل قرروا أسلوب التصفية الجسدية ضد الفلسطينيين لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها الاستعاضة به عن الحكم بالإعدام في المحاكم الإسرائيلية تفاديا للجدل القانوني والسياسي والتعقيدات في المحافل الدولية. ومنها أيضاً اعتباره وسيلة للردع، ذلك أن توقّع الموت في كل لحظة هو أقصى ما يواجهه الإنسان. ومنها كذلك الانتقام والحيلولة دون أن تتاح لهؤلاء النشطاء فرصة للحياة داخل السجن راهناً، أو خارجه مستقبلاً.

وظل الاغتيال يمارس سراً وبأساليب يمكن إخفاؤها عن الأنظار حتى اندلاع الانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧ حينما شكلت المؤسسة العسكرية وحدتين خاصتين من قوات النخبة لممارسة الاغتيال، هما وحدة "دبدوبان" في الضفة، و"شمشون" في قطاع غزة.

وظلت هاتان الوحدتان تعملان في الخفاء، وتمارسان أعمال القتل بحق نشطاء الانتفاضة دون أي ذكر لنشاطاتها وجرائمها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، حتى تسلم إيهود باراك، رئيس الوزراء السابق منصب رئاسة أركان الجيش في منتصف العام ١٩٩١.

وأقدم باراك في حينه على الإعلان عن وجود هاتين الوحدتين، في خطوة تهدف إلى إضفاء شرعية على دوره في عملهما بعد تسلمه قيادة الجيش.

وإن كانت هاتان الوحدتان قد مارستا الاعتقال في بعض أنشطتهما، فإن الاغتيال والإعدام الميداني بقي الأسلوب الأول والأبرز في كل ما يتعلق بعملهما. وكانت أول ضحية لهذه القوات هو الشهيد "سعود بني عودة" أحد المطاردين في قرية طمون في محافظة جنين، وذلك في تموز العام ١٩٨٨. وحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسليم"، فإن مائة فلسطيني قتلوا اغتيالاً على أيدي الوحدات الخاصة خلال الانتفاضة الأولى.

العاصمة الاقتصادية

تتحول إلى عاصمة للفقر!

عاد رجل الأعمال خالد صدقي العاصي إلى الأراضي الفلسطينية بعد شيوع آمال السلام عقب مؤتمر مدريد واتفاق "أوسلو"، وأقام شركة للصناعة والتجارة في مدينته نابلس.

ازدهرت شركة العاصي، ما شجعه على تصفية جميع أعماله في إسبانيا، حيث كان يدير شركة كبيرة هناك، وتوظيفها هنا، لكن هذا الازدهار لم يدم طويلاً، فبعد اندلاع الانتفاضة، وفرض حصار قاس على البلاد، بدأت الشركة بالتراجع إلى أن شارفت على الانهيار.

"عدت إلى الوطن حاملاً حلم الاستقرار والنجاح، بعد أن أمضيت معظم حياتي متنقلاً بين دول العالم، واخترت شركة تنتج لوازم البنية التحتية للشوارع، كانت الأولى والوحيدة من نوعها، متفائلاً بمستقبل البناء والتطور في هذا البلد، دون أن يخطر لي ولو لحظة أن كل هذا سيتبدد وينهار"، قال العاصي.

وعماد الشركة التي أسسها العاصي، وأطلق عليها اسم "شركة الإنتاج للصناعة والتجارة" مصنع ضخم لإنتاج مختلف أنواع الطوب والبلاط ولوازم أرصفة الشوارع. أُقيم هذا المصنع على مسافة كيلومترين إلى الغرب من نابلس قرب قرية قوصين، وهي منطقة أغلقت منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة، ما يحول دون تمكن العاملين في المصنع من الوصول إليه وتشغيله في غالب الأحيان.

وكانت نابلس المركز الاقتصادي الأبرز والأهم في الأراضي الفلسطينية، ما حدا بالرئيس ياسر عرفات لإعلانها عاصمة اقتصادية لفلسطين. وتعززت مكانة نابلس الاقتصادية بعد اختيارها مقراً لسوق فلسطين للأوراق المالية، ولعدد من كبريات الشركات التي أسست بعد قيام السلطة مثل شركة "باديكو"، وهي الشركة الأم لعدد من الشركات العاملة في الصناعة والسياحة والزراعة.

لكن مكانتها هذه شهدت تراجعاً كبيراً، وعلى نحو بات بعض الباحثين الاقتصاديين يطلقون عليها لقب "عاصمة الفقر"، حسب تعبير الدكتور هشام عورتاني مدير مركز القطاع الخاص ومقره نابلس، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح.

وأشار عورتاني إلى أن دراسات أجريت أخيراً بينت أن أقل مستوى للأجور في الضفة يوجد في نابلس. وتشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن ٧١٪ من أهالي نابلس يعيشون تحت خط الفقر، وهي نسبة تزيد قليلاً على النسبة العامة للفقر في الأراضي الفلسطينية.

وتبين تقديرات محلية أن أكثر من خمسين في المائة من أهالي نابلس يحصلون على مساعدات غذائية من قبل الجمعيات الخيرية.

وخضعت الأراضي الفلسطينية لحصار مشدد منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠، لكن الحصار على نابلس التي تصفها إسرائيل بـ "عاصمة الإرهاب" كان أشد وأقسى، ما خلّف آثاراً ثقيلة على اقتصادها.

وتبين إحصائية لدى غرفة التجارة والصناعة أن ١٣٠٠ شركة ومصنع ومنشأة اقتصادية قد تعرضت لأضرار كبيرة خلال هذه العمليات، تراوحت من الهدم والتدمير الكلي إلى الجزئي خلال عمليات قوات الاحتلال.

وقال عمر هاشم أمين سر غرفة التجارة والصناعة إن هذه المنشآت تشمل مصانع أدوية وأثاث وتعليب ومعارض سيارات ومصانع صابون وورش ذهب وغيرها، من بينها حوالي ٥٠ منشأة هدمت كلياً.

وكانت قوات الاحتلال قصفت معملين للصابون وورشة لصياغة الذهب في البلدة القديمة والسوق التجارية من مقاتلات حربية من طراز "أف ١٦" لدى إعادة احتلال المدينة في نيسان العام ٢٠٠٢. كما فجرت العديد من ورش الذهب بعد عثورها على مواد تستخدم لإذابة المعادن وتدخل أيضاً في صناعة المتفجرات.

وتعمدت قوات الاحتلال خلال عمليات الاجتياح المتواصلة تفجير أبواب المتاجر والشركات، ما ألحق أضراراً كبيرة بمحتوياتها.

ويحول العزل المحكم المفروض على نابلس دون وصول العمال والصناعيين إلى عشرات المصانع الواقعة غربي المدينة خلف الحاجز.

وكانت نابلس تعد مركزاً تجارياً لشمال الضفة ومناطق الجليل والمثلث، وهو المركز الذي فقدته بصورة شبه كاملة منذ فرض الحصار عليها.

ويُلمس فقدان المدينة مكانتها التجارية هذه في تحول بعض أسواقها إلى مناطق مهجورة، مثل سوق الأثاث في بيت إيبا التي كان روادها الرئيسيون من فلسطينيي ما وراء الخط الأخضر وبخاصة من الجليل والمثلث.

وأدى التراجع الاقتصادي في نابلس إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المدينة بصورة غير مسبوقة. ويعكس التراجع الذي شهدته أسعار الأسهم في سوق فلسطين المالية حالة التراجع التي يشهدها اقتصاد الوطن بصورة عامة. وانخفضت أسعار الأسهم في السوق في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة جراء الحصار بنسب كبيرة، وصلت في بعض المراحل إلى حوالي ٦٠٪.

وبينت الدراسة أن هذه القطاعات تراجعت حتى التاريخ المذكور بنسب وصلت حتى النصف في بعض القطاعات، مثل الإنشاءات، علماً أن هذا التراجع ارتفع بصورة حادة خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

وخرجت العديد من الشركات البارزة من سوق العمل بصورة كلية أو شبه كلية؛ مثل مصانع العقاد البارزة للألبسة، ومصنع ملحيس للأحذية، ومصانع شركة الإنتاج ... وغيرها.

وتداعى مؤخراً نخبة من رجالات نابلس لتدارس حالة التراجع والانهيار التي أصابت الاقتصاد وأوجه العمل والحياة في المدينة على ضوء الحصار الشديد الذي تتعرض له.

وكان من أبرز التوصيات التي خرج بلها اللقاء المذكور الذي بادر إليه الاقتصادي الفلسطيني البارز منيب المصري، مطالبة السلطة بالإعلان عن نابلس منطقة منكوبة، بما يتطلبه ذلك من إلغاء الكثير من الضرائب والرسوم.

ووافقت السلطة على ذلك، وشكل الرئيس عرفات لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر المذكور، لكن اللجنة توقفت مع تشكيل الحكومة الجديدة، بعد أن خرج رئيسها هاني الحسن، وبعض أعضائها من الحكومة.

وكانت العديد من الشركات والمعامل قد أغلقت أبوابها بصورة كلية، فيما لجأت غالبيتها العظمى إلى تقليص أعمالها وأعداد العاملين لديها. "لقد كان حلماً وانهار، والمشكلة الأعقد أن لا أمل يلوح في الأفق"، قال رجل الأعمال خالد العاصي الذي تحول من رجل أعمال ناجح يمتلك الملايين إلى شخص مدين للبنوك، "مهدد بالإفلاس في كل لحظة" حسب قوله.

حينما يتساقط البشر مثل فرائس صيد!

فقط ثلاث رصاصات سمعها أهالي مخيم عسكر، وخرجوا إثرها ليجدوا ثلاثة ضحايا، الأول سقط مضرجاً بدمائه بعدما أصابته الرصاصة القاتلة في الصدر، والثاني أصابته بجراح في فخذه، والثالث في ساقه.

كانت القوة العسكرية المؤلفة من دبابتين وسيارة جيب تقطع الشارع المار من أمام المخيم ببطء شديد، في مشهد بدا أن من صممه يسعى لاستدراج فتية المخيم إلى حيث يمكن سفك دمائهم.

كان صرير جنازير الدبابات وحده كافياً لإيصال الرسالة إلى آخر بيت في طرف المخيم، فاندفع عشرات الفتية لملاقاة تلك الكتل هائلة الحجم، غريبة الشكل والمظهر، البعض أخذ بالصعود عليها، والبعض الآخر طفق يرشقها بحجارة لا تلبث أن تطير بعيداً بعد أن تصطدم بمعدنها الضخم الأصم.

لفترة من الوقت صمت الموكب العسكري المصفح أمام ما بدا أنه شقاوة أطفال أكثر منه عنفاً موجهاً ضد رمز من رموز الاحتلال، بكل ما يحمله هذا الرمز من دلالات أقلها الموت، ثم نفث طلقات الموت الثلاث في كل اتجاه.

كان الشاب خالد عدنان صقر (١٩ عاماً)، يتناول ساندويتش فلافل وسط المخيم عندما أصابته الرصاصة المنفلتة القاتلة في الصدر. "كانت بقايا الطعام ما زالت على فمه حبيبي عندما وصلت إلى المستشفى" قالت والدته، وهي تجاهد لتحافظ على توازن جسدها الذي بدا ضعيفاً متهالكاً وراء نعشه.

" لا لا لا، ابني لم يكن يرشق الحجارة، كما يدعون –يقصد الإسرائيليين – ابني خرج من البيت قبل دقائق فقط وذهب إلى البقالة ليشتري لنا بعض الحاجيات، وقد اشترى له ساندويتش فلافل، وبينما كان يتناوله أطلقوا النار وقتلوه "، قال والده الذي بدت عيناه مثل كتلتي جمر من حرارة والبكاء وشدته.

وما جرى في مخيم عسكر مساء الرابع عشر من حزيران العام ٢٠٠٣ لم يكن جديداً أو حدثاً استثنائياً، بل صورة متكررة في هذا المخيم، تكرر معها سقوط الضحايا من أبنائه كما لو كانوا فرائس صيد.

ففي العديد من المرات السابقة كانت دبابات مماثلة تذرع هذا الشارع الفاصل بين عسكر المخيم وعسكر القرية، وتحفه المنازل على امتداده من الجانبين، مستدعية الفتية الذين يتدافعون لرشقها بالحجارة لترد عليهم برشقات من الرصاص القاتل.

وفي إطار هذه الصورة التي لم تتوقف عن تكرار ذاتها منذ عام ونيف، سقط العديد من الشهداء، بينهم ثلاثة أطفال هم: عميد أبو سير، وقصي أبو عيشة، وأمجد عابدة.

ويقول هاشم أبو كشك رئيس اللجنة الشعبية في المخيم: " سقط في المخيم حتى اليوم ٢٤ شهيداً غالبيتهم سقطوا برصاص الدبابات لدى مرورها من هذا الشارع، أمام المخيم ".

بعض هؤلاء الشهداء سقط وهو يرشق الحجارة، وبعضهم الآخر سقط وهو داخل بيته مثل الطفل عميد أبو سير (١١ عاماً) الذي سقط لدى خروجه ووالده من بيت العائلة ذات نهار جمعة في طريقهما لأداء الصلاة.

في بعض المرات سقط الضحايا جرحى ومعاقين، ومنهم الطفل إبراهيم المدني (١٣ عاماً) الذي أصيب برصاصة في الرأس سببت شللاً نصفياً لجسده الطري ... ومنهم أيضاً أحمد صقر ابن عم خالد، الشهيد الذي لا يبدو أنه سيحظى بصفة الأخير في هذا المخيم.

نابلس: جغرافيا جديدة للمدينة

يفاجأ الداخل إلى حي المساكن الشعبية في نابلس أنه لم يعد هو الحي ذاته الذي يعرفه الناس منذ تأسيسه أواسط السبعينيات، بعد أن غيرت البلدوزرات والدبابات الإسرائيلية ملامحه وجغرافيته. فقد أغلقت جميع الطرق الموصلة والمتفرعة عن هذا الحي الجديد بتلال كبيرة من الأتربة وخنادق عميقة. ولم يبقَ لسكان الحي سوى مدخل صغير بين منزلين يمرون عبره في الدخول والخروج.

يحتاج القادم إلى هذا الحي من خارجه إلى دليل يوصله إلى هذا المدخل اليتيم لهذا الحي الفسيح المشهور بطرقه الحديثة المنظمة والواسعة.

بدا هذا الحي الحديث نسبياً، مع هذه التغيرات، كأنه تجمع سكاني مهجور، حيث تنتشر في محيطة تلال الأتربة والحفر التي تنثر الغبار في كل اتجاه، وعلى نحو تغيرت معه ملامح المكان.

"نحن في سجن، ولا يستطيع أحد منا مغادرة الحي بسيارته، في حال رفع حظر التجول، سوى بعد مغادرة الدبابات لهذا الممر الصغير، قال نبيل الأسطة (٣٩ عاماً) أحد سكان الحي ويعمل سائق سيارة أجرة. "لقد وضعونا في زجاجة، ووقفوا على عنقها"، أضاف.

عمدت سلطات الاحتلال في الأسبوعين الأخيرين إلى تقسيم مدينة نابلس ومخيماتها إلى مجموعة من المعازل يفصل بينها أكوام وتلال كبيرة من الأتربة. فقد فصلت مخيمي عسكر الجديد والقديم المتجاورين عن بعضهما البعض عبر حفر عميقة في الشارع اليتيم الواصل بينهما. وفصلت مخيم عسكر الجديد

عن طريق سوق الخضار الذي يوصله بالمدينة. وكذلك فصلت قرى زواتا وبيت وزن وبيت إيبا الواقعة داخل حدود المدينة عن باقي أجزاء المدينة.

والأمر الأكثر خطورة في هذه الإجراءات هو فصل الجزأين الشرقي والغربي من المدينة عن بعضهما البعض، بعد أن أغلقت الطريق المار من أمام مبنى المحافظة بالأتربة والحفر، وأقامت نقطة عسكرية دائمة في شارع عمان، وهو الشارع الوحيد الموصل بين شطري المدينة.

وتقوم قوات الاحتلال بإخلاء هذه النقطة القائمة أمام مسجد عثمان بن عفان فقط لدى رفع حظر التجول عن المدينة لساعات قليلة لتمكين المواطنين من التزود بالمواد الغذائية.

وكعادتهم في مثل هذه الحالات، يلجأ المواطنون إلى استحداث طرق التفافية حتى داخل المدينة. فقد لجأ أهالي الجزء الشرقي من المدينة إلى طريق جبلي يلتف خلف مبنى المحافظة للوصول إلى الجزء الغربي. والأمر ذاته يفعله المواطنون في الأحياء والقرى والمخيمات المعزولة الأخرى. لكن ذلك يضطرهم للسير على الأقدام مسافات طويلة.

ويتعرض أهالي نابلس لإجراءات تعسفية استثنائية. فقوات الاحتلال تفرض حظر تجول على المدينة لأيام وأسابيع، وأحياناً لشهور طويلة. ولا يُرفع حظر التجول الراهن عن المدينة سوى مرة واحدة كل أسبوع إلى عشرة أيام ولساعات عدة فقط. وأدى حظر التجول المتواصل على هذا النحو إلى تعطيل المدارس والجامعات وكل مرافق العمل والحياة في نابلس. فمنذ بدء العام الدراسي الجديد قبل ١٥ يوماً، لم يلتحق طلبة المدينة البالغ عددهم ٥٣ ألفاً بمدارسهم سوى ليوم واحد فقط. ولم يتمكن طلبة الجامعات والمعاهد العليا الذين يزيد عددهم على ١٥ ألفاً من الالتحاق بمقاعدهم الدراسية منذ أكثر من شهرين ونصف الشهر.

ورافق ذلك عمليات هدم عشوائي للمباني والمنازل، وبخاصة في البلدة القديمة ومخيم بلاطة. فقد هدمت قوات الاحتلال منذ نيسان الماضي ٢٨٠ بيتاً وشقة ومكتباً في المدينة ومخيماتها.

إنهم يهدمون نابلس القديمة

وقفت فايزة هلال (٥٦ عاماً)، تبكي أمام منزلها الذي تحول إلى أنقاض في لحظة واحدة بعد أن فجره جنود الاحتلال خلال حملتهم المتجددة في حي القصبة بمدينة نابلس في الثاني والعشرين من شباط ٢٠٠٣. "لقد تشتت عائلتي ولم يبقَ لنا مكان يجمعنا ويؤوينا"، قالت فايزة وقد تحلّق حولها جمع من نسوة الحي لمواساتها.

وأسرة هلال واحدة من عدد غير كبير من الأسر التي شردتها قوات الاحتلال بعد أن هدمت مأواها في حي القصبة المعروف باسم البلدة القديمة. وقالت فايزة: "لقد وزّعنا أنفسنا على منازل الجيران، فليس ثمة بيت واحد قادر على احتوائنا معاً، ونحن ثمانية أفراد".

وكانت قوات الاحتلال وصلت إلى هذا البيت الواقع في حارة النوبانة في شارع الحدادين صباحاً، وقامت بزرع المتفجرات فيه، وتفجيره من الداخل دون سبب. وأدى تفجير هذا البيت الواقع في الدور الثاني من بناية من طابقين إلى انهيار البيت المقابل له، والعائد لعائلة الشهيد هشام الحوح. وتحولت جميع محتويات البيتين إلى ركام تحت الأنقاض.

وتقوم قوات الاحتلال منذ أيام بعملية واسعة ضد أهالي البلدة القديمة، أطلقت عليها اسم "تنظيف من الجذور". وروى الأهالي عن عمليات قتل ميداني في الشوارع، وهدم وتشريد وترويع يقوم بها مئات الجنود الذين يحتلون هذا الحي الذي يزيد عدد سكانه على الأربعين ألف نسمة.

وقالت إلهام الحوح التي هدم بيتها، وشردت عائلتها المكونة من ١٢ فرداً، إن الجنود دهموا البيت في الحادية عشرة صباحاً، واعتقلوا أبناءها الثلاثة، قبل أن يفجروا البيت ويحولوه إلى ركام.

وقالت إلهام: "عندما طرقوا الباب، أسرعت إلى فتحه خشية أن يقوموا بتفجيره، كما فعلوا في عشرات البيوت الأخرى، وما أن دخلوا حتى بادروا بالسؤال: أين السلاح؟ أين الإرهابيين؟ فأجبتهم: ليس لدينا سلاح ولا إرهابيون، أنا أعيش هنا مع أبنائي، ولا همَّ لنا إلا الركض وراء لقمة عيشنا...". وأضافت قائلة: "اقتحموا البيت بسرعة وحذر، وجمعوا أبنائي الثلاثة، سميح وصلاح، وسامي، وقيدوا أيديهم إلى الخلف، وانهالوا عليهم ركلاً، وعندما اعترضت على ذلك قائلة: "حرام عليكم، لماذا تضربونهم، قام أحدهم بركلي بعنف على ظهري".

"وبعد تفتيش كل قطعة أثاث ولباس في البيت، أخرجونا منه، وفجروه من الداخل" قالت إلهام.

وتطال عمليات التفجير والهدم الجارية في نابلس القديمة البيوت والمعامل والمحال التجارية على السواء. وأدى انفجار في باب معمل لصناعة الصابون في حارة القيسارية إلى تدمير جميع محتوياته. وشوهدت عشرات أوعية المواد الخام، وقد تفجرت في المعمل، فيما كانت المياه تتدفق من أنبوب يبدو أن الانفجار قد طاله.

وتحولت هذه المدينة إلى مدينة أشباح وخرائب بعد أربعة أيام من عمليات التفجير والتخريب المتعمد التي طالت كل جزء فيها. وتقوم أطقم البلدية بإغلاق عشرات وربما مئات المحال التجارية والمعامل التي جرى تفجير أبوابها. ولا يعرف أهالي المدينة أي معيار يستخدمه الجنود في اختيارهم للبيوت التي يقومون بتفجيرها.

وقالت رولا شومان الناشطة الاجتماعية في الحي: "يبدو أن الجنود يقومون باختيار عينات عشوائية من بيوت المدينة وهدمها". وذكرت بعض العائلات أن الجنود يهدمون أي بيت لمجرد الشبهة.

وقالت زوجة المواطن عمار دروزة إن الجنود هدموا بيتها لمجرد وجود خزان مياه داخلي فيه.

وأدى هدم هذا البيت الواقع في بناية من طابقين إلى إلحاق أضرار بالغة في البناية التي لم تعد صالحة للسكن. واعتقل عمار وشقيقه أصيل الذي يسكن في الطابق الأول، شأنهم في ذلك شأن جميع سكان الحي.

وفي جميع الحالات، يقوم الجنود باعتقال الرجال من سن السادسة عشرة وحتى الستين، ويسوقونهم إلى مراكز الاعتقال في معسكر حوّارة، أو في نقاط عسكرية داخل مدارس المدينة.

وذكر عدد ممن تعرضوا لهذه التجربة أن الجنود يتعمدون وضعهم تحت المطر لساعات طويلة.

وقالوا إن ضباط المخابرات يحاولون في غضون ذلك تجنيد البعض منهم بوسائل الضغط أو الإغراء. وبعد الإفراج عنهم لا يتمكن هؤلاء من العودة إلى بيوتهم المحاصرة بالنقاط العسكرية.

وقال أحمد الشبيري (٤١ عاماً) إنه وحوالي أربعين شخصاً من جيرانه اعتقلوا وأفرج عنهم صباح اليوم التالي، لكنهم لم يتمكنوا حتى اللحظة من الوصول إلى بيوتهم.

وكان أحمد يحاول الوصول إلى بيته لكنه وجد الطريق إليه ما زال مغلقاً.

ويقول السكان إن الجنود يشنون غارات على البيوت التي فتشوها، ويقومون بتفتيشها ثانية. وقالت نبيلة دروزة إن الجنود فتشوا منزلها ثلاث مرات. والأكثر خطورة من كل هذا هي عمليات القتل الميداني التي يقوم بها الجنود دونما سبب. فقد سقط منذ بدء العملية ستة شهداء جميعهم مدنيون عزل. ففي اليوم الأول من العملية، قام الجنود بإعدام شاب أوقفوه في الطريق إلى عمله عند السادسة صباحاً أمام أعين والده العجوز التسعيني.

وفي اليوم الأول قتل الجنود فتى في السابعة عشرة من عمره " أحمد أبو زهرة " وقتلوا جدّه أحمد أبو زهره (٥٥ عاماً)، وأصابوا ثالثاً بجروح عندما أطلقوا النار عليه لدى مروره بجوار المسجد الكبير. وذكرت أسرة الشهيدين أنهما كانا عائدين إلى المنزل عندما تعرضا للقتل العشوائي.

واليوم قتل الجنود رجلاً في الثانية والأربعين من عمره عندما كان يتفقد محله التجاري الذي تعرض بابه للتفجير. وذكر شهود عيان أن الجنود أطلقوا النار على سامي مرتضى حلاوة وهو يتفقد محله المدمر.

وبعد قليل من ذلك فتح الجنود النار على تجمع للمواطنين، كان بينهم فتية يشتمون الجنود بأصوات مرتفعة، فقتلوا شاباً هو وليد المصري (٢٢ عاماً)، وأصابوا صبياً في الرابعة عشرة هو نصر بعارة بجروح بالغة الخطورة.

وفي جميع هذه الحالات، أعلنت السلطات أن الجنود أطلقوا النار لدى تعرضهم لإطلاق نار أو إلقاء قنابل يدوية.

الكاميرا عدو فلسطيني...أيضاً!

جن جنون أفراد دورية عسكرية في نابلس عندما شاهدوا مصورين صحافيين اثنين يهمان بالتقاط صور لعملية تنكيل تعرض لها فتيان في حي خلة العامود بالمدينة، فهاجموهما وانهالوا عليهما ضرباً، ولم يفرجوا عنهما سوى بعد فحص دقيق لمحتويات كاميرتيهما الرقميتين، مرفقاً بتهديد بالقتل لكليهما في حال نشر أي صورة لعملية التنكيل.

" سأقتلك هكذا، قال جندي للمصور جعفر إشتية الذي يعمل لدى وكالة الأنباء الفرنسية، ورسم بيده إشارة سكين، مررها على رقبته، إذا ما نشرت أية صورة عمّا حدث" . ثم اقترب منه، وبصق في وجهه.

مضى الجندي في تهديده للمصورين جعفر إشتية، وناصر اشتية، الثاني يعمل لدى وكالة أنباء أسوشيتدبرس قائلاً: "أنا موجود في نابلس طوال الوقت، وأنتم أيضاً، وأنا أتابع الصحافة اليومية، وأعرف عنوانكم جيداً، وفي حال نُشرت أية صورة، ستكونان المسؤولين عنها، وسأعرف كيف أنتقم منكما" .

لكن من سوء حظ هذين المصورين، أو ربما من حسن حظهما، أنهما لم يتمكنا من التقاط صورة للحدث، فقد كان الجيب العسكري الذي وضع الفتيين على مقدمته، مسرعاً إلى درجة تجاوزهما قبل أن يتمكنا من التقاط الصورة. وقال ناصر: "كنا متوجهين إلى خلة العامود ظهراً، بعدما سمعنا عن وجود مواجهات هناك، وعندما وصلنا إلى مدخل الحي، شاهدنا جيباً عسكرياً مسرعاً، وعلى مقدمته فتيان مذعوران يتشبثان

في الشبك الحامي للزجاج الأمامي. أوقفت سيارتي، ونزلنا منها، وقبل أن نجهز كاميراتنا لالتقاط الصورة، كان الجيب قد تجاوزنا".

لكن الجيب سارع للتوقف بعدما شاهد الجنود المصورين ينزلان ويجهزان كاميرتيهما، ونزل منه ثلاثة جنود مسرعين نحو المصورين، وانهالوا عليهما بالضرب، قبل أن ينطقا أية كلمة.

وقال جعفر: "لقد انهالوا علينا ضرباً وشتماً، وتعمدوا إهانتنا والبصق على وجوهنا، ثم انتزعوا الكاميرات وأخذوا يفحصان محتوياتها". وقال ناصر إن الجندي الذي انتزع الكاميرا من عنقه حاول خنقه بحزامها.

وبعد فحص الكاميرتين استأنف الجنود ضرب المصورين وشتمهما وتهديدهما بإطلاق النار عليهما، مصوبين بنادقهم نحوهما.

وتصادف أن شاهدت الحدث نشيطة سلام بريطانية مقيمة في نابلس من مقرها في عيادة تابعة للجنة الإغاثة الطبية الفلسطينية، لتكون شاهدة على أكثر من تعرض فتيين ومصورين صحافيين للتنكيل، عندما تعرضت هي الأخرى للتنكيل.

وقالت آن غوين، وهي سيدة بريطانية في الستين من عمرها: "يا لهول ما رأيت، لقد سمعت صوت صراخ في الخارج، فخرجت لأرى الجنود ينهالون بالضرب على المصورين، فوجدت أن من واجبي حمايتهما، وعندما اقتربت من الجنود وحاولت وقف ضربهم لهما، اعتدوا علي بأعقاب بنادقهم وهم يصرخون ويشتمون". ومضت تقول: "أنا لا أفهم العبرية، ولكني قدرت، من نظراتهم وتفاصيل وجوههم وحركات بنادقهم، أنهم يشتمون ويهددون، ثم دفعوني بأعقاب بنادقهم في ظهري، غير عابئين بكوني سيدة أجنبية في الستين من عمرها".

وتمضي السيدة غوين قائلة: "ثم شاهدت الجنود يصوبون بنادقهم على المصورين، ويسحبون أقسامها، مهددين بإطلاق النار عليهما". وقال ناصر إن الجنود كالوا أفظع الشتائم للسيدة البريطانية.

وفي غضون ذلك كان جنود آخرون قد أنزلوا الفتيين من على مقدمة الجيب، ووضعوهما داخله، وانهالوا عليهما ضرباً. وذكر مواطنون من سكان الحي أن الجنود اعتقلوا الفتيين بحجة خرقهما لحظر التجول.

وكان مصور وكالة رويترز في نابلس عبد الرحيم قوصيني التقط قبل شهرين صورة لشاب عرّاه الجنود بالكامل بعد أن أوقفوه خارج بيته أثناء حظر التجول. وشهد المصور وآخرون عملية تنكيل قاسية تعرض لها الشاب المذكور حينما أجبره الجنود على الجلوس عارياً في بقعة ماء لفترة من الوقت تجاوزت النصف ساعة.

وفي محاولة منهم لوقف تدفق صور القمع التي يتعرض له أهالي نابلس إلى مختلف وسائل الإعلام في العالم، أخذ جنود الاحتلال في الآونة الأخيرة يتعرضون للمصورين الصحافيين بأشكال مختلفة من الاعتداءات والقمع والمنع.

فقد اعتقلوا مؤخراً ستة مصورين، واحتجزوهم لأكثر من ست ساعات في الموقع العسكري المذكور تحت المطر وفي أجواء البرد القارس. وفي غضون ذلك، رفضت قيادة الجيش الاستجابة لطلب وكالات الأنباء العالمية العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية بإطلاق سراح المصورين الستة العاملين لديها. وعلى الرغم من الشكاوى العديدة التي تقدمت بها هذه الوكالات، وبعضها شكاوى للقضاء، مطالبة فيها بوقف اعتداءات الجنود على المصورين في نابلس وفي مناطق عديدة أخرى، فإن شيئاً من ذلك لم يتغير.

أطلقوا النار

على سيدة حامل في طريقها إلى المستشفى!

كان الزوجان عصام وشادية شحادة من قرية حوّارة قد اختارا اسم أحلام للمولودة الجديدة التي ينتظرانٍ قدومها، لكنهما استبدلاه أمس بـ هبة، حيث وهبهما الله الحياة مجدداً، بعد أن وجدا نفسيهما بين فكي الموت أثناء قدومهما إلى المستشفى.

فقد أطلق الجنود النار على الزوجين لدى مرور سيارتهما في شارع القدس بمدينة نابلس، الذي يخضع لحظر التجول منذ أيام، وأصابوا الزوجة بعيار ناري في الصدر، كاد أن يودي بحياتها، حيث اخترق الصدر، على بعد سنتيمترين اثنين فقط من القلب، وخرج من الظهر.

ويقول عصام (٣١ عاماً) إن زوجته شادية البالغة من العمر (٢٧ عاماً) شعرت بآلام المخاض عند الواحدة بعد منتصف الليل، واشتدت الآلام بعد الرابعة فجراً، ما اضطره لنقلها في سيارته إلى المستشفى في نابلس، التي لا تبعد عن قريته سوى سبعة كيلومترات.

ولدى وصوله إلى الحاجز العسكري المقام على المدخل الجنوبي للمدينة، مر الزوجان في تجربة التفتيش، وفق المعايير الجديدة، التي تتطلب من الوقت ما يكفي لأن تغادر الروح جسداً عليلاً أو جريحاً نازفاً. وقال عصام: "لقد أوقفنا الجنود على بعد خمسين متراً من الحاجز، وعندما أبلغتهم بالعبرية، التي أتقنها تماماً، أن برفقتي زوجتي الحامل، وأننا في

طريقنا إلى المستشفى، طلبوا مني الخروج من السيارة، وخلع الجاكيت، ورفع القميص. وبعدما فعلت ذلك، حضر جندي وصوب السلاح إلى ظهري، وبعد أن تأكد من وجود الزوجة في السيارة، طلب من جندي آخر الحضور، وأخذ هذا يفتش السيارة، فيما تولى الثاني إبقاء البندقية مصوبة إلى ظهري"، قال عصام.

وقد استمر تفتيش الزوجين، وسيارتهما، على الحاجز، نصف ساعة، سمح لهم بعدها بمواصلة المسير.

ولدى مروهما في شارع القدس بالمدينة، تعرض الزوجان لإطلاق النار من قبل جنود من داخل دبابات ترابط على جانب الشارع، حيث أصيبت الزوجة بعيار ناري اخترق السيارة.

وقال عصام: "عندما دخلت هذا الشارع، وكنت أعلم بوجود الجنود فيه، خففت السرعة إلى أقصى حد ممكن، وقد شاهدت مجموعة من الدبابات وجرافة ضخمة ترابط على جانب الطريق، وبعد أن اجتزناها، فوجئنا بصلية من الرصاص تطلق علينا. أثناء ذلك حرفت زوجتي جسدها إلى الخلف لترى ماذا يجري، وإذا بعيار ناري يخترق صدرها، فأخذت تصرخ قائلة: لقد أصبت، لقد أصبت".

سارع عصام لإيقاف السيارة، والخروج منها صارخاً على الجنود بأن زوجته قد أصيبت، وأنهما في طريقهما إلى المستشفى حيث تعاني من آلام المخاض، لكن الجنود لم يأبهوا لكل ذلك، وأمروه بالعودة من حيث أتى. ويقول عصام: "حاولت العودة للخلف، لكن سيارتي كانت قد علقت في حفرة حفرتها الدبابات في الشارع، فلم أتمكن من إخراجها، ما اضطرني للعودة والصراخ على الجنود قائلاً لهم إن زوجتي تموت، وأنني غير قادر على إخراج السيارة من الحفرة".

وهنا حضر جندي، وتأكد من إصابة الزوجة، وطلب من زميل له، يُعتقد بأنه طبيب، القدوم، ومعالجة الأمر. ويقول عصام: "كانت زوجتي

قد فقدت دماء كثيرة، وعندما حضر الجندي الطبيب عمل على وقف النزيف، وطلب من الجنود إعادتنا ثانية إلى الحاجز العسكري".

ولم يجد الجنود لنقل المرأة المصابة غير الدبابة المجنزرة. ويقول عصام: "لقد نقلها الجنود على حماله إلى الدبابة التي عادت بنا إلى الحاجز".

وطوال تلقيها العلاج من قبل الجندي كانت شادية تعيش في قلق شديد. وقال زوجها: "لقد شعرت بداية أنها ستموت من شدة الإصابة، فأخذت توصيني بطفلينا، حتى والجندي يقدم لها الإسعاف الأولي، ظلت تشعر بالقلق والخوف، وزاد خوفها عندما وضعها الجنود في الدبابة وأخذت تسألني: إلى أين سيأخذوننا؟ غير مصدقة أنهم سيقدمون لنا العلاج".

ونقلت شادية من الحاجز العسكري إلى مستشفى رفيديا في نابلس بواسطة سيارة إسعاف استدعيت إلى المكان. وفي المستشفى بينت الفحوصات أن العيار الناري الذي اخترق صدر شادية قد خرج من الظهر، مخلفاً بعض الشظايا، وأن إصابتها غير خطيرة.

وبعد وصولها إلى المستشفى ظلت شادية تعاني من صدمة أخرت ولادتها ساعات طويلة. ويقول عصام: "حتى وهي في المستشفى ظل هاجس الموت يلاحقها بعد هذه التجربة المريرة، وعندما سمح لي بزيارتها بعد الوضع وجدت آثار الخوف ماثلة في وجهها وحديثها".

ولنجاتهما من موت بدا محققاً، فقد بدل الزوجان اسم مولودتهما من أحلام إلى هبة. ويقول عصام: "كنا نعرف أن زوجتي ستنجب طفلة، وقد اخترنا لها اسم أحلام، لكن بعد نجاتنا من الموت نحن الثلاثة، أنا وزوجتي والجنين، قررنا تغيير الاسم إلى هبة، فقد وهبنا الله حياة جديدة ...".

عرفـات: وترجّل رجلُ الحصاراتِ الطّويلة

الحصار التاريخي الطويل الذي تعرض له الرئيس ياسر عرفات حتى الموت (ما يقارب ثلاث سنوات)، لم يكن إلا واحداً من سلسلة حصارات طويلة عاشها هذا القائد التاريخي الذي تُجسد حياته مسيرة الفلسطينيين نحو الحرية والاستقلال.

فمن حصار نابلس والقدس أثناء قيادته المقاومة السرية بعد احتلال العام ٦٧، إلى حصار أحراش جرش، وبيروت، والمخيمات، وطرابلس في لبنان، وأخيراً المقاطعة في رام الله.

بدأ الحصار الأخير عند الثالثة من فجر التاسع والعشرين من آذار العام ٢٠٠٢، عندما تحركت الدبابات الإسرائيلية من مستوطنة بيت إيل قرب رام الله، وضربت طوقاً على مقر الرئيس في المقاطعة، مدشنة حصاراً سياسياً وفيزيائياً عليه استمر حتى التدهور الأخير في صحته، الذي نقل إثره إلى مستشفى بيرسي العسكري في العاصمة الفرنسية، حيث أمضى أيامه الأخيرة.

وحتى لو لم يُثبت ضلوع إسرائيل في اغتيال عرفات، كما يعتقد غالبية الفلسطينيين، فإن لهذا الحصار الأثر الأكبر في تدهور وضعه الصحي ووفاته.

وبعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على بدء هذا الحصار الذي لم يغادره الرئيس سوى مرة واحدة لزيارة مدينتي نابلس وجنين في تموز العام ٢٠٠٢، ومرة ثانية إلى العلاج في باريس في التاسع والعشرين من

شهر تشرين الأول العام ٢٠٠٤، استقبلته "المقاطعة" بكل ما فيها من ركام وأنقاض كانت ذات يوم مباني وأنوية لمؤسسات حَلِم الفلسطينيون أن تكون مؤسسات دولتهم المستقلة، استقبلته فارساً في استراحته الأخيرة.

في ذلك اليوم، يوم بدء الحصار الطويل المميت، طوَّق الجيش الإسرائيلي المقاطعة بمبانيها الاثني عشر، وشن الغارة تلو الأخرى على من فيها من رجال أمن وشرطة وحراسة، فاستشهد أحدهم وأصيبٍ عديدون. احتل المباني، وأحكم حصاره على مقر الرئيس لـ ٣٥ يوماً متواصلة، انتهت بتدخل وضغوط قادت إلى اتفاق بشأن من أطلقت إسرائيل عليهم صفة "قتلة رحبعام زئيفي" و"الممول المالي" لسفينة السلاح "كارين إيه".

لكن ذلك الحصار والاجتياح الذي طال جميع المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية لم يكن سوى بداية لحالة مستمرة ومتواصلة من الاجتياحات والحصارات، شكَّلت عنوان المرحلة الجديدة في حرب إسرائيل على حلم الفلسطينيين في دولتهم المستقلة. فبعد أشهر قليلة عادت الدبابات ذاتها من المرابض ذاتها لتضرب حصاراً أشد على المقاطعة، وتبدأ بهدم مبانيها الواحد تلو الآخر، حتى وصلت إلى أبواب مكتب الرئيس، لتصيب طلقاتها وأذرع آلياتها الضخمة غرفة نومه الواقعة في الطابق الثالث من المبنى.

ومنذ ذلك اليوم، وعلى الرغم من إعادة ترميم تلك الغرفة، أقام الرئيس في غرفة غير صحية كانت تستخدم مخزناً في الطابق الثاني من المبنى.

وقال عزام الأحمد وزير الاتصالات إن غرفة الرئيس هذه التي سكنها لأسباب أمنية لا تحتوي على نافذة، وإنها تفتقر لأدنى الشروط الصحية ما كان له أثر على تدهور صحته. وأضاف: "بعد أن رممنا غرفته المتصدعة، طلبنا منه العودة إليها، لكنه رفض لأنها مكشوفة أمام الطيران والنقاط العسكرية الإسرائيلية. وعندما كنا نلح عليه العودة إلى غرفته كان يقول: أنتم لا تفهمون في الأمن".

وكانت الحكومة الإسرائيلية سرَّبت مراراً أنباء عن نيتها استهداف الرئيس عرفات بالإبعاد والاغتيال. ويقول مقربون منه إنه كان ينام وبندقيته الشهيرة إلى جانبه، مستعداً للدفاع عن نفسه حتى الشهادة، في حال تعرض لأي هجوم.

وقد هدمت قوات الاحتلال في الاجتياح الثاني في أيلول من العام ذاته عشرة مبانٍ كانت تستخدم مقاراً للأجهزة الأمنية، ووصلت إلى المبنى الذي يقيم فيه الرئيس عرفات، وهدمت الجسر الواصل بينه وبين المبنى المجاور الذي يضم قاعتي اجتماعات كبيرتين.

وشأنها شأن المقاطعة، تعرضت مقار السلطة الفلسطينية في باقي المدن والبلدات والقرى إلى المصير ذاته في سلسلة اجتياحات وعمليات قصف لم تبقِ وراءها مقراً واحداً يصلح للاستخدام، وهو ما بدا كافياً لتفسير الأهداف الحقيقية لتلك الحرب التي لم تنتهِ فصولها بعد.

ووصل ضجيج الاحتجاج على الهدم العشوائي اللامبرر لمقار السلطة الفلسطينية، بما فيها مبان صمدت على مدى عشرات السنين أمام احتلالات وأنظمة حكم سابقة سادت في هذه البلاد، حتى إلى بعض الإسرائيليين. وكتب حينئذ المحلل الأبرز في صحيفة "**يدوعوت أحرونوت**" ناحوم بارنياع مقارناً بين إسرائيل وغيرها من الجهات التي حكمت هذه البلاد، قائلاً: الآخرون كانوا يبنون أما إسرائيل فتهدم وتهدم..."، مشيراً إلى الأهداف الحقيقية للحرب المعلنة على الفلسطينيين، وهي هدم مقومات بناء كيان ودولة فلسطينية.

ويفسر مسؤولون فلسطينيون هذا المنحى الذي اتخذته حرب شارون على الفلسطينيين بأنها: "حرب اليمين في إسرائيل على كل ما نتج عن اتفاقات زعيم حزب العمل الراحل اسحق رابين مع الفلسطينيين"، وفق ما يقول نبيل أبو ردينة المتحدث باسم الرئيس. وأضاف: "لقد سعى اليمين الذي قتل رابين، بعد أن واتته الظروف، وتسنى له الوصول إلى الحكم، للقضاء على كل ملامح المرحلة السابقة، والعمل على إرساء ملامح مرحلة أخرى تتوافق ومواقف وتطلعات هذه الجماعات المتطرفة".

ولأن الرئيس عرفات حمل على الدوام حلم الفلسطينيين في دولتهم المستقلة على كامل أرضهم المحتلة، فقد وضعه شارون على رأس قائمة أهداف حربه. وقبل أن يبدأ خطته في إعادة احتلال كامل مناطق السلطة، شن رئيس الوزراء الإسرائيلي حرباً سياسية على الرئيس عرفات معلناً عنه قبل ذلك بشهور عدة (في الثالث من كانون الأول ٢٠٠١) "معادياً"، و"غير ذي صلة". وتكريساً لصفة العداء هذه، أمر شارون بشن هجمات على أهداف ومرافق رئاسية مثل مهابط المروحيات، والمطار، وغيرها. وبعد أقل من أسبوعين من ذلك التاريخ، أعلن شارون عن قطع كل اتصالات حكومته مع الرئيس، اتبعها بسلسلة قرارات ضده، من عدم السماح له بالعودة في حال السفر، إلى عدم استقبال من يزوره من الضيوف الأجانب، إلى قرار صدر عن حكومة الأمنية المصغرة يأذن له بإبعاده.

لكن الكثير من الشواهد بينت أن الحرب على عرفات في العلن كانت ستاراً لاتصالات ضاغطة في الخفاء قادها نجله عمري شارون، وحمل فيها عروضاً سياسية من والده كان قبولها كافياً بقلب المعادلة رأساً على عقب. وقال أبو ردينة: "الحصار على الرئيس كان يمكن إنهاؤه بمكالمة هاتفية نُبلغ فيها شارون قبولنا بما يعرضه علينا من دولة مؤقتة في القطاع وفي ٥٢٪ من أراضي الضفة، لكن هذا لن يحصل أبداً".

وقال عزام الأحمد: "الحرب علينا وعلى الرئيس عرفات حرب سياسية وليست أمنية كما يدعون، فشارون يعلم أن الرئيس هو القائد للحالة الفلسطينية بكل ما فيها من مؤسسات وفي مقدمتها المؤسسة الأمنية، لكنه يريد من الرئيس أن يتنازل، وهو المستحيل بعينة".

لكن عرفات، وكما طائر العنقاء ينبعث من الرماد دون أن يحترق، عاد إلى مقر حصاره، شهيداً ورمزاً لإرادة صمود فريدة في التاريخ. دُفن عرفات في المقاطعة التي حوصر فيها، وأقيم له ضريح سرعان ما تحول إلى مزار لكل محبي السلام والعدل والحرية في العالم.

أطفال ينتظرون عودة آباء لن يعودوا

ما أن تسمع نور، ابنة العشرة شهور، عودة أعمامها من عملهم مساءً، حتى تنادي قائلة: بابا بابا. فقد اعتادت هذه الصغيرة على عودة والدها، زاهي العارضة (٣٧ عاماً) مساء كل يوم مع أخوته من عملهم المشترك، حيث كان يسارع لاحتضانها ومداعبتها.

لكن نور لن تجد والدها بين أخوته العائدين، فقد سقط في مواجهة مسلحة مع مستوطنين حاولوا اقتحام مدينة نابلس في التاسع عشر من تشرين الأول العام ٢٠٠٠.

وتعيش أسرة زاهي العارضة إلى جانب أسر أشقائه الثلاثة في مبنى مشترك في مخيم عسكر القديم في مدينة نابلس. وتقول زوجته إن أطفالها الأربعة فتحي (عشرة أعوام)، ونغم (سبعة أعوام)، ومحمد (خمسة أعوام)، ونور (عشرة شهور) يشعرون بانقباض مساء كل يوم عند عودة أعمامهم من العمل دون والدهم. "فتحي الكبير يدرك أن والده استشهد، ولن يعود، لكن الثلاثة الآخرين الصغار لا يدركون ذلك، ويعتقدون أنه ذهب وسيعود، ولهذا فهم ينتظرون عودته مساء كل يوم".

وكل يوم تسمع هذه الزوجة الثكلى الأسئلة القاسية ذاتها من أطفالها: بابا راح، ومتى يعود؟ غيبة بابا طالت، متى سنراه؟

وجاء تأثير استشهاد زاهي على ابنه البكر فتحي مختلفاً بعض الشيء، فقد أخذ هذا الطفل ابن العشر سنوات يشعر بأنه قد غدا رجل البيت، وأن عليه مسؤوليات كثيرة. وتقول والدته: "فتحي فقد طفولته، وأصبح

ينظر لنفسه كرجل صاحب مسؤوليات، فعندما يراني يقول لي: يا ماما بابا شهيد، والشهيد حبيب ربه، فلا تبكي عليه. وقبل أن يذهب إلى مدرسته في الصباح يسألني عمّا احتاجه، وعندما يعود ظهراً يسألني عن احتياجات البيت، ثم ينزوي مع كتبه".

وأطفال الشهيد زاهي العارضة يشكلون نموذجاً متكرراً في بيوت الشهداء الذين رحلوا وتركوا أطفالهم وأسرهم. فطفلة الشهيد محمد الدخيل، من نابلس، وعمرها ثلاث سنوات، دائمة السؤال عن والدها الذي طبع قبلة الوداع على وجنتها وذهب ولم يعد. قال عم الطفلة، أحمد (٢٢ عاماً): "عندما تنتبه الطفلة إلى صورته المعلقة على الجدار تبدأ بالبكاء قائلة: بدي بابا ... بدي بابا. نشاغلها قليلاً حتى تنسى، لكنها سرعان ما تعود إلى السؤال والبكاء من جديد".

وعلى الرغم من عدم إدراك هذه الطفلة معنى غياب والدها، فإن إحساسها بالغياب جعلها دائمة الحزن والبكاء. وقال عمها أحمد: "لقد تغيرت حياة هذه الطفلة كلياً، فلم تكن يوماً حزينة ودائمة البكاء كما هي اليوم".

ونيفين، ابنة الست سنوات، ابنه الشهيد عصمت الصابر (٣٥ عاماً)، من نابلس أيضاً، تعيش حالة من التشوش الذهني بعد رحيل والدها. فهي سعيدة لأن صور والدها تملأ الشوارع، ولأنه "ذهب إلى الجنة"، كما قال لها الكبار، ولكن عندما يحل المساء ولا يعود تبدأ بالسؤال عنه، متى يعود لاحتضانها وملاعبتها، وماذا سيحضر لها معه؟ وغالباً ما تقف نيفين أمام صورة والدها المعلقة في غرفة الجلوس، وتتحدث إليه كما كانت تفعل وهو حي"، قالت جدتها.

ويقول عم الطفلة محمد الصابر (٢٧ عاماً): "نحاول أن لا نترك أي فراغ في حياتها، لكن لا شيء يعوض الطفل عن أبيه". وكان الشهيد عصمت الصابر أوصى أشقاءه وأسرته على طفلته الوحيدة قبل أن يستشهد. وقالت والدته: "لقد كان رحمه الله يعرف أنه سيستشهد، لذلك كان دائماً يوصينا بنيفين".

وقال شقيقه محمد: "لقد كان عصمت مصمماً على الشهادة، ففي ذلك اليوم أصيب مرتين؛ في الأولى أصيب بعيار مطاطي، وعاد بعد أن تلقى العلاج في المستشفى الميداني إلى ساحة المواجهات في شارع القدس، وفي الثانية أصيب باختناق من الغاز المسيل للدموع، وفي المرة الثالثة استشهد".

وكان صابر أحد نشطاء الانتفاضة الأولى، وقد اعتقل خلالها مرات عدة إدارياً، حيث كان ناشطاً في الجبهة الشعبية.

ولإحساسهم أن مصيرهم قد يكون الغياب، فإن الكثير من الآباء الشهداء غالباً ما كانوا يوصون على أطفالهم قبل خروجهم إلى المواجهات. عيسى فاعور (٣٢ عاماً)، من مخيم بلاطه أوصى شقيقه جلال (٢٩ عاماً) على طفلته، جميلة، ابنة العامين ونصف العام قائلاً: "أنا لست صغيراً، وأعرف ماذا أفعل، وكل ما عليك هو أن تعتني بطفلتي الوحيدة في حال استشهادي، هذه هي مسؤوليتك".

وقال والده إنه حاول مراراً ثني عيسى عن الذهاب إلى المواجهات رأفة بطفلته وزوجته، إلا أنه كان يرفض الاستجابة. "ذات مرة لحقت به حافياً كي أعيده، لكنه رفض الاستجابة لرجائي له بالعودة ومضى" قال والده العجوز السبعيني.

وكانت طفلة عيسى مع والدتها في زيارة لأسرة الأخيرة في قرية برطعة داخل الخط الأخضر يوم استشهاده. وقد طلبت منها أسرته أن لا تحضرها معها إلى المخيم حتى تجنبها رؤية جثمان والدها.

ويذكر والد عيسى أن ابنه قد مارس طقوس الشهداء في يوم استشهاده، فقد اغتسل من أجل الصلاة والمشاركة في تشييع جثمان الشهيد زاهي العارضة في مخيم عسكر المجاور. وروى والده أنه أبلغ أكثر من شخص شاهده في الطريق أنه قد لا يعود لأنه "ذاهب إلى المواجهات".

وقال شقيقه جلال: "كثيرون قالوا لنا بعد استشهاده إنه ودعهم في ذلك اليوم، وطلب منهم مرافقته للجهاد".

وفاعور كان أيضاً أحد نشطاء الانتفاضة الأولى. وروى والده الكثير من حوادث الاعتداء التي تعرض لها ابنه على أيدي قوات الاحتلال في سنوات الانتفاضة، ومنها قيام دورية لجنود الاحتلال باعتقاله وتعذيبه ونقله إلى مستوطنة "يتسهار" القريبة من المنطقة، واحتجازه فيها لساعات عدة. وقال والده لقد عاد عيسى في ذلك اليوم ورأسه مهشم، وروى لنا أن الجنود ضربوه بشدة على رأسه، وقيدوا يديه بالحبل، والقوه بجوار سياج المستوطنة. وعندما حل المساء، بعد ساعات، زحف على الأرض حتى خرج من المستوطنة، ثم حل القيد من يديه، وعاد إلى البيت.

واعتقل عيسى أيضاً خلال الانتفاضة الأولى. وقال والده: "هؤلاء الذين ذاقوا مرارة الاحتلال مثل عيسى ابني وغيره لا يغفرون".

وحتى اليوم يشكل الشهداء المتزوجون حوالي ربع الشهداء الذين سقطوا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث بلغ عددهم ٤٠ شهيداً.

لماذا قتلوا فاطمة؟!

لماذا قتلوا فاطمة أبو جيش؟ وماذا كان يدور في خلد الجندي الذي أطلق العيار الناري على هذه الصبية، ابنة العشرين ربيعاً، أثناء عودتها من عملها في نابلس إلى قريتها في بيت دجن؟ هل كان ضجراً، يتسلى، مثل ذلك القناص الذي قابلته الصحافية عميرة هس في هآرتس؟ أم قام بفعل القتل لأنه يعلم أنه مارس عملاً قد يثير إعجاب زملائه في الجيش، وأصدقائه في النادي؟ وربما أفراد أسرته؟ ولأنه يعلم أن مؤسسته، إن لم تكافئه على ما فعله، فإنها لن تحاسبه.

هل عرَّضت فاطمة، الموظفة العائدة من عملها بشوق الغائب إلى أسرته، حياة ذلك الجندي المدجج بأدوات الموت، للخطر؟ أم تراه فعل ذلك بعدما بلغته التعليمات الجديدة التي أصدرتها قيادة الجيش للجنود قبل الحادثة؟ وربما بعدها بساعات قليلة، والتي وسعت بموجبها صلاحيات إطلاق النار المعطاة لهم. فقد سمحت تلك التعليمات للجنود بإطلاق النار دون الحصول على إذن مسبق من قائد الموقع أو المجموعة، وإطلاق النار على المسلحين قبل تحذيرهم، وفتح النار على الشرطة الفلسطينية في حال تصرفهم بطريقة مثيرة للشبهات. أم تراها سياسة جديدة تقضي بإشاعة خطر الموت على الطرق الخارجية بغية إحكام الحصار والسجن حول التجمعات السكانية الفلسطينية، وهو الأسلوب الكفيل بتدمير مقومات الحياة فيها؟

هذه الأسئلة وغيرها دارت في خلدي وأنا أقوم بتغطية نبأ مقتل فاطمة، التي لا معيل لأسرتها سواها، برصاصة أطلقها عليها أحد الجنود وهي في طريق عودتها لبيتها.

كانت فاطمة، وهي موظفة إدارية في المستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس، قد أنهت عملها عند الرابعة عصراً، وغادرت وشقيقتها روز، الموظفة في المستشفى ذاته، مع زوج الأخيرة ناصر أبو جيش، الموظف في بنك الأردن، بسيارته الصغيرة من نوع (فيات ١٢٧) إلى القرية.

عندما وصلت سيارتهم إلى الطريق الالتفافية، وهي إحدى الطرق التي يسلكها أهالي بيت دجن منذ فرض الحصار عليهم قبل أكثر من شهرين ونصف، وجدوا ست دوريات للجيش تغلق الطريق، ما اضطرهم للانتظار حوالي الساعة حتى غادرت الدوريات.

يقول ناصر: "ضم موكب الانتظار حوالي خمس عشرة سيارة، وكانت سيارتي الرابعة في الموكب، وما أن تحركنا قليلاً حتى سمعت صوت إطلاق نار، ترافق مع صرخة أطلقتها فاطمة من المقعد الخلفي في السيارة، حيث كانت تجلس. أدرت وزوجتي وجهينا في الحال إلى الوراء لنجدها تتخبط في دمائها".

لم يشاهد ناصر المصدر الذي أطلقت منه النار، لكنه شاهد مجموعة من الجنود ترابط على بعد حوالي ١٥٠ متراً من الموقع الذي كانت سيارته قد وصلته. عدد من سائقي السيارات التي كانت سائرة خلف سيارة أبو جيش قالوا إن الجنود الذين أطلق أحدهم النار على سيارة ناصر أخذوا يتحدثون مع بعضهم بعد العملية، وكأن شيئاً لم يكن، وحتى كأنه لم يكن هناك إطلاق نار.

وفي مستشفى رفيديا، حيث نقلت فاطمة، تبين أن العيار الناري الذي أصابها من نوع "دمدم" المتفجر، حيث مزقت شظاياه قلبها ورئتها. طبيب في المستشفى ذكر أن الصور التي أخذت لفاطمة بينت أن شظايا العيار الناري قد شقت قلبها، وأصابت تسع منها الرئة.

مصرع فاطمة، في زمانه ومكانه وطريقته، يجسد بلغة واضحة وضوح الدم، السياسة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في قمع

الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. فهذه الفتاة ضحية لتعليمات القتل بدم بارد، التي تحمل اسم "تعليمات إطلاق النار في جيش الدفاع الإسرائيلي". تلك التعليمات التي تتبعها حكومة إسرائيل في تعاملها اليومي مع الفلسطينيين منذ الأيام الأولى للانتفاضة، والتي تتيح للجنود والمستوطنين ممارسة القتل تحت ذريعة تعرض حياة القاتل للخطر من قبل الضحية، أو تصرف الضحية بصورة تثير الشبهات.

وتمثل إجراءات الحصار التي تتعرض لها قرية فاطمة "بيت دجن" شرق نابلس نموذجاً للحصار المشدد المفروض على مختلف التجمعات في الضفة والقطاع. فقد فرض على تلك القرية والقرى المجاورة لها حصاراً مشدداً لو استسلم له أهلها لماتوا من الظمأ والجوع. فقرية بيت دجن، والعديد من القرى المجاورة لها، تفتقر لشبكات المياه، وتعتمد على الصهاريج المتنقلة. وقد نفدت المياه من هذه القرية على وجه الخصوص في الأسبوع الأول للحصار، وهو ما اضطر الناس إلى سلوك طرق ترابية التفافية من أجل جلب المياه وغيرها من احتياجاتهم، علاوة على وصولهم إلى أماكن العمل والدراسة في نابلس.

غير أن قوات الاحتلال كانت تسارع إلى إغلاق كل طريق جديدة، فيما يبحث الناس عن طريق أخرى ... وهكذا. وروى سامي، أحد أبناء القرية أن جنود الاحتلال أغلقوا الطريق الأولى التي كان يستخدمها أهل قريته، وتربطها بقرية بيت فوريك المجاورة، فبحث الأهالي عن طريق أخرى يوصلها بقرية سالم. وعندما أغلق الجيش هذه الطريق بحثوا عن طريق ثالثة تمر عبر السهول، لكن السلطات سرعان ما أغلقتها ... وهكذا.

وذكر سامي أن جنود الاحتلال قاموا قبل أيام بحفر حفرة كبيرة عمقها حوالي مترين في إحدى الطرق التي يستخدمها أهل قريته، ما شكل خطورة بسقوط السيارات فيها.

وتتخذ قوات الاحتلال التي ترابط بصورة دائمة على مختلف محاور الطرق الموصلة لهذه الطرق العديد من الإجراءات العقابية بحق من

ضبطتهم "متلبسين" في الخروج على الحظر والحصار، منها ملاحقتهم بواسطة الدبابات المجنزرة عبر السهول، ومصادرة مفاتيح سياراتهم، وإتلاف إطاراتها.

وروى مواطنون أن الجنود تعمدوا في بعض الحالات إلى صدم السيارات التي لاحقوها في السهول بواسطة الدبابات، وهو ما ألحق فيها أضراراً بالغة. وفي جميع تلك الحالات شكلت الدبابات خطراً حقيقياً على الركاب، حيث كادت في مرات عديدة تتسبب في انزلاقها وتدهورها في الوديان.

يضمدون جراحهم ويواصلون الحياة

لم يمضِ على هدم "بناية عسكر"، كما أصبحت تعرف، سوى ثلاثة شهور حتى عادت تقف من جديد بطبقاتها الأربع مستعدة لاستقبال عائلاتها الثماني التي تشتت في مساكن وإقامات مؤقتة.

وإعادة إعمار هذه البناية التي هدمتها القوات الإسرائيلية في حزيران العام ٢٠٠٣، بعد اشتباك مع مطلوبين تحصنا في إحدى شققها، لم يأتِ ضمن برنامج خاص للسلطة الفلسطينية، أو لقوى سياسية تسعى لبناء ما تدمره آلة الحرب الإسرائيلية، بل جاء بمبادرة سكان الحي الذي تقع فيه البناية، حي عسكر، الواقع بجوار مخيم عسكر القديم.

درويش برغال (٣٢ عاماً) أحد أعضاء لجنة محلية شُكلت لإعادة إعمار البناية، قال: "نحن جميعاً تحت الخطر، فقد كان من الممكن أن يكون بيتي، أو بيت هذا أو ذلك هو الذي تعرض أو سيتعرض للهدم، لذلك وجدنا أن مواجهة الخطر الجماعي يأتي بالتضامن الجماعي، فقمنا بتشكيل لجنة لإعادة تعمير البناية في اليوم ذاته التي هدمت فيه، وجمعنا تبرعات من أهالي الحي والمؤسسات الاقتصادية والمحسنين وشرعنا في إعادة بنائها".

وثمة من ساهم بتبرعات مالية لهذا الغرض. وثمة من ساهم بتبرعات عينية مثل مواد بناء، أو اللوازم الأخرى من تمديدات صحية ونوافذ وأبواب وغيرها. وثمة بناؤون وعمال تبرعوا بنصف قيمة أجرهم اليومي الذي يتقاضونه من العمل في إعادة بنائها.

وهدم الجيش الإسرائيلي آلاف المباني والمساكن خلال هذه الانتفاضة التي دخلت الشهر الماضي عامها الرابع، ولم تتبنَّ أية جهة إعادة بنائها نظراً لكبر تكلفتها، سوى تلك التي بنيت بمبادرات محلية أو خارجية مثل مخيم جنين الذي تعرض حي كامل فيه لهدم جماعي في عملية السور الواقي في العام ٢٠٠٢، وتبنت دولة الإمارات العربية إعادة بنائه.

وتوفر الهيئة العليا للانتفاضة في نابلس، كما في غيرها من الأراضي الفلسطينية، تكاليف استئجار مساكن لمن هدم مسكنه لفترات محدودة قابلة للتمديد، فيما تقوم المؤسسة الرسمية بترميم البيوت والمباني التي تتعرض لأضرار جزئية مهما بلغ حجم الدمار الذي يصيبها.

وسجلت الكثير من المبادرات المحلية المماثلة في العديد من المواقع، منها مبادرة أخرى في مدينة نابلس ذاتها لإعادة بناء بناية كبيرة مؤلفة من سبعة أدوار، تضم ١٥ شقة سكنية في حي المخفية هدمت الشهر الماضي.

وبعد ثلاث سنوات من الانتفاضة التي يتعرض فيها الفلسطينيون لإجراءات قمع وحصار استثنائية، وصلت معها نسب البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة (تتراوح من ٦٠–٧٠٪)، فإن المجتمع الفلسطيني ما زال يبدو أكثر حصانة وتماسكاً.

ويبدو أن المجتمع طوَّر تحت الحصار وسائلٍ وطرق حياة لمواجهة أخطار الفقر والعوز والمرض والجوع الذي يهدد فعلياً قطاعات واسعة منه. ويبرز في المقدمة منها التكافل الأسري والاجتماعي الذي يحمي الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، والفئات الفقيرة والمعوزة من الجوع. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فإنه لم تسجل أية ظواهر جوع حقيقي في أي منطقة في الضفة والقطاع. وقال زهير الدبعي إمام وخطيب بارز في مدينة نابلس: "التكوين الاجتماعي والديني للمجتمع الفلسطيني يجعله محصناً أمام الأخطار، وبخاصة عندما تأتي من الخارج. مجتمعنا يستند إلى منظومة من القواعد والقيم والعادات والتقاليد التي تجعل من الوقوف إلى جانب المحتاج وصلة الرحم والحرص على الجار فضائل كبرى".

"لقد أصبح الراتب الشهري لموظف ما ينفق على أسر عدة بدلاً من أسرة واحدة، فمن يعمل اليوم نجده ينفق على أسرة شقيقه الذي لا يعمل، أو أسرة شقيقته التي بات زوجها عاطلاً عن العمل ... وهكذا"، قال زهير الدبعي.

ونشطت الكثير من الجمعيات واللجان الخيرية في السنوات الثلاث الماضية في تقديم العون الغذائي للمحتاجين. وارتفع عدد المنتفعين من لجنة الزكاة في نابلس في السنوات الثلاث الماضية بنسبة تزيد على مائتين في المائة.

وبموازاة ذلك، تتخذ المؤسسات الخدمية، وبخاصة الصحية والتعليمية والبلدية إجراءات من شأنها التخفيف من أعباء الأسرة؛ مثل تخفيض الأقساط الجامعية، أو منح الطلبة قروضاً طويلة الأجل، وتأجيل دفع المستحقات الضريبية المحلية؛ مثل ضرائب المعارف، والنفايات، وغيرها.

وقال نائب رئيس بلدية نابلس عدنان الدرهلي: "إذا كان غالبية الناس يعجزون عن دفع مستحقات الكهرباء والماء، فكيف سنطالبهم بدفع ضريبة المعارف؟".

وقال الدرهلي إن حوالي ٨٠٪ من سكان البلدة القديمة والمخيمات لا يدفعون مستحقات الماء والكهرباء، ما راكم على البلدية ديوناً كبيرة تثقل عليها، وتحد من قدرتها على تقديم الخدمات.

وتراجعت إيرادات البلدية من الضرائب المحلية التي تخصصها للمشاريع التطويرية بنسبة تتراوح بين ٥٥-٦٠٪، ما أدى إلى توقف مشاريع البلدية في إنشاء مدارس جديدة، علماً بأن المدينة بحاجة لمدرستين جديدتين كل عام.

لكن المجتمع المحلي شديد الحساسية للحاجات الملحة مثل الغذاء والتعليم سرعان ما أظهر مبادرات لسد هذه الثغرات، فقامت لجان في الأحياء وجمعت تبرعات مالية لبناء المدارس. وقال الدرهلي إن المجتمع المحلي قام ببناء أربعة مدارس جديدة في العامين الأخيرين. ومن هذه المدارس مدرسة سعد ابن أبي وقاس التي أرفقت مع مسجد أقامه الأهالي في جبل الطور.

وتضم المدرسة التي أقيمت في طابقين أرضيين للمسجد ٢٨٣ تلميذاً وتلميذة في الصفوف الابتدائية الأربعة الأولى. وقال محمد عكوبة (٦٧ عاماً) أحد المبادرين لإقامة المدرسة من حي الطور: "إن سكان الحي تسابقوا على المساعدة في بناء المدرسة بين من تبرع بالمال ومن تبرع بجهده العضلي".

وأضاف عكوبة الذي لدية ثلاثة أحفاد في هذه المدرسة: "أولادنا في حاجة لمدارس ونعرف أن البلدية غير قادرة اليوم على بناء مدارس جديدة، لذلك كان لا بد لنا أن نتحرك، وقد وتحركنا ونجحنا، وهاهم أطفالنا على مقاعد الدراسة".

مقام يوسف: القبر الذي حولوه إلى مقبرة!

يضم "مقام سيدنا يوسف" في نابلس قبراً وحيداً، لكن الهوس الديني لدى المستوطنين وبعض الجماعات الدينية اليهودية حوله إلى مقبرة تضم عشرات الضحايا من الفلسطينيين والإسرائيليين.

وظل هذا المقام الديني الصغير لعشرات السنين مكاناً للعبادة والاحتفالات الدينية، وتلاقي المتعبدين من مختلف الديانات والطوائف من يهود ومسلمين ومسيحيين، حتى جاء الاحتلال ومعه المستوطنون المهووسون بالأساطير والأوهام، وحوَّلوه إلى مقام للفقد والفجيعة والألم.

فقد سيطرت مجموعات من المستوطنين على المقام، وحولته، بما حصلت عليه من رعاية المؤسستين العسكرية والسياسية، إلى ثكنة عسكرية دارت فيها وحولها مواجهات واشتباكات سقط فيها العشرات من الضحايا قتلى وجرى.

وحتى بعد إخلاء هذا المقام من قبل الجيش في الأسابيع الثلاثة الأولى من الانتفاضة، بسبب "ضعفه الأمني"، مارس المستوطنون فيه ما جعل حتى الجيش الإسرائيلي نفسه يضج منهم.

وما جرى في ساعات فجر اليوم كان واحداً من تلك الحالات التي ضاق فيها الجيش ذرعاً بممارسات المستوطنين والمهووسين الذين باغتوه – أي الجيش– ودخلوا إلى المقام في مظهر احتفالي يحمل من الغطرسة ونشوة القوة أكثر بكثير مما يحمله من خشوع المؤمنين العابدين.

وفور وصولهم تعرض أفراد المجموعة لهجوم مسلح أسفر عن إصابة سبعة منهم، وصفت إصابة أحدهم بأنها حرجة، وآخر بأنها خطيرة، وثالث ببالغة الخطورة. وأعلنت قيادة الجيش أنها تعتزم تقديم شكوى ضد أفراد الجماعة هؤلاء لعدم انصياعهم للتعليمات التي تحظر على الإسرائيليين عموماً الدخول إلى مقام يوسف لأسباب أمنية.

وأقام الجيش ثكنة عسكرية في المقام منذ مطلع الانتفاضة الأولى العام ٨٧ من أجل حماية المستوطنين المقيمين فيه. ويقول سكان الحي إن المستوطنين مارسوا اعتداءات يومية عليهم، مستغلين ما يوفره الجيش لهم من حماية.

ومنذ اليوم الأول لـ "انتفاضة الأقصى"، قام شبان من المدينة بهجمات متواصلة على الموقع العسكري في المقام، ما أجبر الجيش على إخلائه. وبعد مغادرته، أصدر الجيش تعليمات مشددة للمستوطنين والجماعات الدينية المتطرفة بعدم الذهاب إلى المقام الذي اعتبره ثغرة أمنية شديدة.

لكن سكان حي بلاطة البلد يؤكدون أن هذه الجماعات لم تتوقف عن الدخول إلى المقام في ساعات متأخرة من الليل مدججة بالسلاح، وفي مظاهر تشي بالتحدي السافر لأهالي المدينة.

وروى مراد كساب (٢٨ عاماً) الذي يقطن بجوار الموقع الذي تعرضت فيه سيارة المستوطنين للهجوم أن مجموعات عديدة منهم دأبت على اختراق حظر الجيش والقدوم إلى الموقع. وقال إنه شهد قيام الجيش مرات عديدة بملاحقتهم في طرقات الحي وبين أزقته من أجل إخراجهم من المدينة، لكنهم كانوا يواجهونه بمراوغة وعناد مثل قيامهم بالاختباء في مبنى مهجور.

يستذكر مراد العديد من المرات التي كان فيه الجنود ينادون على أفراد هذه الجماعات عبر مكبرات الصوت محذرين إياهم من خطورة المكان على حياتهم دون أن يجدوا لديهم آذاناً صاغية.

ولدى تعرضهم للهجوم الأخير لم يتمكن الجيش من الوصول إلى أفراد الجماعة الدينية اليهودية سوى بعد ساعة وربع الساعة وفق ما يؤكده سكان الحي.

شاهد عيان وصف المشهد قائلاً: "كانوا في حالة تثير الشفقة، فقد تحولوا فجأة من عتاة متغطرسين إلى أناس ضعفاء يصرخون ويستغيثون ويبكون أكثر. نظرت إليهم من طرف النافذة، وشاهدتهم ينزفون ويبكون ويجرون مكالمات هاتفية في حالة هياج وعصبية. رأيت معهم سيدة، وتحركت الشفقة في قلبي تجاههم، وفكرت لوهلة بالخروج إليهم للمساعدة، لكنني صرفت الفكرة من رأسي حينما شاهدت أسلحتهم بجانبهم، فقد خشيت أن يفتحوا النار علي".

وعاش أهالي حي بلاطة حالة ذعر وهم يشاهدون المستوطنين المذعورين وسط الحي، فقد خشوا من عمليات انتقامية.

وأنقذ الجيش أفراد المجموعة مستخدماً مروحيتين عسكريتين هبطتا في معسكر مجاور. وترك الجيش سيارة المستوطنين، وهي ميني باص من نوع "ميتسوبيشي" بيضاء اللون في الموقع. وقام شبان وفتية بإضرام النار فيها.

ويقيم الجنود حواجز عسكرية مشددة على مختلف مداخل نابلس، لكن وجود المستوطنات في محيط المدينة يتيح لهذه المجموعات التسلل إليها بعيداً عن أعين الجيش الذي يتفنن في مراقبة الفلسطينيين ومنعهم من التنقل.

و"مقام يوسف" مقام إسلامي بني في العهد العثماني، كما يظهر من طراز بنائه الذي يبين أنه بني قبل ما لا يزيد على مائة وعشرين عاماً. لكن جماعات يهودية تقول إن النبي يوسف عليه السلام دفن فيه، وتعتبره مقدساً.

وكانت عائلة فياض الأسمر تقوم على خدمة المقام بموجب فرمان صادر عن السلطان العثماني عبد الحميد. لكن أفراد هذه العائلة حرموا كباقي

الفلسطينيين من الوصول إلى المقام بعد أن سيطر عليه المستوطنون، ومن ثم الجيش. وقال المحامي عبد الفتاح فياض الذي تقوم عائلته على خدمة المقام أن المكان ظل يتبع الأوقاف الإسلامية في العهود العثمانية والبريطانية والأردنية، إلى أن جاءت سلطات الاحتلال بعد العام ٦٧، وأحالته إلى وزارة الأديان الإسرائيلية.

وأضاف: "وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت السلطات تعترف بولاية عائلتنا على خدمة المقام، وظلت تسمح لأبن أخي بالقيام بخدمته حتى توقف هو من تلقاء نفسه عن ذلك بسبب مضايقات المستوطنين له واعتداءاتهم عليه".

ودرج متدينون يهود على زيارة هذا المقام وإقامة طقوس دينية فيه، إلى جانب المواطنين المسلمين، بعد الاحتلال العام ٦٧، لكنهم استولوا عليه بالكامل منذ الأيام الأولى للانتفاضة العام ٨٧، بمساندة الجيش الذي حوله إلى ثكنة عسكرية. وحرم الجنود والمستوطنون المواطنين منذ ذلك العام من الصلاة وإقامة الموالد وإحياء المناسبات الدينية في هذا المقام، وهو ما درجوا عليه منذ مئات السنين.

ويقول أهالي حي بلاطة البلد إن المستوطنين حاولوا خلق جيب استيطاني لهم في هذا الحي على غرار الجيوب الاستيطانية التي أقاموها في مدنية الخليل. وذكر فياض أن المستوطنين حاولوا شراء منازل مجاورة للمقام بطرق شتى لكنهم فشلوا في ذلك.

هل يسيطر المستوطنون اليهود على القدس العتيقة؟

يبدو الحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ومن حوله القدس العتيقة، مثل راحة اليد من هنا، من حارة الخلوة في جبل الطور شرقي المدينة، حيث استولى المستوطنون اليهود قبل أيام على بنايتين جديدتين مستخدمين سلاحين ماضيين، الأول قانون قوة الاحتلال، والثاني المال اليهودي المتدفق من وراء البحار.

وفي اليوم ذاته الذي قدمت فيه مجموعات من المستوطنين للسكن في هاتين البنايتين الكبيرتين (الأولى مكونة من أربع طبقات والثانية من ثلاث)، كانت مجموعات أخرى تستولي على بناية ثالثة في بلدة سلوان المجاورة، مساحتها ثلاثمائة متر مربع.

وفي الحالة الأولى ادعت المجموعة الاستيطانية التي استولت على البنايتين أنها اشترتهما بالمال من أصحابهما. أما في الحالة الثانية، فكانت الحكاية مختلفة: قرار قضائي صادر عن المحكمة المركزية، جرت المصادقة عليه من المحكمة العليا، يقضي بإحالة ملكية البناية من مالكها إبراهيم غزلان إلى عائلة يهودية بحجة "قانونية" مفادها أن أجداد العائلة اليهودية اشتروا الأرض المقامة عليها البناية من أحد أبناء عائلة غزلان في العام ١٩٢٣؛ أي قبل إنشاء دولة إسرائيل بـ ٢٥ عاماً؟

والمفارقة هنا أن البائع المفترض كان طفلاً في السابعة من عمره في ذلك العام، وفق ما يقول ابن أخيه رياضٍ غزلانِ الذي يقول: "لقد قدمنا كل الوثائق التي تبين أن عمي كان طفلاً صغيراً في ذلك العام، فهو من

مواليد ١٩١٧، ومع ذلك لم تأخذ المحاكم الإسرائيلية بأقوالنا، وأخذت بأقوال المدعين وحكمت لهم".

والبنايات السكنية الثلاث ليست البداية ولا النهاية في مساع حثيثة تبذلها السلطات الإسرائيلية والجمعيات الاستيطانية اليهودية للاستيلاء على العقارات العربية في القدس وطرد أصحابها العرب منها. ويقول خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، إن جهود هذه الجمعيات قاد للسيطرة على ٧٠ عقاراً في البلدة القديمة من القدس، وعلى عشرات العقارات الأخرى في محيطها. ويشير إلى أن بعض هذه العقارات مؤلف من غرفة واحدة، وبعضها الآخر مؤلف من مبنى كبير مثل دير مار يوحنا الذي يضم ٢٤ غرفة.

وبدأت إسرائيل جهودها الرسمية وغير الرسمية، للسيطرة على العقارات العربية في القدس العتيقة منذ احتلال المدينة العام ٦٧. فقد قام جيشها أثناء عملية احتلال المدينة بهدم جميع المباني في حارة اليهود التي كان يقطنها مواطنون عرب وتجريفها بالكامل. وبعد الحرب أعادت السلطات الإسرائيلية بناء هذا الحي وبيع مبانيه ليهود غالبيتهم من الأثرياء القادمين من الخارج.

وتشير معلومات متطابقة إلى أن عدد سكان الحي المذكور اليهود يبلغ اليوم ثلاثة آلاف، يضاف إليهم حوالي ألف يهودي آخر يقطنون في بؤر استيطانية في أنحاء مختلفة من البلدة العتيقة والأحياء المحيطة بها مثل سلوان، والطور، ورأس العمود.

وتتصدر حوالي عشر جمعيات استيطانية يهودية الجهود غير الرسمية للسيطرة على العقارات العربية في القدس، من أبرزها "عطيرت كوهانيم" و"العاد". وقد بدأت هذه الجمعيات نشطاها في القدس في مطلع العام ٨٣ مستخدمة العديد من الوسائل. وقال محمد عبد ربه أحد سكان البلدة القديمة: "استخدمت الجمعيات الاستيطانية وسائل كثيرة للسيطرة على عقارات القدس في مقدمتها التزوير والاحتيال. أما

الأسلوب الأحدث لهذه الجمعيات فهو تجنيد سماسرة محليين من سكان المدينة لشراء العقارات من أصحابها، ومن ثم نقل ملكيتها للجمعيات الاستيطانية التي تسارع إلى توزيعها على مجموعات من المستوطنين للسكن فيها تحت حراسة الشرطة والجيش".

وسجلت في الآونة الأخيرة حالات قام فيها سماسرة بشراء أراض، وإقامة مبان عليها، ثم نقلها لملكية جمعيات المستوطنين. وتتركز أعمال الجمعيات الاستيطانية على البلدة القديمة والأحياء المطلة عليها.

وبموازاة ذلك، تقوم بلدية القدس اليهودية بسن العديد من القوانين، واتخاذ القرارات التي من شأنها إبعاد العرب من القدس، وإحلال اليهود محلهم. وكان آخر هذه القرارات قرار بهدم ٩٨ منزلاً عربياً في حي البساتين من بلدة سلوان بحجة وقوعها في منطقة "الحوض المقدس". وقبل ذلك بأشهر قليلة قررت البلدية إقامة عشرات الوحدات السكنية لليهود في حي باب الساهرة.

ويقول خليل التفكجي إن البلدية كشفت عن نواياها الحقيقية اتجاه القدس بخطة رسمية نشرت العام الماضي تهدف إلى إيجاد أغلبية يهودية في البلدة القديمة من القدس بحلول العام ٢٠٢٠. وأضاف: "لقد تضمنت الخطة، فيما تضمنته، بنداً ينص صراحة على تقليص الكثافة السكانية العربية في القدس القديمة".

ويعيش في القدس القديمة اليوم ٣٢ ألف مواطن فلسطيني، هم جزء من ٢٨٠ ألف فلسطيني في شرقي القدس. أما عدد اليهود في مختلف أنحاء الجزء الشرقي من المدينة فقد بلغ ١٨٠ ألفاً.

ويقول النائب عن دائرة القدس محمد أبو طير أحد قادة "حماس" في المدينة، إن أهالي القدس العرب يواجهون بمفردهم قوة اليهود في إسرائيل والعالم. وأضاف: "إسرائيل تستخدم قوة السلاح والقانون، ويهود العالم يستخدمون قوة المال من أجل تهويد القدس، بينما المواطنون العرب لا يملكون سوى قوة انتمائهم لهذه المدينة المقدسة".

وأضاف: "للأسف بينما يوظف اليهود مقدرات هائلة للسيطرة على القدس، فإن العرب لا يقابلون ذلك بأي شيء يذكر، تاركين أهل المدينة مكشوفين أمام آلة الحرب والمال اليهودية".

محاكمات لا تجري سوى في إسرائيل

بعد رحلة طويلة استغرقت نهاراً كاملاً في "البوسطة"، وهي شاحنة عسكرية مخصصة لنقل الأسرى جزؤها الخلفي صندوق من الصفيح المشبك، وجد الشيخ حسن يوسف أحد أبرز قادة "حماس" في الضفة نفسه أمام محاكمة لا وصف لعبثيتها سوى ذلك الذي يُطلق على طحن الماء.

يسأل المدعى العام العسكري، وهي مجندة حسناء في أواسط العشرينيات من عمرها، شاهداً، هو أسير فلسطيني، عن اعترافات أدلى بها عن الشيخ حسن في التحقيق لدى اعتقاله قبل أكثر من عام ونصف العام. تسأله عن اسمه، وعن تاريخ اعتقاله، وعن لائحة الاتهامات التي قدمت ضده، وعن أسماء أشخاص من بلدته وردت أسماؤهم في التحقيق. تسأله عن العصائر والمياه المعدنية التي قدمها للجمهور في ذلك المهرجان، وأنواعها قبل أن تسأله إن كان يعرف الشيخ حسن يوسف أم لا.

وهنا يبدأ ما يشبه الهجوم غير المباغت. تنهال الأسئلة على الشاهد المفترض، عن كلمة كان ألقاها الشيخ حسن يوسف في مهرجان انتخابي لـ"كتلة الإصلاح والتغيير" في انتخابات بلدية في منطقة رام الله في العام ٢٠٠٦؟

يجد المستمع، لسيل الأسئلة هذا، نفسه تحت تأثير حالة من العبث الذي لا يصدر سوى عن غطرسة القوة الخرقاء. فأي حق لمجندة أو مجند إسرائيلي في توجيه اتهام لفلسطيني لمجرد مشاركته في مهرجان انتخابي؟

يحاول الأسير، الذي بدا أنه أدلى بشهادته عن مشاركة الشيخ حسن يوسف في مهرجان انتخابي لإبعاد شبح تهم أخرى عنه، أن ينأى بنفسه عن تقديم شهادة تخدم أغراض السجان، فيبدأ بالتنصل قائلاً: "لقد سمعت أن الشيخ

حسن سيلقي كلمة في المهرجان لكنني لا أعرف إن كان ألقى مثل هذه الكلمة أم لا، وبخاصة أن عدد المتحدثين كان كبيراً".

وبعد استجواب من هذا النوع العابث، دام أكثر من ساعتين، يطلب المدعى العام اعتبار الشاهد معادياً، ويستدعى ضابط المخابرات الذي انتزع تلك الشهادة لتقديم شهادته الموثوقة للمحكمة.

وهذه المرة السابعة التي يُعرض فيها الشيخ حسن يوسف أمام هذه المحكمة العسكرية منذ اعتقاله في أيلول العام ٢٠٠٥، ضمن حملة سبقت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بحوالي أربعة شهور. وفي جميع الجلسات تستمع المحكمة لشهادات عن إلقائه خطابات في مهرجانات أو عن إعطاء مقابلات صحافية تحدث فيها باسم الحركة؟

يهمس حسن يوسف من قفص الاتهام لي قائلاً: "لم يجدوا شيئاً، فأخذوا يستجوبون معتقلين آخرين عمّا يعرفونه عني، فقال هؤلاء: هو معروف للجميع، وهو أنني القي كلمات وأجري مقابلات صحافية".

وحالة الشيخ حسن يوسف هي نموذج ينطبق على العشرات من القيادات السياسية لحركة "حماس" الذين اعتقلتهم إسرائيل عقب قرار الحركة المشاركة في الانتخابات التشريعية. وفاز من هؤلاء تسعة معتقلين بعضوية المجلس التشريعي وهم وراء القضبان.

وعقب الانتخابات، اعتقلت السلطات الإسرائيلية حوالي أربعين نائباً آخر من نواب الحركة بعد عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت على الحدود مع قطاع غزة في حزيران العام ٢٠٠٦، ووجهت لهم تهم العضوية في منظمة معادية. ويعمد المحامون إلى تأجيل إصدار أحكام بحق هؤلاء المعتقلين لإتاحة المجال أمام إيجاد حل سياسي لقضية سياسية.

ويقول المحامي جواد بولس الذي يترافع في قضية مشتركة لجميع هؤلاء النواب: "هذا الاعتقال سياسي من ألفه إلى يائه، وهذه المحكمة ليست جهة اختصاص في النظر في قضيتهم، لذلك فإن الحل الوحيد هو سياسي وليس قضائياً".

يوم الأرض: ماذا تبقى من أرض لأهل الأرض؟

بدا أن أحداً من أهالي قرية صفا غرب رام الله لم يتخلف عن المشاركة في التظاهرة الاحتجاجية على أعمال المصادرة والاستيطان وبناء الجدار الجارية على أراضي القرية، فقد شملت التظاهرة من النساء والأطفال والرجال أكثر مما شملت من الشبان الصغار المتحمسين.

"لقد خنقونا خنقاً"، قالت امرأة في الستين من عمرها، وهي ترسم بيديها حلقة حول رقبتها مشيرة إلى مخطط الجدار الجاري التجريف لإقامته على أراضي القرية ليعزل خلفه الغالبية العظمى من أراضيها.

وتشكل قرية صفّا نموذجاً للقرية الفلسطينية التي يتسلط الإسرائيليون على أراضيها ويعملون فيها مصادرة واستيطانياً حتى لا يبقوا لأهلها مساحة للحياة والتوسع المستقبلي.

فقد بدأت عمليات مصادرة الأراضي في هذه القرية الحدودية منذ العام ٤٨، حينما احتلت الدولة العبرية مئات الدونمات من أراضيها وضمتها إلى حدودها المؤقتة وراء الخط الأخضر. وبعد احتلالها كلياً العام ٦٧، صادرت السلطات مساحات جديدة من أراضيها أقامت عليها مجموعة "موديعين" التي تحولت إلى واحدة من أكبر المدن الإسرائيلية وأكثرها سكاناً "المدينة الرابعة من حيث عدد السكان".

وفي مطلع التسعينيات صادرت مساحة جديدة من أراضيها أقامت عليها وعلى أجزاء من أراضي قرية بلعين المجاورة مستوطنة قريات سيفر. وجاءت المصادرة الأكبر مع قرار إقامة الجدار الذي يظهر

مخططه أنه سيعزل ويصادر ما يزيد على خمسة آلاف دونم (٥٥٠٠) دونم من أراضي القرية، غالبيتها أرض زراعية منتجة. "الجدار لا يبقي فرصة حتى للتوسع العمراني في صفّا"، قال صلاح الخواجا منسق الحملة الشعبية ضد الجدار في قرى غرب رام الله. وأضاف: "من الشرق تتلاصق القرية مع قرية بيت عور، ومن الجنوب تقترب من خط اللطرون، ولا يتبقى لها سوى أرض محدودة المساحة من الشمال (حوالي ألفي دونم) تقع بينها وبين قرية بلعين المجاورة، أما من الغرب، فإن الجدار يعزل الغالبية العظمى من أراضيها".

ولا يبعد الجدار عن آخر بيوت صفّا أكثر من ٧٠٠ متر. وتقدر الأراضي التي صودرت أو يعزلها الجدار بحوالي ٩٠٪ من أراضي القرية. وقال خالد كراجة أحد نشطاء لجنة الدفاع عن الأراضي في صفّا: "المستوطنات والجدار لا تبقي في أيدينا أكثر من عشرة في المائة من أراضينا".

وما تعرضت له قرية صفّا ليس سوى نموذج لما تتعرض له الغالبية العظمى من القرى والبلدات والمدن الفلسطينية. فليس بعيداً عنها تقع قرية بلعين التي لا يبعد الجدار أكثر من خمسين متراً عن آخر بيت من بيوتها من جهة الغرب.

وتشترك بعلين مع صفّا في الأراضي التي أقيمت عليها مستوطنة "قريات سيفر". ويقول أهالي القريتين إن السلطات صادرت ٦٣٦ دونماً هذا العام من أراضيهم لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة عليها. والمشهد ذاته يتكرر في جميع قرى المنطقة التي حول الجدار الكثير منها إلى غيتوات معزولة حسب وصف صلاح الخواجا. وقال الخواجا: "هناك ثلاثة غيتوات تعزل قرى المنطقة، الغيتو الأول يضم بيت سوريك، وبيت دقو، وبدو، وبيت عنان، والقبيبة، وقطنة، ومعها النبي صموئيل، وهي القرى المعروفة باسم شمال غرب القدس. أما الغيتو الثاني، فيضم كلاً من قرى بيت لقيا، وخربثا المصباح، وبيت عور التحتا، وبيت عور الفوقا، وصفّا، وبلعين، وعدد سكانها ٢٧ ألف نسمة. أما الثالث فيضم كلاً من نعلين، ودير قديس، وبدرس، وشقبا، وقبيا، والمديا".

اندفع أهالي قرى غرب رام الله على اختلاف فئاتهم بقوة إلى موقع عمل الجرافات التي تعد لإقامة الجدار، وهم يحملون قلقاً عميقاً على أراضيهم. وطفا مزيج من الغضب والألم على وجوه أصحاب الزيتون الذي تم اقتلاعه في طريق الجدار، ومنه أشجار موغلة في القدم، تمكنوا من رؤيتها بعد انسحاب الآليات في ساعات الصباح الأولى من الموقع بقرار من الجيش الذي حل محلها في مواجهة الأهالي.

ويشكل الجدار اليوم الخطر الأكبر على الأراضي الفلسطينية. وتبين الإحصاءات الإسرائيلية أنه يضم حوالي عشرة بالمائة من أراضي الضفة. وتشير إحصائية أعدتها ثلاث مؤسسات طبية وإنسانية فرنسية وفلسطينية وإسرائيلية أن طول الجدار يبلغ ٦٢٢ كيلومتراً. وقالت إحصائية أطباء العالم الفرنسية والهلال الأحمر الفلسطيني وأطباء لحقوق الإنسان الإسرائيلية إن ٣٦ تجمعاً سكانياً فلسطينياً يعيش فيها ٩٣ ألف فلسطيني تقع خلف الجدار.

أما الخطر الاستيطاني الثاني الماثل أمام الفلسطينيين فهو التوسيع المتسارع للكتل الاستيطانية القريبة من الخط الأخضر والقدس. وقد شرعت الحكومة الإسرائيلية منذ مطلع العام في إصدار رزمة كبيرة من مشاريع البناء في هذه المستوطنات، آخرها إصدار تراخيص لإقامة ٣٥٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ مجاورة لمستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس، وعلى نحو تفصل بين شمال ووسط الضفة عن جنوبها وتحول دون أي تواصل جغرافي بين أجزائها.

ولا تخفي الحكومة الإسرائيلية هدفها من وراء حملة تسمين هذه الكتل الاستيطانية، وهو ضمها للدولة العبرية مدعومة في ذلك برسالة الضمانات التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون حول حق إسرائيل في ضم الكتل الاستيطانية.

مدن شمال الضفة تتحول إلى سجون متلاصقة

ربما كان الأنسب لمدينة نابلس (١٢٠ ألف نسمة) أن تستبدل شعار الترحيب القائم على مدخل المدينة من: "مدينة نابلس ترحب بكم" إلى: سجن نابلس يرحب بكم. فالدخول إلى هذه المدينة والخروج منها بات يشبه إلى حد كبير الدخول والخروج من سجن أو "كانتون" إلى آخر بعد أن طوقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحواجز ومعابر لا مثيل لها سوى تلك التي تفصل بين الكانتونات أو الإقطاعيات المتحاربة في العصور الوسطى.

فعلى المدخل الجنوبي، وهو المدخل الرئيس للمدينة الذي يربطها بوسط وجنوب وشرق الضفة مثل رام الله وأريحا والخليل، أقامت إسرائيل ثلاثة معابر، اثنان منها للركاب، والثالث للبضائع. ويفصل بين هذه المعابر الثلاثة نقطة تفتيش عسكرية.

وتفرض السلطات على الخارجين من نابلس اجتياز المعبر الأول المسمى "معبر حوّارة" نسبة إلى قرية حوّارة المجاورة، سيراً على الأقدام. فخروج السيارات من نابلس محظور بأمر عسكري. ولا يستثنى من ذلك سوى بعض ممن يحصلون على تصاريح مسبقة من السلطات، وهي تصاريح تعطى في الغالب لبعض الفئات من تجار ومحامين ومعلمين وغيره، ممن لا تحمل ملفاتهم في جهاز المخابرات الإسرائيلي أية إشارات أمنية.

وهناك على الحاجز "المعبر" يصطف المئات من أهالي المدينة والقرى المجاورة الذين تجبرهم أشغالهم اليومية أو حاجاتهم الإنسانية للتنقل

من وإلى المدينة، في صفوف طويلة أمام بوابات معدنية دوارة، يتحكم في حركتها عن بعد جندي خلف متراس.

وبعد اجتياز البوابات الدوارة، وعددها ثلاث، يترتب على المارين عبور بوابات إلكترونية، تطلق صفيراً لدى اكتشاف أي نوع من المعادن. وخلف هذه البوابات ثمة مرحلة ثالثة للعبور هي الأصعب: جنود يتحصنون خلف مكعبات إسمنتية ضخمة، تحسباً لأي "انفجار بشرى" محتمل، أمامهم أجهزة حاسوب محمولة لفحص بطاقات هوية العابرين، واعتقال كل من يجدون إشارات على أسمائهم. وإلى الجوار ثمة ممر خاص للحقائب يحتوي على جهاز للفحص مماثل لأجهزة الفحص الشعاعية على المعابر بين الدول.

وبجوار بوابات عبور المشاة، ثمة ممر خاص للمركبات تصطف فيه على طول ساعات فتح المعبر من السادسة صباحاً حتى السادسة مساء، عشرات السيارات التي لا يقل متوسط فترة انتظار الواحدة منها عن الساعتين.

وربما يكون "معبر حوّارة" الأصعب في رحلة الخروج من نابلس، لكنه ليس الوحيد، فما أن يقطع العابرون مسافة كيلومترين حتى يصطدموا بنقطة تفتيش للجيش، توقف السيارات، وبخاصة تلك التي تحمل شباناً، وتنزلهم منها، وتخضعهم للتفتيش والفحص الأمني مجدداً، خشية أن يكون أحد ما التحق بهم من وراء الحاجز. أما المعبر الأخير المسمى "معبر زعترة" فهو المصيري، ففيه يقرر الجنود إذا ما كان المسافرون مؤهلين للمغادرة أم لا. و"معبر زعترة" الواقع على مفترق طرق يوصل إلى أربع جهات هي رام الله جنوباً، وسلفيت والخط الأخضر غرباً، وأريحا والأغوار شرقاً، ونابلس شمالاً.

وحتى وقت قريب، كان الموقع نقطة تفتيش عسكرية، لكن جرى تحويله أخيراً إلى معبر يضم أربعة مسارات للسيارات، ثلاثة منها للسيارات الفلسطينية، والرابع لسيارات المستوطنين التي تحمل لوحات صفراء، وهو مسار مفتوح دون أي عائق.

ودأب الجنود على السماح بمرور السيارات في هذه "المعابر" بعد فحص بطاقات ركابها، لكن منذ أسبوعين بدأوا يطبقون نظاماً جديداً يحظر على أهالي شمال الضفة البالغ عددهم زهاء ٨٠٠ ألف نسمة المرور إلى الوسط والجنوب والشرق باتجاه رام الله، وبيت لحم، والخليل. ولا يستثنى من ذلك سوى القليل من حملة التصاريح.

"إنها سياسة الكانتونات، بل السجون. سياسة تحويل مدننا إلى سجون كبيرة"، قال محمود العالول الذي عمل محافظاً لمدينة نابلس منذ إقامة السلطة العام ٩٤ واستقال مؤخراً لخوض الانتخابات التشريعية. وأضاف: "هم يعلنون أن الهدف من هذه السياسية هو منع وقوع عمليات مسلحة، لكن الحقيقة غير ذلك، فهم يعلمون أن أياً من منفذي العمليات لم يستخدم الطرق الرئيسة في الوصول إلى هدفه، جميع منفذي العمليات يسلكون الطرق الجبلية الوعرة، ويصلون إلى أهدافهم، أمام ما يجري على هذه الحواجز، فهو عقاب جماعي أولاً وسياسة عزل المدن في كانتونات ثانياً".

وألحقت سياسة العزل هذه أضراراً بالغة بجميع سكان شمال الضفة المؤلف من أربع محافظات ولوائين "نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، وطوباس، وسلفيت". وتقول جامعة النجاح التي تشكل مركزاً تعليمياً لسكان المنطقة إن سياسة العزل تعرقل وصول المئات من طلابها إلى مقاعدهم.

ولمواجهة سياسية العزل هذه، يلجأ الطلبة من خارج المدينة إلى وسيلتين؛ الأولى هي استئجار مساكن جماعية في المدينة لمن يستطيعون تحمل نفقات كبيرة إضافية مثل هذه، والثانية البحث عن طرق جبلية وعرة، وهو أمر في غاية الصعوبة بسبب المطر والبرد.

وبلغت شدة قسوة إجراءات العزل الإسرائيلية الجارية في مدن الضفة حد إطلاق أكثر من ناقوس خطر في إسرائيل نفسها. ففي افتتاحية لها قبل أيام، حذرت **صحيفة هآرتس** رئيس الوزراء بالوكالة إيهود أولمرت، خليفة شارون، من أن حركة "حماس" ستجني ثمار هذه السياسة.

وجاء في الافتتاحية: "الشعب الفلسطيني قد يفقد كل ذرة أمل لمستقبل أفضل ... هذه الإجراءات تلقي ظلالاً جسمية على حياة مئات آلاف بني البشر الذين يحاولون الوصول إلى دراستهم ومستشفياتهم. المستفيد من كل ذلك هو "حماس" التي ستحول الإحباط والغضب إلى مكاسب في صناديق الاقتراع".

وأكثر ما يثير قلق الفلسطينيين هو أن تكون هذه الإجراءات دائمة وهو ما يبدو كذلك من خلال الأموال الطائلة التي وظّفت في تحويل حواجز عسكرية إلى معابر دولية على مداخل مدن تبدو مثل سجون مغلقة.

آنا الجنوب إفريقية تنقذ

حياة الطفلة الفلسطينية لينا

تشعر الفتاة الجنوب إفريقية آنا ويك (٣٢ عاماً) بآلام ومتاعب صحية كبيرة في جسدها النحيل منذ تبرعت بإحدى كليتيها للطفلة الفلسطينية لينا طعم الله قبل أسبوعين (العام ٢٠٠٥)، لكن آلامها هذه سرعان ما تتحول إلى مشاعر سعادة تفيض على وجهها المتعب، وهي تستذكر الصعوبات التي تغلبت عليها في طريقها إلى البلاد لإنقاذ حياة هذه الطفلة الجميلة والبريئة التي لم تتجاوز السنوات الثلاث من عمرها.

" لا يهمني ما أشعر به من آلام، وما مررت به من صعوبات، المهم أنني وصلت أخيراً، وقدمت كليتي لهذه الطفلة، وربما أكون بذلك قد أنقذت حياتها " ، قالت آنا التي تتعافى في بيت أسرة لينا في قرية قيرة قرب سلفيت من آلام العملية الجراحية التي خضعت لها لنقل كليتها إلى لينا في مستشفى هداسا في القدس قبل أربعة عشر يوماً.

وكانت آنا، الناشطة في منظمة نسوية دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قدمت للبلاد قبل عام ونصف للمشاركة في معسكر أقيم في قرية مسحة في محافظة سلفيت، لتنظيم فعاليات احتجاجية ضد الجدار. وهناك تعرفت على والد لينا، فريد طعم الله، الذي يعمل منسقاً للجنة الانتخابات المركزية في المحافظة، ثم على بقية أفراد العائلة التي اعتادت دعوة عدد من هؤلاء النشطاء إلى بيتها.

وبعد أسابيع قليلة، تعلم آنا من زملائها في المنظمة النسوية التي تسمى "المرأة العالمية لخدمات السلام" بإصابة لينا، التي لم تتجاوز حينئذ العامٍ ونصف العام من عمرها، بالفشل الكلوي وحاجتها لكلية. وتعلم أيضاً أن والديها لم يتمكنا من منحها كليته، الأب بسبب حجم الكلية، والأم بسبب اختلاف نوع الدم.

تقول: "عندما علمت أن نوع دم لينا مماثل لنوع دمي (A+)، قررت التبرع لها، فلا أستطيع أن أرى أحداً في حاجة لمساعدة دون أن أقدم له ما يمكنني تقديمه".

تغادر آنا ويك، التي تعمل باحثة لصالح أكثر من مؤسسة في جنوب إفريقيا، مع لينا وأسرتها إلى مستشفى خاص في نابلس، وهناك تجري الفحوصات اللازمة التي تبين قابليتها للتبرع بكلية لها.

تبدي آنا حماسة عالية للتبرع بالكلية وإنقاذ حياة الطفلة لينا، ويزداد حماسها أكثر عندما تعلم أن القيود التي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال كانت السبب المرجح لإصابة هذه الطفلة بالفشل الكلوي. وقالت: "لقد علمت من العائلة أن لينا أصيبت بالتهاب في الكلية في صيف العام ٢٠٠٢ عندما كانت الطرق مقطوعة عن القرية وعن مدينة نابلس المجاورة، وأن والدتها حملتها على ظهرها بعد أيام عدة من مرضها ونقلتها إلى نابلس عبر الجبال، ما ضاعف من مرضها".

ويقول والد لينا إن الأطباء لم يحددوا السبب المباشر للمرض، لكن عندما شرحنا لهم الظروف التي عاشتها لينا منذ إصابتها بالالتهاب، رجحوا أن يكون تأخير علاج هذا الالتهاب قد قاد إلى حدوث الفشل الكلوي.

تعلم آنا أن موعد العملية سيتأخر بسبب عدم توفر المال الكافي لدى الأسرة لدفع تكاليف العملية (٣٧ ألف دولار)، فتغادر، وتبدأ مع زملائها حملة لجمع التبرعات لمساعدتها في ذلك، فيما تبدأ الأسرة من جانبها محاولات للحصول على تغطية مالية من وزارة الصحة. تستغرق عملية البحث عن تغطية لتكاليف العملية فترة طويلة تتجاوز العام، تتمكن خلالها المنظمة

النسوية من توفير ٢٠ ألف دولار، وتتعهد وزارة الصحة بدفع مبلغ مماثل.

وعندما يحين موعد عملية نقل الكلية في الثاني من تشرين الأول (٢٠٠٥) تبدأ آنا إجراءات الزيارة: تلغي أعمالاً، وتؤجل مواعيد مهمة، بينها موعد زفافها الذي أجلته حتى كانون الثاني القادم، واستعاضت عنه بحفلة صغيرة للأصدقاء المقربين أياماً قليلة قبل قدومها.

لكنها تواجه صعوبات سياسية في القدوم، حيث يوقفها الأمن الإسرائيلي في مطار جوهانسبرغ ويخضعها للاستجواب عن نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية. وتقول: "حولني الأمن الإسرائيلي في المطار، إلى ضابط يدعى سامي، الذي أخذ يستجوبني حول أنشطة سابقة لي في مسحة وبلعين، فقد كنت اعتقلت مرتين في بلعين، وحوِّلت، مع زملاء آخرين، إلى مركز للإبعاد في الخضيرة، لكن محامي المؤسسة كان يتدخل لإطلاق سراحنا". وأضافت: "وفي هذه الأثناء اتصلت بعائلة لينا التي اتصلت بمستشفى هداسا، فتدخلت إدارة المستشفى مع عدد من أعضاء الكنيست من أجل السماح لي بالقدوم إلى إسرائيل وإجراء العملية".

وقد حظيت آنا بدعم كبير من زوجها الذي وافق على كل ما قامت به، بدءاً من تأجيل الزفاف الرسمي، وحتى التبرع بالكلية. وبعد أسبوع من قدومها لحق بها للاطمئنان عليها. ويقيم الزوجان الشابان الآن في بيت أسرة فريد في قرية قيرة. وقال الزوج ويدعى منديسي (٢٨): "أنا أدعمها كلياً، فموقفها إنساني، وهذا ما يجعلني فخور بها". وأضاف: "هؤلاء، يقصد أسرة لينا، هم أصدقاء آنا، وأن تقوم بإنقاذ حياة ابنتهم فهذا أمر يدعو للفخر".

ويعمل زوج آنا موظفاً في جامعة في جوهناسبرغ. وقال إنه حصل على إجازة طويلة ليكون بجانب زوجته ويقوم معها بجولة في الأراضي الفلسطينية عندما تتعافى كلياً قبل أن يعودا إلى بلدهما الشهر القادم.

وقالت آنا: "نحن سعداء جداً بوجودنا هنا، هذه القرية جميلة جداً، والناس هنا ودودون للغاية، ولدينا الكثير من الأصدقاء في أنحاء مختلفة من فلسطين، وسنقوم بزيارتهم قبل أن نغادر".

زيتون فلسطين: ظلال قاتمة هذا العام أيضاً

عندما فكر المزارع محمود حنني من قريةٍ بيت فوريك قبل ١٢ عاماً بمشروع اقتصادي يدر على أسرته دخلاً ثابتاً، اختار ما تتميز به قريته، زراعة الزيتون، فاستأجر ١٥٠ دونماً من أراضي قرية عورتا المجاورة وغرسها بهذه الشجرة التي تتجاوز قيمتها عند الفلسطيني القيمة الاقتصادية.

ولكن منذ أثمر الحقل قبل أربع سنوات لم يتمكن حنني وعائلته، ليس من الوصول إليه وقطف ثماره فحسب، بل حتى من الاقتراب منه ورؤية "نتاج الحلم"، بسبب قيام المستوطنين بمنعهم وعشرات المزارعين الآخرين من هذه البلدة من الوصول إلى أرضهم.

وعندما يستبد به الحنين إلى حقله الذي زرع ورعى لسنوات طويلةٍ كل شجرة منٍ أشجاره، يصعد حنني إلى أعلى الجبل وينظر إليه طويلاً ثم يعود مثقلاً بالهموم.

وحقل هذا المزارع جزء من مساحة واسعة من أراضي بيت فوريك تقدر بـ ١٥٠٠ دونم مزروعة بالزيتون، لم يعد أهلها قادرين على الوصول إليها منذ العام الأول لاندلاع الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠، بسبب اعتداءات المستوطنين الذين يحظون بحماية وغطاء من الجيش.

ويقول أهالي بيت فوريك إن المستوطنينٍ المنتشرين في سبع بؤر استيطانية على امتداد أراضي القرية شرقاً، يستغلون الأحداث الجارية منذ أربع سنوات في منعهم من الوصول إلى جميع الحقول الواقعة على هذا الامتداد البالغ طوله سبعة كيلومترات.

وبدأ المستوطنون خطتهم في طرد المزارعين من أرضهم وإبعادهم عنها في هذه القرية الواقعة على بعد تسعة كيلومترات إلى الشرق من نابلس بحملة قتل وترهيب. فقد شنوا مع حلول فجر موسم القطاف في تشرين الأول العام ٢٠٠٠، سلسلة هجمات مسلحة على قاطفي الزيتون في حقولهم قتلوا فيها مزارعاً شاباً يدعى فريد نصاصرة (٢٨ عاماً)، وجرحوا العديدين. ومنذ ذلك الحين حتى اليوم لم يتمكن أي من أصحاب هذه الأراضي من الوصول إليها.

وحاول هؤلاء المزارعون الوصول إلى تلك الحقول هذا العام، وأجروا اتصالاً مع الإدارة المدنية الإسرائيلية لتوفر لهم حماية من المستوطنين، ولكن ذلك لم يتحقق على الرغم من وعود تلقوها بهذا الشأن.

وقال محمود الصيفي، أحد أصحاب تلك الحقول، ويعمل مهندساً زراعياً: "لقد تجولت دورية من الإدارة المدنية بصورة استعراضية في المنطقة، لكن وجودها لم يمنع عشرات المستوطنين من الهجوم علينا وطردنا من أرضنا تحت تهديد السلاح".

وقبل أيام شاهد أهالي بيت فوريك عشرات الغرباء يقطفون حقولهم، وعندما اقتربوا منها للتعرف عليهم، وجودهم عمالاً تايلنديين ومن جنسيات أخرى جلبهم المستوطنون لهذا الغرض.

وتشكل قرية بيت فوريك، ومساحة أراضيها ٤٧ ألف دونم منها عشرة آلاف دونم مغروسة بالزيتون، نموذجاً لما تتعرض له حقول الزيتون في الأراضي الفلسطينية من عدوان على أيدي المستوطنين والسلطات الإسرائيلية. فالاعتداءات على أصحاب الأراضي وقاطفي الزيتون لا تتوقف. وقال جمال طلب مدير مركز أبحاث الأراضي إن المستوطنين يغلقون ما بين عشرة وخمسة عشر ألف دونم مزروعة بالزيتون في محيط مستوطناتهم، ويمنعون المزارعين من الوصول إليها وقطافها.

وتحظر كل مستوطنة دخول الفلسطينيين في دائرة بطول كيلومتر في محيطها فيما تطلق عليه منطقة أمنية. وفي كثير من الأحيان، فإن مساحة الحظر تتجاوز ذلك مثلما يحدث في قرى جنوب غرب نابلس وغيرها التي يمنع المستوطنون كل عام فلاحيها من الوصول إلى أرضهم الواقعة على امتدادات متفاوتة تصل، في بعض الأحيان، إلى أكثر من كيلومترين.

واتخذ العدوان الرسمي الإسرائيلي على الزيتون، الذي يشكل موسم قطافه حالة اجتماعية وروحية فريدة عند الفلسطينيين، هذا العام أبعاداً جديدة أكثر خطورة مع إقامة الجدار الفاصل الذي يحتجز وراءه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بما فيها الزيتون.

ويواجه أصحاب الأراضي الواقعة خلف الجدار مشكلات معقدة في الوصول إلى أراضيهم عبر بوابات حددتها السلطات العسكرية. ونظم العديد من أهالي هذه القرى مؤخراً احتجاجات واسعة على قيام الجنود بمنعهم لأيام وأسابيع طويلة من عبور البوابات والوصول إلى أرضهم وقطف ثمار مزروعاتهم. واضطر الكثير من أصحاب هذه القرى للإقامة في ظروف بالغة الصعوبة في أراضيهم ليتجنبوا مسيرة التعب والإذلال اليومي من قراهم إليها. وثمة منهم من أقام خيام، وثمة من أقام في بيوت صفيح.

ويشير جمال طلب إلى أن قوات الاحتلال اقتلعت في الأعوام الأخيرة عشرة آلاف دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون، ناهيك عن الأنواع الأخرى من الأشجار والمزروعات التي تعرضت للمصير ذاته.

ويشكل الزيتون الذي تمتد أشجاره على مساحة ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة حوالي ٣٠ ٪ من الإنتاج الزراعي.

وتحول ناتج الزيتون بعد الحصار بالنسبة للكثير من الأسر الفلسطينية إلى الدخل شبه الوحيد أو الرئيس. وقال محمود الصيفي: " نحن ثمانية

أشقاء، أنا الوحيد الموظف بينهم، والباقون عمال تحولوا إلى عاطلين عن العمل في ظل الحصار، ليس لهم دخل سوى الزيتون الذي نمنع من الوصول إليه".

وتقع حقول هذه العائلة في المنطقة المحظور على أهالي بيت فوريك الوصول إليها. وقال محمود: "ننتظر قدوم موسم الزيتون طوال العام لنواجه بحاجز كبير اسمه المستوطنون يحول دوننا والوصول إلى أرضنا مصدر رزقنا وحياتنا".

إبراهيم المدني: رصاصة في الرأس والبقية تأتي

وجدت الأم فايزة المدني في رفع حظر التجول عن نابلس في ذلك اليوم (الجمعة، الرابع من تشرين الثاني ٢٠٠٢) فرصة لإخراج أطفالها الخمسة، أكبرهم في الثالثة عشرة من عمره، من أجواء الحبس المنزلي الذي قاسوا تحت وطأته ما يقارب الأربعة شهور، دون أن يخطر لها أن الأسوأ سيكون أمامها، في مخيم عسكر، حيث ذهبت وإياهم لزيارة أهلها.

"كان الأطفال في غاية الشوق للخروج إلى الشمس واللعب، فما أن وطأت أقدامنا أرض المخيم، حتى اندفعوا للعب كرة القدم التي حملوها معهم إلى هناك"، قالت الأم (٤٢ عاماً).

انخرط الأطفال في اللعب، ولم يخرجهم منه سوى هدير دورية عسكرية قادمة، باتوا، بخبرتهم الطفولية الطويلة، قادرين على تمييزه من بعيد. وفيما بدا لهم استكمالاً للعبتهم، حمل الأطفال الحجارة، وانهالوا بها على السيارة العسكرية المعدة لمقاومة الرصاص.

توقفت الدورية، وأطل جندي من نافذتها، وأطلق رشقة رصاص من رشاش ثقيل، أتبعها بعيار موجه إلى رأس إبراهيم البالغ من العمر ١٢ عاماً. "كنت مستلقياً داخل إطار كاوتشوك، بجوار الملعب، عندما توقفت دورية الجيش، وقد شاهدت الجندي يطلق النار في الهواء أولاً، ثم يصوب سلاحه نحونا، ويطلق رصاصة واحدة، أصابت إبراهيم في رأسه"، قال شقيقه الأصغر محمد (١٠ سنوات).

كانت إصابة هذا الطفل الصغير من الخطورة لدرجة اعتقد الكثيرون أنه قد استشهد. "لقد أبلغوني أن إبراهيم قد استشهد، فهرعت إلى المستشفى كمن فقد عقله، لأجده في غرفة العناية المكثفة التي بقي فيها ٤٧ يوماً متواصلة"، قالت الأم.

ولم يكن خروج إبراهيم من العناية المكثفة نهاية معاناته وأسرته، بل كانت بداية أخرى، ربما أشد وأقسى. فقد وجدت الأسرة أن طفلها الصغير المدلل المتفوق في دراسته، مصاب بشلل نصفي في أطرافة اليمنى. وفوق كل ذلك، ما زال الطفل في حاجة إلى عمليات جراحية عديدة أخرى في الخارج، منها عملية زرع عظام في الرأس، وعملية تجميل، وعلاج طبيعي. فقد أحدثت الرصاصة، وهي من عيار ثقيل يحمل الرقم ٢٥٠، فجوة واسعة في رأسه ما زالت ماثلة حتى الآن.

والمأساة الأكبر بالنسبة لهذا الطفل الذي ما زال نزيل المستشفيات، ويتحرك على كرسي المقعدين، هي فقدانه القدرة على ممارسة أي شأن من شؤون حياته. وقال وهو ينظر إلى مجموعة من أصدقائه قدموا لزيارته في مستشفى رفيديا الحكومي: "كل ما أريده من الحياة هو أن أعود إنساناً عادياً مثلهم".

ودأب عدد من أصدقاء إبراهيم وزملائه في الصف السادس الابتدائي على زيارته في المستشفى، بعد خروجه من غرفة العناية المكثفة. وهناك يحوِّل هؤلاء الأطفال ممر قسم العظام، حيث يرقد إبراهيم، إلى ساحة للعب، فيأخذون في دحرجة كرسيه المدولب، وهم يضحكون ويمرحون.

ومنذ إصابته، تعيش أسرة هذا الطفل مأساة متعددة الجوانب. فوالدته مضطرة للبقاء إلى جانبه ليل نهار لتقوم على احتياجاته البيولوجية، تاركة وراءها أربعة أطفال آخرين في أمس الحاجة للرعاية والاهتمام والمتابعة الدؤوبة. وتقول الوالدة: "إبراهيم في حاجة لمرافق دائم، فهو لا يستطيع خدمة نفسه، فأنا أطعمه بيدي، وأضع له الفوط الصحية، حيث لا يقوى على دخول الحمام بسبب إصابته بالشلل".

والوجه الآخر من مأساة الأسرة هو تعرض الوالد لإصابة بليغة في العمود الفقري جراء تعرضه للاعتداء على أيدي المستوطنين أثناء عودته من عمله في رام الله في العام الأول للانتفاضة.

وربما كان الرجل محظوظاً بعض الشيء لتواجد دورية عسكرية في المكان لحظة تعرضه للاعتداء، حيث قامت بنقله إلى مستشفى إسرائيلي تلقى فيه العلاج طيلة أربعين يوماً متواصلة.

ووقع الاعتداء بينما كان الرجل عائداً من رام الله يقود سيارة كابينا يحمل فيها الخضار، حيث أمطره المستوطنون بالحجارة لتنقلب سيارته في وادي مجاور.

وقامت دورية الجيش، التي وصلت في تلك الأثناء إلى الموقع، بطلب سيارة إسعاف نقلته إلى المستشفى.

وقد تسببت شدة الإصابة التي تعرض لها الأب (خالد المدني) بعجزٍ نسبي في قدرته على العمل الجسدي الذي كان يمارسه، ما جعله عاطلاً عن العمل.

وتقول زوجته: "لقد بتنا نعتاش على الإعالة والمساعدات، فإبراهيم المصاب بحاجة لمصاريف عالية، وزوجي غير قادر على ممارسة العمل، كما أنني سأغادر مع إبراهيم إلى المستشفيات الأردنية لاستكمال العلاج، بما يتطلبه كل هذا من مصاريف نحن غير قادرين على توفيرها".

عبد الفتاح يداعب الموت الزاحف على المخيم

بدا الأمر ليس أكثر من لعبه بالنسبة لهذا الطفل ذي الحجم الضئيل، عبد الفتاح نصار أبو عيشة (١٤ عاماً) من مخيم بلاطة، قرب نابلس. فقد شعر برغبة لا تقاوم للفرجة على دبابة ضخمة كانت تزحف نحو المخيم في الثاني والعشرين من تشرين الثاني العام ٢٠٠٢، حيث تداعى العشرات ممن هم في جيله لمشاهدتها، بدوافع لا تختلف عن دوافعه.

ولأن مشهد الدبابة ارتبط في أذهانهم بالتظاهرات والحجارة، فقد أخذ هؤلاء الأطفال يلتقطون الحجارة ويرشقونها بها. أعجب المشهد عبد الفتاح، فبقي واقفاً، وليس في نيته، كما يقول، شيء آخر سوى الفرجة والتسلية لرؤية هذا الجسم الغريب في هذا المخيم الرتيب المعروف له بكل تفاصيله.

لكن المشهد سرعان ما انقلب إلى خطر داهم، فقد واصلت الدبابة التقدم نحو الأطفال الذين أخذوا يفرون من أمامها، سوى عبد الفتاح، فقد تسمر في مكانه. "كنت مرعوباً من ضخامتها وتجهيزاتها، لدرجة أنني لم أستطع نقل قدميّ من مكانهما"، قال عبد الفتاح.

ويبدو أن الجنود وجدوا في هذا الطفل، الذي بدا كعصفور منكمش أمامهم، فريسة تشبع نهمهم للموت والخراب، فأطلقوا النار عليه، ليتهاوي أمامهم كقطعة قماش ألقتها الريح جانباً.

انتزع الرصاص الخوف من قلب هذا الطفل، وزرع مكانه شجاعة الرجال، فأخذ يتحرك لإنقاذ نفسه من الموت. "وجدت نفسي أهوي في

منحدر مجاور للطريق من شدة الرصاص الذي أصاب جسدي، فتشبثت بجذع زيتونه، ونزلت منها إلى الأرض، وأخذت أصرخ على رجال ظهروا في طرف زقاق، فاحضروا لي سيارة الإسعاف"، قال عبد الفتاح.

وفي المستشفى تبين أن رصاصتين اخترقتا الحوض من الجهة اليسرى، وأصابتا فقرتين من فقرات العمود الفقري، ما أدى لإصابة جسده النحيل بالشلل.

ولخطورة إصابته، يتحتم على هذا الطفل أن يمر في أكثر من مرحلة علاج، هنا في مستشفيات الوطن، وفي الخارج. وإلى أن يحين نقله إلى الخارج، يرقد عبد الفتاح في مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس، غير قادر على الحركة.

وفي كلمات تقطع نياط القلب، يقول عبد الفتاح: "مللت السرير، عندي رغبة في أن أرمي هذه الأغطية، وأن أخرج من هنا". ويبدو أن حلماً مثل هذا أبسط ما يفكر فيه طفل نشأ في المخيم، حيث الحركة الدؤوبة هي الصفة الملازمة للمكان. وقال والدة: "مشكلة عبد الفتاح مضاعفة، فهو ليس مصاباً فحسب، بل محروم من ممارسة شقاوته في المخيم".

وينحدر عبد الفتاح من عائلة فقيرة مكافحة. فوالده وجده يعملان بائعين متجولين للصحف في المدينة. ويعيل والده من عمله المتواضع هذا أسرته المؤلفة من ثمانية أفراد (الأب والأم وأطفالهما الستة، أكبرهم عبد الفتاح).

وقد استشهد عمه حكم، الذي كان ضابطاً في الأمن الوقائي، في اشتباك مع جنود الاحتلال لدى اجتياح المخيم في المرة الأولى في شباط العام ٢٠٠٢. وكان حكم الملقب بـ"السنونو" أصيب في الانتفاضة الأولى، واعتقل لسنوات عدة. وأصيب عمه عبد الفتاح إصابة بالغة في الظهر، العام الماضي، واستكمل علاجه في المستشفيات الأردنية. وكانت إصابة هاني شبيهة إلى حد كبير بإصابة ابن أخيه عبد الفتاح، الذي

يبدو متفائلاً بعودته إلى وضعه الطبيعي بعد العلاج في الأردن. وقال: " أبلغني عمي هاني أن المستشفيات هناك في الأردن تعالج من هم في حالي، وتعيد لهم مقدرتهم على المشي ".

وجاءت إصابة هاني البليغة هذه لتشكل عبئاً إضافياً على عائلته، يصعب عليها احتماله. وقال والده: " دخلي يتراجع كل يوم لأن الناس لم تعد تشتري الصحف كما كانت في السابق، لكن لدي التزامات لا مفر منها، ففي البيت ثمة عائلة كبيرة، وعبد الفتاح هنا بحاجة لزيارات يومية، وغذاء، والله وحده يعلم كيف أتدبر كل هذا ... ".

نسيم يعود من الملعب بلا قدم

يبدو أن مشهد مجموعة من الأطفال وهم يلعبون الكرة في ساحة مدرسة في نابلس، لم يرق لجندي قناص كان يحتل ومجموعة من الجنود الطابق العلوي في بناية مجاورة، أو ربما أراد مقاومة تسلل الضجر إلى نفسه، فاستل بندقيته، وصوبها نحو أجملهم، نسيم صالح المصري (١٣ عاماً)، مطلقاً نحوه عيارين ناريين، أصابه أحدهما في الكاحل، وفتته تفتيتاً.

يقول نسيم: "كان حظر التجول مفروضاً على المدينة (في الرابع من كانون الأول العام ٢٠٠٢)، وكنت ومجموعة من أصدقائي نلعب الكرة في ساحة مدرسة الشهيد ظافر المصري في الطرف الغربي للبلدية القديمة. كنا نعلم أن الجنود يحتلون منزلاً مجاوراً، لذاك فقد حاذرنا من الظهور أمامهم. وفجأة أحسست أن جزءاً من جسدي يظهر أمام الجنود، وإذا بصوت رصاص يطلق من المنزل".

ويضيف: "لم أشعر بإصابتي سوى بعد أن لاحظ أحد زملائي الدماء تتدفق من رجلي، حيث توقفت بعد أن أشار على بذلك".

وفي المستشفى وجد الأطباء أن العيار الناري أصاب هذا الطفل في كاحل رجله وفتته. ويقول والده: "تبين أنه عيار من رشاش ثقيل، أصابه في عظمة المفصل، وأتلفها".

وقرر الأطباء تحويل نسيم إلى مستشفى في الخارج للعلاج، وهو ما يشكل مشكلة كبيرة لأسرته.

فوالده الذي يعمل بائع بسطة "يبيع أشرطة" لا يستطيع ترك عمله، الذي تعتاش منه أسرته، كي يرافقه في رحلة لعلاج. كما أن والدته لا تستطيع ترك أشقائه الثلاثة الآخرين الصغار خلفها ومرافقته... .

الطفل شادي: جسد مشلول وروح معذبة

كان الطفل شادي عوني منصور (١٥ عاماً)، من نابلس، أصم وأبكم، لكن قوات الاحتلال أضافت له إعاقة أكبر وأقسى، وهي الشلل الجسدي التام، عندما أطلق عليه قناص النار عشية ليلة عيد الفطر، العام ٢٠٠٢، وأصابه إصابة مباشرة في مؤخرة الرأس.

وبلغه الإشارة، يردد والد شادي، وهو أصم وأبكم أيضاً، الإشارة إلى أن طفله أصبح مشلولاً بصورة كلية، ولم يعد قادراً على تحريك أي من أطرافه. "بعد أن أنهينا طعام الإفطار، خرج شادي للعب مع أقرانه في الحارة، وبينما هم يلعبون، أطلق جندي النار عليه، وأصابه في مؤخرة رأسه"، يقول عوني مستعيناً بحركات يديه وفمه.

يعيد الوالد تكرار روايته، ليتيقن من أنها قد وصلت بصورة صحيحة، دون أن يتوقف عن رفع يديه إلى السماء متضرعاً إلى الله أن ينقذ شادي.

وتمثل إصابة هذا الطفل التي تركته معاقاً بكل ما في الوصف من معاني العجز والفجيعة نموذجاً حياً وصارخاً للمخاطر التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال. فقد تعرض لإطلاق النار من قبل نقطة عسكرية مقامة على سطح بناية في البلدة القديمة دون أن تشهد المنطقة ما يبرر أي إطلاق للنار. وتروي شاهدة عيان تدعى ربحية الصليبي أن شادي كان يلهو مع ابنها في ساحة أمام بيتهم عندما أطلق الجنود النار عليه.

وتقول ربحية: "شادي صديق لابني علام، وقد جاءه بعد الإفطار كي يلهوان معاً، فغادرا واشتريا بنادق بلاستيكية، وأخذا يلهوان، وفجأة سمعنا صوت إطلاق نار، فخرجنا لنجد الطفل غارقاً في دمائه".

"كان المشهد مروعاً للأطفال، فقد تدفقت الدماء من رأسه كنافورة المياه، وأخذوا يطوفون حوله دون أن يعرفوا ماذا يفعلون له، إلى أن تقدم رجل مار، وخلع سترته، وسد بها الجرح المتدفق، ونقله إلى المستشفى"، قالت السيدة.

وساد اعتقاد في البداية أن شادي استشهد، نظراً لخطورة إصابته، لكن أطباءه تمكنوا من إنقاذه من الموت، وإن لم ينقذوه من الشلل.

وشادي واحد من عشرات الأطفال الذين تعرضوا لإطلاق نار بصورة متعمدة في مدينة نابلس بعد اجتياحها في المرة الرابعة في الحادي والعشرين من حزيران العام ٢٠٠٢. فقد قتل الجنود خلال ثلاثة أشهر ثمانية أطفال تحت الرابعة عشرة وأصابوا العشرات في عمليات إطلاق نار استهدفتهم بصورة متعمدة. وشهدت مجموعة من نشطاء لجان الحماية الشعبية الأجانب واحدة من هذه الحالات، وهي عملية قتل الطفل بهاء البحش في تموز العام ٢٠٠١، حينما كان يرشد أربعة من هؤلاء المتطوعين في أطراف البلدة القديمة. ورفع النشطاء الأجانب دعوى قضائية ضد قتلة الطفل البحش، مدعمين إياها بصور تظهر الجندي القاتل وهو يصوب سلاحه الرشاش نحوه قبل أن يطلق النار عليه.

وأسرة الطفل شادي منصور من الأسر التي ابتليت بالبكم والصم، فقد أنجبت سبعة أولاد وبنات خمسة منهم صم وبكم. وأمضى والده خمسة عشر عاماً في سجون الاحتلال عندما اعتقل العام ١٩٨١ بتهمة الانتماء لخلية عسكرية تابعة لحركة "فتح".

ودانت منظمة العفو الدولية "أمنيستي" سياسة إسرائيل في استهداف الأطفال الفلسطينيين في تقرير لها في تموز العام ٢٠٠٢. وأشارت المنظمة الدولية في تقريرها المذكور إلى أن ٢٥٠ طفلاً قد سقطوا برصاص الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية حتى تاريخه.

وفي تشرين الثاني من العام نفسه، دانت جهات عديدة بينها الرئيس الفرنسي جاك شيراك قيام الجيش الإسرائيلي بقتل طفل في الثامنة من عمره في نابلس. وعبر الرئيس الفرنسي عن رؤية ضميرية إزاء هذه الجرائم الوحشية عندما قال في تصريح نقتله وكالة فرانس برس: "لا يمكن للعقل أن يتقبل إطلاق النار على طفل في الثامنة من عمره".

وكان الطفل ويدعى جهاد الفقيه أصيب إصابة مباشرة في القلب لدى عودته من مدرسته ظهيرة ذلك اليوم. وقد أصيب وهو على رصيف الشارع في الطريق إلى بيته.

أسيرات صغيرات وراء الشمس

أول ما تبادر إلى ذهن الفتاة الأسيرة مجد الكخن (١٥ عاماً) عندما سمعت قرار قاضي المحكمة العسكرية في سجن "نفي ترتسا" تحديد موعد محاكمتها في الخامس عشر من أيلول القادم (٢٠٠٥) هو أن الموعد يأتي بعد أسبوعين من بدء العام الدراسي الجديد، فصرخت معلنة احتجاجها على التوقيت، غافلة التهمة المنسوبة لها التي قد تجعلها أسيرة لفترة طويلة قادمة.

فهذه الفتاة المعتقلة منذ ما يزيد على الشهر، بتهمة خطيرة، أكبر بكثير من سنها وتجربتها، على درجة من البراءة بحيث لا تأخذ محاكمتها على محمل الجد، وهي متعلقة بمدرستها بحيث لا تتخيل أن ثمة قضبان وجدران ستحول طويلاً بينهما. وقالت محاميتها بثينة دقماق: "مجد طفلة بريئة بكل ما في الطفولة من معنى، ولو كان هناك عدل في القضاء الإسرائيلي لجرى إطلاق سراحها فوراً".

وكانت مجد اعتقلت مع زميلتها أسيل هندية، وكلتاهما تلميذتان في الصف التاسع، من بيتيهما في مدينة نابلس في السادس عشر من حزيران (٢٠٠٥). وأبلغ ضباط مخابرات إسرائيليون والدي الفتاتين اللذين طلب منهما الجنود مرافقتهن إلى مركز الاعتقال في معسكر حوّارة المجاور للمدينة، أن ابنتيهما صرحتا أمام زميلاتهن في المدرسة بنيتهن ارتكاب عملية تفجيرية في إسرائيل، وهو ما أثار دهشة الوالدين اللذين حاولا عبثاً إقناعهم ببراءة الصغيرتين وعدم جديتهن في الأمر حتى لو صرحتا بذلك.

وفي السجن مارس المحققون كل حيلهم الممكنة للإيقاع بهاتين الصغيرتين، كما تقول المحامية بثينة دقماق. "طلبوا منهما أولاً الإقرار بنيتهما ارتكاب عملية تفجيرية واعدين بإطلاق سراحهما فوراً، وعندما فعلتا، لفرط براءتهما، عاد الضباط ليقول لهما: وصلتنا الآن معلومات جديدة مفادها بأنه جرى تجنيدكما من قبل شبان للقيام بذلك، فمن هم، اعترفا لنا من هم نطلق سراحكما فوراً ... وهكذا"، قالت بثينة.

تقول المحامية دقماق إن الصغيرتين لم ترتكبا أكثر من مجرد التعبير عن غضبهما وسخطهما مما تتعرض له مدينتهما من قتل وتدمير، فقامت المخابرات الإسرائيلية باعتقالهما وإيداعهما السجن وتقديمهما للمحاكمة، التي قد تطول، وقد تحمل لهما حكماً بالسجن لفترة طويلة نظراً لخطورة التهم الموجهة لهما.

وتقول أسرتا الفتاتين إن السلطات بالغت بصورة خيالية في التعامل مع قضيتهما، حيث زجت بقوات كبيرة من اجل اعتقالهما في عملية عسكرية بدت وكأنها موجهة لاعتقال نشطاء مسلحين وليس فتاتين صغيرتين. وقالت شهد الكخن شقيقة مجد: "فوجئنا بقوة كبيرة تقدر بحوالي مائتي جندي تحاصر البناية التي نقطنها، ويتسلل الجنود إلى شقة في الطابق الأول، ويطلبون من ساكنيها الصعود إلى شقتنا والطب إلى والدي بأن ينزل مع بناته إليهم، وهناك اعتقلوا مجد وطلبوا من والدي مرافقتها". وأضافت: "لقد فوجئنا بعدد الجنود، وفوجئنا أكثر باعتقال مجد، وقد ظل والدي يقول لهم إنها طفلة، لكنهم أبوا الاستماع له".

ومجد وأسيل، وكلتاهما من التلميذات المتفوقات في مدرستهن "الفاطمية" حيث حصلت مجد على معدل قدره ٨٥٪ وأسيل على ٨٦٪ في سنتهما الأخيرة، نموذجاً لعمليات اعتقال تطال مئات الأطفال الفلسطينيين ممن تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة بحجج أمنية تفوق قدرتهم على القيام بها.

وشهدت مدينة نابلس هذا العام سلسلة من الاعتقالات التي طالت فتيات وفتية صغاراً بتهم كبيرة مثل التحضير لارتكاب عمليات تفجيرية.

ويقول المحامون إن السلطات تطالب بإيقاع أحكام عالية على هؤلاء الفتية والفتيات الصغيرات لخطورة التهم المنسوبة لهم.

وفي داخل السجون يتعرض هؤلاء الصغار لقمع لا تقوى على احتماله أرواحهم وأجسادهم الصغيرة. وقالت المحامية بثينة دقماق التي تقوم بزيارات دورية للمعتقلات: "تمارس سلطات السجون ضغطاً يومياً لا ينقطع على الأسرى والأسيرات، ففي سجن النساء "نفي ترتسيا" -مثلاً- يحتجز السجانون الأسيرات في ظروف بالغة القسوة، حيث الغرف الضيقة القذرة التي تتكاثر فيها الحشرات، وحيث المعاملة القاسية التي تصل حد القمع اليومي المباشر.

وتشير دقماق إلى أن السجانين في هذا السجن وغيره يحوِّلون الحياة الشخصية للأسيرة إلى مصدر عذاب وألم، فيلجأون مثلاً إلى فرض الشريكات في الغرفة الواحدة دون رغبتهن وإرادتهن، مثل وضع أسيرتين، واحدة مدخنة والأخرى غير مدخنة، في غرفة واحدة، أو وضع أسيرة متدينة مع أخرى غير متدينة في الغرفة ذاتها ... وهكذا".

وزاد عدد الأسرى والمعتقلين هذا العام عن الثمانية آلاف، بينهم حوالي مائة امرأة. ومن بين النساء المعتقلات عشرون أم، بعضهن يحتفظن بحضانة أطفالهن في الأسر. وثمة أسيرات أزواجهن أسرى ويعيش أطفالهم في حضانة أسرهم مثل قاهرة السعدي من مخيم جنين، وأرينا سراحنة من مخيم الدهيشة، وهو ما يضاعف عذابهن اليومي ويصل به حداً لا يحتمل ... .

هنا يقتلون ... ويبتسمون!

كان كل شيء واضحاً مسالماً في شارع عمان بمدينة نابلس مساءً: سيارة ركاب مألوفة، بلونها الأصفر الشائع، تتنحّى جانباً لفتح الطريق أمام دبابة قادمة من الشرق. تنحرف الدبابة باتجاه السيارة، فتندفع هذه إلى الخلف قليلاً تجنباً للخطر الداهم، فيفتح الجنود عليها نار جهنم، ويقتلون من ركابها السيدة الشابة ريحانه العارضة (٢٥ عاماً)، ويصيبون زوجها السائق جلال (٢٨ عاماً)، ووالدته خديجة ٦٠ عاماً.

تواصل الدبابة الزحف نحو السيارة، يسبقها هديرها المرعب، ويواصل الزوج الجريح حث سيارته إلى الوراء، حتى يجد مسلكاً فرعياً، لينحرف إليه طالباً النجدة من أقرب محل. "كنت على وشك إغلاق المحل، وإذا بسائق سيارة يصرخ طالباً مساعدته بالاتصال بالإسعاف، وما هي سوى دقائق حتى وصلت الدبابة خلفه، فهرعت نحوهم صارخاً، بعد أن شاهدت الشابة تنزف محتضرة، وقلت لهم بالعبرية: لقد قتلتم إنسانه هنا. فردوا ببرود قائلين: ومن قال لهم أن يخرجوا من بيوتهم في حظر التجول" يقول صاحب محل بقّالة يدعى عوض دويكات شهد الواقعة.

وأضاف: "طلبت منهم أن يقدموا الإسعاف للسيدة التي أطلقوا النار عليها، لكنهم هزوا رؤوسهم ببرود ولامبالاة وكأن لا أحد يموت أمام عيونهم".

وخضعت نابلس لحظر تجول متقطع بعد اجتياحها من جديد في الثاني عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٢، وهو ما شوش إحساس أهالي المدينة بالوقت والزمن. وقال جلال: "كنت أعرف أن حظر التجول مرفوع

عن المدينة، ولهذا عملت طوال النهار، وعند المساء ذهبت، ووالدي، وزوجتي، وشقيقي لزيارة زوجة عمي المريضة في مستشفى الاتحاد، ولدى عودتنا إلى بيتنا في مخيم عسكر القديم، صادفتنا الدبابة في شارع عمان، فتوقفت جانباً بانتظار مرورها، لكنها بدلاً من أن تمر، اتجهت صوبي". وأضاف: "لقد أحسست أن في نية سائق الدبابة أن يصدمني من الجنب، ويدفع بسيارتي إلى الوادي الملاصق، فسارعت لتجنب ذلك بالرجوع خلفاً، وهنا فتحوا النار علينا".

وأوردت منظمات حقوقية، بعضها إسرائيلية مثل مركز "بتسليم" في تقارير لها نماذج عديدة من الضحايا المدنيين الذين سقطوا في نابلس خلال قيامهم بأداء أعمالهم المدنية، ومنهم من كان يحمل تصريحاً لممارسة عمله ذي الطابع الإنساني. ومن هؤلاء سائق سيارة إطفائية في بلدية نابلس أطلقت عليه النار في وضح النهار وسط المدينة وهو يقوم بعمله.

ونشرت "بتسليم" صوراً تظهر سيارة الضحية أحمد القريني، وقد اخترق الرصاص زجاجها الأمامي.

أجبروا الأسير المعاق

على التبول في ملابسه طيلة أيام اعتقاله

كان من الطبيعي جداً أن يدخل الجنود بيت الشاب ماهر النقيب (٢٥ عاماً)، المصاب بإعاقة نصفية، أثناء اجتياحهم لمخيم عسكر القديم، وكان من الطبيعي أيضاً أن يدققوا في بطاقة هويته، وأن يجدوا في ملفه ما يشير إلى أنه كان اعتقل ذات يوم، لكن غير الطبيعي هو أن يطلبوا منه الوقوف عن كرسيه المتحرك، ومرافقتهم إلى حيث جمعوا من يودون اعتقالهم من أهل المخيم، قبل نقلهم إلى معسكر الاعتقال.

"لقد طلبوا مني المستحيل، وهو الوقوف على رجلي المصابتين بشلل تام منذ ثماني سنوات"، قال ماهر. وأضاف: "أخذت أشرح لهم بالعبرية أنني معاق حركياً، ولا أقوى على الحركة دون هذا الكرسي، لكن أقوالي تلك لم تجد أذناً صاغية بينهم، فقد ظنوا أنني أتظاهر بالإعاقة، وصمموا على مطالبتي بأن أقف وأمضي معهم، وعندما عجزت عن ذلك سحبوني من شعري، وألقوا بي من على درج الدور الثاني من البيت إلى الدور الأرضي".

وعند ذلك فقد هذا الشاب الوعي، ولم يفق إلا وهو في الشاحنة التي تقل المعتقلين إلى السجن. "روى لي المعتقلون أن الجنود سحبوني على الأرض عدة مئات من الأمتار، حتى وصلوا بي إلى باب الشاحنة، وألقوا بي في داخلها"، قال ماهر. وأضاف: "جردوني من ملابسي وهم يسحبونني على طول الطريق، وعندما وصلوا بي إلى الشاحنة كنت فقط في ملابسي الداخلية".

وقد وجد ماهر في الشاحنة العسكرية كرسيه المتحرك الذي كانت والدته وعدد من نسوة المخيم قد لحقنه به حتى باب الشاحنة، ورجون الجنود أن يلقوا به إليه.

وكان ماهر النقيب أصيب بعيار ناري في الظهر أدى إلى إصابته بشلل نصفي خلال مواجهات جرت في مخيم عسكر الجديد المجاور في العام ٩٤. وقبل ذلك كان اعتقل في سجون الاحتلال لمدة ستة أشهر بتهمة المشاركة في المظاهرات ورشق قوات الاحتلال بالحجارة. وخلال اجتياحها الأخير للمدن الفلسطينية، عمدت قوات الاحتلال إلى اعتقال كل من سبق له أن اعتقل في الماضي، إضافة إلى كل من هم في سن الشاب، حتى لو لم يعتقلوا في السابق. وفي بعض الأحيان كانت تقوم باعتقال كل من تصدفه في طريقها.

وشملت الاعتقالات في بعض الأحيان رجالاً كباراً في السن ومعاقين، بينهم رجل معاق من مخيم عسكر في الستين من عمره. وقال ماهر إن هذا الرجل، ويدعى علي سعد، كان يستعين على المشي بجهاز "ووكر".

ولدى وصوله إلى السجن اعتقد ماهر، بادئ الأمر، أن معاناته ستنتهي هنا، آملا في أن يدرك ضباط السجن ما عجز عن إدراكه الجنود، وهو أنه معاق، وأن اعتقاله السابق، الذي جر عليه هذا الاعتقال، إنما جرى قبل تعرضه لهذه الإعاقة. "لكن ذلك لم يكن سوى أوهام"، قال ماهر، مشيراً إلى أن الجنود والضباط هناك في المعسكر وجدوا في جسده المعاق فرصة للاستمتاع بتعذيبه على نحو خاص لا يتاح لهم مع المعتقلين الآخرين الأصحاء.

يجد ماهر نفسه عاجزاً عن وصف ما تعرض له خلال أربعة أيام ونصف اليوم أمضاها ملقى في إحدى زوايا خيمة في معسكر حوّارة. "ما تعرضت له أقوى من أي وصف أو تصوير"، قال. وأضاف: "يكفي أن تتصور المشهد التالي: إنسان مصاب جزؤه السفلي بشلل تام، ملقى في إحدى الخيام بالمعسكر وهو مقيد اليدين ومعصوب العينين، دون أن يتاح له خلال هذه الفترة الطويلة أن يدخل مرفقاً صحياً لقضاء حاجته".

ولا يشعر ماهر بأي خجل وهو يروى لزواره في بيته بالمخيم أنه كان يقضي حاجته في ملابسه.

"لم يكن أمامي أي خيار آخر"، قال، وسط نظرات الدهشة من قبل من يستمعون إليه.

"ليت الأمر توقف عند هذا الحد، لقد وجد الجنود في جسدي المعاق وسيلة اختبار فاشية، فأخذوا يدوسون علي بأقدامهم ليتيقنوا أنني معاق فعلياً ولست أتظاهر بالإعاقة. كانوا يضربونني بالهراوة على جسدي، ويجبرونني على ترديد عبارات من ورائهم باللغة العبرية من بينها: أنا أحب جنود حرس الحدود ... وغيرها".

ومضى يقول: "وتعمدوا تحطيم الكرسي المتحرك حتى لا أتمكن من العودة إلى بيتي بسهولة".

أمضى ماهر أربعة أيام ونصف اليوم وهو على هذه الحال من التعذيب والقهر إلى أن جاء دوره للعرض أمام رجال المخابرات الذي وجهوا له بضعة أسئلة عابرة عن المخيم، قبل أن يأمروا بالإفراج عنه، كغيره من آلاف المعتقلين الآخرين.

كانت نابلس ما زالت تحت حظر التجول، ولم يكن هناك أية وسائط نقل من المعسكر إلى المدينة ومخيماتها، ما اضطر ماهر للسير على الكرسي المتحرك المحطم مسافة تزيد على خمسة كيلومترات، بمساعدة عدد من أبناء المخيم الذين أفرج عنهم معه.

لقمة مغمسة بالدم

احتضنت الزوجة الثكلى عائشة طوافشة (٢٧ عاماً) أطفالها الصغار، كأنما تحميهم من خطر داهم، وهي تجلس أمام بيتها في قرية سنجل شمال رام الله، وسط جمع كبير من نسوة القرية المواسيات بانتظار وصول جثمان زوجها أسامة طوافشة (٣١ عاماً) الذي قُتل وثلاثة من زملائه العمال، بينهم شقيقه بسام (٢٧ عاماً)، برصاص مستوطن أراد بجريمته هذه التي نفذها بدم بارد الاعتراض على إخلاء المستوطنين من قطاع غزة.

"قتلته لقمة الأكل، قتلته لقمة الأطفال"، قالت عائشة بعيون باكية وهي تحصي أطفالها، وتسأل عن الصغيرين مصعب (أربعة شهور)، وروان (سنة ونصف)، اللذين كانا نائمين في الداخل، كما أبلغتها إحدى قريباتها.

كان أسامة يعمل منذ ثلاث سنوات في مصنع للألمنيوم في المنطقة الصناعية القريبة من مستوطنة "شيلو" المقامة على أراضي بضع قرى تقع بين نابلس ورام الله، بعد أن أخفق في إيجاد عمل في مكان آخر. وقالت عائشة: "لقد عمل في تنظيف المكاتب، وحتى البيوت في رام الله، لكن عندما لم يجد عملاً يطعم قطم اللحم هذه، وأشارت إلى أطفالها، عمل عندهم، تقصد المستوطنين".

ولأسامة خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين تسعة أعوام وأربعة أشهر، شأنه في ذلك شأن زملائه الآخرين الذين سقطوا معه، محمد منصور (٤٩ عاماً) من كفر قلّيل، أب لسبعة أطفال، وخليل ولويل (٣٥ عاماً) من قلقيلية، أب لأربعة أطفال. أما شقيقه بسام فكان متزوجاً لكنه لم ينجب بعد.

وكان بين المستهدفين عامل خامس هو روحي كساب (٤٠ عاماً) من قرية قريوت الذي أصيب بعيار ناري في فكه، ويتلقى العلاج في مستشفى هداسا الإسرائيلي. وروحي متزوج وأب لأربعة أطفال.

وروى روحي في اتصال هاتفي من المستشفى، تفاصيل مرعبة عن المجزرة التي تعرض لها وزملاءه في الثامن عشر من آب العام ٢٠٠٥. قال: "كان يوماً مرعباً، متنا فيه ألف مرة، فقد كنا نغادر المنطقة الصناعية عندما أوقف "آشر"، وهو اسم المستوطن القاتل، السيارة أمام المدخل بجوار غرفة الحراسة، وغادر مقعد القيادة، كالعادة، ومعه بطاقتنا لتقديمها للجندي لغرض الفحص، لكنه عاد بعد قليل ومعه بندقية بدلاً من البطاقات، ووجهها صوب رؤوسنا، وبدأ بإطلاق النار".

ومضى يقول: "لقد أصابني عيار ناري في فكي، فسارعت لفتح باب السيارة وهربت منها، وكذلك فعل أسامه، لكن "آشر" لاحقنا. أدرت رأسي نحوه، وعندما تلاقت عيوننا صرخت فيه قائلاً: آشر، ماذا تفعل؟ لكنه لم يجب، بل أطلق عياراً نارياً آخر نحوي، لكنه لم يصبني. وقد أصاب قبل ذلك أسامة وهو هارب، وعاد إلى المصنع الذي يبعد عنا حوالي ٣٠٠ متر وقتل محمد منصور".

ولا يصدق روحي أن الجندي الذي كان يقوم بأعمال الحراسة لم يكن متواطئاً مع المستوطن القاتل. ويقول: "كان بإمكانه أن يطلق النار عليه، ويحبط عمليته، وما يقال عن قيام المستوطن باختطاف بندقية الجندي لا يمكن تصديقه، لأن الجندي متواجد في غرفة محصنة، حتى زجاجها ضد الرصاص. كما أن الحارس يحمل إلى جانب البندقية مسدساً، وكثيراً ما شاهدت مسدساً على خاصرته وآخر على مكتبه، كان بإمكان الجندي أن يلاحقه ويوقفه، بإطلاق النار أو بدونه، لكنه لم يفعل، وهذا لغز بحاجة إلى حل".

وما أدهش روحي وزميل آخر من مجموعة العمال هذه يدعى عاطف راضي (٢٧ عاماً) من قرية بديا، لم يكن في ذلك اليوم في المصنع،

هو أن يكون هذا المستوطن، الذي يعرفونه عن قرب، هو الفاعل. وقال عاطف: "إذا كان آشر قد عملها فإن أي مستوطن آخر سيعلمها، فنحن نعمل معه منذ سنوات، ولم يخطر لنا يوماً أنه يختزن كل هذا القدر من الحقد والكراهية والرغبة في قتلنا". وأضاف: "آشر هذا كان واحداً من عشرة مستوطنين يعملون في هذا المصنع، وكان أقربهم إلينا، نحن العمال العرب الستة. لم يكن متديناً، ولم يكن ملتحياً. كثيراً ما كان يشاركنا القهوة والشاي، وذات مرة أحضر طفليه إلى حانوت قريب من المصنع وقدمهم لنا". وأضاف: "هذا يعني أن الموت قائم في أي مكان في هذه المستوطنات، العمل معهم لم يعد ممكناً، علينا أن نبحث عن عمل آخر في مكان آخر".

وكان عاطف أحد عمال المصنع، لكن عمله كان في تركيب أعمال الألمنيوم في ورش البناء خارج المصنع، وهو ما أبعده عن دائرة الخطر.

وكما عاطف، فإن أُسر بقية الضحايا كانت مندهشة أيضاً. وقال باسم (٣٢ عاماً)، شقيق أسامة وبسام: "لم نتوقع أن يحصل هذا لهم، فقد كانوا على علاقة حسنة مع العمال اليهود في المصنع، وكثيراً ما كانوا يأخذون لهم خبز الطابون وزيت الزيتون. كان بينهم خبز وملح".

وكان الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون في المستوطنات قبل الانتفاضة، لكن هذا العدد تقلص إلى بضع مئات وربما أقل بعد اندلاعها وفرض الحصار على الأراضي الفلسطينية في أيلول العام ٢٠٠٠.

وقال مواطنون من قرية سنجل إن الشقيقين أسامة وبسام كانا الوحيدين من هذه القرية اللذين يعملان في المستوطنة. وقال عاطف: "هم –يقصد المستوطنين– لا يحبذون تشغيل العمال العرب، وجميعنا، نحن العمال العرب الستة في هذا المصنع، كنا من العمال المهنيين وليس اليدويين، ولولا ذلك لما قبلوا تشغيلنا". وأضاف: "نحن عمال مهرة، متخصصون، ونحصل على رواتب تساوي نصف رواتب العمال اليهود، ولهذا السبب فقط كانوا يشغلوننا".

ومستوطنة "شيلو" واحدة من تجمع استيطاني مؤلف من خمسة مستوطنات مقامة على أراضي القرى الواقعة في منتصف الطريق الواصل بين رام الله ونابلس، وهي: "شيلو"، و"عيليه"، و"راحيل"، و"شفوت راحيل"، و"معاليه لبونا". وسكان هذه المستوطنات من المستوطنين المتطرفين المعادين للعرب. وهم لا يكفون عن الزحف على أراضي القرى المجاورة وسلبها، وإقامة المشاريع الزراعية الصناعية والإسكانية عليها.

وحوش تفترس الأطفال

كأنما أشباح حلَّت في بيت أحمد محمود داود في قرية عصيرة القبلية جنوب نابلس، وحولت حياة أسرته جحيماً منذ هاجمها مستوطنو "يتسهار" المجاورة ظهر الجمعة (الثامن والعشرين من آذار العام ٢٠٠٥): الطفلة سماح البالغة من العمر تسع سنوات ونصف لم تعد تستطيع النوم الطبيعي. وتقول: كلما حاولت أن أغمض عيوني رأيتهم- أي المستوطنين- مقنعين بالأسود، ويصرخون وهم يهاجمون بيتنا بالحجارة. وشقيقها الأصغر عبد الكريم، ابن السنوات الأربع يفيق من نومه مفزوعاً وهو يصرخ: حرامي حرامي. أما محمد، (ثماني سنوات) فلديه حل وحيد لا يكف عن مطالبة والديه به وهو: الرحيل من البيت خشية أن يعود المستوطنون إلية ثانية.

كانت أسرة أحمد في بيتها، باستثناء الوالد الذي خرج في مشوار قصير في القرية، عندما تعرضت لهجوم من مجموعة مؤلفة من ١٣ مستوطناً عند الثانية من بعد الظهر. تقول والدتهم سهى: "كان يوماً عصيباً، فقد هاجمونا ولم يكن لدينا أحد يحمينا. في البداية أخذوا يرجمون النوافذ بالحجارة. كنت مرعوبة من أن يصيب حجر أحد الأولاد، فأخذت أنقلهم من غرفة إلى أخرى بحثاً عن أكثر الزوايا أماناً". وأضافت: "حاولوا خلع باب المنزل لاقتحامه، فأصبت بحالة رعب شديد، فقد خفت أن يتمكنوا من دخول البيت في أية لحظة وقتل أطفالي الأربعة. أخذت أتصل بزوجي وبأخيه وأخته، فهرعوا جميعاً، ومعهم آخرون من الأقرباء إلى البيت، وخلصونا منهم. فما أن رأوهم هارعين حتى فروا عائدين إلى المستوطنة".

ويقع بيت أحمد في طرف القرية وهو -على ما يبدو- ما سهل على المستوطنين اقتحامه والاعتداء على أهله. وتقول سهي إن المستوطنين انقسموا إلى مجموعتين، واحدة وقفت بعيداً تراقب المكان وتحرس المهاجمين، وثانية هاجمت البيت وحاولت اقتحامه بعد أن حطمت نوافذه. ومنذ ذلك اليوم لم يعد أطفال أحمد يعيشون حياة طبيعية.

ومنذ هاجمهم المستوطنون والأطفال الأربعة في حال ذعر. وتقول والدتهم: "إنهم يرفضون النوم في غرفة منفصلة عنا، وغالباً لا يتمكنون من النومٍ بصورة طبيعية، وبعضهم، وبخاصة الأصغر، يفز من فراشه مفزوعاً وهو يصرخ: الحرامي، الحرامي. فقد أبلغناه أنهم لصوص عندما سألنا لماذا يعتدون علينا".

ولم تمضِ سوى ٣٦ ساعة على حادث الاعتداء هذا حتى كرره المستوطنَون في البيت المجاور، بيت جمال يوسف صالح الذي هاجموه عند الثانية بعد منتصف الليلة، ورجموه بالحجارة، وسرقوا مولداً لسحب المياه من بئر في المحيط.

وهذه الاعتداءات هي الموجة الأخيرة من سلسلة طويلة من الاعتداءات التي يقوم بها مستوطنو "يتسهار"، المستوطنة الكبيرة المقامة على قمة جبل سلمان الفارسي جنوب نابلس، على أهالي عصيرة القبلية، القرية الأقرب إليها، التي لا تبعد بيوت المستوطنة عنها أكثر من ثلاثمائة متر.

ويقول أهالي القرية إن سكان المستوطنة شرعوا في الآونة الأخيرة في حملة اعتداءات ليلية على البيوت الواقعة في طرف القرية، فأخذوا يتسللون إليها في ساعات بعد منتصف الليل ويعتدون عليها.

وتتراوح هذه الاعتداءات من إطلاق النار على البيوت إلى تحطيم نوافذها وأبوابها بالحجارةِ وإحراق ما تقع عليه أيديهم من ممتلكات. فقبل فترة دهموا القرية ليلاً وأضرموا النار في سيارتين تعودان لكل من عبد الباسط عبد الرحمن وكاتم محمد حسن.

ولا تقتصر الاعتداءات على المواطنين في بيوتهم، بل تشمل أيضاً المزارعين في حقولهم والرعاة في مراعيهم. وقال رئيس المجلس القروي في عصيرة محمد معروف إن المستوطنين حولوا موسم قطف الزيتون إلى موسم عدوان يومي على أهالي القرية. "كانوا يهاجموننا ويعتدون علينا بالضرب ويهددوننا بإطلاق النار لدفعنا لهجر أرضنا وحقولنا كي يستولوا عليها"، قال معروف.

وفي واحدة من هذه الحالات أطلق أحدهم النار على شاب في حقله هو هاني عبد الرؤوف أحمد (٢٤ عاماً)، وأصابوه بجراح بالغة الخطورة عولج إثرها في مستشفيات نابلس.

وفي جميع هذه الحالات كان الجيش يتعامل مع المستوطنين بسياسة "القبضة الحريرية". وقال محمد معروف إن الجنود كانوا يحضرون ويكتفون بمطالبة المستوطنين بالمغادرة. "وعندما هاجموا بيت أحمد داود، حضر الجنود ورافقوا المستوطنين في مغادرتهم للمنطقة، وفي اليوم التالي جاءوا، بعدما اتصلنا بالكثير من الجهات، وقالوا: يمكنكم تقديم شكوى رسمية"، قال محمد.

واعتداءات مستوطني "يتسهار" لا تختلف من حيث الجوهر عن تلك التي يقوم بها سكان المستوطنات الأخرى على المواطنين في قراهم ومدنهم. فبعد إقامة المستوطنة على قمة جبل يعتبره الجغرافيون النقطة التي تنتصف فيها أراضي فلسطين التاريخية، أخذ سكان المستوطنة يتوسعون رويداً رويدا على أراضي قرى جنوب نابلس "بورين، وعصيرة القبلية، ومادما، وحوّارة، وعينبوس"، وهي القرى الواقعة في محيط هذا الجبل الكبير.

فقد أقاموا العديد من النقاط الاستيطانية في محيط كيلومترين إلى ثلاثة كيلومترات من المستوطنة، وشرعوا في حملة اعتداءات منظمة على أهالي القرى الخمسة. ويقول محمد معروف: "عندما أقيمت يتسهار، كانت تبعد ثلاثة كيلومترات عن بلدتنا، أما اليوم فهي لا تبعد أكثر من

ثلاثمائة متر"، مشيراً إلى تمددها على مساحات واسعة من أراضي القرى الخمس التي تتوسطها.

وشملت الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم اقتلاع المئات من أشجار الزيتون، وحرق المزروعات، وسرقة المواشي والخيول، وضرب الرعاة وطردهم، وأحياناً اختطافهم وتعذيبهم.

وواكب ذلك حملات شبيهة من قبل سلطات الاحتلال لصالح المستوطنين، منها مصادرة أراض من أجل شق طرق للمستوطنة. ولم تقتصر اعتداءات مستوطني "يتّسهار" على سكان القرى المجاورة بل طالت أيضاً الشرطة الإسرائيلية عندما حاولت دخول المستوطنة لاعتقال عدد من سكانها في مخالفات جنائية أخيراً. فقد هاجم العشرات منهم سيارات شرطة حاولت دخول المستوطنة، وأجبروها على المغادرة، وفق ما أعلنته الشرطة.

ويقول رئيس المجلس القروي في عصيرة القبلية إن السلطات الرسمية ظلت على الدوام نصيراً للمستوطنين في اعتداءاتهم على أهالي المنطقة وأراضيهم، وهو ما شجعهم على الاعتداء على الشرطة نفسها. وأضاف: "حتى أسابيع قليلة كان الجنود يعتقلون رعاة الأغنام، ويحتجزونهم في معسكر حوّارة لأيام طويلة من أجل إرهابهم وثنيهم عن العودة إلى هذه الأراضي لإتاحة المجال أمام المستوطنين للسيطرة عليها، ما جعل هؤلاء المستوطنين يفهمون أن الجيش والشرطة وجدت لخدمتهم فقط وليس لمحاسبتهم".

هل يحاكم العالم قتلة الأطفال؟

صورة جسد التلميذة إيمان الهمص (١٣ عاماً) ممزقاً بعشرين رصاصة أطلقت عليها من مسافة صفر، و"مريول" التلميذة غدير مخيمر (١١ عاماً) غارقاً بدمها الطازج الساخن، بعد إصابتها برصاصة مزقت صدرها وهي على مقعدها في مدرسة تابعة لوكالة الغوث في رفح، وصورة الطفل عميد أبو سير (١١ عاماً) يلفظ أنفاسه الأخيرة بين يدي والده المذعور هارعاً به إلى المستشفى، بعد أن أطلق قناص النار عليه وهما في الطريق إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة في نابلس... كل هذه المشاهد والصور تكررت منذ اندلاع الانتفاضة، لكن الجديد فيها ظهور وتنامي دعوات في مختلف أنحاء العالم تطالب بتقديم من يقف وراءها من قادة الجيش والحكومة الإسرائيلية للمحاكمة، بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد أطفال ومدنيين عزل.

وظلت الكثير من الدول والمؤسسات الدولية تتجنب حتى إصدار الأحكام حول مجريات المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية تحت مبررات عديدة، منها منح الطرفين فرصة للعودة إلى طاولة المفاوضات، والحفاظ على موقع يتيح لها التدخل الإيجابي في النزاع، لكن استمرار وتصاعد هذه الجرائم بصورة صارخة جعل بعضها يلجأ إلى لغة جديدة.

وترى مؤسسات حقوقية وسياسية أن المناخ السياسي والقانوني موات لشن حملات سياسية وقانونية على إسرائيل على خلفية جرائمها ضدً المدنيين وتملصها من العملية السياسية. وأعلن سكرتير حركة السلام الآن الإسرائيلية ريف أوفنهايمير أخيراً أن الأراضي الفلسطينية تحولت إلى ما اسماه منطقة "الغرب الأهوج" لإسرائيل. وفي إشارة إلى

الجرائم التي يقوم بها الجنود بحرية تامة قال ريف: "في واقع يسيطر فيه الجيش على المواطنين، فإن كل جندي هو ملك هناك".

وأطلق ريف صرخة تحذير من "عواقب التدهور الأخلاقي الذي يحصل للجيش، ويهدد المجتمع ويحوله إلى مجتمع عنيف أكثر وأخلاقي أقل".

وسنَّت إسرائيل في السنوات الأخيرة العديد من القوانين التي تشجع الجنود على القتل العمد، منها قانون "رفض دعاوى تطالب الدولة بتعويضات عن سقوط ضحايا أثناء تنفيذ عمليات عسكرية وأمنية". وجاءت هذه القوانين لتعزز تعليمات إطلاق النار المرنة، وتدعم وقوف قادة الجيش وراء الجنود في أية عملية قتل يرتكبونها، ومنها عمليات قتل الأطفال وتلاميذ المدارس كما في حادثة مقتل الأطفال الخمسة، الأشقاء وأبناء العم، في انفجار "مصيدة بشرية" في غزة، وهي العملية التي اعترف الجيش بمسؤوليته عنها، لكنه دافع عنها معلناً أن اللغم الأرضي كان يستهدف "مسلحين وإرهابيين فلسطينيين".

وكشف تحقيق صحافي نشرته **صحيفة نيويورك تايمز** الأمريكية بقلم الصحافي كريس هيدجز عن قيام جنود في غزة بإغراء أطفال للاقتراب من فخ نصبوه لهم، ثم قاموا بقتلهم من أجل التسلية. ووصف الصحافي الأمريكي العملية بأنها أشبه ما تكون بـ"مصيدة فئران".

ويحاول الفريق الفلسطيني العامل في الأمم المتحدة الاستفادة من تقارير أعدها مبعوثون من المنظمة الدولية تظهر عنصرية الإجراءات الإسرائيلية. ومنها تقرير أعده مبعوث خاص للأمم المتحدة يدعى جون دوغراد، أورد فيه أمثلة عديدة على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، منها الطرق المفتوحة للمستوطنين والمحظورة على الفلسطينيين. وخلص دوغراد في تقريره المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن: "نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أسوأ من مثيله السابق في جنوب إفريقيا".

واكتسب تقرير دوغراد أهمية خاصة نظراً لكونه جنوب إفريقي وعضواً سابقاً في لجنة الحقيقة التي شكلت في جنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري بهدف التحقيق في الممارسات العنصرية للنظام المنهار... .

معتقلون فلسطينيون منسيون في سجن صحراوي

تظن الطفلة فرح خالد فرّاج، ابنة العامين ونصف العام، من رام الله، أن عمها عبد الرازق (٤٤ عاماً) العائد من سجن النقب الصحراوي، بعد اعتقال إداري دام أربع سنوات، قد خرج من الصورة. فهي، منذ رأت عيناها النور، لم تشاهد منه سوى ذلك الرجل الصامت في صورة فوتوغرافية معلقة على الجدار.

ومنذ عودته من السجن، قبل أسبوع، لا تنفك فرح، تقارن، في كامل براءتها، بين الصورة الصامتة، والرجل الخارج منها بكل ما فيه من حياة وحركة.

وعبد الرازق فراج، الموظف في مؤسسة زراعية غير حكومية، واحد من مئات المعتقلين إدارياً بموجب قانون الطوارئ الموروث منذ عهد الانتداب البريطاني قبل العام ١٩٤٨، الذين يجري تمديد اعتقالهم دون مسوغ قانوني واضح. وتخصص السلطات الإسرائيلية لهؤلاء المعتقلين "المنسيين" سجناً في أقصى جنوب صحراء النقب، حيث قسوة الطبيعة، صيفاً وشتاءً، عامل قهر إضافي.

ويقول عبد الرازق إن بعض زملائه أمضوا حوالي خمس سنوات في السجن، وإن السلطات تمدد اعتقالهم بتهمة واحدة مشتركة هي "الخطر على الأمن" دون أية إيضاحات.

وفي كل مرة يقدم فيها محام ما اعتراضاً على اعتقال موكله يأتيه الرد بوجود "ملف سري" يشكل الإفصاح عنه خطراً آخر على أمن الدولة.

وكانت إسرائيل أوقفت الاعتقالات الإدارية التي شاعت في الثمانينيات، بعد قيام السلطة العام ٩٤. لكنها استأنفتها بعد إعادة احتلال الضفة في آذار العام ٢٠٠٢.

وقال عبد الرازق إن عدد المعتقلين إدارياً بلغ لدى إطلاق سراحه ٦٠٠ معتقل، بعضهم من النشطاء السياسيين، من أعضاء برلمان وقادة رأي. وتُوجه إسرائيل لهؤلاء المعتقلين تهمة من اثنتين وهي أما "التخطيط للقيام بأعمال عنف" أو "التحريض على ارتكاب أعمال عنف".

وقد وُجِّهت لفراج، وهو من كوادر الجبهة الشعبية في رام الله، التهمة الثانية. وقال إن السلطات اعتقلته في مطلع نيسان العام ٢٠٠٢، وأخضعته لتحقيق قاس لمدة ثلاثة أسابيع. وعندما لم تتمكن من إثبات انخراطه في أي عمل أمني حولته لاعتقال إداريٍ لمدة ستة شهور قابلة للتجديد لفترة غير محدودة. وكما كان متوقعاً، جددت السلطات الإسرائيلية اعتقال فراج لستة أشهر أخرى، ثم جرى تمديدها لستة أشهر ثالثة، إلى أن أمضى أربعة أعوام. وقال عبد الرازق: "في بعض المرات كانوا يجددون الحكم لستة شهور، وفي مرات أخرى لثلاثة شهور، وقد جرى تمديد اعتقالي في السنوات الأربع ١٣ مرة".

ونظرا لرهن مصائرهم في أيدي ضباط المخابرات الإسرائيلية، فإن تمديد الاعتقال هي القاعدة العامة في هذا النوع من الاعتقال. وقال فراج إن الغالبية العظميٍ من معتقلي هذه الفئة يجري تجديد اعتقالهم. ومن بين المعتقلين إدارياً عطاف عليان الناشطة في حركة الجهاد الإسلامي، وطفلتها عائشة التي لم تبلغ بعد العامين من عمرها.

وقد اعتقلت عطاف في كانون الأول ٢٠٠٥، بتهمة "إدارة جمعية نسائية محظورة" في مدينة رام الله هي "جمعية النقاء الإسلامية". ومنذ الأيام الأولى لاعتقالها، طالبت عطاف بحضانة طفلتها (كان عمرها حينئذ عام ونصف العامٍ). وعندما رفضت السلطات الاستجابة لطلبها خاضت إضراباً مفتوحاً عن الطعام إلى أن استجابت لها بعد ١٦ يوماً.

وقال وليد الهودلي زوج عطاف: "كان صعباً عليها كأم أن تعيش دون طفلتها، فخاضت إضراباً مفتوحاً عن الطعام لم توقفه سوى بعد أن استجابوا لطلبها".

ووفق القانون الإسرائيلي يحق للأم المعتقلة حضانة أطفالها قبل أن يبلغوا العامين من العمر. وقد أمضت عطاف ١٢ عاماً في السجون الإسرائيلية.

ونظراً لأن قانون الطوارئ البريطاني القديم يطلق يدها في تمديد الاعتقال الإداري، باتت السلطات تحيل إليه معتقلين بعد أن ينهوا فترات حكمهم مبررة ذلك بوجود نوايا لدى هؤلاء المعتقلين لاستئناف أنشطتهم بعد خروجهم من السجن. ومن بين هؤلاء نشطاء سياسيون بارزون في حركة "حماس"، بعضهم احتل مقعداً برلمانياً في الانتخابات التشريعية.

فلسطينيون محرومون حتى من زيارة الصيف؟

كانت عائلة أسعد عبد الله من قرية سردا قرب رام الله تنتظر عودته، في زيارة الصيف (٢٠٠٦) من الولايات المتحدة الأميركية التي يعمل ويعيش فيها، لكن صوته جاءها عبر هاتف خليوي من زنزانة في مطار "تل أبيب" ليبلغها أنه محتجز في زنزانة وممنوع من دخول البلاد، وأن السلطات الإسرائيلية تنتظر موعد أول رحلة مغادرة إلى الولايات المتحدة لتبعده على متنها.

سارعت عائلة أسعد إلى توكيل محام عربي من داخل الخط الأخضر (يحمل الجنسية الإسرائيلية) لفحصٍ الجوانب القانونية للقضية قبل قيام السلطات بإبعاده، ليكتشف، أي المحامي، أن ثمة قانوناً جديداً سنّته الدولة العبرية يقضي بعدم السماح لأي شخص سبق له وأن خالف شروط الزيارة لإسرائيل بدخولها مرة ثانية، وهو ما ينطبق عليه.

وكان أسعد غادر قريته إلى الولايات المتحدة العام ١٩٧٣ لغرض الدراسة، بعد أن حصل على جواز سفر مؤقت، وهو جواز سفر كانت تمنحه إسرائيل للفلسطينيين الراغبين في السفر للخارج، لكن السفارة الإسرائيلية في واشنطن ماطلت في تجديد جواز سفره هذا، ثم رفضت تجديده لتمنعه تالياً من العودة بذريعة أنه تأخر عن العودة في الفترة القانونية، وأنه فقد، تبعاً لذلك، حقه في الإقامة.

ودأبت السلطات على اتباع هذا الأسلوب في تجريد الفلسطينيين من حقهم في الإقامة في وطنهم منذ احتلالها الضفة والقطاع العام ٧٦.

وفي المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي أعقبت اتفاق "أوسلو" قدم الوفد الفلسطيني أسماء مائة ألف فلسطيني مع عائلاتهم فقدوا حقهم في الإقامة بعد سفرهم للخارج لغرض الدراسة أو العمل.

لكن حَمَلة الجنسيات الأميركية والأوروبية كانوا يعودون إلى البلاد لزيارة عائلاتهم بعد حصولهم على "فيزا سياحة" من السلطات في المطار، شأنهم في ذلك شأن باقي جوازات سفر تلك البلدان. ولجأ الكثير من هؤلاء إلى الزواج وتكوين عائلات هنا في مدنهم وقراهم على الرغم من اضطرارهم للبعد عنها فترات طويلة من الزمن. ومن هؤلاء أسعد عبد الله الذي تزوج من فتاة من قريته العام ٨٣، وأقاما معاً في القرية حيث كوَّنا عائلة من خمسة أبناء وبنات، أكبرهم في الثانية والعشرين من العمر وأصغرهم في التاسعة.

وقالت زوجة أسعد إنه كان يغادر إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء فترة الفيزا السياحية التي غالباً ما تكون بين ثلاثة إلى ستة أشهر، ثم يعود ثانية في الصيف ... وهكذا. وأضافت: "لقد حاول الاستقرار هنا مرات كثيرة، لكن سيف الفيزا كان دائماً مسلطاً على رقبته، ما يضطره إلى المغادرة ثم العودة من جديد".

غير أن هذه الفئة من الفلسطينيين التي طالما ذاقت مرارة الفراق والبعد عن أبناء عائلاتها وجدت الأمر أكثر قسوة ومرارة منذ صيف العام ٢٠٠٦ حيث صدر القانون الإسرائيلي الذي يحرمها حتى مجرد لقاء الأبناء والزوجات في زيارة الصيف.

وقالت زوجة أسعد: "الهدف النهائي هو تمزيق عائلتنا، وإجبارنا على الهجرة وترك بلدنا من أجل أن يستوطنوا فيه".

ولجأت عائلة أسعد إلى القنصلية الأميركية في القدس، بصفته مواطناً أميركياً، لمساعدتها في الدفاع عن حقه في زيارة أسرته، لكن الرد جاء: سنفحص ونرى. وقال موظف كبير في القنصلية: "لقد استفسرنا عن

الأمر، ووجدنا أنه يتعلق بقوانين إسرائيلية، ونحن لا نستطيع أن نتدخل في قوانين دولة أخرى".

ولدى سؤاله إذا ما كان واضحاً لدى القنصلية أن إسرائيل تستهدف الأميركيين من أصل فلسطيني في هذه القوانين، قال: "ما تلقيناه كان نصاً واضحاً لقانون يمنع الدخول لإسرائيل لمن سبق لهم أن خالفوا شروط الزيارة في السابق".

وفي السلطة الفلسطينية يقول مكتب الارتباط إن عدد الفلسطينيين المتضررين من هذا الإجراء مرشح ليصل إلى الآلاف وربما عشرات الآلاف.

ويحتل الموضوع السكاني الحيز الأكبر في السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. وكثيراً ما تعقد مؤتمرات مهمة في إسرائيل لبحث مشكلات التوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود. وخلص "مؤتمر هرتسليا" الذي عقد صيف العام ٢٠٠٦ إلى أن عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة سيزيد عن عدد اليهود بحلول العام ٢٠٢٠ نظراً لارتفاع نسبة الخصوبة لدى العائلة العربية (٣,٧ مولود) عنها لدى العائلة اليهودية (١,٥ مولود).

تخريب من بيت إلى بيت

المشهد ذاته يتكرر في مخيم بلاطة، بيوت فتحت جدرانها على الشارع، وعلى نحو يظهر فيه حطام أثاثها في الداخل. سيارات محترقة. أبواب محال تجارية تشظت بفعل انفجارات قنابل استخدمت في فتحها. حفر في الشوارع. مياه عادمة تتدفق عبر أنابيب مدمرة. ثقوب أحدثها الرصاص في الخزانات على الأسطح. قمامة تراكمت في كل ركن. أصوات اقتحامات، وصراخ شبان جعلهم حظهم العاثر لا يستجيبون لمطالب الجيش بالخروج والتجمع أمام المخيم، ليساقوا من هناك إلى معسكر الاعتقال.

وهو المشهد نفسه الذي كان عليه المخيم لدى اجتياحه بصورة مماثلة في نهاية شباط العام ٢٠٠٢، عندما انطلقت سلطات الاحتلال منه في شن ما عرف في حينه باسم "الحرب على المخيمات".

وقد بدأت إسرائيل حربها على المخيم هذه المرة (أيار ٢٠٠٢) بمحاصرته، وفصله بصورة كاملة عن محيطة، بعد أن اجتاحت المدينة ومخيماتها البالغ عدد سكانها ١٥٠ ألف نسمة. وقبل طلوع الشمس، كانت هذه القوات التي يقدر عددها بمئات الجنود بدأت حملة تخريب فيه من بيت إلى بيت. شوهد الجنود وهم يفتحون ثغرات في جدران البيوت، رافضين دخولها من أبوابها التي كان أصحابها يسارعون لفتحها أمامهم ظناً منهم أن هذا قد يوقف هؤلاء الجنود المخربين عن تخريبهم الذي يمارسونه عن سابق إصرار.

وأعادوا أيضاً احتلال عشرات البيوت في المخيم، واتخذوا منها نقاط إقامة ومراقبة، بعد أن طردوا أهلها منها. وتكرر مشهد الاعتقال، ولكن على نحو أكثر سوءاً هذه المرة، حيث ساقوا كل من تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والخامسة والأربعين إلى معسكر الاعتقال، حيث يحتجز المعتقلون في العراء، بعد تقييد أيديهم ووضع رباط قماش على أعينهم.

وروى من أفرج عنهم أن ما لا يقل عن أربعة آلاف من سكان المخيم، البالغ عددهم حوالي ١٥ ألفاً، قد جرى اعتقالهم. وأبعدت السلطات كل من أفرجت عنهم إلى مخيم عسكر المجاور، رافضة السماح لأحد منهم بالعودة إلى بيته.

رضا خميس (٤٢ عاماً) الذي أفرج عنه في الخامسة فجراً روى أنه جرى احتجاز عدد منهم في الخيام، بينما احتجز العدد الأكبر في العراء. قال خميس: "لقد ذقنا حرارة النهار، وبرد الليل. ففي النهار بقينا تحت لهيب الشمس، وفي الليل بقينا في ساحة مفتوحة، حيث تنخفض درجات الحرارة بصورة تدريجية لتصل إلى ذروة برودتها بعد منتصف الليل".

وهناك في المعسكر يقوم ضباط المخابرات باستجواب المحتجزين، حيث يجري إطلاق سراح البعض ومواصلة اعتقال البعض الآخر. وروى رضا أن الجنود قاموا بفصل الشبان اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والعشرين، واحتجازهم في خيام منفصلة، حيث يخضعون لعمليات تحقيق خاصة. وما يفسر ذلك أن غالبية منفذي الهجمات الأخيرة هم من هذه الفئة.

ويقول المفرج عنهم إنهم لم يخضعوا لأي تحقيق جدي، وأن الأمر لا يعدو أن يكون وسيلة عقاب جماعي يمارسها الجنود ضد سكان المخيم. وقال رضا: "لقد احتجزوني طوال الليل والنهار، دون طعام أو غطاء، وفي النهاية سألوني عن اسمي وأسماء أولادي". وأضاف: "كان واضحاً لهم أنني غير متهم بأي شيء، لكنهم مارسوا كل هذا من أجل تعذيبنا، وامتهان كرامتنا".

وبلغ عدد المفرج عنهم الذين ألقي بهم على مقربة من مخيم عسكر في المرحلة الأولى أكثر من ١٢٠٠ شخص. وشوهدت حافلات عسكرية تلقي المفرج عنهم على مفترق الطرق الموصل إلى مستوطنة "ألون موريه"، وأيديهم مقيدة. ومن هناك واصلوا السير إلى مخيم عسكر المجاور، حيث تم فك قيودهم واستضافتهم في البيوت والنادي والمسجد، وتقديم الطعام والفراش لهم.

دماء جديدة في ظلال الزيتون

اختلطت الدماء وغبار الزيتون على جسد الحاجة حفيظة الزبن (٧٥ عاماً) بعد أن تعرضت ومجموعة من مزارعي قرية بورين لاعتداء وحشي من قبل مستوطني "يتسهار" أثناء قطفهم ثمار زيتونهم في حقول القرية القريبة من المستوطنة.

وقد أصيبت الحاجة حفيظة بكسرين في الجمجمة، وتقرر إجراء عملية جراحية لها في مستشفى رفيديا بمدينة نابلس، حيث نقلت بعد تعرضها للاعتداء. وأصيبت في الاعتداء أيضاً ثلاث نساء أخريات، أدخلت إحداهن إلى المستشفى، وهي الحاجة فاطمة الزبن (٧٠ عاماً) حيث تبين إصابتها برضوض في ظهرها.

روت عزيزة الزبن (٤٥ عاماً) ابنة الحاجة حفيظة التي كانت معها لحظة تعرضها للاعتداء أن حوالي عشرين مستوطناً مسلحاً هاجموهم عند ساعات بعد الظهر في حقولهم التي تبعد حوالي نصف كيلومتر عن المستوطنة، وانهالوا عليهم ضرباً بالحجارة وقضبان الحديد. قالت عزيزة: "تقدم أحد المستوطنين من والدتي، وضربها بقضيب حديد على رأسها، وأوقعها على الأرض. وعندما همت بالنهوض، ضربها ثانية بحجر على رأسها. وعندما شاهدتهم يضربونها هرعت إليها لحمايتها، واحتضنتها. هنا انهالوا علي ضرباً بالحجارة، ضربوني على ذراعي وكتفي وظهري".

كانت ملابس عزيزة غارقة بدماء والدتها وهي تقف أمام باب غرفة العناية المكثفة في المستشفى، حيث ترقد الوالدة بانتظار إجراء عملية جراحية لها.

عدة عائلات من قرية بورين كانت توجهت إلى حقولها القريبة من المستوطنة من أجل قطف ثمار زيتونها، للمرة الأولى منذ بدء موسم القطاف في أواسط تشرين الأول العام ٢٠٠٠. وقال عماد حمزة الزبن أحد أصحاب الحقول: "لقد توجهنا إلى حقولنا هذه بعد تنسيق مع الجانب الفلسطيني في الارتباط. فنحن ندرك حجم الخطورة التي تنتظرنا هناك. وقد شاهدنا قوة من الجيش وهي في طريقها إلى المستوطنة في ساعات الصباح الأولى. وعندما هاجمنا المستوطنون كان الجنود يسيرون خلفهم، ولم يتدخلوا إلا بعد أن نفذوا عدوانهم علينا". وأضاف: "ولم يتدخل الجنود لحمايتنا، بل لحماية المستوطنين، فعندما قمنا بمقاومتهم بالحجارة، صوَّب الجنود أسلحتهم نحونا، وقاموا بإخراج المستوطنين بكل لطف وكأن شيئاً لم يكن".

وقال مدير الارتباط المدني في نابلس مجدي علاونة إنه تلقى تأكيداً من الجانب الإسرائيلي في الارتباط بتوفير الحماية للمزارعين في قرى بورين وعوريف وسالم وحوّارة وغيرها من القرى، لكن من الواضح أن قوات الاحتلال تطلق العنان للمستوطنين ليمارسوا اعتداءاتهم على المزارعين وعلى الزيتون. وأضاف: "في الأسابيع الأخيرة قام المستوطنون بسلسلة اعتداءات على المزارعين في حقولهم، واقتلعوا مئات أشجار الزيتون في حقول حوّارة، وبورين، وعوريف، وقريوت، وغيرها، ولم يحرك الجيش ساكناً لمنعهم".

ووجد أصحاب حقول الزيتون من أهالي قرية بورين عشرات أشجار الزيتون قد اقتلعت من حقولهم. وقال عماد الزبن: "لقد وجدنا عشرات الأشجار قد اقتلعت ووجدنا المستوطنين قد قطفوا ثمار ما لا يقل عن مائتي شجرة". وعثر هؤلاء المزارعون على أدوات قطاف للمستوطنين في حقولهم. وقال عماد: "لقد وجدناهم وقد قطفوا الأشجار الأكثر إثماراً وسرقوها".

سعد خرج ولم يعد

قتل بالاشتباه على الطرق الخارجية

لم يكن أمام التاجر سعد الخاروف صاحب محل الخيال للألبسة المعروف في نابلس سوى الاستجابة لاستغاثة زميل له في المهنة من مدينة القدس، يدعى مجدي قرش، تعطلت سيارته في طريق نابلس – القدس عند منتصف الليل، دون أن يعلم أن رصاص الوحدات الخاصة الإسرائيلية سيكون بانتظاره هناك بدعوى "الاشتباه".

لم يشهد أحد واقعة قتل سعد، وإصابة صديقه خليل العارضة (٣١ عاماً)، وهو طبيب يعمل في وزارة التموين، اصطحبه معه لتبديد وحشة الطريق، لكن التفاصيل الواردة من الجانبين، جانب القتلة، وجانب الضحية، تبين أن سعد قُتل بدم زادت درجة برودته درجة برودة تلك الليلة الكانونية القارسة، أشهراً قليلة بعد اندلاع الانتفاضة. فحسب رواية والده، التاجر المعروف أدهم الخاروف، فان سعد أغلق متجره عند الحادية عشرة ليلاً وعاد إلى بيته. وبعد وصوله بقليل تلقى مكالمة هاتفية من صديقه التاجر المقدسي مجدي قرش يعلمه فيها أن سيارته تعطلت قرب مفترق بورين، في طريق نابلس–القدس، طالباً قدومه إلى هناك لنقله.

ولما كانت الطريق غير آمنة في هذه الساعة المتأخرة من الليل، فقد خطر لسعد أن يصطحب صديقه الدكتور خليل العارضة، الذي كان عندئذ مع زوجته وأطفاله في زيارة لأسرة شقيقتها.

توجه سعد والدكتور خليل إلى الموقع لإحضار التاجر المقدسي، وهما يرتديان ملابس النوم، فيما واصلت عائلاتهما الاتصال بهما خشية تعرضهما لمكروه على أيدي جنود الاحتلال المنتشرين بكل وحشيتهم على الطرق الخارجية.

والده وأشقاء سعد قالوا إن الاتصال معه انقطع عند وصوله إلى مفترقٍ قرية بورين، حيث رد بعد ذلك أحد الجنود على هاتفه النقال قائلاً بالعبرية: " مي زي " . أي من هذا؟ وأغلق الخط.

ظلت عائلتا سعد وخليل تبحثان عنهما طوال الليل في المشافي، ومن خلال دوائر الارتباط حتى السابعة صباحاً، عندما علمتا بمقتل سعد، وإصابة خليل واعتقاله، واعتقال التاجر المقدسي مجدي قرش.

وبعد نقل جثمانه من معسكر جيش الاحتلال في حوَّارة، حيث نقل بعد قتله، إلى مستشفى رفيديا في نابلس، تبين أن سعد كان أصيب بعيارين ناريين في رجله وهو ما يشير إلى احتمال أن يكون الجنود الذين نقلوه إلى المعسكر تركوه ينزف حتى الموت.

في الجانب الإسرائيلي أذاع راديو صوت الجيش صباحاً نبأً مفاده أن الجنود فتحوا النار على سيارة فلسطينية قرب نابلس يشتبه في أن فيها " خلية تخريبية " ، وقتلوا أحد ركابها، واعتقلوا اثنين آخرين. وبعد أن اتضح لمراسل الراديو أن ضحايا الجنود في هذا الحادث هما تاجر وطبيب ومواطن مقدسي، وليس نشطاء منظمات، عاد لسؤال الناطق العسكري الذي أخبره هذه المرة بأن المعلومات حول هذا الحادث متوفرة فقط لدى مكتب رئيس الوزراء، وزير الدفاع إيهود باراك، لأن الجهة المنفذة هي الوحدات الخاصة التي تتبع لقيادته.

جاءت هذه الجريمة بعد ساعات قليلة من جريمة قتل مماثلة ارتكبها جنود الاحتلال على مشارف قرية تل قرب نابلس وراح ضحيتها شابان. وذكر مواطنون من القرية أن الشابين عبد المعين عبد حسن

إبراهيم (٢٣ عاماً) ومحمد لطفي قاسم (١٩ عاماً) كانا في طريقهما إلى كهف في أرض عائلة عبد المعين، عندما فتح الجنود النار عليهما، وقتلوهما تحت ذريعة الاشتباه.

ولم تعلم أسرتا عبد المعين ومحمد بمقتلهما إلا في الصباح، بعدما سلمت قوات الاحتلال جثمانيهما إلى الهلال الأحمر.

وأثارت هاتان الجريمتان اللتان راح ضحيتهما ثلاثة مواطنين في ليلة واحدة ردود فعل غاضبة في مختلف أنحاء الوطن نظرا لما حملته من معان ودلالات على فقدانهم أي حدٍّ ومستوى من الأمن والأمان على الطرقً وخارج تجمعاتهم السكنية المحاصرة منذ ما يزيد على الشهرين.

ففي مدينة نابلس خرج ما يزيد على العشرين ألف شخص لتشييع جثامين الشهداء الثلاثة. وبدا المشيعون كأنهم جاءوا لتوجيه صرخة جماعية كبيرة في وجه العالم على فقدانهم الأمن والأمان على الطرق وخارج بيوتهم ومدنهم وقراهم.

وكانت مثل هذه الجرائم ترتكب من قبل المستوطنين في المراحل الأولى من الانتفاضة، لكنها باتت اليوم صفة مشتركة للمستوطنين والجيش الذي يبدو أنه يستخدمها كواحدة من أساليبه الرامية إلى إخماد الانتفاضة وقمعها. فقد سجلت في الآونة الأخيرة العشرات من الحالات التي أقدم فيها الجنود على فتح نيران أسلحتهم على السيارات وركابها والمارة. وفي جميع الحالات كانت الذريعة هي "الاشتباه بوجود مخربين أو خلية تخريبية".

ونقلت كاميرات وكالات الأنباء العالمية قبل حوالي شهر صوراً لجنود الاحتلال وهم يستخدمون رجلاً آلياً في إخراج جثتي شابين من سيارة أغرقها الجنود بالرصاص للاشتباه في راكبيها بأنهما مسلحان في غزة. وبينت الصور الحية في حينه أن الشابين الضحيتين وهما محمد المدهون ومنذر ياسين كانا أعزلين من أي سلاح. وبينت الصور

جنوداً يحرقون السيارة، بعد إخراج جثتي الشابين منها لإخفاء معالم الجريمة، عندما لم يعثروا فيهما على أي سلاح. وأخيراً أيضاً فتح جنود نيران أسلحتهم الرشاشة على سيارتين في غزة وقتلوا أربعة من ركاب إحداها، وهم: جمال عبد الرازق، وعوني ظهير، وسامي أبو لبن، ونائل اللداوي.

ويضم أرشيف الانتفاضة العشرات من الاعتداءات التي مارسها المستوطنون ضد المواطنين على الطرق، واستخدموا فيها الحجارة والرصاص من أجل القتل أو الخطف والتعذيب. ومنها جريمة قتل التاجر مصطفى عليان من مخيم عسكر في نابلس عندما رشق المستوطنون سيارته بالحجارة. ومنها جريمة خطف سائق سيارة نقل ركاب من نابلس، يدعى عامر عفونة، ومحاولة قتله بجز رقبته. والمشترك بين كل هذه الجرائم هو الهدف وهو: جعل خروج الفلسطيني من مدينته أو قريته وربما حتى بيته مغامرة غير مضمونة النتائج.

المصور الصحافي نزيه دروزة: عين تبصر في الظلام

توهج ليل جادة الخالدية في نابلس مساء بنور الشموع التي أضاءها الصحافيون في موقع استشهاد زميلهم المصور نزيه دروزة. تداعى عشرات الصحافيين لإضاءة الشموع إكراماً لروح نزيه الذي سقط في ساعات الصباح الأولى وهو يلتقط صوراً لجنود الاحتلال وهم يواجهون تلاميذ المدارس بسيل من الرصاص القاتل.

خيمت روح نزيه على المكان، مشيعة فيه أجواء من الحزن الشديد على فقدانه. استذكر زملاؤه المواقف التي جمعتهم به، والمصائر المماثلة التي لاقاها زملاء له في مهنة المتاعب، التي باتت مهنة الموت أو مهنة المخاطر على أقل تقدير في عهد الاحتلالات العسكرية، من فلسطين، إلى العراق إلى أفغانستان.

قرأ أحدهم أشعاراً للشاعر الفرنسي الشهير "بولٍ الوار" عن ممارسات الوحش النازي بحق المثقفين في فرنسا، قائلاً: "لقد طاردوا الأبرياء كالوحوش، وفتشوا في العيون التي تبصر في الظلام كي يفقأوها..." .

كان الوصف مطابقاً تماماً للموصوف. فنظارة الشهيد دروزة، التي حملها زملاؤه معهم إلى الموقع، كانت شاهداً على استهداف عينه اليمنى التي يستخدمها في تصوير وتوثيق ما يمارسه الوحوش في هذه المدينة... .

رانية أبو جرادة، مراسلة تلفزيون فلسطين، زميله نزيه، قالت إنها لم تعد تحتمل الفراغ الذي تركه نزيه وراءه في مكتب التلفزيون في نابلس. "عندما جئت صباح اليوم إلى المكتب، ولم أجد نزيه، شعرت بضيق

شديد، نظرت إلى ورقة الحضور والغياب، وعندما لم أجد توقيعه، لم أحتمل البقاء، فغادرت على الفور"، قالت رانية.

تحدثت رانية بدموعها عن نزيه الإنسان الذي استقبلها لدى قدومها للعمل في المكتب، ووفر لها ما تحتاجه "لم يعد للعمل طعم، ولم يعد لنا أي قدر من الأمان"، قال زميله حسن التيتي الذي شاطره الكثير من مخاطر التصوير.

تحدث زميل ثالث (عبد الرحيم القوصيني) كيف شهد وزملاءه نزيه يسقط بينهم، وتتناثر دماؤه على ملابسهم، وهم يصطفون لالتقاط صور الجنود أثناء ملاحقتهم تلاميذ المدارس من راشقي الحجارة. "لقد طلب مني ابني الصغير أن لا أذهب للعمل اليوم خشية أن أتعرض للقتل مثل نزيه دروزة"، قال المصور في تلفزيون نابلس سامي العاصي.

كان العاصي عاد إلى منزله وعلى ملابسه شيء من دماء نزيه، ونتفاً من دماغه الذي تناثر عندما شجت رأسه الرصاصة القاتلة التي اخترقت عينه اليمنى، ومضت لتفتت جمجمته... .

وقصف الإسرائيليون حارة الإسرائيليين

تصدعت جدران المعبد السامري في نابلس، وتطاير زجاج نوافذه في كل اتجاه. ترك الرصاص حفراً وأخاديد في أنحاء عديدة منه أصيبت في القصف الذي تعرض له مكتب حركة "فتح" المجاور للمعبد في شباط العام ٢٠٠١. انهارت مكتبة معبد الطائفة السامرية، الطائفة التي تعتبر نفسها الامتداد التاريخي الحقيقي لبني إسرائيل وليس اليهود الذين يصفونهم بـ"المنشقين عن بني إسرائيل"، وتناثرت كتب التوراة والكتب الدينية الأخرى على الأرض.

القدر وحده حال دون أن يقضي في المكتب الذي استهدفه القصف ١٢ شخصاً كانوا فيه دقائق معدودة قبل تعرضه للقصف، ستة منهم من عائلة واحدة "عائلة الخليلي".

قال أحمد حسن الخليلي الذي تواجد في المكتب مع نجليه وتسعة آخرين من أنصار الحركة إنهم غادروا المكتب قبل دقائق قليلة من قيام المروحيات بقصفه بالصواريخ. يشعر الخليلي، وهو أحد العاملين في المكتب، أن عمراً جديداً كتب له ولمن كانوا معه. قال: "كنت أعمل كالمعتاد، وعندما أطلقت قوات الاحتلال قذيفة على الجبل الشمالي طلبت من أبنائي (حسين وسامي) ومن الشباب أن يغادروا تحسباً لأي سوء، لكنهم رفضوا المغادرة دوني. وبعد نقاش وأخذ ورد، ولمّا كان الوقت متأخراً (بعد العاشرة ليلاً) قررنا أن نغادر معاً. وبينما كنت أقفل الباب الخارجي للبناية أطلقت المروحية صاروخها الأول، ثم اتبعته بعد دقائق بالصاروخ الثاني".

كان كوادر "فتح" العاملون في المكتب يستبعدون كلياً أن يتعرض هذا المكتب للقصف بسبب ملاصقته للمعبد السامري. وقال الخليلي: "لقد كنا نستبعد كلياً أن يقدموا على قصف المكتب، وكنت أعتقد أن المكتب سيكون آخر موقع يستهدفونه في نابلس بسبب ملاصقته للمعبد السامري، ولوقوعه في الحي السامري".

وأدى القصف إلى تدمير المكتب وإلحاق إضرار واسعة في الشقق السكنية الواقعة في البناية نفسها، وفي المباني المجاورة وغالبيتها تعود لعائلات سامرية. ومن المباني والمؤسسات التي لحقت بها أضرار كبيرة جراء القصف كل من بيوت: حمدي السامري، والكاهن عزمي، وغزال السامري، والكاهن سلوم، وعصام أبو حجلة، والحاجة نهيل النابلسي، وجمال جردانة، ومكتب وايتكو الذي يملكه وضاح السامري ... وغيرها.

ويوجد في الحي ٣٥ بيتاً ومبنى تعود لمواطنين من أبناء الطائفة السامرية، تسعة منها على الأقل تعرضت لأضرار كبيرة جراء القصف، ومن بينها مركز الدراسات السامرية الواقع في الطابق السفلي للمعبد.

أثار القصف غضب عموم أبناء الطائفة السامرية. وقال القائم على خدمة المعبد فتحي أبو الحسن: "هذا عمل إجرامي أثار غضب واشمئزاز عموم أبناء الطائفة السامرية".

وأَمَّ المعبد في ساعات الصباح عدد كبير من أبناء الطائفة السامرية الذين قدموا لتفقد الأضرار التي لحقت به، وقد استبد بهم الغضب والحزن.

ويعود المبنى الذي يقع فيه مكتب حركة "فتح" للكاهن سلوم الذي يمثل الطائفة السامرية في المجلس التشريعي. ودمر القصف شقة المكتب المؤلفة من ثلاث غرف، وأصاب الصاروخان مباشرة غرفة أمين سر الإقليم، وغرفة الكمبيوتر. وقال الكاهن سلوم: "أنا مصدوم. فلم أتوقع أن يصل بهم الأمر حد قصف كنيس للصلاة، وبيوت المواطنين

الآمنين". وأضاف: "يوجد هنا حوالي ٣٥ بيتاً لأبناء الطائفة، ولكن من حسن حظ أطفالهم أن أياً منهم لا يقيم في بيته هنا هذه الأيام، حيث ما زالوا جميعاً يقيمون في منازلهم على الجبل المقدس خشية القصف الذي تتعرض له المدينة".

ويعيش في نابلس ٣٣٥ شخصاً من أبناء الطائفة السامرية المرتبطة روحياً بجبل جرزيم، الجبل الجنوبي لمدينة نابلس. ويقول السامريون إنهم الامتداد الحقيقي لبني إسرائيل، وإنهم ورثة كتاب موسى، التوراة، التي يحتفظون بالنسخة الأقدم منها. ويعتبرون اليهود منشقين عن بني إسرائيل.

وتعتبر هذه الطائفة جبل جرزيم المكان المقدس لبني إسرائيل. وتدلل على ذلك بالإشارة إلى أنه ذُكر ١٣ مرة في التوراة، في حين لم تذكر القدس مرة واحدة، وفق ما يقول الكاهن حسني واصف، كاهن الطائفة.

"استشهاديات"

الطالبة دارين أبو عيشة: نموذجاً

كل المقدمات التي أظهرتها الطالبة الجامعية دارين أبو عيشة (٢١ عاماً) منفذة الهجوم الاستشهادي على أحد الحواجز العسكرية قرب مستوطنة موديعين ليلاً كانت تشير إلى اتجاه واحد هو: أن مخزون الصبر في صدرها قد نفد. وقالت والدتها وفيقة أبو عيشة (٥٢ عاماً) وهي تستقبل المعزيات في بيتها في قرية بيت وزن قرب نابلس: "كانت دارين شديدة التأثر بما يجري، وعندما سمعت نبأ إطلاق النار على النساء الحوامل وهن في طريقهن إلى مستشفى الولادة مؤخراً أخذت تبكي، وتتمنى لو كان لديها قوة لتنتقم لهؤلاء المسكينات". أضافت الأم تقول وقد تحلق حولها عدد كبير من النسوة: "الله وحده سينتقم لنا من شارون. شارون الذي يواصل قتلنا وقتل شعبه".

وظلت دارين طالبة عادية في جامعة النجاح، شأنها شأن باقي زميلاتها في الجامعة، إلى أن اندلعت الانتفاضة، وسال كثير من الدماء والدموع. وقالت شقيقتها شيرين (٢٠ عاماً): "كانت دارين تحلم بالدراسة والتخرج والعمل، لكن بعد اندلاع الانتفاضة، وما شاهدته، وعايشته من قتل ومعاناة في كل مكان، أخذت تفكر بشيء آخر". وأضافت تقول: "انقلبت حياة شقيقتي كلياً، وأخذت تشارك الناس همومهم، وبخاصة ذوي الشهداء، الذين صارت تزورهم، وتشاركهم مصابهم". ومضت تقول: "أصبحنا نسمع منها أفكاراً جديدة عن دور المرأة في مواجهة

الاحتلال، والقيود المفروضة عليها، ومنها حرمانها من المشاركة في العمليات الاستشهادية وغيرها".

وتقول رفيقات دارين في الجامعة إنها كانت شديدة التدين، وإنها كانت تعارض حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في مسألة عدم إشراك المرأة في العمليات العسكرية، وبخاصة الاستشهادية منها. وروت إحدى رفيقاتها أنها قالت لها مؤخراً: "إذا كانت "حماس" و"الجهاد" لا ترسلات استشهاديات، فالبديل متوفر في "كتائب شهداء الأقصى".

وبعد العملية، وزَّعت "كتائب شهداء الأقصى" شريطاً مسجلاً تظهر فيه دارين متحدثة عن دوافعها وراء تنفيذ هذه العملية، المتمثلة في "الرد على الجرائم اليومية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق شعبنا".

وقالت أسرة دارين إنها غادرت بيتها قبل يومين، حيث اتصلت بأهلها قائلة إنها موجودة في مكان يصعب عليها الخروج منه بسبب تعرضه للإغلاق والحصار. وقالت والدتها إنها أحست أن ابنتها في طريقها لعمل شيء. وأضافت: "قلب الأم لا يكذب، ومن معرفتي بابنتي فقد كنت أدرك أن صبرها قد نفد، وإنها لم تعد تبدي أي اهتمام للحياة طالما كانت على هذا النحو".

ودارين ابنة لأسرة كبيرة تتألف من الأب والأم وسبع شقيقات وشقيقين. وكان اثنان من أقاربها قاما مؤخراً بعمليات مماثلة. ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني العام ٢٠٠١، نفذ ابن خالها صفوت أبو عيشة عملية استشهادية في محطة الباصات القديمة في تل أبيب. وبعده بأيام نفذ ابن خالها صفوت عمر حافظ (١٨ عاما) عملية مماثلة قرب مستوطنة "ميحولا" في الأغوار.

وقال شقيقها توفيق، وهو مدرس لغة إنجليزية في مدرسة القرية: "كل ما يحيط بنا كان يدفع شقيقتي إلى عمل مثل هذا".

أمهات وصغارهن وراء قضبان الأسر!

لا يفارق المشهد ذاكرة المحامية: أسيرة مقيدة الرجلين، تحمل رضيعها بين يديها، وتمشي ببطء، فيه من الحرص أكثر ما فيه من القيود، متجهة صوب غرفة الزيارة لتلتقي محاميتها من وراء الشبك.

كأم أولاً، وكإنسانة ثانياً، ينقبض قلب المحامية بثينة دقماق قلقاً على الرضيع الذي لم يشاهد من الدنيا بعد سوى شبك الزيارة، وما يتيحه سقف ساحة الفسحة اليومية من زرقة السماء. تتسارع ضربات قلبها مع تباطؤ الخطى الحذرة للام المقيدة.

في رحلتها الطويلة مع الأسيرات والأسرى شاهدت المحامية بثينة دقماق آلاماً طافحة في الأرواح، وعلى الأجساد. لكن الأسيرة منال غانم، وهي تحمل وليدها الذي أنجبته مؤخراً وراء القضبان، هو الأقسى بامتياز.

وقد اعتقلت منال، وهي أم لثلاثة أطفال، أنجبت رابعهم وراء القضبان، في نيسان العام ٢٠٠٣ وهي حامل في الأشهر الأولى، وأنجبت وليدها في تشرين الأول من العام نفسه. "كنت أتحدث مع الأم، وأداعب الطفل في وقت واحد، أمد له إصبعي من الشبك ليمسك به فيضحك" قالت المحامية دقماق.

وعلى غير عادة الأسير أو الأسيرة عندما يلتقي محاميه، حيث يشكو له ما يقاسيه في الأسر، ويناقشه في حيثية قضيته، فإن منال غانم تستغل زيارة المحامية لتشرح لها مشكلات رضيعها.

"الخطر على حياته جراء رش الأسيرات بمياه وربما الغاز. حاجته للشمس، وضوء النهار والهواء النقي. حاجته للألعاب، ولكل ما لا يتاح وراء الأبواب المقفلة ذات الصرير فائق الإزعاج".

روت منال لمحاميتها لحظات الرعب التي عاشتها لدى رش غرف السجن بالماء البارد مؤخراً قائلة: "عندما فتحوا خراطيم المياه علينا حملته، وخبأته في جوف صدري، وهرعت إلى أكثر الأمكنة أماناً في الغرفة، خلف جهاز التلفاز، وجلست مقوسة الظهر كي أوفر له أكبر قدر ممكن من الحماية".

ومنال ليست الأسيرة الأولى التي تضع حملها وراء القضبان، فقد سبقتها إلى ذلك الأسيرة ميرفت طه من القدس.

وقد اعتقلت ميرفت (٢١ عاماً) في أيار العام ٢٠٠٠ وهي حامل، ووضعت وليدها الأول خلف القضبان بعد أشهر قليلة. ولسوء حظ الطفلين، فإن والدتيهما تُحتجزان في قسمين مختلفين من أقسام سجن النساء في سجن الرملة، ما يحول دون نشوء علاقة طفولية بينهما هما في أمس الحاجة إليها. والمشكلة الأكبر بالنسبة للوالدتين أن قوانين السجون الإسرائيلية تسمح بحضانة الأم لطفلها حتى يبلغ العامين من العمر فقط، تجبر بعدها على نقله لعائلتها في الخارج. "أرى الوالدتين، منال وميرفت، وهما تتمزقان ألما كلما فتح موضوع نقل طفليهما منهما إلى أسرتيهما" قالت المحامية بثينة.

وتواجه الأسيرة الحامل مشكلات كبيرة معقده منذ لحظة اعتقالها، ولا تنتهي إلا بعد تحررها من الأسر. فعند اعتقالها توضع الأسيرة في ظروف اعتقالية بالغة الصعوبة، حيث التحقيق القاسي لساعات طويلة، يتخلله عنف الشبح والضرب والضغط النفسي. وعند ميلادها تنقل الأسيرة إلى المستشفى، وتضع حملها وهي مقيدة اليدين، وبعدها تنقل القيود من يديها إلى رجليها.

وبعد الوضع يتحول الوليد إلى سجين وراء غرفة مغلقة، حيث لا يمنح أي استثناءات تتطلبها حاجاته النفسية والبيولوجية مثل الخروج إلى الفورة في أوقات إضافية، وتلبية رغبات غريزية لديه مثل الحصول على ألعاب وغيره، حيث يمنع دخول الألعاب إلى السجن منعاً مطلقاً.

" غالبا ما يضيق طفلي من السجن، ويأخذ بالصراخ، لكن ما باليد حيلة، فلطالما طالبنا أن يسمح له بوقت إضافي في ساحة الفسحة، لكن إدارة السجن لا توافق " تقول ميرفت طه لمحاميتها.

أما طفل الأسيرة منال غانم، الأصغر سناً، فمعاناته أشد " حتى الفوط غالباً ما تأتي ضيقة ولا مجال لتبديلها، ما يؤذي جسده، ويجعله في ضيق دائم " ، تقول منال لمحاميتها.

وعلى قسوة وجود رضيعيهما معهما في الأسر، فإن العديد من الأسيرات يحسد هاتين الوالدتين على ما يرين فيه امتيازاً، وبخاصة بالنسبة لمن لا تستطيع منهن رؤية أطفالها البعيدين عنها. وثمة بين الأسيرات اللواتي يزيد عددهن على الثمانين أسيرة، ٢٠ أُماً، إحداهن أُمٍ لـ١١ طفلاً هي زكية العويص من مدينة قلقيلية. وزكية معتقلة إداريا منذ عام مع شقيقتها، وهي الأخرى أُم لتسعة أولاد. ومن بين الأسيرات الأمهات واحدة من الجولان المحتل هي أمل محمود.

والأكثر قسوة في اعتقال الأمهات هو عندما يكون أزواجهن معتقلين أيضاً، حيث يعيش الأطفال دون رعاية أي من الوالدين مثل لينا سراحنة وغيرها. وأفرج مؤخراً عن أسيرات أزواجهن في الأسر بعد قضاء فترات متفاوتة في الأسر منهن أسماء أبو الهيجاء. ومؤخراً أطلق سراح زوج إحدى الأسيرات هي قاهرة السعدي.

ولحرمان ذوي الأسيرات والأسرى من زيارة ذويهم، فإن بعض الأسيرات لم يلتقين أطفالهن منذ ما يزيد على ثلاث سنوات ونصف، ومنهن الأسيرة سونا الراعي من قلقيلية التي لم تشاهد ابنها سوى مرة واحدة طيلة الانتفاضة ... لكن قتامة الصورة لا تخفي خيوط الضوء في حياة الأسيرات، ومنها مساعدة الأمهات الخبيرات للأمهات الجدد وسهرهن على أطفالهن. فالأم قاهرة السعدي من مخيم جنين ترعى طفل ميرفت طه كأنه ابنها، وتساعدها على التعامل مع مشكلاته، وحالاته المزاجية والصحية، وفق خبرتها الطويلة كأم لأطفال عدة، تقول المحامية دقماق.

جدار طويل بين التلميذ ومدرسته!

على غير ما تكون عليه مشاعر التلاميذ من بهجةٍ وفرح في أول أيام العام الدراسي الجديد، فإن منتهى عودة (١٣ عاماً) التلميذة في الصف الثامن من قرية جبارة غرب طولكرم، بدت في اليوم الدراسي الأول (مطلع أيلول العام ٢٠٠٤) شديدة القلق بعد أن بات جدار طويل يفصل بينها وبين مدرستها في قرية الرأس في محافظة طولكرم.

دأبت هذه التلميذة على قطع مسافة قصيرة لا تزيد على الكيلومترين للوصول إلى مدرستها، لكن بعد بناء الجدار بات عليها أن تقطع مسافة سبعة كيلومترات، وتمر عبر بوابة وحاجز عسكري.

وقد عاش تلاميذ هذه القرية فصول مأساة يومية العام الدراسي الماضي، عندما كانت بوابة الجدار تغلق في وجوههم، فيتأخرون عن موعد عودتهم إلى بيوتهم ساعات طويلة حتى حلول المساء، يتعرضون أثناءها لمضايقات الجنود، ويصيبهم خلالها التعب والإنهاك. ودفعت شكاوى عديدة تقدم بها أهالي قرية جبارة سلطات الاحتلال لإيجاد حل جزئي لمشكلات تلاميذ هذه القرية، وعددهم ٩٠ تلميذاً وتلميذة، يتمثل في تخصيص حافلات تنقلهم في الصباح وتعيدهم عند الظهر. وقالت منتهى وهي على مقعدها في مدرسة قرية الرأس المختلطة: "إنني أفكر في تسعة شهور سأمضيها وأنا أتنقل عبر حاجز عسكري وبوابة للوصول إلى مدرستي والعودة إلى بيتي. هذه ليست حياة دراسية إنها كابوس يومي".

وقرية جبارة واحدة من ١١ قرية في شمال الضفة وقعت غربي الجدار، وفصلت عن القرى والمدن المجاورة، وفرضت قيود صارمة على تنقلات أهلها، بحيث لم يعودوا يستطيعون التحرك خارج قراهم سوى بتصريح صادر عن السلطات الإسرائيلية. وتقول وزارة التربية والتعليم إن الجدار يمثل المشكلة الأبرز أمام التعليم في فلسطين هذا العام، مشيرة إلى أنه يفصل بين آلاف التلاميذ والمعلمين ومدارسهم. وقال الدكتور نعيم أبو الحمص وزير التربية والتعليم العالي إن المعلمين والتلاميذ يواجهون مشكلات التنقل على مدار العام الدراسي. وأضاف: " الحواجز منتشرة في كل الطرق وتفصل بين التجمعات السكانية، فثمة ٤٠٠ قرية في الضفة منفصلة عن المدن القريبة منها، والجدار يفصل بين الكثير من الطلبة ومدارسهم " .

وتبين إحصائية للوزارة أن الجدار فصل في السنة الدراسية الماضية ٢٤٦ معلماً ومعلمة، و٣٦٩٣ تلميذاً وتلميذة عن مدارسهم. وأظهرت النشرة التي تضمنت الإحصائية الطريقة التي لجأت لها الوزارة في التغلب على مشكلة الفصل بين التلاميذ والمعلمين ومدارسهم مثل فتح مدارس جديدة، أو إضافة غرف صفية جديدة واعتماد الدوام المسائي، ونقل تلاميذ ومعلمين.

ويقول مسؤولون في الوزارة إن هذه الإجراءات وفرت حلولاً جزئية لحوالي ٨٠٪ من مشكلات الفصل التي سببها الجدار بين التلاميذ والمعلمين ومدارسهم، لكنهم يشيرون إلى أن المشكلة ستتفاقم هذا العام مع استكمال بناء الجدار في باقي أجزاء الضفة. وقال زياد الناظم، مدير العلاقات العامة في الوزارة: "يجري إقامة الجدار في شمال وغرب القدس ومناطق رام الله والخليل، وهذا سيخلق مشكلة أكبر من تلك التي واجهناها العام الدراسي الماضي " . وأضاف: " أنا شخصياً أسكن في حي ضاحية البريد، وأبنائي يدرسون في مدارس القدس، وبعد قليل سيفصلهم الجدار عن مدارسهم " .

وبينت النشرة نماذج من المشكلات والحلول مثل وجود ٤١ طالبة من حي الزعيم في القدس يدرسن في مدرسة في العيزرية، وأصبحن مفصولات عن مدرستهن بعد إقامة الجدار، فلجأت الوزارة لاستئجار بناء في الزعيم وحولته إلى مدرسة هذا العام. وفي قرية الولجة في محافظة بيت لحم، تم إيجاد حل جزئي لمشكلة تلاميذ القرية الذين فصل الجدار بينهم وبين مدارسهم في بيت لحم، وذلك بالتعاون مع مدرسة الوكالة في القرية التي جرى استخدامها في الدوام المسائي.

لكن ثمة مناطق لم تتمكن الوزارة من إيجاد حل فيها، ومنها قرية جبارة التي تمنع السلطات بناء أية مبانٍ جديدة فيها، بما في ذلك المدارس. وقال صادق مسعود أحد رجالاتً القرية: "لقد تدخلت جهات عديدة لدى السلطات الإسرائيلية من أجل السماح لنا ببناء مدرسة في القرية، منها الصليب الأحمر الدولي، وسفارات أجنبية، لكن الرد جاء سلبياً". وأضاف: "لقد حاولت الوزارة توفير كرفانات لتحويلها إلى صفوف مدرسية، لكنها لم تتمكن من ذلك حتى الآن".

ويفرض الجيش الإسرائيلي قيوداً على دخول المواد المختلفة لهذه القرية. وقال صادق مسعود: "كل شيء يدخل القرية يتطلب تصريحاً من السلطات فلا تستطيع أية سيارة أن تعبر الحاجز دون تصريح".

وقد تركت هذه القيود آثاراً مدمرة على القطاع الزراعي في هذه القرية التي يعتمد سكانها البالغ عددهم ٣٥٠ نسمة على تربية الدواجن والدفيئات الزراعية. وقال مسعود: "لقد هجر الكثيرون الزراعة لعدم لصعوبة وصولهم إلى أراضيهم، وصعوبة إدخال وإخراج المواد منها وإليها". وأضاف: "في السابق كان يكفي أن تحضر سيارة من طولكرم بأجر قدره عشرون شيقلاً، أما اليوم فإن أية سيارة تصل إلى القرية لن يقل أجرها عن مائة شيقل، هذا إذا حصل صاحبها على تصريح".

وتستغل السلطات سيطرتها على الحركة اليومية في هذه القرية التي تحولت إلى سجن مغلق من الجهات الأربع لمنع خروج بعض السكان

عبر رفض منحهم تصاريح تنقل. ويقول السكان إن السلطات رفضت مؤخراً منح طالب في جامعة النجاح في السنة الثانية تصريحاً لمغادرة القرية، ما حال دون التحاقه بجامعته. وقال مسعود: "لقد تحول الطالب ويدعى عبد الله عثمان إلى سجين في القرية، فهو لا يستطيع مغادرتها والوصول إلى جامعته".

وعلى الرغم من القيود الكبيرة المفروضة على طلبة هذه القرية، فإن أياً منهم لم يترك مدرسته أو جامعته. وقال صادق مسعود: "تنقل الطلبة بات شديد الصعوبة، فالطالب الذي كان وصوله إلى مدرسته لا يستغرقه أكثر من خمسة دقائق بات عليه اليوم أن يمضي أكثر من ساعة في طريق الذهاب والعودة. كما أن التلاميذ الصغار عليهم انتظار موعد عودة الباص عند الثانية بعد الظهر، لكن على الرغم من كل شيء، فإننا سنواصل إرسال أبنائنا وبناتنا إلى مدارسهم".

ويقول التلاميذ إنهم يخشون أن تتكرر مرارة تجربتهم مع بوابة الجدار التي عاشوها العام الماضي. وقالت منى أحمد (١٣ عاماً) التلميذة في الصف الثامن: "كان الجنود يحتجزوننا أحياناً لساعات عدة أمام البوابة، وكثيراً ما كانت تمر الدورية العسكرية ونحن نقف تحت المطر دون أن تتوقف". ومضت تقول: "وغالباً ما كنا نصل بيوتنا عند الرابعة عصراً ونحن مصابون بالإنهاك والتعب، وهو ما أدى لتراجع تحصيل كثيرين بينهم أنا، لكن مع ذلك تحملنا وسنتحمل، فلا سبيل آخر أمامنا سوى البقاء في البيت، وهذا ما لا يريده أحد منا أو من أهلنا".

وزير الجيش الإسرائيلي

يشن حرباً على عجوز فلسطينية

من بعيد، خلف الجدار، تلوح أوراق صفراء جافة لأشجار الفاكهة والحمضيات في بستان الحاجة زهرية مرشد (٧٢ عاماً) من قرية كفر جمال المحاذية للخط الأخضر، فمنذ عام ونصف لم يسمح لها بالوصول إليها وسقايتها، والسبب في ذلك ليس الجدار كما قد يتبادر للذهن، بل وزير الجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز الذي يقيم في منزل في قرية "كوخاف يائير" المجاورة لا يبعد سوى ٢٥ متراً عن البستان.

وقد دأبت الحاجة زهرية، وهي أرملة لم تنجب، وتعيش وحيدة، معتمدة على بستانها الذي تستخدم فيه عمالاً من القرية. لكن منذ عام ونصف لم تعد قادرة على ذلك بعد أن أخذ الجنود، الذين لم تكن تعلم أنهم حراس وزير الجيش، يهاجمون العمال في البستان، ويحطمون أدواتهم ويطردونهم منه.

وتقول الحاجة إنها لم تعد تجد أحداً يقبل العمل في بستانها خشية تعرضه للاعتداء، ما اضطرها لهجرانه. ولم تعلم الحاجة زهرية من هو غريمها الحقيقي سوى بعد أن توجهت للقضاء، بناء على نصيحة أقاربها، حيث تبين أنه وزير الجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز الذي حصل على قرار حكومي يقضي بقطع أشجار الحاجة زهرية من أجل أمنه وأمن بيته.

ولحساسية الموقف -فيما يبدو- حيث يخص الأمر وزيراً مهماً، لم تسارع الحكومة في مصادرة أرض الحاجة زهرية واقتلاع بستانها، كما تفعل دائماً، بل دخلت في عملية مساومة طويلة ومعقدة أدركتها هذه العجوز بحدسها الذي وجهها على الدوام نحو التمسك بأرضها التي هي المصدر الوحيد لحياتها.

فقد جاءها أولاً ضباط إسرائيليون أثناء عملها في بستانها، وعرضوا عليها شراء أربعة دونمات من البستان البالغة مساحته ١٢ دونماً، لكنها رفضت بشدة. وجاء العرض مشتركاً لها ولقريب لها، يدعى فتحي مرشد، الذي يمتلك قطعة أرض مجاورة لبستانها مساحتها ثمانية دونمات. وقد رفض مرشد أيضاً العرض جملة وتفصيلاً، مفضلاً "مصادرته على مبدأ البيع لليهود المحتلين" وفق ما يقول. ثم تطور العرض بعد قليل إلى اقتلاع الأشجار في مساحة دونمين ونصف الدونم من ناحية بيت الوزير موفاز، على أن تتعهد "الإدارة المدنية" بإعادة زراعتها في أي موقع آخر تختاره الحاجة زهرية، وهو أيضاً لم يحظَ منها حتى بمجرد التفكير.

ثم جاءها عرض ثالث من الضباط ذاتهم الذين كانوا يقدمون من حين إلى آخر إلى البستان بسيارتهم العسكرية من مقر الارتباط أو "الإدارة المدنية" يقضي باقتلاع الأشجار من نصف دونم فقط، لكن دون جدوى.

وبعد رفضها المتكرر لهذه العروض أقدم الجيش الإسرائيلي على اقتلاع الصفوف الثلاثة الأولى من أشجارها المقابلة لبيت شاؤول موفاز في إشارة تحذير -على ما يبدو- من أنها ستواصل اقتلاع الأشجار، والحال هذه، دونما ثمن، وهو ما لم يحدث أي تأثير لدى الحاجة التي تقول إنها سلمت أمرها لله وبقيت تنتظر حكمه وعدله.

وعندما يئست السلطات الإسرائيلية من أي تجاوب منها، اتخذت حرب شاؤول موفاز على الحاجة زهرية وجهاً آخر أكثر قبحاً وهو منعها

وعمالها من دخول البستان وسقايته وقطف ثماره، وهو ما أدى إلى جفاف أشجاره واصفرار أوراقها وتلف ثمارها.

ويقع بستان الحاجة زهرية ضمن مساحة سهلية تبلغ زهاء الألفي دونم من أراضي قرية كفر جمال باتت كلها وراء الجدار الذي اكتمل بناؤه فيها منذ عام وشهور عدة. ويقول أهالي القرية إنهم يحصلون على تصاريح خاصة من السلطات للوصول إلى أرضهم هذه التي تعد المساحة السهلية الوحيدة من أراضيهم الممتدة على الجبال. وإمعاناً في إعاقة عملهم في هذه المساحات الواسعة من أراضيهم، فإن السلطات تفتح بوابة الجدار أمامهم فقط بين الثانية عشرة والواحدة ظهراً، وتفتحها ثانية لعودتهم بين الخامسة والسابعة مساء.

ويبدو الجدار، الذي يأخذ شكل سياج كبير ارتفاعه ثلاثة أمتار في هذه المنطقة، شديد التأثير في النفس وهو يعتلي قمة جبل من ناحية الشمال، ويسير منحدراً إلى خاصرة الأراضي السهلية المزروعة بأشجار الحمضيات والفاكهة، ثم معتلياً قمة جبل ثانٍ من ناحية الجنوب من أراضي القرية، ومنها عبر أراضي قريتي جيوس وفلامية اللتين تشكلان مع كفر جمال مصدراً من أهم مصادر الحمضيات في الضفة. وفيما ينشغل أهالي القرية في استغلال مساحة الوقت الضيقة المتاحة لهم لرعاية بساتينهم خلف الجدار، فإن الحاجة زهرية تجلس وحيدة في بيتها منتظرة نتائج معركتها في القضاء.

وقضت المحكمة العليا الإسرائيلية في آخر جلستها أن على الحكومة البحث عن حل آخر غير اقتلاع أشجار هذه المرأة، وفق ما ذكر محاميها فتحي شبيطة من قرية الطيرة العربية في المثلث. وأمهلت المحكمة الحكومة شهراً واحداً، من تاريخه، لتقديم عرض آخر لتوفير الحماية لبيت موفاز. وقال شبيطة إنه أثار في جلسة المحكمة الجدوى من إقامة الجدار إذا كانت السلطات تريد اقتلاع أشجار أو مصادرة أراض مجاورة لمنزل موفاز على الرغم من وقوعها خلف الجدار المرتفع الممتدّ والمحاط بالحراسات والإجراءات

الأمنية. وتساءل المحامي عن عدالة قرار الحكومة باقتلاع أشجار هذه "العجوز المسكينة الفقيرة" بدلاً من مطالبة موفاز الوزير القوي والقادر باستبدال بيته والانتقال إلى منطقة أكثر أمناً وأماناً؟

وقرية "كوخاف يائير" مقامة على مساحات واسعة تقدر بآلاف الدونمات من أراضي قرية كفر جمال جرت مصادرتها بعد إقامة الدولة العبرية في العام ١٩٤٨. ويقطن هذه القرية سياسي إسرائيلي بارز آخر هو رئيس الوزراء السابق إيهود باراك، إضافة إلى العديد من جنرالات الجيش.

الحواجز الإسرائيلية

مصائد موت للباحثين عن لقمة العيش

دموع غزيرة انهمرت من عيون عشرات الرجال والشبان الذين حملوا جثمان الشهيد زكريا دراغمة (٣٧ عاماً) في بلدة طوباس شمال الضفة الغربية عندما شاهدوا زوجته الثكلى وهي تحمل طفلها الصغير الذي لم يتجاوز السنة ونصف السنة من العمر، وتركض خلف النعش صارخة: " مين بدو يربيك يما، لمين بدك تقول بابا بعد اليوم " .

وكان استشهاد زكريا مفاجأة لكل من عرفوه، فهو سائق تاكسي يكد طوال النهار لإعالة أسرته المؤلفة من خمسة أطفال، أكبرهم في الحادية عشرة، وأصغرهم لم يتجاوز السنة ونصف السنة من العمر، ولم يكن يوماً ناشطاً في أي تنظيم سياسي أو مجموعة عسكرية. وحسب شهود عيان، فإن هذا الشاب الذي حظي بمحبة الكثيرين لخلقه العالي ونشاطه الرياضي "عضو في الهيئة الإدارية للنادي الرياضي في البلدة "، كان أوقف سيارته خلف حاجز ترابي أقامته قوات الاحتلال مؤخراً لتغلق الطريق بين نابلس وطوباس وتاليا جنين، وترجل قليلاً بانتظار الركاب. وعندما وصلت دورية للجيش إلى الموقع أطلقت النار عليه وأصابته بعيار ناري قاتل في الظهر.

والحاجز المذكور واحد من أكثر من خمسمائة حاجز تقيمها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية لعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض. وسعياً وراء قوت يومهم يضطر عشرات الآلاف يوميا للمرور

عبر تلك الحواجز، معرضين أنفسهم لإخطار لا حصر لها، تبدأ من الاحتجاز لساعات طويلة، مروراً بحالات الولادة في السيارة، وصولاً حتى الموت.

ففي بعض المناطق التي تمنع السلطات أهلها من مغادرتها، مثل بلدة طوباس ومحيطها، تقوم دوريات عسكرية بالإغارة على الطريق الرئيس الذي يربطها مع مدينة نابلس، وتأخذ في إطلاق النار على المارة، أو توقفهم وتحتجزهم ساعات طويلة تحت شمس الصيف أو برد الشتاء.

وفي الحواجز التي يتواجد عليها الجنود يجري منع المواطنين ضمن فئات عمرية، أو من مناطق سكنية معينة من المرور. ففي الحاجز العسكري الذي يفصل شمال الضفة عن وسطها يمنع عبور سكان جنين مثلاً. ومن أهالي نابلس يمنع من المرور كل من هم دون الثانية والثلاثين من العمر، وهو ما يضطرهم لسلوك طرق جبلية بالغة الوعورة للوصول إلى مراكز العمل أو الدراسة أو العلاج.

وكثيراً ما تتعمد قوات الاحتلال إطلاق النار على المارة وإيقاع قتلى وجرحى لإشاعة الرعب في نفوسهم، وثنيهم عن مواصلة المرور.

وسجلت عشرات الحوادث التي سقط فيها مواطنون برصاص الجيش الإسرائيلي وهم في طريقهم إلى أعمالهم أو مدارسهم وجامعاتهم أو إلى مراكز العلاج. وذكر الدكتور هاشم الشولي من قرية عصيرة الشمالية قرب نابلس أنه عالج في عيادته في القرية في الشهر ونصف الشهر الأخير ٢٠ حالة كسور لمواطنين تعرضوا للكسر في أطرافهم لدى وقوعهم وهم يقطعون الطرق الجبلية الوعرة. وقال الشولي إن معظم هؤلاء من النساء وكبار السن.

وسُجلت أيضاً عشرات حالات الولادة لنساء حوامل، وهن يحتجزن خلف تلك الحواجز. وكانت آخر ولادة على الحواجز سُجلت في بلدة عناتا شمال شرق القدس قبل ثلاثة أسابيع، عندما وضعت أنوار الرفاعي (١٩ عاماً) حملها على الحاجز العسكري الموصل إلى القدس.

وشهد هذا الحاجز مؤخراً ثورة غضب عارمة عندما حاول الجنود إجبار فتاة فلسطينية على خلع حجابها. فقد اندفع عشرات الشبان خارج صف الانتظار الطويل أمام الحاجز وأخذوا يرجمون الجنود بما تقع عليه أيديهم من حجارة، فيما أطلق الجنود النار صوب الجمهور الغاضب فأصابوا شابين بجراح.

وحادث التحرش بالفتاة على هذا الحاجز الذي يعبره يومياً المئات وربما الآلاف من الفلسطينيين ليس جديداً. فقد بيّنت تقارير منظمات حقوقية، بينها منظمات إسرائيلية، أن هذه المضايقات تجري بصورة منظمة على هذه الحواجز.

وتوفي في منطقة طولكرم العام الماضي طالب في جامعة النجاح في نابلس متأثراً بضربة شمس تعرض لها بعد أن احتجزه الجنود في حفرة قرب حاجز عسكري من الصباح الباكر حتى ساعات العصر. ويعرف الحاجز المذكور المسمى حاجز "بيت إيبا" المقام على المدخل الشمالي لمدينة نابلس بقسوة جنوده في تعاملهم مع المواطنين. وقد أثارت وسائل الإعلام العبرية مؤخراً قضية إجبار جنود هذا الحاجز عازف كمان من مخيم الفارعة على العزف لهم. وقارنها بعض وسائل الإعلام بتلك بممارسات التي قام بها النازيون ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

وسُجلت قبل هذه الحادثة بشهور عدة حادثة أكثر شناعة تمثلت في قيام جنود هذا الحاجز بحفر نجمة داود "رمز دولة إسرائيل" على يد طالب في قسم القانون في جامعة النجاح مستخدمين قطعة زجاج!

عائلات فلسطينية "تحت التجميد"

عندما اندلعت الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠، كان إبراهيم أبو محسن (٣٢ عاماً) من بلدة طوباس قرب جنين قد أعد نفسه للزواج من خطيبته التي تنحدر من عائلة فلسطينية تعيش في العاصمة الأردنية عمان: البيت والأثاث المنزلي وكل شيء. لكنه عندما اعتزم إتمام مراسيم الزواج اصطدم بقرار إسرائيلي مفاجئ، يوقف، ليس فقط "لم شمل" العائلات الفلسطينية، بل حتى زيارة الأزواج والزوجات المقيمين في الخارج لعائلاتهم المقيمة في الأراضي الفلسطينية.

لم يكن أمام هذا الشاب الحالم بالزواج ممن اختارها سوى الانتظار، لعل السلطات تتراجع عن قرارها، أو لعل الانتفاضة تتوقف، وتُستأنف المفاوضات من جديد، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، ما اضطره لإتمام مراسيم الزواج في عمان والبدء في مشروع انتظار جديد.

ويقول إبراهيم: "تزوجنا في عمان، واستأجرنا شقة متواضعة، في منطقة متواضعة في العاصمة الأردنية. كنت أعود إلى بلدي وعملي (كان يمتلك مطعماً صغيراً في البلدة)، لكن هذا لم يحل المشكلة، فقد حصلنا على الطفل الأول ثم الطفل الثاني، وبات لزاماً علي أن أعيش إلى جانب أطفالي، فبحثت عن عمل في الأردن، وعثرت على عمل بسيط، عامل في مطعم شعبي متواضع، بانتظار أن تحدث معجزة، ويسمح لزوجتي وأطفالي بالعودة إلى بلدي".

وإبراهيم واحد من ١٢٠ ألف فلسطيني تقدموا خلال سنوات الانتفاضة السبع بطلبات لم شمل لزوجاتهم الأجنبيات (غالبيتهن العظمى من فلسطينيي الشتات)، لكن السلطات الإسرائيلية رفضت حتى مجرد النظر فيها.

وقال مدير عام وزارة الشؤون المدنية معروف زهران، وهي الجهة الرسمية التي تتابع الملفات المدنية العالقة مع الجانب الإسرائيلي، إن عدد طلبات لم الشمل المتراكمة في الوزارة قبل الانتفاضة وبعدها يرتفع إلى ١٥٠ ألف طلب، وهو ما يعني وجود ١٥٠ ألف عائلة مشتتة.

وبانتظار حصولهم على ردود، يعيش أصحاب هذه الطلبات العائلية أوضاعاً بالغة القسوة والسوء. فكثير من هذه العائلات تنقسم إلى شطرين، الأب في الوطن، والأم والأطفال في الخارج. ومن هؤلاء أشرف أبو عرَّة، الموظف في وزارة التربية والتعليم الذي تعيش زوجته وأطفاله في عمان، ويضطر لزيارتهم مرة كل بضعة شهور. وبعد توقف دفع الرواتب للموظفين الحكوميين عقب تشكيل حركة "حماس" الحكومة في نهاية آذار العام ٢٠٠٦، توقف أشرف عن زيارته زوجته وأطفاله في عمان لعدم توفر المال اللازم.

وكانت السلطات الإسرائيلية حددت قبل الانتفاضة العدد المسموح للفلسطينيين بـ"لم شمل العائلة" بـ بخمسة آلاف شخص سنوياً، وهو عدد لم يكن كافياً لتغطية أصحاب الطلبات، وفق ما يقول معروف زهران. ولم يقتصر قرار السلطات الإسرائيلية وقف لم الشمل على العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بل شمل أيضاً العائلات الفلسطينية المقيمة داخل الخط الأخضر، التي تعتبر بموجب القانون عائلات إسرائيلية. وصادقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية مؤخراً على ما اعتبر واحداً من أكثر القرارات عنصرية في تاريخ الدولة العبرية عندما أقرت منع لم شمل العائلات للعرب في إسرائيل.

وتشير تقديرات متقاربة إلى أن عدد العائلات المتضررة من هذا القرار يبلغ عشرات الآلاف.

وأصدرت السلطات مؤخراً قراراً منعت بموجبة الفلسطينيين الذين سبق لها أن حرمتهم من حق الإقامة لبقائهم خارج البلاد سبع سنوات فأكثر من زيارة أسرهم هنا. وأوقفت السلطات مئات أرباب الأسر القادمين لزيارة أسرهم في المطارات، واحتجزتهم في مراكز اعتقال، وأعادتهم إلى البلاد التي قدموا منها.

وحرَّكت الإجراءات الإسرائيلية هذه ثلاث مؤسسات إسرائيلية تعنى بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية لتصدر، تقريراً يحمل عنوان "عائلات تحت التجميد". وقالت المؤسسات الثلاث، "هموكيد"، و"مركز الدفاع عن الفرد"، و"بتسيلم"، في تقريرها إن هذه السياسة حرمت خلال الانتفاضة وحدها ١٢٠ ألف عائلة فلسطينية في الأراضي المحتلة من العيش تحت سقف واحد.

وقالت المؤسسات الثلاث إن إسرائيل لم تقدم تفسيراً لسياستها هذه التي تواصل تطبيقها دون أي مراعاة لمعاناة هذه الأعداد الكبيرة من الأسر. وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تُطبق هذه الإجراءات أيضاً على قطاع غزة، على الرغم من انسحابها منه قبل عام من جانب واحد.

الكابتن يونس: من أزقة نابلس إلى رئاسة "الشاباك"

على الرغم من مضي بين عشرين إلى ثلاثين عاماً عليها، فإن أفعال ضابط المخابرات الإسرائيلي الشاب الذي كان يحمل اسماً عربياً هو "الكابتن يونس" لأغراض التمويه، ما زالت حاضرة هنا في أزقة مدينة نابلس ومخيماتها لما انطوت عليه من مثابرة في المتابعة الاستخبارية والاعتقال والإبعاد. وتداعى العديد من ضحاياه في مخيم بلاطة القريب إلى مقهى للإنترنت بعد أن كشف أحدهم أن الصورة المرفقة مع خبر تنصيب رئيس جديد للشاباك يدعى يوفال ديسكن هي صورة الكابتن يونس بلحمه وشحمه.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية في تقارير لها عن ديسكن إنه بدأ حياته ضابط مخابرات في نابلس، ثم أخذ يرتقي في السلم الوظيفي إلى أن احتل وظيفة نائب رئيس الجهاز آفي ديختر قبل أن يخلفه في الرئاسة.

ويقول أمين مقبول عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" أحد أبناء نابلس الذين اعتقلوا مراراً على أيدي ديسكن: "أذكر الكابتن يونس (يوفال ديسكن) جيداً، ففي العام ٧٩، وبينما كنت أمضي حكماً بالسجن مدته عشر سنوات زارني في السجن وعرض علي التسفير للخارج مقابل إعفائي من باقي مدة الحكم التي كانت حينئذ حوالي أربع سنوات ونصف السنة".

وأضاف: "بدا لي الرجل ذكياً ويعرف هدفه جيداً، كان يريد التخلص مني بطريقة ذكية. فقد حاول إقناعي بأن الإبعاد أفضل لي ولهم.

وخاطبني قائلاً: ألا ترى من هم أقل منك يتبوءون اليوم مراكز عالية في المنظمة و "فتح". وكان رد أمين مقبول عليه: "لا مكان لي في هذه الدنيا غير نابلس".

وفي العام ٨٥ قدم ديسكن على رأس قوة من الجيش لاعتقال أمين مقبول وإبعاده عن الوطن. وقال أمين: "فور اعتقالي أبلغني بقرار إبعادي للخارج، وقال لي بلهجة المعاتب: ألم أعرض عليك هذا قبل ست سنوات. فأجبته قائلاً: لكنه يجري اليوم رغماً عني".

ويكاد جيل كامل من أهالي نابلس وقراها ومخيماتها يذكر "الكابتن يونس" بما عرف عنه من ملاحقة ميدانية دؤوبة لكل ناشط في الحركة الوطنية في تلك الحقبة. ويقول تيسير نصر الله من مخيم بلاطة الذي اعتقل على أيدي "الكابتن يونس" للمرة الأولى العام ٨٣: "لم نعلم عن اسمه الحقيقي سوى اليوم عندما وزعت صوره على مواقع الإنترنت، لكننا بالتأكيد عرفناه عن قرب، عرفناه رجل ملاحقة ومتابعة وانتهاك". وأضاف: "كان يدخل المخيم في وضع النهار، يوقف الناس في الشوارع ويتحدث معهم بلغة عربية فصيحة، ويرسل عبرهم الرسائل للنشطاء، فيقول: أبلغوا فلاناً أن عليه أن يصمت وإلا سيعتقل، أخبروا فلاناً أن اعتقاله سيكون قريباً، أو أن عمله مكشوف وسيكون حسابنا معه عسيراً ... وهكذا".

ويقول تيسير إن رجل المخابرات هذا الذي رُقي إلى درجة مدير الأمن الداخلي في إسرائيل نجح في تفكيك خلايا حركة "فتح" العسكرية في الضفة في العام ٨٣، حيث اعتقل أكثر من ٢٠٠ ناشط في الجهاز العسكري كانوا منتشرين في جميع أنحاء الضفة، وبعضهم في قرية كفر قاسم داخل الخط الأخضر.

ويتذكر نصر الله العديد من ألاعيب المخابرات التي كان يمارسها ديسكن بجدارة مثل زرع الشكوك في شخص ما عبر تكرار طلبه إلى مكتبه في مقر المقاطعة، أو توقيفه في الشارع والتحدث إليه. ويورد عضو

المجلس التشريعي من مخيم بلاطة حسام خضر المعتقل منذ ثلاثة أعوام بتهمة دعم أنشطة مسلحة لكتائب شهداء الأقصى اسم الكابتن يونس في مذكراته التي يقوم بكتابتها من السجن. وذكر صديقٌ لحسام أنه كتب في مذكراته التي وصله جزء منها: "بعد عشرين عاماً من اعتقالي على يديه عندما كنت شاباً في العام ٨٣ وجدت نفسي مرة أخرى أمام الكابتن يونس في اعتقالي الحالي. ولدى التقاء عيوننا خاطبني قائلاً: حسام خضر مرة أخرى، ألم تتعب من كل هذا، أما زال لديك رغبة في العمل ضد إسرائيل".

وذكر أحد ضحايا يوفال ديسكن أنه كان يقوم باستدعاء عشرات النشطاء من أهالي نابلس ومخيماتها إلى مقر المخابرات في مبنى المقاطعة في المدينة في كل مناسبة وطنية، ويحتجزهم من الصباح الباكر حتى المساء الدامس. وقال هذا الناشط السابقٍ الذي فضل عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية: "كان الكابتن يونس لئيماً، يسعى لزرع الشك في نفوس الناس من بعضهم البعض، ويحاول تشكيك كل وطني بجدوى الوطنية، لكنه في الوقت ذاته كان رجلاً مثابراً لا يهمل أي شيء، يلاحق أية معلومة مهما كانت صغيرة، ويعتقل العشرات ويعذبهم من أجل فحصها".

وربط غير تقرير إخباري بين رئيس المخابرات الجديد وبين سياسة الإحباط المركز "أي الاغتيال".

وأشار أحد التقارير إلى أن ديسكن كان صاحب فكرة القيام باغتيالات في صفوف النشطاء الفلسطينيين، وهو ما رأى الفلسطينيون في تعيينه لهذا المنصب فال سوء من جانب إسرائيل.

وبدأ تقسيم الضفة!

عُرفت مدينة قلقيلية تاريخياً أنها امتداد مفتوح من الأرض الزراعية دائمة الخضرة، لكنها باتت اليوم مثل الزجاجة، ليس لها سوى مخرج واحد، بعد أن لفها الجدار الفاصل من مختلف الجهات، ولم يبقِ لها سوى مخرج وحيد باتجاه الشرق. فقد صادرت سلطات الاحتلال سبعة آلاف دونم من أراضي هذه المدينة الواقعة على الخط الأخضر لإقامة ما يسمى بالجدار الأمني الفاصل، الذي قررت حكومة شارون إقامته بذريعة منع تسلل المهاجمين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

وكان من المفروض، نظرياً، أن يقام الجدار غربي المدينة، لكن الحكومة الإسرائيلية، ولاعتبارات استيطانية، جعلته يحيط بالمدينة من الجهات الثلاث، حيث يفصل، والحال هذه، بينها وبين العديد من المستوطنات القريبة.

وتتكرر عملية تطويق قلقيلية وعزلها في مدن أخرى، منها طولكرم التي يشترك الجدار الفاصل مع الطرق الاستيطانية المخصصة فقط للمستوطنين والجيش، في عزل المدينة من الجهات الثلاث.

وفيما يشبه السباق مع الزمن لإقامة هذا الجدار، وظفت الحكومة الإسرائيلية سبعاً من كبريات الشركات في أعمال التجريف والبناء وإقامة الأسيجة وغيرها من الأعمال المتصلة بإقامة الجدار.

وألحقت عمليات المصادرة والتجريف هذه دماراً شاملاً للأراضي الزراعية. ففي مدينة قلقيلية، على سبيل المثال لا الحصر، طالت مصادرات الأراضي ٤٥٪ من سكان المدينة، وفق ما يؤكد رئيس بلديتها معروف زهران.

ويعزل الجدار ما يربو على خمسة آلاف دونم من أراضي قلقيلية، فيها ١٤ بئراً ارتوازية تنتج ٣٢٪ من مجموع المياه الجوفية في هذه المدينة الزراعية. وتشكل المياه الجوفية في قلقيلية ٥٥٪ من مياه الضفة.

ويبدو أن التحضير لإقامة هذا الجدار بدأ منذ العام الأول لتسلم أرئيل شارون رئاسة الحكومة. فبعد سبعة أشهر من وصول شارون إلى سدة الحكم، وتحديداً في السادس عشر من أيلول العام ٢٠٠١، أصدر قائد الجيش في الضفة قراراً يقضي بإغلاق ٦٩ ألف دونم من أراضي منطقة جنين المحاذية للخط الأخضر، لما وصفه بـ"أغراض عسكرية"، تبين أخيراً أنها، أي أغراض المصادرة، إقامة الجدار. وتمتد هذه الأراضي من قرية تعنك شمالاً حتى قرية باقة الشرقية قرب طولكرم جنوباً.

وتوالى بعد ذلك صدور قرارات إغلاق أراض في مناطق أخرى محاذية للخط الأخضر لأغراض مماثلة. ففي الثاني والعشرين من آذار العام ٢٠٠٢، أصدر الجيش قراراً مماثلاً يقضي بإغلاق عشرة آلاف دونم من أراضي طولكرم المحاذية للخط الأخضر للغرض ذاته. وتقع هذه الأراضي في قرى الراس وكفر صور وفرعون وجبارة.

وفي الثلاثين من آذار، والثلاثين من حزيران، من العام ذاته أيضاً، صدر قراران يقضيان بإغلاق مساحات واسعة أخرى من أراضي في قرى سلفيت للغرض ذاته.

أما في قلقيلية، فلم يكن الأمر في حاجة لإغلاق أراض، حيث وجد الجيش، في المرحلة الأولى، في أراض للمدينة وقراها على امتداد الخط الأخضر كانت صودرت في فترة سابقة، فرصة للشروع في إقامة الجدار عليها دونما ضجيج.

وبدأ الجيش فعلاً في إقامة البنية التحتية للجدار في أراضي هذه المدينة قبل شهر من الشروع في إقامته عملياً. وفي الخامس عشر من آب والسابع من أيلول العام ٢٠٠٢، أصدر الجيش قراراً يقضي بمصادرة سبعة آلاف دونم من أراضي المدينة لهذا الغرض.

وتشكل إقامة هذا الجدار واحداً من أوجه تطبيق مشاريع شارون الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ومنها مشروع ضم ما يسمى بـ"حزام أمني غربي" على طول الخط الأخضر، وآخر شرقي على طول الحدود مع الأردن. ويتراوح عمق الحزام الأمني الغربي، حسب ذلك المشروع من ٣–١٥ كيلومتراً. أما عمق الحزام الشرقي فيمتد من السفوح الشرقية للجبال الشرقية المطلة على الغور وحتى النهر.

ويفتح الجدار الفاصل بشكله الحالي الطريق أمام تطبيق مشروع استيطاني آخر شهير لشارون هو مشروع النجوم، الذي يقضي بإقامة مستوطنات على الخط الأخضر من أجل محي ملامح هذا الخط. وقد أقيمت العديد من المستوطنات على هذا الخط عندما كان شارون وزيراً للإسكان والدفاع مثل مستوطنات "شوهام" و"إلعاد" و"ادمليد" و"مودعين" ... وغيرها.

وتجمع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على نيتها ضم الكتل الاستيطانية المقامة في أراضي الضفة الغربية. وكانت حكومة حزب العمل الإسرائيلي بقيادة إيهود باراك عرضت على الفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد في تموز العام ٢٠٠٠ تفكيك ٦٨ مستوطنة في الضفة جميعها تقع خارج الكتل الاستيطانية. وباتت تلك الكتل في السنوات الأخيرة تشكل امتداداً لمدن إسرائيلية كبيرة مثل القدس الغربية وتل أبيب. وتحولت بعضها إلى مناطق استثمارات صناعية ضخمة تحظى بامتيازات حكومية عديدة مثل المناطق الصناعية القائمة في كتلة أرئيل جنوب غرب نابلس، والمناطق الصناعية في كتلة مستوطنات القدس. وأدت القيود الصارمة المفروضة على مختلف أنواع الأنشطة العمرانية والاقتصادية للفلسطينيين في هذه المناطق إلى ضمور مختلف التجمعات الفلسطينية وانكماشها، وتوسع مختلف المستوطنات ونموها.

وفتحت إسرائيل بوابات في الجدار لمرور المزارعين إلى أراضيهم. لكن أصحاب الأراضي يقولون إن هذه البوابات وسيلة لإبعادهم تدريجياً

عن هذه الأرض. وقال رئيس بلدية قلقيلية: "حتى لو كان الأمر صحيحاً، فإن صاحب الأرض من قلقيلية سيسافر ١٢ كيلومتراً عبر أراضي جيوس وعزون ليصل إلى أرضه وراء الجدار، ثم يعود المسافة ذاتها بعد أن ينهي العمل فيها، فهل هذا ممكن؟!".

وفي محافظة جنين رسمت السلطات "خريطة طرق" لأصحاب القرى الواقعة خلف الجدار كي يستخدموها في الوصول إلى أراضيهم أو للانتقال إلى المدينة. وأطلقت السلطات على الطرق المسموح للسكان التنقل فيها اسم: "الطرق الزرقاء"، أما تلك المحظور عليهم استخدامها فقد أطلقت عليها اسم: "الطرق الحمراء".

الجدار: فصل بين الجسد والروح

عندما اصطدم الجدار ببيته في قرية نزلة عيسى في محافظة طولكرم، وضعت سلطات الاحتلال المواطن عبد الحليم حسن أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يهدم البيت المؤلف من ثلاث طبقات، أو يقبل بوضع نقطة عسكرية ثابتة على سطحه، فاختار الثاني، أهون الشرين.

وقال حسن الذي فرغ مؤخراً من بناء بيت مؤلف من ثلاث طبقات لإسكان أبنائه الأربعة الذين باتوا في سن الزواج: "لم نفرح بالبيت، فما أن أنهينا بناءه حتى حلت علينا لعنة الجدار".

وكانت عائلة عبد الحليم في المراحل النهائية لبناء بيت العمر عندما دهمهم الجدار الذي فصل أهالي قرية نزلة عيسى الواقعة بجوار الخط الأخضر عن أرضهم مصدر حياتهم وعيشهم. ويقول توفيق سليمان أحد نشطاء القرية في مواجهة الجدار: "لقد أفقدنا الجدار كل شيء، راحت الأرض وبتنا كمن يقيم في أقفاص".

وفقدت عائلة توفيق ١٥٠ دونماً مزروعة بالزيتونٍ خلف الجدار، وفقد توفيق نفسه، وهو شاب في مقتبل العمر (٢٤ عاماً) فرصة عمله داخل الخط الأخضر التي كان يصل إليها متسللاً. وقال: "غداً سأتوجه إلى رام الله بحثاً عن فرصة عمل، فقد فقدنا الأرض وفرصة العمل، ولم يبقَ لنا إلا أن نسافر إلى أي مكان نجد فيه فرصة للعمل كي نعيش".

وتعلن سلطات الاحتلال أنها تسمح لأصحاب الأراضي الواقعة خلف الجدار بالوصول إلى أراضيهم وفلاحتها، لكنها تضع عشرات العراقيل

التي تحول دونهم والوصول إليها. ففي قرية نزلة عيسى، أعلنت السلطات عن ١٥٠٠ دونم من أراضي القرية الواقعة خلف الجدار منطقة عسكرية مغلقة يحظر دخولها. وقال توفيق إن عائلته طلبت من أحد أقربائه من داخل الخط الأخضر الوصول إلى حقل زيتون لها خلف الجدار لرعايته لكن جنود الاحتلال منعوه من دخوله.

وفي مناطق أخرى، تحصر السلطات دخول المواطنين إلى أراضيهم في وقت محدد في ساعات الصباح والعودة منها في ساعة محددة بعد الظهر. ففي قرية جيوس والقرى المجاورة، يشاهد برنامج الدخول على لوحات مثبتة على بوابات الدخول. ويشير البرنامج إلى أن الدخول متاح من السابعة حتى السابعة و٤٥ دقيقة صباحاً، فيما الخروج من الثالثة حتى الثالثة و٤٥ دقيقة عصراً.

ووجد الكثير من أهالي هذه القرى أنفسهم مضطرين لإقامة ثانية في بيوت ومنازل مؤقتة خلف الجدار، وهو ما حاربته السلطات أيضاً بإصدارها أمراً عسكرياً يمنع تواجد أي من المواطنين في هذه الأراضي بعد الحادية عشرة ليلاً.

وقال المزارع شريف عمر أحد الذين أقاموا خلف الجدار في قرية جيوس من أجل مواصلة فلاحة أرضه: "لقد حاولنا العيش هنا خلف الجدار في براكيات وبيوت بدائية لكنهم يمنعونا من ذلك، وهو ما يظهر أن الهدف في النهاية هو إبعادنا عن أرضنا".

وحسب عبد اللطيف الحلو، وهو مهندس من القرية، وناشط ضد الجدار، فإن غالية أراضي قرية جيوس (٩٢٠٠ دونم) تقع خلف الجدار، منها ثلاثة آلاف دونم مزروعة بالزيتون، و١٥٠٠ دونم من البيوت البلاستيكية، و٦٠٠ دونم بساتين حمضيات، و٤٠٠ دونم خضار مكشوف، إضافة إلى الزراعات البعلية.

وجيوس واحدة من ٢٢ قرية في محافظة قلقيلية يمر الجدار وسط أراضيها. أما المدينة ذاتها (قلقيلية) فقد فصلها الجدار عن نصف أراضيها وحولها إلى سجن تحيطه أربعة جدران.

وعادة ما يتذرع الجنود بوجود عطل رسمية، من أعياد دينية وقومية، لإغلاق هذه البوابات، لكنهم أحياناً يغلقونها دونما سبب. وقال مزارعون في جيوس إن الإغلاق المتواصل لهذه البوابات يؤدي إلى ضياع محاصيلهم الزراعية التي لا يحتمل قطافها الانتظار. وقال المزارع شريف عمر: "عندما يتواصل الإغلاق أياماً عدة، فإن الثمار تتلف على أمها وتتساقط على الأرض".

ويلحق الجدار آثاراً مدمرة بالقطاع الزراعي. وقال الباحث في مركز أبحاث الأراضي وليد أبو محسن الذي أجرى بحثاً تفصيلياً على تأثيرات الجدار وآثاره: "٢٢ من المساحة التي يعزلها الجدار خلفه مزروعة بالزيتون، و١٨٪ مزروعة بأشجار الفواكه، و٢١٪ مراعٍ، و٦٪ أراضٍ مهجورة أو مستوطنات، والباقي أراضٍ بعلية".

وخلَّف الجدار مآس إنسانية لا حصر لها في الأراضي الفلسطينية. وتبين تقارير أعدتّها مراكز الأبحاث ومؤسسات حقوق الإنسان أن الجدار فصل أناس عن متاجرهم، بحيث بات البيت خلف الجدار ومكان العمل، من متجر أو مزرعة في الجهة الأخرى، كما فصل أشخاص عن عائلاتهم.

وتتجلى هذه المآسي في أوضح صورها في قرى القدس أبو ديس والعيزرية والسواحرة. فقد فصل الجدار في هذه المناطق بعض العائلات إلى قسمين، بحيث بات وصول الأب لأبيه القاطن على بعد بضع عشراتٍ من الأمتار يتطلب منه السير عشرين أو خمسة وعشرين كيلومتراً.

وصُمم الجدار على نحو يضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وأقل عدد ممكن من السكان.

وأعلنت الأمم المتحدة أن الجدار يؤثر على حياة ٢٠٠ ألف فلسطيني. لكن مراكز الرصد الفلسطينية تقول إن هذا العدد لم يأخذ بعين الاعتبار ٢٢٠ ألف فلسطيني في القدس وحدها تم عزلهم وراء الجدار.

إسرائيل تقسم الأراضي الفلسطينية

إلى "فسيفساء أمنية"

عندما اندلعت الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠ أغلقت السلطات الإسرائيلية الطريق المؤدية من قرية الخضر قربٍ بيت لحم إلى أراضيها الزراعية بأكوام من الأتربة والصخور، وأخيراً حوّلت هذا الإغلاق إلى حاجز عسكري وبوابة تفتح فيٍ ساعات محددة في النهار، عازلة خلفها ليس الأرض فحسب، بل أيضاً ثلاثين عائلة من القرية تقطن في حقولها، مصدر عيشها.

وبدت الدهشة على وجوه وفي كلام العشرات من أهالي هذه القرية الزراعية الذين اعتصموا على مدخل قريتهم وهم يتساءلون عن مبرر فصلهم عن أرضهم بإجراءات شبيهة بتلك التي تؤخذ على الحدود بين الدول.

لكن دهشتهم هذه لن تدوم إذا ما عرفوا أن هذا الإجراء جزء من سياسية إسرائيلية رسمية لتحويل كل منطقة سكنية في الضفة الغربية إلى منطقة شبه حدودية، يوضع على مدخلها حاجز أو بوابة تنظم وتحدد حركة المرور منها واليها.

وبدأت إسرائيل سياسية عزل التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠ ضمن سياسة العقاب الجماعي التي رمت من وراءها إلى كسر هذه الحركة الشعبية التي تفجرت عقب فشل مفاوضات "كامب ديفيد".

لكن إجراءات العقاب هذه، التي وصفتها غير منظمة دولية أنها تهدف إلى تحويل حياة الفلسطينيين إلى "جحيم يومي"، أخذت لاحقاً منحى السياسة الفعلية الرامية إلى فصل الفلسطينيين عن أرضهم، وتحويل تجمعاتهم إلى ما يشبه المعازل الأمنية لتسهيل السيطرة عليها.

وبدأت عملية العزل غير المعلنة هذه بصورة فعلية منذ خطة الانسحاب أحادي الجانب من غزة في أيلول العام ٢٠٠٥. وتناولت في المرحلة الأولى تجمعات سكنية في مناطق ذات حساسية ديموغرافية وجغرافية عالية. ففي الأغوار، وهي المنطقة التي تتميز باتساع أرضها وقلة عدد سكانها، عزلت السلطات جميع قرى وبلدات المنطقة الواقعة شمال مدينة أريحا بحاجز عسكري يمنع دخول كل من لا يحمل بطاقة هوية تدل على أنه من سكانها، وهو إجراء غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية.

وفي المناطق القريبة من المستوطنات، جرى عزل قرى وبلدات عديدة بواسطة أسيجة ممتدة على مسافات طويلة تصل إلى عشرات الكيلومترات؛ مثل منطقة سلفيت القريبة من الخط الأخضر. وفرضت قيوداً شديدة على حركة سكان هذه القرى والتجمعات، من بينها تحديد ساعات معينة أثناء النهار للخروج والدخول. وترافقت عملية العزل هذه مع استكمال عزل تجمعات سكنية لم يطلها العزل في السابق.

ويقول مسؤولو الأمم المتحدة العاملون في الأراضي الفلسطينية إن إسرائيل زادت عدد الحواجز العسكرية في الضفة بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة من آب ٢٠٠٥ إلى آب ٢٠٠٦. وأحالت الحواجز العسكرية حياة الفلسطينيين إلى جحيم حقيقي. فالتنقل من مدينة إلى أخرى يستدعى إجراءات سفر تزيد في تعقيداتها عن تلك المتبعة بين الدول. فالقادم من قرى وبلدات نابلس إلى مدينة رام الله التي لا تبعد عنه أكثر من ٦٠ كيلومتراً يضطر إلى مغادرة بيته عند الثالثة فجراً من أجل الحصول على موقع مناسب أمام الحاجز العسكري.

وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة في القدس، فإن عدد الحواجز العسكرية في الضفة وصل إلى ٥٢٨ حاجزاً. وقال التقرير الذي أعلنه ديفيد شيرير رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشا)، إن الحواجز العسكرية تقسم الضفة إلى ثلاث مناطق كبيرة، شمال، ووسط، وجنوب، وتحول التجمعات في تلك المناطق إلى جيوب يصعب تنقل المواطنين بينها.

وقال المسؤول الدولي إن نظام الإغلاق الذي تستخدمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية هو "السبب الرئيس للكارثة الإنسانية في هذه الأراضي، لأنه يحول دون وصول الناس إلى الخدمات الأساسية كالصحة، والتعليم، ويمنعهم من الوصول إلى أراضيهم والتوجه إلى أماكن عملهم وأماكن عباداتهم".

وأضاف يقول: "يمكن ملاحظة الاستمرار في تشديد فرض القيود على تنقل المواطنين في المحافظات الشمالية وسكان نابلس إلى بقية مدن الضفة الغربية"، مشيرا إلى الأثر السلبي لهذه الإجراءات على حركة تنقل المواطنين الذي يجبرون على الابتعاد عن الطرق الرئيسية التي يستخدمها الإسرائيليون. وحظيت مدينة نابلس في شمال الضفة التي تصفها إسرائيل بـ"مركز الإزعاج الدائم" بالحصة الأكبر من الحواجز العسكرية "ثمانية حواجز" تحيطها كما يحيط السوار بالمعصم.

وقال التقرير الدولي إن هذه الحواجز المحيطة بمحافظة نابلس تؤثر على حياة حوالي ٢١٦ ألف مواطن في المحافظة. ويحظر الجنود في هذه الحواجز على أهالي نابلس ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦-٣٦ عاماً المرور.

كانتونات وسكان وراء أقفاص معدنية

تزوغ الأبصار وهي تلاحق، من داخل السيارة، امتداد جدار الفصل الإسرائيلي على جانبي الطريق الموصلة من قرى جنوب غرب نابلس (سلفيت ومحيطها) إلى حاجز "زعترة" الشهير، الذي تحول مؤخراً إلى معبر يفصل شمال الضفة عن باقي أجزائها. وخلف ذلك الجدار، الذي يتحول في بعض أجزائه إلى سياج، تتراءى القرى والبلدات العربية التي يحتجزها خلفه فيبدو سكانها بشر في أقفاص.

و"معبر زعترة" هذا الذي يضم نقاط تفتيش عسكرية ومسارات للفحص والتفتيش، واحد من ثلاث معابر مركزية تقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق جغرافية كبيرة "كانتونات" تنقسم بدورها عبر معابر أخرى، بعضها أقل حجماً، إلى عشر مناطق "كانتونات" تحجب وراءها عشر مدن كبيرة نسبياً.

ووراء تلك المعابر ينتشر عدد كبير من الحواجز العسكرية التي تفصل تلك المدن عن القرى والبلدات في محيطها. وما بين تلك الكانتونات ثمة حواجز تسد عشرات الطرق التي بدأ الجيش في إعداد مخطط لتقسيمها بين الفلسطينيين (٢,٤ مليون نسمة) وبين المستوطنين البالغ عددهم ٢٠٠ ألف مستوطن، يضاف إليهم ٢٥٠ ألفاً في القدس الشرقية.

وبلغ عدد الحواجز العسكرية في الضفة والقطاع قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٧٠٠ حاجز، انخفض بعد إخلاء القطاع إلى ٤٢٠ حاجزاً في الضفة وحدها. وبعد ذلك بشهور قليلة زادت إسرائيل

عدد هذه الحواجز لتبلغ ٤٧١ حاجزاً، وفق تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية.

وبيّن التقرير أن السلطات أقامت ٢٧ نفقاً وجسراً لربط المناطق الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، بعد تخصيص طرق رئيسة لاستخدام المستوطنين فقط. ويشكل تقسيم الطرق بين الفلسطينيين والمستوطنين الخطوة الأخيرة في مخطط تحويل التجمعات السكانية في الضفة إلى "كانتونات" منفصلة.

ومشروع تقسيم الطرق الذي يعترف قادة الأمن الإسرائيليون في مقابلات مع وسائل الإعلام أنه يهدف إلى إتمام الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، يمثل الضلع الأخير في مثلث المشروع الإسرائيلي للانفصال أحادي الجانب. والضلعان الآخران هما "الكانتونات" والجدار.

وتتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات عملية لعزل المناطق الشرقية للضفة المسماة الأغوار، التي تشكل ٢٨ في المائة من مساحتها الإجمالية. وبدأ إغلاق هذه المنطقة من الضفة التي تتميز بسعة أراضيها ووفرة مياهها وقلة عدد سكانها منذ بدء الاحتلال العام ٦٧.

بلعين: انتفاضة فلسطينية بلا موت

يمارس أهالي قرية بلعين، شمال غرب مدينة رام الله في الضفة الغربية، منذ بدء إقامة الجدار في أراضي القرية العام ٢٠٠٤، عادة أسبوعية لم يتوقوا عنها أبداً: يخرجون ظهر كل يوم جمعة من بيوتهم إلى ساحات المسجد، ومن هناك يتوجهون إلى الجدار الفاصل الذي يشق أرضهم ويعزلها خلفه، ليقيموا التظاهرات الاحتجاجية ضده.

عندما بدأ أهالي بلعين تظاهراتهم كان الجدار مخططاً على ورق، وبضعة آليات تحفر في الأرض وتقتلع أشجار الزيتون وتلقي بها جانباً. لكنه سرعان ما تحول إلى "ثعبان" ضخم طويل، يتلوى في قلب الأرض، عازلاً إياها عن أهلها... .

" تظاهراتنا لم توقف الجدار، لكنها تُذكر العالم أن هذا الجدار أقيم ظلماً وعدواناً ويجب أن يزول " قال عبد الله أبو رحمة رئيس اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في القرية.

وعلى الرغم من أن تاريخ الفلسطينيين الحديث يتكون من سلسلة لا تنتهي من الانتفاضات والتظاهرات، فإن انتفاضة بلعين ضد الجدار جاءت متميزة عن غيرها، وعلى نحو جعلت كثيراً من الفلسطينيين يطالبون اعتمادهما نموذجاً لتحركاتهم الشعبية ضد الاحتلال وممارساته التي لا تتوقف.

فطيلة أعوام من التظاهرات التي لم تتوقف أسبوعاً واحداً، لم يسقط شهيداً واحداً في القرية، وذلك بخلاف ما يحدث في باقي الأراضي الفلسطينية التي سقط فيها خلال الفترة ذاتها آلاف الشهداء.

وعدم سقوط شهداء لم يكن بسبب سلمية التظاهرات فحسب، بل بسبب وجود متضامنين إسرائيليين في كل مظاهرة، الأمر الذي يجعل الجنود يفكرون ألف مرة قبل أن يطلقوا النار على المتظاهرين.

ويقول عبد الله أبو رحمة: "المتضامنون الأجانب والإسرائيليون يوفرون الحماية لأهالي القرية، فوجودهم يمنع الجنود من إطلاقٍ النار بهدف القتل، كما يجري في المناطق الأخرى، وهم يقومون أيضاً بتخليص المتظاهرين من الجنود أثناء اعتقالهم، ويوثقون الاعتداءات الإسرائيلية بالكاميرا، ويعرضونها في المحاكم أثناء تقديم أيٍّ من أهالي القرية للمحاكمة".

وعادة ما يشارك في مظاهرات بلعين المئات من المتضامنين الإسرائيليين والأجانب.

ويتواجد عدد من المتضامنين الإسرائيليين والأجانب بصورة دائمة في القرية للتصدي لعمليات الاعتقال التي تستهدف نشطاء التظاهرات ولتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية. ونشأ بين أهالي بعلين والمتضامنين الإسرائيليين علاقات يرى فيها كثير من الفلسطينيين نموذجاً للعلاقة التي يجب أن تكون بين مجتمعين. فالإسرائيليون شكلوا نواة لحركة شعبية متضامنة مع الفلسطينيين في قلب المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة أن غالبيتهم من المتعلمين الذين يتولون مواقع ذات تأثير على الجمهور مثل الصحافة، والفن، والثقافة.

وقال أبو رحمة إن عدد المتضامنين الإسرائيليين فٍي المراحل الأولى من الانتفاضة تراوح بين عشرة وعشرين متضامناً، ثم ارتفع إلى ٥٠٠ متضامن في كل مظاهرة.

وأنجز مخرج سينمائي إسرائيلي فيلماً وثائقياً عن نضال أهل القرية ضد الجدار، عُرض في إسرائيل وأوروبا، وحاز على جوائز مهمة. وحمل الفيلم الذي أخرجه شاي بولاك اسم "بلعين حبيبتي". وينقل

المتضامنون الإسرائيليون قضية نضال أهل بلعين إلى الرأي العام الإسرائيلي والرأي العام الغربي عبر محاضرات وجولات وأنشطة منها هذا الفيلم.

وجاءت انتفاضة بلعين مختلفة أيضاً، لأن المبادرة إليها جاءت شعبية أكثر منها فصائلية. وينتقد كثير من الفلسطينيين العمل الفصائلي الذي غالباً ما يبحث عن إنجازات فصائلية أكثر مما يبحث عن إنجازات وطنية.

ويعتمد المتظاهرون في بلعين وسائل احتجاجية متجددة لجذب المزيد من الجمهور ووسائل الإعلام إلى قريتهم، ولتوجيه رسائل إلى الداخل أو إلى الخارج أو إلى المجتمع الإسرائيلي.

وبدأت انتفاضة هذه القرية ضد الجدار الذي يعزل أكثر من نصف مساحة أراضيها (٢٣٠٠ دونم من حوالي أربعة آلاف دونم) بمسيرة نساء لتوجيه رسالة إلى الجيش الإسرائيلي المتحفز للقمع والقتل مفادها أن " هذه المسيرة سلمية غير عنيفة ". وفي الأسبوع التالي جرى تنظيم مسيرة أطفال. وفي الأسبوع الذي تلاه جرى تنظيم مسيرة معاقين.

وفي إحدى التظاهرات قيّد المتظاهرون أيديهم بأشجار الزيتون قبل وصول الآليات الإسرائيلية لاقتلاعها، ثم حبسوا أنفسهم داخل براميل مغلقة، ووضعوا أعناقهم تحت نموذج معدني للجدار.

وفي تظاهرة أخرى، شكَّل المتظاهرون سلسلة بشرية نموذجا يخترقها سياج مشابه لسياج الفصل، ممزقاً أجساد المشاركين الذين ارتدوا قمصاناً بيضاء مليئة بالبقع الحمراء، في إشارة إلى لون الدم. وحمل المتظاهرون يافطات باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والعبرية تقول: جداركم يمزقنا.

وكما يطور أهالي بلعين أسلحتهم الاحتجاجية يطور الجيش الإسرائيلي أسلحته القمعية الرامية إلى وقف هذه الانتفاضة. ففي المراحل الأولى حاول الجيش استخدام الرصاص الحي. ولكن عندما وجد أن هذا

الرصاص قد يقتل متظاهرين يهوداً بدأ يبحث عن وسائل أقل شدة لتفريق المتظاهرين.

في إحدى المرات جلب الجنود معهم بوقاً يصدر أصواتاً تصم الآذان. وفي مرة ثانية استخدموا سلاحاً كهربائيا يبث في جسد من يصيبه شحنات كهربائية. وفي مرة أخرى استخدموا السلاح الإسفنجي. يضاف إلى هذه الأسلحة الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني وخراطيم المياه.

ويبدى أهالي القرية قناعة كبيرة بجدوى الاحتجاج السلمي غير العنيف أمام الأعداد الكبيرة من الضحايا الذي يسقطون على أيدي الجيش الإسرائيلي في أنشطة وفعاليات تستخدم فيها الأسلحة في مناطق أخرى في الضفة والقطاع.

ويدرك النشطاء الإسرائيليون هذه الأهمية لوجودهم في هذه المتظاهرات. ويقول نير شاليف (٤٢ عاماً) من بلدة رمات غان: " عندما يعلم الجنود بوجود إسرائيليين في التظاهرة يمتنعون عن إطلاق النار والقتل، هذه حقيقة نعرفها ونستغلها جيداً في حماية الفلسطينيين الذين يتظاهرون من أجل أرضهم " .

قصة فازت بجائزة "تومسن فاونديشن" البريطانية

الانفلات الأمني يضرب المجتمع الفلسطيني

كان هاشم معاوية حسنين (١٧ عاماً) تلميذ الثانوية العامة في مدرسة العائلة المقدسة في غزة قد جلس للتو في المقعد الأمامي من السيارة التي تقله وشقيقه الأصغر، التلميذ في المدرسة ذاتها، وشقيقته، الطالبة في الجامعة الإسلامية، إلى بيتهم بعد ظهر السادس من آب العام ٢٠٠٤، عندما تحركت سيارة مليئة بالمسلحين، وصدمت سيارتهم. نزل مسلحون وتناوبوا على إطلاق النار على جسد التلميذ إلى أن مزقوه إرباً.

المشهد، كما وثقته الأجهزة الأمنية ومؤسسات حقوق الإنسان في غزة مثير للرعب: ست سيارات مليئة بالمسلحين ترابط على مدخل المدرسة، وما أن يصل التلميذ إلى سيارته حتى تتقدم سيارة وتصدمها. ينزل المسلحون ويفتحون باب السيارة من ناحيته، ويطلقون النار عليه واحداً تلو الآخر. يتقدم أحدهم وينتزع السائق من مقعده ويطلق النار على ساقيه. تنزل شقيقه هاشم من المقعد الخلفي للسيارة وهي تصرخ في حالة من الهستيريا، بينما يفقد شقيقها الجالس بجوارها الوعي.

المصادر العديدة، الأمنية والعائلية، التي تابعت جريمة القتل المروعة هذه التي لن تمحى بسهولة من ذاكرة تلاميذ المدرسة وأبناء المنطقة تقول إن الخلاف الذي قاد إليها بدأ صغيراً تافهاً بين شخصين من عائلتين يعملان في وزارة الصحة، شأنه شأن أي خلاف يومي آخر قد يحصل بين اثنين، وتطور إلى ما يشبه العمليات العسكرية التي انتهت

بمقتل شخصين من العائلتين، الأول قتل أثناء هجوم شنته مجموعة من المسلحين من عائلته، بعضهم ينتمي للأجهزة الأمنية، على منزل عائلة حسنين، والثاني هو التلميذ هاشم الذي قتل دون أي ذنب ارتكبه.

وتكشف هذه الحادثة عن نوع جديد من الجريمة يزداد اتساعاً في المجتمع الفلسطيني دافعه الثأر وتصفية الخلافات، ويتداخل فيه العشائري والأمني والتنظيمي. نوع من الجريمة لا يحدث في العادة سوى في المجتمعات الفاقدة للسلطة المركزية.

فعائلة حسنين تقول إن قتلة ابنها هم من أبناء العائلة الأخرى الذين ينتسب بعضهم للأجهزة الأمنية، والذين لم تقم الشرطة أو أيٌّ من الأجهزة الأمنية بملاحقتهم وتوقيفهم، على الرغم من أن هويتهم معروفة لديها. والعائلة الأخرى تقول إنها ثأرت لمقتل ابنها الذي لم توقف الشرطة أيضاً متهمين بقتله علماً أن عائلة حسنين تقول إنه قتل أثناء هجومه عليها، وإنه ربما قتل برصاص أحد أقربائه.

وتقول الشرطة إن أعداداً متزايدة من الناس بدأت تلجأ لتسوية خلافاتها الشخصية والعائلية والمالية بواسطة السلاح، ما يؤدي إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا. وقال مدير عام الشرطة اللواء صائب العاجز: "كل عناصر الجريمة متوفرة في مجتمعنا اليوم، السلاح الفائض، المجموعات التي تعمل تحت يافطات وطنية وتوفر الحماية للخارجين عن القانون، الصراعات الشخصية، العائلات، الجهازية "من جهاز أمني" ... وغيرها.

ويعترف العاجز بعدم قدرة الشرطة على الوصول إلى كثير من مرتكبي الجرائم: "المتحصنون وراء المجموعات والعائلات المسلحة". لكنه قال: "الشرطة تقوم بعملها في التحقيق في كل جريمة، وتقوم بجمع الأدلة والبراهين وتضعها في الملف الذي سيفتح حالما توفرت الظروف المناسبة".

ويشكو مدير الشرطة من ارتفاع مطّرد في جرائم القتل "جريمة قتل كل يوم أو يومين في غزة وحدها". كما يشكو من توفير التنظيمات حماية لمجرمين وقتلة، ومن توفير مسؤولين كبار حماية لمرتكبي جرائم من جيوش مرافقيهم الذين يصل عددهم لدى البعض ٤٠ مرافقاً ... يشكو من تفكك الأجهزة والقيم أيضاً، من نفوذ العائلات في الأجهزة، وتسخير ذلك للثأر من الخصوم ... يشكو حتى من صمت الجمهور مبدياً استغرابه: "كيف لا يخرج الناس إلى الشارع مطالبين بالأمن؟".

وتبين إحصائية للمباحث العامة وقوع ٧٣٥ جريمة قتل و٥٢٦ محاولة للقتل في الضفة والقطاع منذ العام ٢٠٠٠ حتى تموز العام ٢٠٠٤. ووفق تصنيف المباحث، فإن من بين جرائم القتل المذكورة هناك ٤٠٨ جرائم قتل عن سابق إصرار وترصد.

ويبدأ منحنى هذا النوع من الجريمة بالصعود مع الانتفاضة، ويقفز بصورة لافتة مع بدء عامها الثالث، ما يشير إلى ارتباط كبير للظاهرة بتراجع قوة وحضور السلطة وأجهزتها الأمنية التي فقدت في هذه الفترة الكثير من عناصر قوتها وقدرتها على العمل، وتشهد تفتتاً وانقساماً بين مراكز القوى فيها من جهة، وتفاقم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة من جهة أخرى.

ويقول راجي الصوراني مدير مركز لحقوق الإنسان في غزة: "الجريمة قديمة قدم التاريخ، لكن ما يجري لدينا هو انفلات شامل، فالأجهزة الأمنية في حالة تحلل، وباتت غير قادرة على فرض هيبة السلطة. وفي نموذج غزة، فإن الأجهزة المكلفة بحماية أمن المواطن تتصارع فيما بينها، فما بالك بالمواطن العادي". وأضاف: "في التاريخ وجد نوعان من الشريعة هما شريعة القانون وشريعة الغاب، وعندما تغيب الأولى تحل محلها الثانية (شريعة الغاب)".

وقد وجه عدد من النواب مؤخراً أسئلة واستفسارات للحكومة بشأن هذا النوع وغيره من الجرائم، ووجه بعضهم اتهامات صريحة لقادة

أمن وسياسيين بتمويل وحماية عصابات مسلحة قالوا إنها ترتكب الجرائم وتنتهك الحرمات دون رادع.

وقال النائب عن منطقة جنين جمال الشاتي: "الفرق بين بندقية المقاتل وبندقية الأزعر شعرة، وليس سراً أن كثيراً من المسلحين من النوع الثاني يعملون مثل كابينة التلفون التي لا تعمل إلا بقطع النقود، متهماً سياسيين ورجال أمن يعيشون في رام الله بتمويل الكثير من هذه العصابات من أجل القوة والنفوذ".

ويتهم نواب ونشطاء حقوق إنسان قادة السلطة وأجهزتها بالتقاعس عن القيام بجهد حقيقي لحماية الأمن العام والاهتمام بدلاً من ذلك بالصراع على الحصص ومراكز القوى والنفوذ. وقال النائب عماد الفالوجي: "السلطة لديها القدرة على حماية أمن المواطن، لكنها لا تفعل، ففي مدينة جنين –على سبيل المثال– يوجد ٢٠٠٠ رجل أمن، ولو نزلوا إلى الشارع لتمكنوا من حماية الأمن، لكن المشكلة أن البعض من قادة الأجهزة الأمنية لا يريدون ذلك".

وأشار الفالوجي إلى أن "العديد من المسؤولين عن انتهاك القانون هم من المنتسبين للأجهزة الأمنية "الذين يحملون سلاح الأجهزة، ويحصلون على رواتب منها، والذين يرتكبون الجرائم ويعودون إلى بيوتهم مطمئنين إلى أنهم محميون".

وتنصب انتقادات الكثيرين على الحكومة ووزارة الداخلية التي أعلن قبل أشهر عن تسلمها أجهزة الأمن الداخلي المتمثلة في الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني. لكن الحكومة تعترف بعجزها عن مواجهة ظاهرة الانفلات الأمني بصورة عامة، بما يتخللها من جرائم قتل، واعتداءات على أفراد وممتلكات خاصة وعامة. ويقول الدكتور حسن أبو لبدة أمين عام مجلس الوزراء إن "الحكومة وضعت على رأس أولوياتها القضاء على مظاهر الفوضى، لكنها وجدت نفسها غير قادرة على ذلك لأسباب تتعلق بمرجعية أجهزة الأمن وترهلها وتعدد مراكز النفوذ فيها، إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية التي لا تتوقف في جميع التجمعات الفلسطينية".

ويبدي أبو لبدة استغرابه من موقف المجلس التشريعي الذي وجه في جلسته الأخيرة أسئلة للحكومة بهذا الشأن قائلاً: "المجلس التشريعي يعلم طبيعة المشكلة القائمة، والأسباب التي تحول دون قيام الحكومة بجهد يؤدي إلى نتائج في هذا المجال، حيث أن الأجهزة المرتبطة بوزارة الداخلية لم تمارس عملها لأسباب تتعلق بمرجعيتها".

وكان أعلن قبل أشهر عن تحويل جهازي الشرطة والوقائي إضافة إلى الدفاع المدني لمسؤولية وزير الداخلية، الأمر الذي يقول أبو لبدة إنه لم يتحقق فعلياً، حيث أن هذه الأجهزة ما زالت تقع في نطاق مجلس الأمن القومي. ويعزو أبو لبدة عدم تحرك السلطة التنفيذية بصورة جادة في هذا المجال إلى: "وجود تقييم لدى القيادة بصعوبة، إن لم يكن استحالة، القيام بإجراءات ناجعة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي".

وعلى الرغم من قتامه الصورة التي يرسمها وجود مجموعات مسلحة تتداخل فيها الولاءات في المجتمع الفلسطيني، فإن كثيراً من المراقبين يرون أنها ستظل صورة هامشية بالنظر إلى الصورة الكلية لشعب محاصر يتعرض لشتى صنوف القتل والقهر والتدمير.

ويقول راجي الصوراني: "صحيح أنها ظاهرة مقلقة لكنها لا تنبئ بانهيار شامل في المجتمع. وأنا لا أنظر إليها خارج السياق الذي نعيشه، فالناس يتعرضون لعمليات قتل وقهر وتدمير وتشريد وإفقار حيث البطالة والفقر يصلان إلى درجات غير مسبوقة، وفي الوقت نفسه يرون أجهزة سلطتهم تتصارع، فيكون من الطبيعي أن تنشأ ظواهر سلبية وإجرامية، لكن إذا ما نظرنا إلى الصورة العامة سنجد أن شعبنا يعيش صموداً قل مثيله في التاريخ".

خطف الأجانب

وسيلة لابتزاز الوظائف في غزة

ما أن شاع نبأ اختطاف الصحافيين الأجنبيين ديون نيسنباوم وآدم بليتز العاملين في مؤسسة نايت ريدر الأمريكية في منطقة مواصي خان يونس ظهر الثاني عشر من تشرين الأول (٢٠٠٥) حتى كان عشرة أشخاص، على الأقل، يجرون اتصالات، باسم السلطة، مع الخاطفين، ويستمعون إلى مطالبهم، ويفاوضونهم على إطلاق سراحهما. وبعد المساء تبلورت الصفقة: يتم إطلاق سراح الصحافيين مقابل تعهد يحمل توقيع مسؤول كبير في الأمن الوطني بتوظيف عدد من أعضاء هذه المجموعة وأنصارها في أجهزة السلطة.

وقد بات خطف الأجانب والتهديد بإطلاق صواريخ بدائية على إسرائيل الوسيلتين الأبرز لدى المجموعات المسلحة كثيرة العدد في قطاع غزة لتهديد السلطة وابتزازها للحصول على وظائف لأفرادها في أجهزة الأمن. ويقول سمير حليلة أمين عام مجلس الوزراء إنه كثيراً ما يتلقى اتصالات من مجموعات مسلحة تهدده بإطلاق الصواريخ على إسرائيل وخلق أزمة للسلطة إذا لم يتم توظيف عدد من أتباعها.

وقال حليلة: "اتصل بي أحدهم قبل أيام قائلاً إنه تقدم بخمسين اسم لتعيينهم في أجهزة السلطة، وعندما قلت له إن السلطة أوقفت التوظيف في مؤسساتها أجابني مهدداً: وهل تريدوننا أن نطلق صاروخين أو ثلاثة صواريخ على إسرائيل حتى تلبوا مطالبنا؟".

يقدم حليلة صورة بالغة السوداوية لكنها شديدة الواقعية عن الضغوط التي تتعرض لها السلطة في غزة من أجل توفير وظائف لمحتاجيها. "كل من يريد وظيفة من السلطة يتسلح ويدعي أنه مطارد، ويبدأ في البحث عن وسيلة ما للضغط والابتزاز" قال.

وقد احتل عدد من العمال العاطلين عن العمل أخيراً جزءاً من المجلس التشريعي في غزة لمطالبة السلطة بتوفير وظائف لهم.

وقال حليلة إن المطالب لا تقتصر على الحصول على وظيفة، بل تشمل أيضاً المطالبة بمساعدة مالية أو علاج أو ما شابه، مشيراً إلى أن الحكومة تتلقى يومياً حوالي ١٤٠٠ طلب مساعدة من قطاع غزة وحده.

وقد شكلت الحكومة قبل أشهر عدة وحدة خاصة لدراسة طلبات المساعدات تتألف من ممثلين عن الوزارات ذات الشأن. وقال حليلة إن قيمة المساعدات التي قدمت الأسبوع الماضي بلغت ١٫٥ مليون دولار.

وتعد السلطة المشغل الأكبر للقوى العاملة في قطاع غزة الذي يعاني مشكلات الفقر والاكتظاظ وقلة الموارد. وأشار حليلة إلى أن عدد الموظفين الحكوميين في القطاع يزيد على عددهم في الضفة على الرغم من أن عدد سكان الضفة يزيد بأكثر من مليون نسمة على عددهم في غزة (١,٥ مليون نسمة في القطاع و٢,٥ مليون في الضفة).

وقد بدأت ظاهرة خطف الأجانب لغرض الحصول على وظائف وامتيازات من السلطة أواخر العام ٢٠٠٣، وتصاعدت بصورة كبيرة في الأعوام التالية.

وتشير إحصائية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومقره غزة إلى أن أحد عشر أجنبياً تعرضوا للخطف في القطاع هذا العام (٢٠٠٥). يضاف إليهم حوادث عدة فشل الخاطفون فيها في استكمال عملية الخطف.

وفي جميع حالات الخطف السابقة جرى التفاوض مع الخاطفين وتلبية العديد من مطالبهم التي وصل بعضها إلى توظيف عدد كبير في أجهزة

السلطة؛ مثل حادثة خطف خمسة فرنسيين العام الماضي، التي انتهت باتفاق مع الخاطفين التابعين لكتائب أبو الريش على توظيف عشرين من أعضاء المجموعة في قوات الـ١٧.

وتعكس طريقة التعامل مع حوادث الخطف مدى الترهل والانهيار في مؤسسات السلطة. فما أن يقع حادث خطف حتى يبادر الكثيرون للاتصال بالخاطفين والتفاوض معهم ورفع مطالبهم للمستوى السياسي. وكثيراً ما يعزز الخاطفون مواقعهم في أجهزة الأمن بعد كل عملية خطف جديدة.

ومن جانبهم، يرى الخاطفون في عمليات الخطف هذه وسيلة مشروعة للحصول على ما يصفونه بأنه حقوق لهم من السلطة.

وقال "أبو عبير" الناطق باسم لجان المقاومة الشعبية: لقد عودتنا السلطة أن الحق ينتزع انتزاعاً ولا يمنح. فالسلطة لا تقدم لأحد من القاتلين الذين حملوا أرواحهم على أيديهم وضحوا بالغالي والنفيس أي شيء، ما يدفعهم لممارسة الضغط عليها بأي شكل ممكن".

وأضاف: "لو كان لدينا سلطة تقوم بتقدير الناس حسب جهادهم ونضالهم لما حدث شيء من هذا".

ويؤكد أبو عبير أن مجموعته كانت وسيطاً في ثلاث عمليات خطف انتهت باستجابة السلطة لمطالب الخاطفين. ويذكر منها عملية اختطاف الفرنسيين الخمسة العام الماضي التي انتهت بصفقة تم بموجبها توظيف عشرين شخصاً من أفراد المجموعة الخاطفة.

وداعاً أيها السلاح!

أُحتجز مهدي أبو غزالة (٣٤ عاماً) قائد مجموعة "فارس الليل" في "كتائب شهداء الأقصى" في نابلس، ورفيقه عمر عكوبة (٢٢ عاماً) في غرفة متواضعة في الطابق الثاني من سجن جنيد في مدينة نابلس، يشاركهما شابان آخران من أعضاء الكتائب.

قبل احتجازهم في هذا السجن الذي تسلمته السلطة الفلسطينية من إسرائيل، كان أبو غزالة وعكوبة ومعهما ستة آخرين من أفراد المجموعة يملأون نابلس أنباء وصخباً. فقد كانوا ينتشرون في المدينة منذ ساعات المساء الأولى، وفي الصباح يغادرون إلى المخابئ.

وجاء احتجاز أفراد هذه المجموعة ومعهم حوالي ثلاثين مطلوباً من أفراد مجموعات أخرى في نابلس في هذا السجن بموجب تفاهم بين السلطة وإسرائيل لإنهاء ظاهرة "كتائب شهداء الأقصى" التابعة لحركة "فتح" وإعادة استيعابهم في أجهزة الأمن.

ونص التفاهم على احتجاز المطلوبين لفترة اختبار مدتها ثلاثة أشهر، يجري في نهايتها تقييم مدى التزامهم بشروط وقف ملاحقتهم، وعلى رأسها تسليم السلاح، ووقف أشكال العنف كافة، ووقف الاتصالات مع أشخاص يمارسون العنف.

يمضي "المقيمون" في هذا السجن، أو المركز الأمني، لا فرق، أوقاتهم في لعب الورق أو مشاهدة التلفاز، وبخاصة المحطات الإخبارية العربية،

وعلى نحو خاص "الجزيرة". وغالباً ما يمضون نهارهم نياماً، وليلهم سهارى. "لم يتغير الكثير على برنامجنا اليومي، فقد كنا نمضي الليل في الشوارع نترصد القوات الإسرائيلية، ونمضى النهار نياماً، وهذا ما نفعله اليوم مع اختلاف المهمة" قال مهدي أبو غزالة.

تأسست مجموعة "فارس الليل" كوحدة مختارة في "كتائب شهداء الأقصى" في العام ٢٠٠٤ على أيدي قائد "الكتائب" الراحل نايف أبو شرخ، للقيام بمهمة محددة هي: مراقبة شوارع المدينة ليلاً والتصدي لأي قوة إسرائيلية تقتحم المدينة، وإبلاغ باقي أعضاء الكتائب عنها ليغادروا مخابئهم خشية تعرضهم للاعتقال.

وخلال هذه الأعوام كان اسم "فارس الليل" يتصدر الأخبار القادمة من نابلس: اشتباكات، واغتيالات، واجتياحات. لكن يبدو أن الأمور وصلت إلى نهاياتها، فبعد مفاوضات طويلة مع قادة أجهزة أمن السلطة في نابلس قرر أفراد المجموعة الثمانية قبول العرض: التوقف عن القتال، مقابل وقف ملاحقتهم.

ودّع أعضاء "فارس الليل" في السنوات الثلاث والنصف التي عملت فيها ثلاثين رفيقاً قضوا اغتيالاً على أيدي الوحدات الخاصة الإسرائيلية، أو أثناء الاشتباكات الليلية، ولم يتبقّ من أفراد المجموعة سوى الأعضاء الثمانية الذين شملهم الاتفاق. وربما واجه هؤلاء الثمانية مصير رفاقهم الثلاثين السابقين لو لم ينضموا إلى الاتفاق.

"هذه تضحية قدمناها، وكنا مستعدين لتقديم أكثر منها، لكن القيادة ترى أننا أمام مرحلة جديدة، مرحلة العمل السياسي، وإعادة فرض الأمن والنظام في الضفة، ونحن لن نكون عائقاً. لقد وافقنا، وننتظر أن يكون الطرف الآخر صادقاً" قال أبو غزالة.

وبدأت عملية حل "كتائب شهداء الأقصى" وغيرها من التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية ضمن عملية أمنية واسعة، هدفت إلى إعادة

فرض سيطرة السلطة على الضفة بعد أن سيطرت "حماس" على قطاع غزة بالقوة المسلحة في حزيران العام ٢٠٠٧. وكانت الخطوة الأولى في هذا المشروع اتفاقاً توصلت له السلطة مع الجانب الإسرائيلي، يقضي بوقف ملاحقة أعضاء هذه المجموعات مقابل قيامها -أي السلطة- باستيعابهم في أجهزة الأمن.

وخلال فترة الاختبار، راقبت إسرائيل أجهزة الهاتف النقالة لجميع المطلوبين دون استثناء، ورفضت رفع الحظر عن كل من لا يلتزم بهذه الشروط.

وشمل الاتفاق حوالي ٧٥٠ مطلوباً في الضفة الغربية، غالبيتهم العظمى من "الكتائب".

وأظهرت السلطة تصميماً على تطبيق الاتفاق الذي رأت أنه الطريق الوحيد لإعادة سيطرتها على الضفة، يساعدها في ذلك رأي عام شعبي لم يعد يحتمل وجود مثل هذه المجموعات التي تحول الكثير منها إلى مصدر للفوضى والانفلات والابتزاز.

وقال كامل غنام أحد أبرز المطلوبين في "كتائب شهداء الأقصى" في رام الله: "عندما عرضت عملية حل مشكلة المطلوبين واستيعابهم في أجهزة الأمن كانت كتائب شهداء الأقصى تنوء تحت وطأة مشكلات كثيرة كبيرة؛ مثل تعدد مراكزها، واستخدام اسمها من قبل البعض في قضايا داخلية أثارت الكثير من الاستياء". وأضاف: اعتقد أننا على أعتاب مرحلة جديدة قد تُستوعب فيها الكتائب في أجهزة الأمن، لأن وقف القتال وإنهاء ظاهرة المسلحين أصبح مطلباً عاماً".

وعاش بعض المطلوبين الذين ينتظرون في مراكز الأمن ظروفاً إنسانية بالغة الشدة خلال فترة ملاحقاتهم الطويلة. ومن هؤلاء عمر عكوبة الذي تزوج لكنه لم يعش مع عروسة الشابة ابنة الـ١٧ عاماً سوى ثلاثة أيام. وقال عمر: "لقد تزوجت في ظروف بالغة التعقيد، ولم أقض مع عروستي ليلة واحدة كاملة". وأضاف: "لقد تدبرنا أمرنا والتقينَا في بيت أحد

الأقرباء ثلاث مرات أثناء النهار، لكننا لم نمضِ معاً ليلة واحدة كاملة".

وكانت "كتائب شهداء الأقصى" تأسست في الأسابيع الأولى للانتفاضة من قبل نشطاء في حركة "فتح"، غالبتهم من نشطاء الانتفاضة الذين عانوا ما اعتبروه تهميشاً بعد قيام السلطة.

وحظيت "الكتائب" منذ تشكيلها برعاية كبيرة من قبل الرئيس ياسر عرفات، الذي وفر لها التمويل والتسليح عبر أجهزة الأمن. لكن كثيراً من الثغرات والأخطاء وأحيانا الخطايا اعترت مسيرتها، وبخاصة التورط والتسبب في انفلات أمني دمّر المنظومة القانونية في البلاد.

نهاية غير سعيدة

لانتفاضة دامت حوالي سبع سنوات

دأب الفلسطينيون على إحياء ذكرى اندلاع "انتفاضة الأقصى"، في سنواتها الأولى، بالمسيرات والمظاهرات والمهرجانات الشعبية، لكن ذكراها في العام ٢٠٠٧، الذي يرى فيه كثيرون العام الأخير للانتفاضة، مرت دون أي مظهر احتفالي، وكأن أحداً لم يشأ أن يتذكر هذه الانتفاضة بسبب "حصادها المر".

فقد قدم الفلسطينيون خلال السنوات السبع من الانتفاضة تضحيات كبيرة وعظيمة، لكن الحصاد السياسي لتلك التضحيات كان سلبياً. فبعد سبع سنوات من التضحيات العظيمة، انقسم الوطن إلى وطنين، واحد تسيطر عليها حركة "حماس" (قطاع غزة)، والثاني تسيطر عليه حركة "فتح" (الضفة الغربية). وترافق هذا الانقسام مع انهيار في القيم الوطنية والاجتماعية جراء الشعور العام بفشل الانتفاضة، وما رافقها من انتشار حالة الفوضى الأمنية، وتراجع الاقتصاد الذي وصل إلى شفا الانهيار، وسيطرة الميليشيات العسكرية على مقاليد الحياة.

لحقت بالشعب الفلسطيني خسائر كبيرة في هذه الانتفاضة ... خسائر وانهيارات سياسية واقتصادية واجتماعية، أكثرها خطورة انهيار القيم.

قدم الفلسطينيون في هذه الانتفاضة أكثر من خمسة آلاف شهيد و٦٠ ألف جريح، بينهم ١٥٠٠ أصيبوا بإعاقات دائمة. واستغلت إسرائيل

لجوء بعض القوى في هذه الانتفاضة إلى العمليات الانتحارية في بناء نظام عنصري كامل. فقد أقامت جدار الفصل، وعزلت مختلف التجمعات السكانية خلف مئات الحواجز العسكرية، ودمرت أجهزة الأمن، واغتالت عشرات القادة والنشطاء، وقسمت الضفة إلى ثلاثة كانتونات، في الشمال، والوسط، والجنوب، تفصل بينها ثلاثة معابر هي زعترة والقبة وقلنديا.

عزلت إسرائيل القدس خلف الجدار، وأقامت شبكة طرق للمستوطنين فقط يبلغ طولها ١٢٧٠ كيلومتراً، وأقامت شبكة من الأنفاق تخدم المستوطنين أيضاً ضمت ٤٨ نفقاً.

وقد اندلعت الانتفاضة عقب فشل مفاوضات الحل النهائي في منتجع "كامب ديفيد" في الولايات المتحدة الأمريكية بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في تموز العام ٢٠٠٠. فقد طالب عرفات في تلك المفاوضات بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة العام ٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، مع سيطرة فلسطينية كاملة على الحرم القدسي الشريف "المسجد الأقصى". وأبدى عرفات مرونة في ضم الكتل الاستيطانية في الضفة ضمن "تبادل أراض" بين الدولتين. وأبدى أيضاً مرونة في حل مشكلة اللاجئين ضمنً صفقة "مساومة تاريخية" تتيح عودة رمزية لعدد متفق عليه منهم مقابل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي ستصبح وطنا لجميع الفلسطينيين، كما هي إسرائيل وطنا لجميع اليهود؟

لكن باراك رفض ذلك، عارضاً، بالمقابل، إقامة هذه الدولة على حوالي ٩٠ في المائة من الضفة وقطاع غزة، وفق روبرت مالي أحد مساعدي الرئيس الأمريكي بل كلينتون الذي رعى المفاوضات.

وبعد سبع سنوات من الدماء والدمار والدموع، وجد الفلسطينيون أنفسهم أبعد كثيرا عن الدولة مما كانوا عليه عند اندلاع الانتفاضة في

أيلول العام ٢٠٠٠. فقد عزلت إسرائيل حوالي عشرة في المائة من مساحة الضفة خلف الجدار. وعزلت أيضا كامل القدس الشرقية، بعمق ١٤ كيلومتراً في أراضي الضفة، ضامة إليها ثلاثة تجمعات استيطانية كبيرة هي "بسغوت"، و"بسغات زئيف"، و"معاليه أدوميم".

فشلت الانتفاضة في تحقيق أهدافها بسبب عدم وجود قيادة وأهداف موحدة لها. فانتفاضة شعبية من هذا النوع تطلبت وجود مؤسسة -قيادة موحدة- وأهداف موحدة أيضاً، وفي حالنا كان لدينا فصائل كثيرة، وكل واحدة منها كانت لديها أجندة مختلفة عن الأخرى.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية - مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨- ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥ -١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

انتفاضة الأقصى: حقول الموت
محمد ضراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨- ٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض